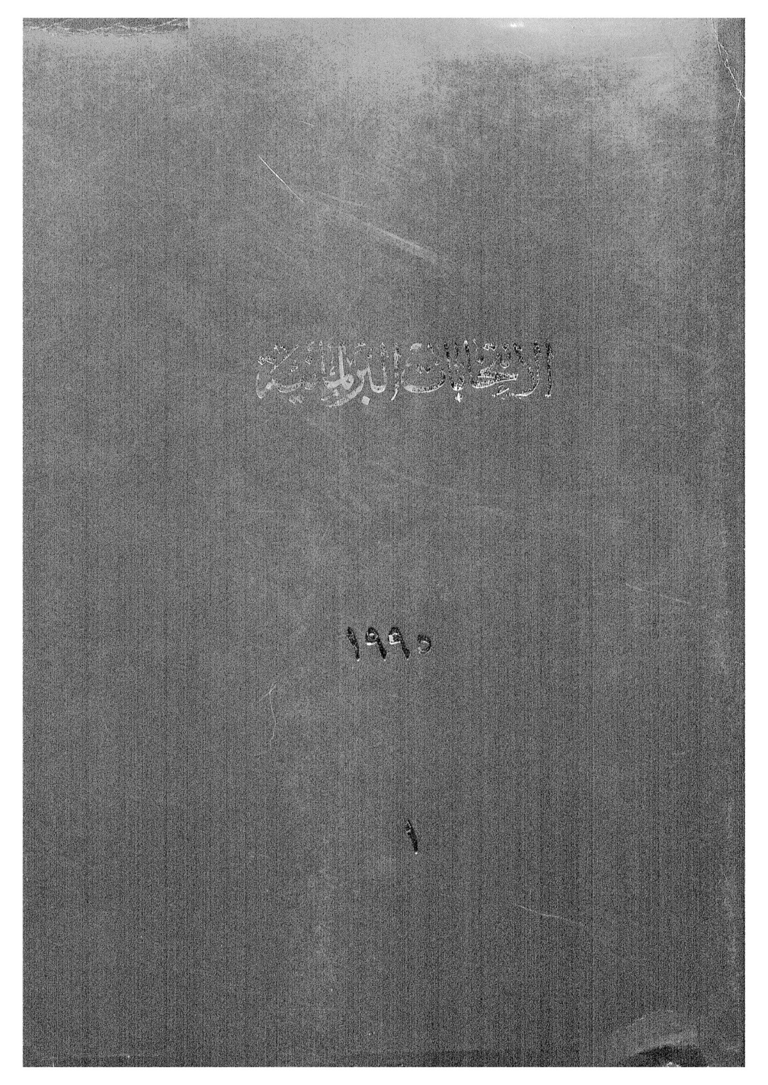

الانتخابات البرلمانية
١٩٩٥
١

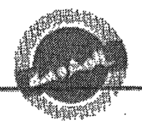

بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الأول

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اجتماعات انتخابية بالوطنى وجمعية عمومية بالوفد			
جمال حسن	السياسى المصرى	١	٩٥-٠١-٠١
النظام الفردى هو الأفضل و "الألمانى" غير دستورى			
-----	السياسى المصرى	٣	٩٥-٠١-٠١
فرصة الحزب فى الفوز بالانتخابات الفردى اكبر من القوائم			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٦	٩٥-٠١-٠١
"تأمل" زيادة ممثلى المعارضة .. فى انتخابات التجديد النصفى!			
محمد المصرى	المصور	٧	٩٥-٠١-٠١
يشغله الاعداد للانتخابات القادم وتمويل الدعاية الانتخابية			
طه عبد الرحمن	الاحرار	٨	٩٥-٠١-٠٢
انتخابات الشورى فى يونيو والشعب فى نوفمبر			
-----	الاهرام	٩	٩٥-٠١-٠٢
الانتخاب الفردى .. كله مزايا			
اشرف ابو سيف	مايو	١٠	٩٥-٠١-٠٢
موقف الإخوان من التعددية الحزبية يتسم بالتناقض			
احمد سيد	الاحرار	١٤	٩٥-٠١-٠٢
اهى أحزب مصرية ؟!			
ثروت اباظة	مايو	١٧	٩٥-٠١-٠٢
الانتخابات القادمة .. !!			
شوقى السيد	الاهرام	٢٢	٩٥-٠١-٠٣
الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلس الشعب والشورى			
مجدى الدقاق	العالم اليوم	٢٤	٩٥-٠١-٠٣
كلمة حب : كانت الحكومة امام خيارين			
محمد الحيوان	الوفد	٢٦	٩٥-٠١-٠٣
الاستعداد للانتخابات (٢)			
محمود أباظة	الوفد	٢٧	٩٥-٠١-٠٣

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سعيد عبده مرشح " الوطنى"			
ابو العز الحريرى	الاهالى	٢٨	٠٤-٠١-٩٥
تأشيرات الحج			
------	الاهرام	٣٠	٠٤-٠١-٩٥
الفردى "صيدة" الأكابر ! .. والصحافة .. صحافة !!			
محمود معوض	الاهرام	٣١	٠٤-٠١-٩٥
٧٠ألف ناخب يختارون واحد من ٧ مرشحين			
فوزى عوضين	الجمهورية	٣٤	٠٤-٠١-٩٥
التجمع يتصدى للسمن المتستر بالدين فى الانتخابات			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	٣٧	٠٤-٠١-٩٥
وقائع جلسة "الاجماع" التاريخية على النظام الفردى فى الحزب الوطنى			
نهال شكرى	الاهرام	٣٨	٠٤-٠١-٩٥
٩٥ .. عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام الفردى			
محمد عبد الغنى	الاهرام المسائى	٤١	٠٥-٠١-٩٥
كل الاحزاب .. تشارك فى الانتخابات			
احمد عامر	الوفد	٤٢	٠٥-٠١-٩٥
الحكومة .. والانتخابات !!			
عبد العزيز محمد	الوفد	٤٤	٠٥-٠١-٩٥
النظام الانتخابة المأمول			
جمال على زهران	الاهرام	٤٥	٠٥-٠١-٩٥
الانتخابات الحرة .. ليست بالنظام الفردى وحده			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٥٠	٠٥-٠١-٩٥
خطوط فاصلة : ملامح المعركة الانتخابية القادمة ..			
سمير رجب	الجمهورية	٥٣	٠٦-٠١-٩٥
مبارك صدق كعهده .. وبقيت مسئولية الناخبين			
------	الاهرام المسائى	٥٤	٠٦-٠١-٩٥
الشاذلى : احزاب المعارضة ستشارك فى الانتخابات			
احمد السكرى	الحياة	٥٦	٠٦-٠١-٩٥
مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة			
محمود غلاب	الوفد	٥٧	٠٦-٠١-٩٥
هذا الزمان : حلم ولا علم			
حامد سليمان	الاحرار	٥٨	٠٨-٠١-٩٥

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
معايير اختيار مرشحى الحزب الوطنى فى انتخابات القادمة			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٥٩	٩٥-٠١-٠٨
من قريب : امتحان الديمقراطية !			
سلامة احمد سلامة	الاهرام	٦٠	٩٥-٠١-٠٨
اتصالات سرية بين احزاب المعارضة لتنسيق المواقف الانتخابية			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٦١	٩٥-٠١-٠٨
انها مسئولية فكانوا لها اكفاء			
ثروت اباظة	الوفد	٦٢	٩٥-٠١-٠٩
.. وبدأت الاسطوانة المشروخة ف ى الدوران .. مبكرا .. !			
سمير رجب	مايو	٦٣	٩٥-٠١-٠٩
مطالبة الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات القادمة			
زايد على سعد	الاخبار	٦٤	٩٥-٠١-٠٩
نحذر من تزوير الانتخابات وتطالب المعارضة بالتنسيق الجماعى			
ماجدى البسيونى	العربى	٦٦	٩٥-٠١-٠٩
الموتى والأطفال صوتوا لمرشح "الوطنى"			
صالح رجب	العربى	٦٨	٩٥-٠١-٠٩
إنه عام الانتخابات			
عبد العزيز صادق	الاهرام المسائى	٦٩	٩٥-٠١-٠٩
عناصر جديدة من الشباب والنساء ..			
مهدى ابو عالية	مايو	٧١	٩٥-٠١-٠٩
من قريب امتحان الديمقراطية			
سلامة احمد سلامة	الشعب	٧٢	٩٥-٠١-١٠
الإرهاب والانتخابات القادمة !			
محمد سلماوى	الاهرام	٧٣	٩٥-٠١-١٠
"شفافية" صندوق الانتخابات !			
محمود معوض	الاهرام	٧٤	٩٥-٠١-١١
ليس بالفرد ى وحده تحيا الديمقراطية			
سيد عبد العاطى	الوفد	٧٧	٩٥-٠١-١٢
نبضات : لقد كانت المعارضة المصرية محقة			
-----	الوفد	٨١	٩٥-٠١-١٢
المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٨٣	٩٥-٠١-١٢

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
انقسامات حادة بين قيادات الحزب الوطنى والوزراء بسبب تعديل الدوائر الانتخابية			
اسامة شرشر	الاحرار	٨٤	١٤-٠١-٩٥
٣٨٠ طعنا انتخابيا فى عضوية مجلس الشعب حتى الآن			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٨٦	١٥-٠١-٩٥
قيد ٦٧٨ الف ناخب وحذف ٣٦ الفا خلال شهرين			
حسن الشايب	الجمهورية	٨٧	١٥-٠١-٩٥
الاخوان ينفون تهمة الارهابمستندين إلى فتوى بقتل وصفى التل			
محمد صلاح	الحياة	٨٩	١٥-٠١-٩٥
وقائع برلمانية المخالفات والانتخابات			
محمود معوض	الاهرام	٩٠	١٥-٠١-٩٥
مصر : مواجهة مع "الاخوان" عبر حزب العمل			
محمد صلاح	الوسط	٩١	١٥-٠١-٩٥
الاخوان لن يندمجوا فى حزب العمل والضغوط لن تجعلنا نفض التحالف معهم			
محمد صلاح	الوسط	٩٣	١٥-٠١-٩٥
هذا الكلام "خط رجعة " لتبرير الفشل فى الانتخابات !!			
-----	مايو	١٠٢	١٦-٠١-٩٥
خلافات جديدة بين نعمان والباشا			
ابراهيم خليل	روزاليوسف	١٠٤	١٦-٠١-٩٥
فى الانتخابات المقبلة امراة واحدة تكفى !			
-----	العربى	١٠٥	١٦-٠١-٩٥
السجن لا يخيف الاحرارا والانتخابات القادمة فرصة لتهيئة المناخ لفجر جديد			
-----	الشعب	١٠٦	١٧-٠١-٩٥
البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الحزاب السياسية			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	١٠٩	١٨-٠١-٩٥
فكرة ! سيكون هذا العام هو عام الانتخابات			
مصطفى امين	الاخبار	١١٠	٢٠-٠١-٩٥
بدء موسم رشاوى الانتخابات			
-----	الوفد	١١١	٢١-٠١-٩٥
فكرة ! : اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحة مصرية			
مصطفى امين	اخبار اليوم	١١٢	٢١-٠١-٩٥
رقابة برلمانية .. وقضايا انتخابية			
محمد الطويل	اكتوبر	١١٣	٢٢-٠١-٩٥

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حتى لا تغرق سفينة الانتخابات فى بحار السلبية			
نجوى محمد	اكتوبر	١١٤	٢٣-٠١-٩٥
عام الانتخابات : بدأت بروفة الانتخابات لمجلس الشعب			
-----	العربى	١١٦	٢٣-٠١-٩٥
الديمقارطية لا تتحقق بالصوت العالم والمطالب غير الواقعية			
-----	مايو	١١٧	٢٣-٠١-٩٥
١٩٩٥ ومعركة ككل الاتجاهات			
-----	العربى	١١٨	٢٣-٠١-٩٥
١٢٠ وزراء حاليون وسابقون فى قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات			
-----	العربى	١٢٠	٢٣-٠١-٩٥
د. فتحى سرور : الانتخابات القادمة حرة ١٠٠%			
-----	البلاغ الجديد	١٢٣	٢٥-٠١-٩٥
النظام الانتخابى الفردى كتعبير عن الرأى العام			
جمال على زهران	الاهرام المسائى	١٢٦	٢٥-٠١-٩٥
لا .. لمرشحى الحزب الوطنى ... !! (١)			
عصمت الهوارى	الوفد	١٢٨	٢٦-٠١-٩٥
رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطنى			
امين القصاص	الوفد	١٢٩	٢٦-٠١-٩٥
حزب لم يرسب أحد !			
جمال بدوى	الوفد	١٣٠	٢٦-٠١-٩٥
"ماراثون" الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد			
-----	الاهرام المسائى	١٣٣	٢٧-٠١-٩٥
كلمة حب : على كل المخالفين للقانون أن يضعوا فى بطونهم بطيخة صيفى			
محمد الحيوان	الوفد	١٣٥	٢٨-٠١-٩٥
الأحزاب ترفض فكرة استقدام مراقبين للإشراف على الانتخابات			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	١٣٦	٢٩-٠١-٩٥
اتحاد العمال يناقش الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب			
أ.ش.أ	الوفد	١٣٧	٢٩-٠١-٩٥
التليفزيون لا يخضع للمنافسة الحزبية			
-----	مايو	١٣٨	٣٠-٠١-٩٥
أهلا .. بكل الأحزاب فى معركة التحديات المقبلة			
سمير رجب	مايو	١٤٠	٣٠-٠١-٩٥

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
الانتخابات القادمة باطلة .. إذا أجريت وفق الجداول			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	١٤٢	٠١-٠٢-٩٥
مجلس الشعب فى المزاد !			
-----	الاهرام	١٤٤	٠١-٠٢-٩٥
خالد محيى الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعى والدفاع عن العقل			
-----	الاهالى	١٤٦	٠١-٠٢-٩٥
الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية			
محمد صلاح	الحياة	١٥٠	٠٢-٠٢-٩٥
لا ... لمرشحى الحزب الوطنى ... !! (٢)			
عصمت الهوارى	الوفد	١٥٢	٠٢-٠٢-٩٥
انتخابات ٩٥ .. مسألأة حياة أو موت			
عماد خيرة	الوفد	١٥٣	٠٢-٠٢-٩٥
وهل ستكون الانتخابات حرة .. هذه المرة!!			
حسن حافظ	الوفد	١٥٤	٠٤-٠٢-٩٥
لمصلحة من يحارب الاخوان المسلمون ؟!			
د. محمد السيد حبيب	الحقيقة	١٥٨	٠٤-٠٢-٩٥
كلمة حب : اثار الزميل محمود معوض			
محمد الحيوان	الوفد	١٦٠	٠٥-٠٢-٩٥
لا يوجد تنسيق بين احزاب المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب			
جمال حسن	السياسى المصرى	١٦١	٠٥-٠٢-٩٥
شقيق عبد الناصر يرشح نفسه مستقلا			
عماد منصور	السياسى المصرى	١٦٢	٠٥-٠٢-٩٥
قادة الحزب يطالبون مجددا بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات			
-----	الاحرار	١٦٣	٠٥-٠٢-٩٥
واجب وظيفى اسمه "التزوير" !			
-----	العربى	١٦٥	٠٦-٠٢-٩٥
نظام بلا بديل وازمة بلا حل			
-----	العربى	١٦٦	٠٦-٠٢-٩٥
ابطال عضوية نائب بسوهاج .ز لم يحصل على الاصوات فى الانتخابات			
زايد على سعد	الاخبار	١٦٩	٠٦-٠٢-٩٥
قانون الحقوق السياسية يوفر الضمانات الكافية لحرية ونزاهة الانتخابات			
-----	مايو	١٧١	٠٦-٠٢-٩٥

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سكان حريب يشاركون فى الانتخابات المصرية			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	١٧٣	٩٥-٠٢-٠٦
لا خلافات فى الحكومة والحزب .. حول مرشحى الشعب والشورى			
رفعت خالد	مايو	١٧٤	٩٥-٠٢-٠٦
حقوقو المواطن الانتخابية			
-----	الشعب	١٧٦	٩٥-٠٢-٠٧
فكرة ! : نريد انتخابات حرة			
مصطفى امين	الاخبار	١٧٧	٩٥-٠٢-٠٨
نصف كلمة			
احمد رجب	الاخبار	١٧٨	٩٥-٠٢-٠٨
الاستعداد .. للانتخابات			
خالد الديب	الاهرام	١٧٩	٩٥-٠٢-٠٨
حلف بين الاخوان والجهاد والجماعة الاسلامية			
مدحت الزاهد	الاهالى	١٨٠	٩٥-٠٢-٠٨
اقسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية			
-----	الاهالى	١٨٢	٩٥-٠٢-٠٨
المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة			
مصطفى الحفناوى	الاهالى	١٨٣	٩٥-٠٢-٠٨
٤٢ عاما .. على حكم الطوارئ			
سيد عبد العاطى	الوفد	١٨٥	٩٥-٠٢-٠٩
فكرة ! : نريد الانتخابات حرة			
مصطفى امين احمد	اكتوبر	١٨٩	٩٥-٠٢-١٠
شكرى فى المنوفية : معركتنا الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات			
-----	الشعب	١٩٠	٩٥-٠٢-١٠
كشوف الناخبين فى ادراج الحكومة			
-----	الشعب	١٩٢	٩٥-٠٢-١٠
بالعقل ؟ : حسمت حكومة الحزب الوطنى الانتخابات			
مصطفى امين	الاحرار	١٩٣	٩٥-٠٢-١١
فكرة ! : لن نسكت سنطالب دائما أن تكون الانتخابات حرة			
مصطفى امين	اخبار اليوم	١٩٤	٩٥-٠٢-١١
حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان فى الانتخابات القادمة			
سيد الفضلى	الحقيقة	١٩٥	٩٥-٠٢-١١

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صباح الخير : تتساءل الناس ما سر الصمت			
سعيد سنبل	الاخبار	١٩٧	١٣-٠٢-٩٥
القانون سيد قراره			
لمعى المطيعى	الوفد	١٩٨	١٢-٠٢-٩٥
الذعر الانتخابى			
محمود معوض	الاهرام	٢٠٠	١٢-٠٢-٩٥
المعارضة ترفض استقدام خبراء اجانب للاشراف على الانتخابات القادمة			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٢٠١	١٢-٠٢-٩٥
قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الانتخابية			
-----	الاحرار	٢٠٢	١٢-٠٢-٩٥
الأحزاب المصرية والديمقراطية والليبيرالية			
حسين عبد الرازق	الوسط	٢٠٥	١٢-٠٢-٩٥
مقاطعة الاخوان لمجلس الشورى			
حمدى رزق	الحياة	٢٠٨	١٣-٠٢-٩٥
اين المفر من المواطنين ؟			
------	الاهرام الاقتصادى	٢١١	١٣-٠٢-٩٥
النواب يحذرون الحكومة من تزوير الانتخابات			
محمود غلاب	الوفد	٢١٤	١٤-٠٢-٩٥
نطالب بوزارة محايدة لاجراء الانتخابات			
صلاح النحيف	الشعب	٢١٦	١٤-٠٢-٩٥
الاعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة للصناعة المصرية			
-----	الاهرام المسائى	٢١٨	١٤-٠٢-٩٥
ردود فعل واسعة .. للحكمفى قضية انتخابات الحديدى			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢١٩	١٥-٠٢-٩٥
النظام الانتخابة بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !!			
هيثم محمود	البلاغ الجديد	٢٢٠	١٥-١٢-٩٥
مجلس الشورى يخالف القوانين والدستور ويطلب من الداخلية اجراء انتخابات جديدة بالبلينا			
هناء مصطفى	الوفد	٢٢٦	١٥-٠٢-٩٥
كلمة حب : هناك ارهاب اهالى وارهاب حكومة			
محمد الحيوان	الوفد	٢٢٧	١٥-٠٢-٩٥
بامر القانون : بالرغم من انتهاء موعد القيد			
-----	الاهرام	٢٢٨	١٥-٠٢-٩٥

مجلد رقم ١ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الأول

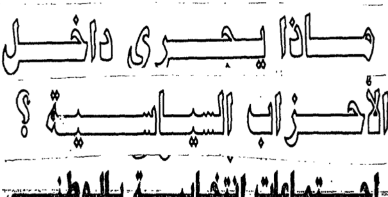
العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشعب .. لم يخطئ			
-----	اخر ساعة	٢٢٩	٩٥-٠٢-١٥
لن توقف الأحكام العرفية اثناء الانتخابات			
عبد الستار الطويلة	البلاغ الجديد	٢٣٥	٩٥-٠٢-١٥
صراع قيادات الوفد			
-----	صباح الخير	٢٣٨	٩٥-٠٢-١٦
مطلوب فض هذا الاشتباك قبل انتخابات مجلس الشعب !!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٢٣٩	٩٥-٠٢-١١
أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة			
-----	الشعب	٢٤١	٩٥-٠٢-١٧
انتخابات مجلس الشعب .. ومتطلبات المرحلة القادمة			
رفعت النجار	اخبار اليوم	٢٤٣	٩٥-٠٢-١٨
لماذا لا يشرف القضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى ؟!			
-----	الحقيقة	٢٤٣	٩٥-٠٢-١٨
تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى الى ٢٦٤			
عبد الوهاب عدس	الجمهورية	٢٤٥	٩٥-٠٢-١٩
الزوابع الموسيمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة !			
مرسى عطا اللة	الاهرام المسائى	٢٤٦	٩٥-٠٢-١٩
الحزب الوطنى يدخل انتخابات الشعب والشورى بمرشحين فى جميع الدوائر			
-----	الاهرام المسائى	٢٤٨	٩٥-٠٢-١٩
خالد عبد الناصر يرشح نفه فى بنى مر			
كرم جبر	روزاليوسف	٢٥٠	٩٥-٠٢-٢٠



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥



إجتماعات انتخابية بالوطنى وجمعية عمومية بالوفد

كتب جمال حسن :

تشهد المقرات الحزبية فى الفترة الحالية نوعا من النشاط غير العادى . وبدات الحركة تدب داخل اركان الاحزاب السياسية من جانب الكوادر والاعضاء حتى باتت مقرات هذه الاحزاب لاتغلق ابوابها الا فى ساعات متاخرة من الليل حيث تعقد الاجتماعات واللقاءات الحزبية وذلك استعدادا للانتخابات البرلمانية القادمة والتى تعلق عليها الاحزاب امالا كبيرة .

فعلى صعيد الحزب الوطنى الديمقراطى يلاحظ ان اهم قضية تشغله الان هى قضية تحديد نوعية الشكل الانتخابى الذى ستجرى علية الانتخابات البرلمانية القادمة .. فقد اعلن الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب ان الامانة العامة للحزب ستحسم الجدل الدائر حاليا حول هذه القضية من خلال سلسلة اجتماعات لمناقشة هذه القضية من مختلف ابعادها على المستوى المركزى .. اما على المستوى القاعدى فى الحزب الوطنى الديمقراطى فان امانات الحزب على مستوى المحافظات قد انتهت مؤخرا من رفع التقارير التى اعدتها والتى تحدد من خلالها راى تلك القواعد فى النظام الانتخابى الامثل والذى تم مناقشته الاسبوع الماضى ويستكمل مناقشته هذا الاسبوع فى اجتماع الامانة العامة للحزب .. على صعيد اخر فان هناك قضايا اخرى ذات اهمية تساوى فى درجتها قضية الاستعداد للانتخابات القادمة حيث يدخل الحزب من خلال مرشحيه فى الانتخابات التكميلية والتى خلت بخلو شاغليها فى محافظات بورسعيد والاسكندرية والقليوبية وتتابع قيادات الحزب عن كثب معركة الحزب فى هذه المحافظات والتى يخوضها اعضاء الحزب الواحد منافسين لبعضهم البعض وضاربين بمبدا الالتزام الحزبى عرض الحائط .. كما ان كافة الامانات قد وصلتها تعليمات برفع درجة الاستعداد الى اقصى درجاته للمساهمة بشكل فعال فى ضم المواطنين للكشوف الانتخابية والمساهمة فى تنقية تلك الجداول .

كشوف الناخبين

واذا انتقلنا من مقرات الحزب الوطنى الى مقر حزب الوفد فستجد ان الحزب بدأ منذ وقت بعيد فى ترميم البيت من الداخل ومازالت عمليات الترميم متواصلة فى كل اركان الحزب فعلى سبيل المثال اللجان العامة للمحافظات تعقد اجتماعات بصفة دائمة طوال ايام الاسبوع حيث تعكف هذه اللجان على أعداد الكشوف الخاصة بالناخبين ومطابقتها بالكشوف التى ستعلن فى الاقسام مع بداية شهر فبراير ..كذلك يركز الحزب فى الفترة الحالية على اهتمامات اعادة تقوية اللجان العامة ولجان المراكز والاقسام بجميع المحافظات اما باعادة تشكيلها بالانتخاب الحر او بتقويتها بعناصر جديدة شابة تدعم العمل الحزبى وتقويته كما ان لجنة الوفد بالقاهرة لاتغلق ابوابها طوال اليوم حيث يتواجد الاعضاء لمتابعة تشكيلات اللجان الفرعية عن قرب .. وتم الانتهاء بالفعل من اعادة تشكيل ٢٠ لجنة بالانتخاب الحر وانتخاب هيئات مكاتبها ولم يبق حتى الان سوى ١٦ لجنة فرعية جارى اعادة تشكيلها وسيتم الانتهاء منها فى غضون الاسبوعين القادمين .. فى نفس الوقت نجد انه يجرى الان التحضير وبصورة مكثفة لدعوة الجمعية العمومية الطارئة خلال شهر يناير لانتخاب الهيئة العليا الجديدة للحزب وهيئة مكتبها وهذا الموضوع يشكل جانبا كبيرا من الاهمية حيث سيكون قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة مرهون بموافقة الهيئة العليا الجديدة المنتخبة .

اما فى حزب العمل فتسيطر على جميع أعماله واجتماعاته الان قضية امينة العام عادل حسين الذى حكم عليه بالحبس ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها معه النيابة العامة لحيازته منشورات للجماعات المتطرفة .. هذه القضية



استحوذت على كافة اجتماعات ولقاءات اعضاء حزب العمل سواء فى القاهرة او فى المحافظات الاخرى بينما اخذت بعض القضايا الاخرى والتى كانت تتصدر اسبقيات البحث والنقاش الى التراجع ولو قليلا .. ولكن هذا لم يمنع امانة التنظيم بحزب العمل من متابعة التقارير الاوليه الواردة من امانات الحزب بالمحافظات والخاصة باختيار مرشحى الحزب واستعراض تاريخهم السياسى والشعبى بالمحافظات تمهيدا لعرضها على اجتماع امانة الحزب القادمة ..

مراجعة كشوف المرشحين

وفى حزب التجمع التقدمى الوحدوى يستعد الحزب الان لمراجعة الكشوف النهائية لمرشحيه فى كافة المحافظات فى الانتخابات البرلمانية القادمة وتنتظر قيادات الحزب عودة خالد محيى الدين رئيس الحزب لاخذ موافقته النهائية حول هذه الترشيحات .. كذلك تجتمع اللجنة المركزية للحزب خلال الاسبوع القادم لمناقشة بعض الامور والمستجدات التى تهم الحزب فى الفترة القادمة ومنها على سبيل المثال مناقشة دور المراة فى العملية الانتخابية وتدعيم دورها فى العمل السياسى .

وفى حزب الاحرار يستقبل الحزب كل يوم عددا كبيرا من الشخصيات التى تنوى الانضمام الى عضوية الحزب .. وتركز امانة الحزب على انتشار العضوية فى جميع المحافظات بهدف ضم اكبر عدد من الاعضاء الجدد لعضوية الحزب وهو مايركز عليه الحزب فى المرحلة الحالية ويدخل فى نطاق تنشيط العضوية استعدادا لخوض المعركة الانتخابية على مستوى كل المحافظات وفى كل الدوائر ولهذا فان كافة لجان الحزب تشهد الان نشاطا ملحوظا واجتماعات مكثفة لاعادة دراسة كل مايتعلق من امر الحزب خلال المرحلة القادمة .

اما فى حزب مصر العربى فان الحزب قد انتهى بالفعل من اعادة تشكيلاته فى ١٨ محافظة وتقوم لجان الحزب خلال هذا الشهر باستكمال باقى تشكيلات الحزب فى باقى المحافظات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

الأمين العام لحزب التجمع :

النظام الفردى هو الأفضل و« الألمانى » غير دستورى

الاخوان حصلوا على ملايين الجنيهات لانفاقها فى الانتخابات القادمة

المصدر : السياسي المصري
التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥



اجرى الحوار : فيصل مصطفى

اعلن الدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع تفضيله للنظام الفردى فى الانتخابات البرلمانية القادمة واكد حاجة النظام الانتخابى المصرى الى قدر عال من الاستقرار لانه من غير اللائق تعديله فى كل دورة انتخابية ، كما اكد عدم دستورية الجمع بين نظامى القوائم والفردى واشار الى ان هذا النظام يخدم الجماعات المتاسلمة وكرر رفضه القاطع للتعامل مع الاحزاب المتحالفة مع التيار الاسلامى واعتبر التعامل معها خطرا فادحاً فى مستقبل الوطن .

●● ماهو النظام الانتخابى الذى يفضله حزبكم لاجراء الانتخابت البرلمانية القادمة ؟

● يفضل اليسار عادة نظام القائمة على اساس ان القائمة تعبر عن دفع الناخب الى التصويت للبرنامج وللموقف السياسى وللانتماء الحزبى ، وتدفع الى تاسيس المعركة الانتخابية لكن عندما عرضت علينا الحكومة فكرة الانتخابات بالقائمة فوجئنا بكارثتين .

الاولى : كانت عندما قامت بتطبيق نظام القائمة المطلقة ، التى تعطى كل المقاعد لمن يحصل على الـ ٥٠,٥٪ من الاصوات ، وتحرم بقية القوائم من اى مقعد ، وتكون النتيجة العملية فى هذه الحالة ، اذا دخلت ٥ احزاب المعركة الانتخابية وحصل كل منهم على ١٩,٥٪ من الاصوات وحصل الحزب الحاكم على ٢١٪ من الاصوات فانه يفوز بكل المقاعد ، اما الثانية فهى قيام الحكومة باختراع نظام القائمة النسبية المشروطة حيث قامت بوضع شرط الـ ٨٪ على نطاق الجمهورية من اجل الفوز بمقاعد البرلمان وادى هذا ايضا الى اخطاء دستورية فادحة .

على هذا الاساس وفى ظل الاوضاع الراهنة فاننا نعتقد ان الافضل هو النظام الفردى لكن اذا كان هناك مشروع دستورى ويحقق قدرا اعلى من الديمقراطية وقدرا اعلى من التمثيل الحقيقى لارادة الناخبين فنحن على اتم استعداد لمناقشته .. وطالما لم يتم تقديم مثل هذا المشروع حتى الان فاننا نفضل الانتخاب الفردى .

ويمكن القول ان النظام الانتخابى المصرى ، يحتاج الى قدر عال من الاستقرار ، لانه من غير اللائق تعديله فى كل دورة انتخابية كذلك من غير اللائق ان يكون هناك اكثر من نظام انتخابى فى مصر ، فينتخبون المحليات بطريقة والشورى بطريقة ومجلس الشعب بطريقة اخرى .

●● ماهو رايك فى الاقتراح الخاص باجراء الانتخابات البرلمانية القادمة ، وفقا للنظام الالمانى الذى يجمع بين نظامى القوائم والفردى ؟

● هذا النظام سيؤدى الى صعوبة شديدة ، لاننا لم نستطع اجراء الانتخابات إلا وفق الدستور الذى ينص على نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين كما ان هذا النظام سيصعب العملية الانتخابية على المرشحين ، الذين لايمتلكون تمويلا ماديا كافيا وهذا سيكون لصالح الجماعات المتاسلمة لانه لا يوجد عندها مشكلة فى الانفاق فبدلا من ان تقوم بصرف مليون جنيه فانها يمكن ان تصرف مليونين وهكذا ..

●● ما تعليقك حول عدم الاعلان عن النظام الانتخابى حتى الان ؟

● هذه كارثة لان ذلك يعنى اما ان تكون الحكومة مرتبكة فى عدم اعلانها عن النظام الانتخابى حتى الان .. او انها تريد تصدير ارتباكها الى المعارضة .. فتعرض علينا ان لانستعد للانتخابات لاننا لانعرف كيف نستعد ؟ هل نستعد على اساس الفردى ، ام على اساس القائمة ؟

●● ماهى اوجه التنسيق بين الاحزاب فى الانتخابات القادمة ؟

● هذا يتوقف على طبيعة الانتخاب ، اذا كان قائمة ام فردى .. فاذا كان فردى فيجب ان نبحث عن اخلاء دوائر لمرشحى الحزب ، لكن اذا كان قائمة فيمكن ان نبحث فى قوائم مشتركة مع الاحزاب الاخرى ، لكن هذا يتوقف فى نظرنا نحن حول موقف الحزب الذى يطلب التنسيق معنا من الجماعات المتاسلمة فنحن نرفض التعامل مع هذه الجماعات ونعتبر ان التعامل معها خطأ



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

●● ماذا ترى من ضمانات تحقق نزاهة الانتخابات ؟

● في الواقع ان عملية نزاهة الانتخابات ، تعتبر القضية الاكثر خطورة ويتم تحقيق ذلك من طريق اعتماد الرقم القومي اى اعادة الجداول الانتخابية على الرقم القومي والسجل المدني وان كان هناك صعوبة في الرقم القومي وفق السجل المدني فيمكن اعادة بناء الجداول من جديد . وهذا الامر ليس صعبا او مستحيلا والاف الاعضاء من حزب التجمع مستعدة للعمل مجانا لانجاز هذا المشروع .

كما ان حزب التجمع قام بدراسة ميدانية على عينة في احدى الدوائر في القاهرة ، واكد وجود مئات الاشخاص مقيدين ٤ مرات في نفس الدائرة اى ان هؤلاء يستطيعوا الادلاء باصواتهم ٤ مرات واكتشفت الدراسة ايضا اسماء عدد كبير من المتوفين واسماء مئات من ضباط وجنود الشرطة في الجداول كما قامت جماعة الاخوان بتسجيل معظم هذه الاسماء في الجداول كما تمتلك عشرات الالاف من البطاقات المزيفة ، من اجل استخدامها في الانتخابات القادمة

●● إذن .. لماذا يساند الناخبون مرشحي التيار الاسلامي ، ويناهضون دائما مرشحي اليسار في الانتخابات المحلية او البرلمانية ؟

● بسبب كارثة الانفاق .. فكثير من العائلات في القرى تتواطأ على منح اصواتها الى من يقدم حلا لمشاكلهم وهنا يحوز المقعد من يدفع اكثر ولدينا معلومات مؤكدة ان جماعة الاخوان قد حصلت من جهة اجنبية على عدة مئات من ملايين الدولارات لانفاقها في المعركة الانتخابية القادمة وقد وقفت في مؤتمر الحوار الوطني وسألت رئيس الوزراء بكم تسمحون لمصر ان تباع ؟ وادليت باقوالي في هذا الموضوع امام اعضاء المؤتمر

●● ماهو الحل من وجهة نظرك ؟

● كل الدول الديمقراطية تضع سقفا للانفاق في الانتخابات ونحن نقترح بضرورة وضع سقف للانفاق الانتخابي ، واصدار تشريع يحرم المرشح من تلقي او تقديم تبرعات خلال المعركة الانتخابية ، ويخصص قاضي امور مستعجلة في الدائرة للنظر في الطعون المقدمة من تصرفات المرشحين ويملك شطب ترشيح المرشح ، اذا خالف القانون سواء خالف سقف الانفاق او تلقى اموالا من الخارج .



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يناير ١٩٩٥

تقارير الوطنى تكشف

فرصة الحزب فى الفوز بالانتخاب الفردى أكبر من القوائم

كتب مراد مجلع :

بدات الامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب يوم الخميس الماضى نظر التقارير الواردة من امانات المحافظات لاستطلاع رايها فى النظام الانتخابى الامثل للانتخابات البرلمانية القادمة .. اكدت التقارير فى مجملها تاييدها للنظام الفردى والذى يعد انسب النظم الانتخابية .

اوضحت التقارير ان امانات المحافظات تقوم الان وبصفة منتظمة باعداد الجداول الانتخابية فى القرى والنجوع حيث تقوم اللجان التى شكلها الحزب بالمحافظات باستقبال المواطنين الذين يرغبون فى قيد اسمائهم فى الجداول والتى لم تقيد من قبل مع قيد الشباب الذين بلغوا السن القانونية للقيد .. كما اكدت التقارير ان هناك اقبالا كبيرا من هؤلاء المواطنين الامر الذى يؤكد حرصهم على ممارسة حقهم السياسى وخاصة بعد التعديلات التى ادخلت على مد فترة القيد .

واوضحت التقارير الواردة من المحافظات انه فى ظل الانتخاب الفردى الذى تؤيده جماهير الحزب يمكن للحزب تغطية كل الدوائر الانتخابية لمرشحيه من خلال الدعاية الانتخابية المكثفة والتى يعرض من خلالها برنامج الحزب ومدى مايقدمه من خدمات للمواطنين بالمحافظات .. يعكس الدوائر الانتخابية الكبيرة التى تقلل من فاعلية نشاط الحزب وهو يعرض انجازاته للجماهير الامر الذى يجعل احزاب المعارضة لها فرصة التواجد ولو بنسبة بسيطة فى بعض الدوائر على حساب جماهيرية الحزب .

واشارت التقارير الى ان



د . يوسف والى

الانتخاب بالقائمة لها مشاكلها والتى من بينها اولويات ترتيب المرشحين والتى تسبب قلقا بالغا بين مرشحى الحزب الوطنى بالمحافظات وهو الامل الاول والاكيد الذى يجعل اعضاء الحزب يحبذون الانتخابات الفردية عن القائمة وفى حالة اخذ الامانة العامة للحزب بنظام القوائم اوصت التقارير بان يكون اعداد القوائم الانتخابية وترتيب المرشحين من خلال الامانة العامة وليس من جانب امانات المحافظات على ان يقتصر دورها على ترشيح الاسماء منعا لحدوث اى خلافات اوانشقاقات داخل الحزب الذى يدفع بعض الاعضاء بالانضمام لاحزاب المعارضة فى حالة عدم اختيارهم بقوائم الحزب .

واوضحت التقارير انه لوحظ قيد عدد كبير فى بعض الدوائر من النساء والشباب فى ظل النظام الفردى حيث يمكن الدفع ببعض هؤلاء فى الانتخابات وبهذا تكون العملية محصورة على خلاف الانتخابات بالقوائم الذى يقلل من فرص المرأة والشباب اضافة الى انه فى ظل النظام الفردى تكون المشاكل محدودة ويمكن حلها واحتوائها فى زمن قياسى ..



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٥

■ رئيس مجلس الشورى :

« نأمل » زيادة ممثلى المعارضة.. فى انتخابات التجديد النصفى !

محمد المصرى

فى حواره المفتوح والمهم مع أعضاء النادى الدبلوماسى بوزارة الخارجية .. طالب د . مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى الأعضاء بضرورة أن تأخذ المعارضة شكلاً إيجابيًا فى المجلس .. وأن تضم جميع الاتجاهات .. وأن يتحول المجلس إلى مجلس تشريعى . يساهم فى إصدار ودراسة القوانين .. وأن يكون دوره أكثر إيجابية فى حياتنا السياسية .

وقد علق د . حلمى على ذلك بقوله .. إن مجلس الشورى منذ إنشائه فى نوفمبر ١٩٨٠ . حتى هذه الدورة . وهو يضم فى « تركيبته » عناصر تعكس حال المجتمع المصرى بتكوينه العلمى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى . فالمجلس به ٤٥ عضوًا يحملون درجة الدكتوراه .. ويضم أيضا ممثلين للأحزاب والصحف والمستشارين ورؤساء الجامعات والهيئات العلمية .. بالإضافة إلى رئيس الوزراء والوزراء .. كما يوجد بين صفوفه ١٢ إمرأة ورغم قلة عددهن فإن المجلس يستفيد من تجربتهن وخبراتهن أقصى استفادة .

وأكد رئيس مجلس الشورى أن هذه « التركيبة » هى التى تميز مجلس الشورى الذى حدد الدستور فى مادته ١٩٥ على أن « يؤخذ رأى مجلس الشورى فى الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ومشروعات القوانين المكملة للدستور ، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومعاهدات السلام والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، ومشروعات القوانين التى يحيلها رئيس الجمهورية ، وما يحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية » .

ولهذا فإن لجان المجلس الست تقوم بإعداد التقارير المهمة حول القضايا الجماهيرية . وكل ما يهم المواطن المصرى .. وتقدمها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب ، وتقوم بمتابعة التوصيات والاقتراحات التى تتضمنها التقارير مع الوزراء والمسئولين .

وفى هذه النقطة أضاف د . مفيد شهاب رئيس لجنة الشئون العربية والأمن القومى بالمجلس لأعضاء النادى الدبلوماسى .. أن مجلس الشورى من الناحية النظرية ليس له سلطة استجواب الوزراء أو تقديم الأسئلة لهم . ولكن من الناحية العملية فإن له سلطة الرقابة والتشريع من خلال ما يحال إليه من قوانين لدراستها وإعداد التقارير والملاحظات عنها .

قال د . مصطفى كمال حلمى .. إن مجلس الشورى هو الذى يملك الصحف . وإن من اختصاص المجلس الأعلى للصحافة . الموافقة على إصدار الصحف . وإن قانون الأحزاب من بين مواده أن يصدر كل حزب جرائد تعبر عنه . كما أن المجلس الأعلى للصحافة وضع القواعد المنظمة لإصدار الصحف . ولكن لوحظ فى التطبيق أنه لا يكفى أن يكون رئيس التحرير فقط عضوًا بنقابة الصحفيين . ولكن لابد أن يكون رؤساء الأقسام والمحررون أعضاء نقابة الصحفيين أيضًا .. وأن تكون مصادر تمويل الجريدة معروفة .. وأن تعبر الجريدة وكتابها عن رأى الحزب واتجاهاته !



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٥



د. رفعت السعيد :

يشغله الإعداد للانتخابات القادمة وتمويل الدعاية الانتخابية

كتب طه عبدالرحمن

الدكتور رفعت السعيد - الأمين العام لحزب التجمع - مشغول هذه الأيام بالاعداد لانتخابات مجلس الشعب خلال العام الجارى بالاضافة الى موضوع التمويل الباهظ الذى تنفقه بعض الجهات السياسية دون ضابط أو رقيب من النظام الحاكم .

ويقول : يؤرقنى فى العملية الانتخابية القادمة شيئان الأول هو استمرار ذات المنهج الذى يسير عليه النظام الحاكم والذى لن يؤدى الى كفالة انتخابات حرة ونزيهة فلا تزال جداول الانتخابات على حالها رغم القول إن هناك تنقية واعتقد انها ليست فى حاجة الى تنقية ولكن الى شطب والغاء ولقد تقدم حزبنا فى هذا الشان الى مؤتمر الحوار الوطنى الا ان احدا لم يرد على ذلك وسبق ان قام الحزب باعداد دراسة فى دائرة «الدرب الأحمر» واكتشفنا ان قرابة (٥٠٠) شخص مسجلين اكثر من مرة فى اكثر من شياخة بذات الاسم الرباعى وبنفس العنوان وأرقام البطاقات مما يعد كارثة بكل المعايير لانها تعنى ان هذه الأصوات مضروبة بالدرجة الأولى فهذا الشخص الذى يمتلك اربع بطاقات انتخابية له أن يصوت فى جميع دوائر «الدرب الأحمر» ! ويضيف ان ذلك كله يؤكد ان الحكومة مازالت مصرة على المضىء فى اجراء الانتخابات بنفس الأسلوب القديم ! ويطالب د. السعيد بضرورة ان يوقع الناخب امام اسمه وان يبصم ان كان لايجيد الكتابة فاذا صوت أحد مكان الاخر فسيكون ذلك غير مطابق وان مثل هذا الفعل سيكون خيانة وتزوير ومن ثم توقع العقوبة على مرتكبيها .

د . رفعت السعيد

ويشغلنى بالاضافة الى ذلك موضوع التمويل للعملية الانتخابية ولدينا ثمة معلومات شبه مؤكدة ان هناك جهات خارجية قد قررت وربما فعلت ذلك - قامت بتمويل تيار سياسى محظور بهدف شراء مقاعد فى البرلمان عن طريق تقديم التمويل للقرى التى تفتقر الى الخدمات الاساسية فى مقابل ان تقدم هذه القرى أصواتها للمرشحين مما يؤكد ان هذه القرى جاهزة بتمويل مخيف قد يؤدى لانفاق مليون جنيه ولقد حذرنا كثيرا من هذا الأمر باعتبار ان ذلك منافسة غير شريفة وغير ديمقراطية وعلينا ان نفكر فى وسيلة تمنع هذا الإنفاق السفيه ومحاولة شراء الإرادة المصرية !!

ويقترح د. رفعت السعيد إصدار تعديل قانونى عاجل يحدد الانفاق الانتخابى ويمنع من تقديم تبرعات خلال الحملة الانتخابية .

ويقول اعتقد ان مشروعا بهذا قد آن أوانه لمنع التدخل الأجنبى فى شئون الانتخابات والدعاية لها .

ويطالب د. السعيد بالاتستخدم الحكومة نظام الانتخابات بالقائمة كمشنقة كشنق الحقيقة وعليها ان تقدم مشروعا عاقلا ومعقولا يكفل ضمان الحريات والتمثيل الديمقراطى وتحقيق إرادة الناخبين فى انتخابات حرة ونزيهة .

٨٠٠٠٠٠

المصدر : الأهـــرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

٨ وزراء فى النادى السياسى بالحزب الوطنى:

انتخابات الشورى فى يونيو والشعب فى نوفمبر

خطة لتوازن التنمية بين الصعيد وبقية المحافظات

تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى اوائل يونيو وقبل ٦٠ يوما من انتهاء الدورة البرلمانية، وسيتم تشكيل المجلس فى صورته النهائية فى ٢٤ يوليو المقبل، وصرح السيد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى وامين مساعد الحزب بان الامانة العامة للحزب الوطنى وضعت خطة للتحرك الحزبى فى المرحلة المقبلة تمهيدا للاستعدادات لانتخابات التجديد النصفى للشورى، على ان تجرى انتخابات مجلس الشعب فى نهاية نوفمبر، وتقرر وضع خطة لتحقيق التوازن فى التنمية بين الصعيد وبقية المحافظات مع التركيز على المشروع القومى الوطنى لرفع معدلات التنمية إلى ٣ اضعافها.

وخلال اجتماع النادى السياسى بالحزب الوطنى الديمقراطى - الذى حضره ٨ وزراء مساء أمس الأول - أعلن الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ونائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى، انه تمت زراعة مليونين و٤٣٠ الف فدان من القمح بزيادة ٣٠٠ الف فدان عن العام الماضى، وقال إنه لن يتم تجريم مزارعى الأرز الذين تجاوزوا هذا العام بزراعة نصف مليون فدان استهلكت ٢ مليار متر مكعب من المياه، وقد أعفى وزير الأشغال العامة والموارد المائية المزارعين من الغرامات فى كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية والمنوفية والقليوبية والفيوم. وطالب بالالتزام بمساحات الأرز فى العام الحالى. واشار إلى ان الوزارة ستعطى الخدمة الآلية اللازمة لزراعة القطن. وصرح المهندس عبدالهادى راضى وزير الأشغال بأنه تم افتتاح مجموعة من المشروعات الجديدة مثل قناطر اسنا بتكلفة ٦٦٠ مليون جنيه، ومحطات الطلمبات لرى زمام (٢٢٠ الف فدان) إلى جانب استمرار العمل فى مشروع ترعة السلام التى تستهدف رى مساحة ٤٠٠ الف فدان فى سيناء.



المصدر : مايو
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

الانتخاب الفردى .. كله مزايا

أكبر فرصة .. للتواجد وسط الجماهير

التحالفات غير الشرعية .. ليس لها مكان

اكدت القيادات الحزبية والسياسية ان اجراء الانتخابات بالنظام الفردى هو تعبير حقيقى عن الممارسة الديمقراطية ويعطى فرصة متكافئة للاحزاب ويزيد من انتماء الناخب لدائرته كما انه يتفق وطبيعة الحياة الحزبية عندنا.

اوضحوا أن النظام الفردى يساهم فى القضاء على السلبية وهو فرصة للاحزاب الصغيرة لكى تجد نفسها لأنه يحميها من ارتداء بعض القوى والتيارات غير الشرعية لعباءتها.

اشاروا الى أنه اصلح النظم لطبيعة الحياة السياسية فى مصر حيث يعطى الحرية الكاملة للناخب فى اختيار المرشح الذى يريده ويعطى فرصة اكبر للمرشح فى التعبير عن نفسه وعن هويته.

قالوا ان الانتخابات بالنظام الفردى يعطى الفرصة لجميع الاحزاب للمشاركة فى كل الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية عكس نظام القائمة الذى يحتاج الى اعداد كبيرة من المرشحين قد لاتتوافر لمعظم الاحزاب.

محاسبة «النائب» .. أسهل

محمد المنياوى : يعطى .. كل ذى حق .. حقه



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

ياسين سراج الدين :

سوف نشارك فى الانتخابات

محمد خلف الله :

أصلح نظام للمصريين

تحقيق :
أشرف أبو سيف



أحمد الصباحى

ابراهيم ترك :

يقضى على السلبية ويدعم المشاركة السياسية

...ية قال اللواء محمد ... لجنة الحكم المحلى ... ان اجراء الانتخاب ...فردى يجد ترحيبا كبيرا ...الرأى العام بجميع مستوياته لأنه يعطى كل ذى حق حقه ويجعل هناك رابطة وثيقة بين الناخب والمرشح لأن الناخب يعرف طريقه ونائبه الذى يحل مشاكله.

اوضح ان قرار الامانة العامة للحزب الوطنى باجراء الانتخابات بالنظام الفردى يمثل صورة عظيمة من صورة الممارسة الديمقراطية حيث يعطى الفرصة للاحزاب الصغيرة لكى تنشط بين الجماهير وتخلق كوادر سياسية جديدة قادرة على خدمة الجماهير وحل مشاكلها.

حث المواطنين على الاستفادة من الحياة الديمقراطية التى نعيشها والتوجه الى صناديق الانتخاب لاختيار النائب القادر على خدمتها من جهة نظرها.

فرصة متكافئة

اما محيى الدين عبداللطيف أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة فقال: ان قرار الامانة العامة بالموافقة على اجراء الانتخابات بالنظام الفردى جاء متوافقا مع اراء مختلف الاتجاهات السياسية واراء أعضاء وجماهير الحزب الوطنى.

أوضح ان الانتخاب بالنظام الفردى يعطى فرصة متكافئة لجميع المرشحين فى خوض المعركة الانتخابية عكس نظام القوائم الذى يقتصر على شخصيات معينة ويجعل برامج الاحزاب هى اساس المفاضلة.

كما انه يعطى الفرصة كاملة امام الشباب لخوض الانتخابات ومن ثم تربية كوادر سياسية جديدة بالاضافة الى انه يزيد من ارتباط المرشحين بدوائرهم الانتخابية ويجعل الناخب قادرا على محاسبته بعد ان اختاره وبنى عليه امالا كبيرة فى حل مشاكله.

اكد ان الجماهير مطالبة الان بان تشارك فى الانتخابات والا يتقاعس احد ومن ثم تبقى صناديق الانتخاب هى الفيصل فى الوصول الى المجالس النيابية.

ويرى محمد كمال سليمان عضو مجلس الشورى والامين العام المساعد للحزب الوطنى بالقاهرة أن مميزات الانتخاب الفردى هى التعبير المباشر عن رغبة الجماهير حيث يختار الناخب المرشح الذى يراه صالحا من وجهة نظره ويترتب على ذلك أن المرشح بدوره يصبح اكثر انتماء لأبناء دائرته.

ويظل مرتبطا بهم ويعمل على خدمتهم بكل السبل.

أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردى يحمل الاحزاب مسئوليات كبيرة اهمها اختيار العناصر الجادة التى تستهدف من خوض الانتخابات المصلحة القومية والا يكون من وراء ذلك أى مصالح شخصية وان تقف الى جانب المرشحين الذين يتميزون بالقدرة على العطاء من أجل الوطن والمصلحة العامة وخدمة المواطن.

عدم ارتداء عباءة الغير

ويرى ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا وأمين العاصمة بحزب الوفد ان تلاقى رأى الوفد بالتمسك بنظام الانتخاب الفردى مع رأى الاغلبية من اعضاء الحزب الوطنى وميل رئيس الجمهورية الى النظام الفردى يقضى على نقطة شديدة الصعوبة كانت تحول بين حزب الوفد ومشاركته فى الانتخابات.

ومن وجهة نظره يتوقع ياسين سراج الدين ان يشارك الحزب فى الانتخابات القادمة بنسبة ٩٠٪ لأن قرار الحزب الرسمى سيتم تحديده فى اجتماع الهيئة العليا للحزب خلال هذا الشهر بعد اعادة تشكيلها.

أوضح ان أهم مميزات الانتخاب بالنظام الفردى أنه أصبح من حق كل تيار سياسى أن يشارك فى الانتخابات بمفرده دون الحاجة الى ان يرتدى عباءة أى حزب اخر. كما أن الدوائر الانتخابية فى هذا النظام تكون محدودة مما يمثل سهولة للمرشح وتكون شخصية المرشح وما قدمه من خدمات لابناء الدائرة هى الفيصل الوحيد لنجاحه او فشله فى المعركة الانتخابية.

كما ان النظام الفردى اكثر سهولة بالنسبة للناخب المصرى والذى تعود عليه منذ سنوات طويلة.

ويؤكد حلمى سالم أمين التنظيم بحزب الأحرار ان الانتخاب بالنظام الفردى يعطى الناخب الحرية الكاملة فى اختيار المرشح الذى يريده وفى نفس الوقت يعطى للمرشح الفرصة فى التعبير عن هويته وبرنامجه.

كما أن الانتخاب بالنظام الفردى لايشوبه عملية عدم الدستورية ويعطى الفرصة للجميع للترشيح والاعتماد على ذاتها وتأثيرها فى دائرتها.

أوضح ان النظام الفردى يقضى على سلبيات الانتخاب بالقائمة وتحديد نسبة من الاصوات للتمثيل فى المجالس النيابية وكلها أمور تجعل بعض الاحزاب تقع فى مأزق شديد يجعلها تعقد تحالفات مع بعضها البعض أو مع بعض القوى الاخرى رغم اختلاف البرامج والافكار وهى عملية غير مطلوبة وتجعل الشكل الانتخابى مهزوزا

فرصة المحاسبة

ويقول د.محمد احمد خلف الله نائب رئيس حزب التجمع ان النظام الفردى اصلح نظام بالنسبة للحياة السياسية فى مصر لأن النظم الاخرى قائمة على المفاضلة بين برامج الاحزاب وهو الشىء الذى لايتوفر لمعظم المواطنين.

اشار الى أن النظام الفردى يجعل المواطن يختار المرشح الذى يعرفه جيدا ويعطى له الفرصة بعد ذلك لمحاسبته عكس ما يحدث فى نظام القائمة من ضياع المسئولية بين افراد القائمة.

اما محمود زينهم عضو مجلس الشعب وأمين الحزب الناصرى بالقاهرة فقال أن الانتخاب بالنظام الفردى هو الوضع الوحيد الذى يناسب الوضع السياسى فى مصر

لأن الناخب فيه يختار المرشح الذى يعرف تماما امكانياته وقدراته عكس الانتخاب بالقائمة الذى يفاضل بين برامج الاحزاب.

أوضح ان معظم افراد الشعب بل أن بعض قيادات الاحزاب السياسية لاتعرف برامج الاحزاب القائمة مما يجعل المفاضلة بين الاحزاب ظالمة وبالتالى يفرز الانتخاب عناصر قد لاتكون على مستوى المسئولية.

الانتماء للدائرة

ويذهب كمال كيرة رئيس حزب الخضر الى أن الانتخابات بالنظام الفردى هو اصلح النظم للحياة السياسية فى مصر لأنه يعمق العلاقة بين الناخب والمرشح ويجعل النائب يشعر بالانتماء الى دائرته الانتخابية عكس الانتخاب بالقائمة الذى يجعل المرشح يشعر بأن اختياره جاء بسبب انضمامه الى حزب سياسى معين وليس لشخصه.

اكد ان النظام الفردى يجعل الناخب يشعر أن هناك نائبا محددا سوف يساعدة فى حل مشاكل الدائرة.

أوضح ان ارتفاع نسبة الامية تجعل معظم الناخبين لايستطيعون المفاضلة بين برامج الاحزاب ولذلك فان الانتخاب بالقائمة لايتفق مع طبيعة الحياة فى مصر والعصبيات بها.

نظام القائمة معقد ...

ويشير د.محمد عبدالعال رئيس حزب العدالة الاجتماعية الى أنه تمسك باجراء الانتخابات بالنظام الفردى اثناء جلسات الحوار الوطنى لأنه مقتنع تماما أنه لايناسب مصر الا الانتخاب الفردى وأن القائمة لاتصلح.

اضاف ان الأخذ بنظام القائمة يجعلها عرضه للطعن بعدم دستوريتها كما حدث قبل ذلك وحساب الاصوات من خلالها يخلق المشاكل ويصبح شيئا اشبه باللوغاريتمات التى لايستوعبها الكثيرون

والانتخاب بالقائمة فوق هذا وذاك ليس فى صالح الاحزاب نفسها لأنه يوجد خلافات شديدة بسبب ترتيب اسماء القائمة ويعطى للوساطة دورا فى ترتيبها.

الاختيار الصحيح

أما ابراهيم ترك رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى فقال أن أهم مميزات النظام الفردى أنه يجعل الناخبين قادرين على الاختيار الصحيح بالنسبة لمن يمثلهم خاصة فى ظل زيادة نسبة الامية والتى تجعل النظام بالقائمة صعبا فمعظم افراد الشعب لايطلعون على برامج الاحزاب.

أوضح أن الانتخاب بالنظام الفردى يساهم كثيرا فى القضاء على مشكلة السلبية السياسية التى نعانى منها.

ويقول احمد الصباحى رئيس حزب الامة أن أى نظام انتخابى له مزاياه وعيوبه وعند المفاضلة بين النظم الانتخابية نجد ان النظام الفردى هو اصلح النظم لأن بقية النظم عيوبها اكثر من مزاياها.

واستطرد قائلا ان النظام الفردى يعطى الفرصة لجميع الاحزاب للمشاركة فى جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية بينما يصعب ذلك فى نظام القائمة التى تحتاج الى عدد كبير من المرشحين فى القائمة الاصلية والاحتياطية وهذا ما لايتوفر حاليا فى معظم احزابنا.

اضاف ان النظام الفردى يزيد من ارتباط النائب بدائرته ويجعل شخصية المرشح اكثر وضوحا كما أنه يخوض المعركة بحماس كبير بينما لايحدث هذا فى نظام القائمة حيث يكون التعاون بين اعضاء القائمة معدوما ويتحمل العبء الاكبر اوائل القائمة فقط بينما باقى الاعضاء لايقومون بنفس الدور.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

مواجهة

دراسة علمية تؤكد:

موقف الإخوان من التعددية الحزبية يتسم بالتناقض

أكدت رسالة دكتوراه حول الحركات الاسلامية فى مصر وقضية التعددية السياسية ان موقف الجماعات الاسلامية من التعددية الحزبية يتسم بالتباين والغموض فانه يظهر من قبول حركة الاخوان المسلمين للتعددية الحزبية الى حد المطالبة بقيام حزب سياسي يعبر عنها بينما ترفضها جماعتا «المسلمون» و «الجهاد» وأما الغموض فانه يتضح من صور شتى لعل أبرزها اصرار الاخوان على بقاء الجماعة كحركة سياسية حتى فى حالة تشكيل حزب سياسى باسمها .

وأكدت الدراسة التى حصل بها الزميل عبدالعاطى عبدالحليم محمد الصحفى بالأهرام على درجة الدكتوراه ان هناك تناقضا فى الممارسات مع ماتطرحه هذه الحركات من افكار بشأن التعددية الحزبية فرغم اعلان حركة الاخوان بانها تقبل التعددية الحزبية إلا ان مواقفها سلبية تجاه بعض القضايا التى تعد من أساسيات العمل الحزبى فهى لاتعترف بالآخر على الوجه الكامل ولاتطرح برنامجا سياسيا محددا ولايتوافر فى تنظيمها قدر كبير من الديمقراطية الداخلية، كما أن حركة الجهاد ترفض التعددية الحزبية أصلا ولكنها فى نفس الوقت تقبل العمل من خلال اتحادات الطلاب والنقابات

عبدالعاطى عبدالحليم



عبدالمنعم سليم جبارة

والاخوان يؤكدون :

ليس صحيحا أن موقفنا متناقض فى هذه القضية

أجراها :
احمد سيد
عيسى عبد الباقى



المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

وتضيف الدراسة : ان المواقف من التعددية الحزبية قد تتغير عبر الزمن وقد يكون هذا التغيير قويا مثلما حدث فى موقف جماعة الاخوان المسلمين او محدودا مثلما ظهر فى بعض كتابات الجهاد ضمن شروط معينة فجماعة الاخوان كانت ترفض التعددية الحزبية قبل عام ١٩٧٦ ثم تغير موقفها الى القبول بها منذ ذلك الوقت ورغم ان الموقف المعلن للجماعة يؤكد القبول بالتعددية الحزبية إلا ان هناك اجنحة داخل الجماعة تتحفظ على هذه القضية مثل الجناح الذى يمثله مصطفى مشهور نائب المرشد العام الرابع .

من ناحية اخرى فانه برغم الرفض المبدئى من جانب حركة الجهاد للتعددية الحزبية الا انه صدرت مؤشرات فى اواخر الثمانينيات من بعض قياداتها مثل عبود الزمر تفيد بقبول هذه الحركة لفكرة الحزبية فى حد ذاتها وليس التعددية الحزبية بوجه عام وترى مثل هذه القيادات ان الحركة سيكون لها حزبها الاسلامى عند قيام الدولة الاسلامية التى تنشدها ولكنه سيكون الحزب الوحيد. وفى هذا تتفق جميع الحركات على ان الحريات العامة مرتبطة بتطبيق الشريعة الاسلامية ولقد اتضح من الدراسة ان ماهو معروف من حريات عامة مثل حرية التعبير والرأى والتنظيم تتراجع لدى هذه الحركات الى مستوى الحريات الخاصة والحرية العامة الوحيدة هى حق المسلم فى ان يطبق الشريعة بنفسه . وقد انسحب هذا الموقف على تصور هذه الحركات لقضية الديمقراطية فهى ترفض او لا تفضل هذا المصطلح وتطرح بدلا منه فى احسن الحالات الشورى التى هى غير ملزمة من وجهة نظرها .

اما بالنسبة للموقف من الحياة النيابية والنقابية فقد أكدت الدراسة ان مشاركة الحركات الاسلامية فى هذه المؤسسات مرتبط بتقبلها للتعددية الحزبية وحيث أن الاخوان قبلوا هذه التعددية فقد كان سهلا عليهم دخول البرلمان والنقابات بينما ادى رفض الجماعتين الآخريين «المسلمون» و «الجهاد» للتعددية الى رفضهما ايضا للعمل السياسى .

كما اتضح من جهة اخرى ان ممثلى جماعة الاخوان أظهروا نشاطا بارزا خلال وجودهم فى البرلمان عزز من التزامهم بالعمل الديمقراطى ورغم ان تجربة الاخوان فى برلمان ٨٤- ١٩٨٧ وبرلمان ١٩٨٧ - ١٩٩٠ كانت محبطة بالنسبة لهم إلا ان هذا الاحباط لم يجعل الجماعة تتراجع عن قبولها المشاركة فى الحياة النيابية من حيث المبدأ ولكن هذا الاحباط الذى اصيبت به جماعة الاخوان ادى الى تعزيز موقف جماعة الجهاد الرافض للحياة النيابية.

من جانبه يؤكد عبدالمنعم سليم رئيس تحرير مجلة لواء الإسلام الناطقة باسم الاخوان المسلمين ان موقف الاخوان من قضية الاحزاب لايعتريه او يلفه اى غموض سواء بالأمس ام اليوم . فلم يعترض الاخوان على مبدأ قيام الاحزاب بالامس كما يزعم اناس بعينهم وان كان الاخوان قد أخذوا على عدد من هذه الاحزاب كثرة الصراعات مع التهافت على السلطة والتعاون مع القصر الملكى ومع الاستعمار البريطانى حينئذ وادبيات ومواقف الاخوان تؤكد ذلك . اما اليوم فقد دخل الاخوان فى قوائم انتخابية مع الوفد فى احد الانتخابات التشريعية ودخلوا فى تحالف مع حزبى العمل والاحرار ومازال هذا التحالف قائما حتى اليوم . كما شارك الاخوان فى لقاءات وبيانات مع احزاب المعارضة فى مناسبات عديدة وللاخوان ورقة تؤكد وجهة نظرهم وقناعتهم الكاملة باطلاق حرية تشكيل الاحزاب ورفع كافة القيود والعقبات امام نشاطها ويبقى القضاء الحر النزيه الملتزم بشرع الله هو الجهة التى تضبط الالتزام الحزبى بثوابت الأمة واصالتها وهويتها .. او مدى مجافاتها لهذه الثوابت ولو اطلع صاحب الرسالة على هذه الورقة وبذل جهدا فى تتبع ومتابعة مواقف الاخوان المسلمين ازاء مبدأ تشكيل وقيام ونشاط الاحزاب والتعامل معها لكان قد صحح هذه الوقائع ..

ايضا كيف لايعترف الاخوان بالآخر وهم يحاورون الآخر ويتعاونون معه فى الموقف والقضايا الوطنية ؟ وان كانت الحقائق والوقائع تؤكد ان هناك من بين هذا الآخر من لايعترف بالاخوان رغم انهم قوة شعبية لها وجودها وجذورها وبل يسعى هذا الآخر بكافة الطرق والوسائل لمنعهم من ممارسة حقهم ولايتورع عن تزييف الحقائق او طمسها فى محاولته لتشويه دورهم ولبيان زيف هذا الزعم فقد حدث قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطنى الذى تبنته الحكومة ان تم لقاء بين مسئولين فى مركز الدراسات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥



السياسية والاستراتيجية بالاهرام وقيادات من الاخوان المسلمين وطرح فيه سؤال عن راى الاخوان فى مشاركة الماركسيين او غيرهم فى الحوار وكانت الاجابة بعدم الاعتراض على مشاركة جميع الآراء والقوى وليكون الشعب هو الجهة التي تقول كلمتها فى هذا او ذاك ولتكن الحجة والدليل هى سبيل ووسيلة الحوار بين المتحاورين . ويؤكد عبدالمنعم سليم ان الاخوان المسلمين لم ياتوا بشيء من عندياتهم ولم يبتكروا اسلاما من بنات افكارهم انما هم ينادون بالاسلام الذى نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عقيدة وشريعة ونظام حياة كامل شامل له منهجه الواضح فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والحكم ينص على الايمان العميق والفهم الدقيق والعمل والتطبيق السديد يهتم بالعمل والانجاز والعطاء ويخص ويدفع الى العلم والتفوق فيه وفتوى ابن تيمية فى ذلك واضحة وهى اذ بز غير المسلمين فى علم او فن فكل المسلمين اثمون، هذا هو برنامجنا والزعم بان التيار الاسلامى يفتقد البرنامج السياسى المحدد هو زعم ساذج يدعو للسخرية وعلى سبيل المثال لا الحصر فالشورى واجبة وهى ارحب من الديمقراطية واوسع فى الحرية . والتأكيد على صدق التمثيل الشعبى وحق الشعب فى الاختيار . والحاكم فى النظام الاسلامى يفهم الحكم على انه مسئولية امام الناس وامام الله . وانه تكليف ورسالة وليس تشريفا او سلبا ونهبا لارزاق وموارد العباد . وهو خادم للرعية ان احسن اعانوه وان اساء قوموه .

والعجيب ان الذين يتجاوزون فى الغى يزعمون ان الاسلام لايملك برنامجه ونظامه السياسى نراهم يطبلون ويزمرون فى زفة كل حاكم على ساحتنا العربية والاسلامية لايمثل الا نفسه حشد حوله المنتفعين والمنافقين وشتى اجهزة القمع ليبث الهلع والرعب فى الرعية .

وعن عدم توافر الديمقراطية فى التنظيم الداخلى للأخوان المسلمين يرد عبدالمنعم سليم انه حين ترفع كافة القيود ويمارس الاخوان المسلمون عملهم ونشاطهم فى اجواء الحرية الكاملة ودونما ضغوط فسيرى الباحث وغيره مدى الديمقراطية التى يتلزم بها فكر وممارسات الاخوان المسلمين الذين يجعلهم اكثر فهما للديمقراطية من غيرهم وأكثر تطبيقا والتزاما بمعالم وافاق الحرية فى الاختيار والنقد وحرية التعبير والعمل مع الحرص على حق الامن والامان لكافة الناس .

ويضيف انه لاوجود لاجنحة داخل الاخوان المسلمين فالعمل الاسلامى دعوه الى الله عز وجل ومن يسعى لنشر هذه الدعوة بكل ماتتضمنه من مفاهيم وغايات واهداف الاسلام لا يكون فى حسبانه مجالا للتنازع او الجنوح او الانقسام الى اجنحة وفرق.



أهى أحزاب مصرية ؟!



بقلم : ثروت اباظة

ان دعوة الرئيس للأحزاب ان تشارك مشاركة جدية فى الحياة السياسية دعوة رائعة تدل على حرص الرئيس العظيم ان تكون ديموقراطية فى مصر اصيلة صادقة وليست مجرد لافته .

ولا شك ان الدولة تحقق الديموقراطية اصدق ما يكون التحقيق . فالاقلام والآراء حره . ففى عهد مبارك لم يقصف قلم ولم يصادر راى ولم يعتقل معارض ولا يمسه من الدولة اى ضيم او عدوان .

وبقى ان يعرف الشعب كيف يمارس الديموقراطية فى جدية واقبال وفى حفاظ على حقوقه وفى اداء واجباته .

ومن الحتم ان تكون الأحزاب فى المقدمة للممارسة الديموقراطية . فليست الديموقراطية ولن تكون تبديل اثواب للأحزاب واتخاذ مبادىء غير تلك التى نشات على اساسها . وتلك كبيرة من الكبائر فان الشعب يعيب على الفرد ان يغير جلده او يبدل مبداه حسب مصلحته الشخصية لا المصلحة العامة .

فإن كان هذا معيبا بالنسبة للفرد فهو لاشك فضيحة كبرى بالنسبة للأحزاب .

ولم يحدث فى تاريخ الأحزاب فى مصر او فى خارج مصر أن غير حزب مبادئه ويوم يفعل ذلك يموت موتا لا حياة لها .

ولم تشهد مصر مثل هذا فى حياتها الديموقرطية العريقة . فإن مصر اول دولة اخذت باسباب الديموقراطية فى الشرق أجمع وفى افريقيا كلها .

فأن كانت الديمقراطية فى عهد الاحتلال منقوصه يتلاعب بها المحتل كما فعل فى ٤ فبراير او يتلاعب بها الملك الذى كان يملك ويحكم فى آن معا مُخالفا بذلك القاعدة الأساسية للنظام الملكى أن الملك يملك ولا يحكم .

ان كانت الديموقراطية عرجاء فى ذلك الزمان إلا انها



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

استطاعت بما هيأته لها الظروف ان تكون ديموقراطية جاده الى حد بعيد ولم يحصل في ظل الاحتلال والملكية أن غير حزب باكمله مبادئه . فقد كانت ميزانية الاحزاب في تلك الأيام تعتمد على الاعضاء وبما يقدمونه لاحزابهم من اموال ولم يحدث على الإطلاق ان عاونت الدولة حزبا باموال لينشىء به صحفا أو لأى سبب من الأسباب .

اما اليوم فالأساس الرئيسى لكثير من الاحزاب هو اموال الدولة المصرية . ويا ليت الأمر اقتصر عند ذلك اذن لهان الخطب وخف المصاب .

ولكن هناك احزابا وصحفا وكتابا في هذه الصحف تعتمد اكثر ما تعتمد في قيامها على أموال خارجية وتلك كارثة لا مثيل لها في العالم او في التاريخ . إلا في لبنان وكانت النتيجة الطبيعية أن تحترق لبنان جميعا .

وها هي ذى احزاب كثيرة اليوم تفعل الفعل نفسه ولا شك انها في مقابل المال الذى تتقاضاه من الخارج المعادى لمصر وامنها واستقرارها تبيع مصر لأعدائها مما يحتم على مصر أن تواجه هذه الخيانة الجهيرة .

وأرجو الله أن يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بواجبه الكامل فيتعرف على المصادر المالية للأحزاب حتى تكون احزابا مصرية ولا تكون احزابا تبيع مصر في مقابل مال دنس حقير . والله رقيب عليهم وهو نعم الرقيب .

همـوم .. وأحـزاب



بقلم : د. شـوقي السـيد

احسن الدستور المصرى صنعا ، فاهتم بحقوق المواطن .. وحرياته .. ومن بينها حق الانتخاب .. وحـق الترشيح .. كما احسن الدستور ايضا

فاهتم بالسلطة التشريعية فى البلاد ، واولاها اهتماما بالغا فافرد لها من المواد ما يبلغ ٢٥٪ من مواد الدستور كلها .. !!

واذ كانت الهموم .. تدفع الناس الى التخلص منها .. والى التفاؤل مع مطلع عام جديد بمستقبل اكثر اشراقا .. تتبدد فيه الهموم .. وتتجدد فيـه دمـاء الاحزاب .. إلا ان هذا العام اظنه قد

تجاوز مرحلة التفاؤل .. والامل ، اذ تكشف لنا الشواهـد مع بدء العـام ومطلعه .. وعلى طول السنة كلها .. تكشف لنا شواهده عن تعميق الممارسة الديمقراطية .. وتتطلب فى ذات الوقت

الجهد .. والعمل ..

- فلقد اعلنت امانة الحزب .. الخميس الماضى ، ما انتـهت اليـه من فض الخلاف الدائر حول نظام الانتخابات القادمة واسلوبه !! وتفضيل النظام « الفردى » على « القائمة » .. وكم كنا نتمنى ألا يصدر القرار بالاجماع !! وعلى كل حال فلقد انتهت بهذا الإعلان

حالة الترقب .. والتأمل .، ولـعل الاحـزاب تنهـى حالـة الصراخ .. والعويل .. بعد ان سار هذا الاتجاه فى ركب الدستور .. واعلاء دور المواطن وارادته .. وتوسيع دائرة المشاركة فى حكم البلاد بالتصويت ـ والانتخاب .. والترشيح ..

- كما القت الحكومة يوم السبت الماضى بيانها امام مجلس الشعب لتبدأ بعدها سلطة المجلس والنواب فى مباشرة حقوقهـم .. فى طلبـات الاحاطـة والاستجواب والاسئلة .. ولن ينخدع المواطنون بنظـام البالونـات .. أو الفرقعة بمناسبة انتهاء الدورة !! لكنه على كل حال سوف تشهد الفترة القادمة ديمقراطية بين النواب .. والحكومة .. والشعب ..

- ومع بدء شهـر ينايـر من العـام الجديد .. فإن المواطنين مدعون للقيد بالجداول الانتخابية .. ومشاركتهم فى تنقية الجداول .. وهى دعوة تشريعية بالقانـون الـذى صدر فى غيبـة المـجلس .. ثم والفق عليـه فى اول

اجتماع له فتضمن واجبا قانونيا نحـو مباشرة حقوقهـم السياسيـة بشأن الجداول الانتخابية تنتهى فى اخر شهر يناير الحالى .. وقد فعلت الحكومة ما عليهـا باصدار القانـون ليبـدأ دور المواطنين .. ودور الاحزاب .. بدلا من العويل .. والبكاء !! لأن هذه الدعوة

تأكيـد للممـارسة الديمقراطيـة .. وتوسيعا لدائرة المشاركة .. اذا قامت الإحزاب السياسية بما عليها واستجاب المواطنون لهذه الدعوة .. !!

- وخلال شهرى مارس وابريل من هذا العام الجديد سوف يشهـد الشارع السياسى انتخابات مجلس الشورى .. فينزل النواب الى الناخبين للمقابلة .. والمشاركـة .. والحـساب .. والمساءلة .. لهذا فستكون دعـوة للناخبين والمواطنين للمشاركة فى حكم البلاد بالكلام .. والعمل فى ذات الوقت .. !!

- وبعدها وخـلال شهـرى اغسطس وسبتمبر وما بعدهما سوف يشهـد المواطنون لقاءات .. وندوات حاسمة بين نواب الشعب الذين مكثوا خمس سنوات بالتمام والكمـال .. وبيـن الناخبين ، وهى لقاءات حاسمة ..

بالرأى .. والفكر .. ليختـار الشعب نوابه من جديد .. بعد ان اخذ الدرس .. والعظة .. وتـم تصحيـح وتنقيـة الجداول .. ليكون لكل مواطن وارادته أثر بالـغ حاسم فى مجال الحقوق .. والسلطات .. !!

ان هذا العام بحق سيبـدأ عامـا متوهجا بالنشاط السياسى .، وتعميقا للممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة ، وهو ما تشهد به الاحداث القادمـة فى الاعـلان عن نظـام

الانتخاب .. ومساءلة الحكومة امام المـجلس .. والقيـد بالجـداول وتصحيحها .. والانتخابات القادمة للمجلسين .. ولا اعتقد ان الحكومة تستطيع وحدها العزف منفردة نحو طريـق الديمقراطيـة وتعميـق

ممارستها .. إذ على المواطنين .. والاحزاب .. المشاركة معها فى هذا العزف .. تأكيدا .. أو تصحيحا لتتخطى دور السلبية .. بخطى واسعة سريعة نحو الايجابية .. ومن الصراخ والبكاء الى العمل .. وحتى لا نظل نادمين على

الماضى .. يوم لا ينفع الندم .. بعد ان بدت الشواهد .. والأحداث القادمة مع بدء عام جديد .. تدعو الناس جميعا أن تنفض هذه الهموم .. وتتجدد معها دماء الأحزاب ..



المصدر : .... مـايـو ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢ يناير ١٩٩٥



الانتخاب الفردى .. لماذا ..؟؟ عفواً .. حزب الأغلبية لن يوافق على التعديل ..

كان الرئيس مبارك - والحق يقال - سبّاقا فى الدعوة للانتخاب الفردى .. والدليل أنه أصدر أثناء فترة حل البرلمان فى الفصل التشريعى الخامس ،، قرارا بقانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية .. أخذ فيه بنظام الانتخاب الفردى بعد أن عانت الحياة النيابية من عدم الاستقرار بسبب تطبيق نظام القائمة الذى أدى إلى صدور ثلاثة أحكام من المحكمة الدستورية .. اثنان بشأن مجلس الشعب .. وآخر خاص بمجلس الشورى تقضى كلها بعدم دستورية هذا النظام .

ومع هذا .. فإن القائمة فى حد ذاتها لا تتناقض مع الدستور .. بل اقتصرت المخالفة على كيفية الأخذ بنظام القائمة فى التشريعات التى قُضى بعدم دستوريتها .. لكن .. إذا أردنا الحق .. لابد من الاعتراف بأن الانتخاب الفردى أفضل كثيرا من الانتخاب بالقائمة .. لأسباب عديدة :

● **أولا : الانتخاب الفردى إنما هو تعبير مباشر من الناخبين نحو شخص المرشح .. لا من خلال القائمة التى قدمها الحزب .. إذ أن مهمة الحزب تتركز على تقديم مرشحيه للساحة .. لكنه فى نفس الوقت لا يقيد إرادة الناخبين .**

● ثانيا : نظام الانتخاب الفردى .. يساعد المرشح على أن يكون « ملاصقا » لدائرته .. حريصا على خدمة أبنائها ، ومعايشة مشاكلهم ، وآلامهم ، وطموحاتهم .. وتقديم الحلول لها .. بما يعمق روح التضامن الاجتماعى .

● ثالثا : هذا النوع من الانتخاب .. يجدد - ولاشك - دم الحياة السياسية من خلال تقديم أسماء جديدة ترتضيها جموع الشعب فى كل فصل تشريعى .. بخلاف الحال بالنسبة لنظام القائمة الذى لا يضمن هذا التجديد .. حتى وإن ضمنه .. فيكون بنسبة أقل مما يفرزه نظام الانتخاب الفردى .

● رابعا : الانتخاب الفردى يتيح للشعب فرصة إعادة تقييم نوابه بنفسه على أساس ولائهم له .. باعتبار أن الشعب هو صاحب السيادة الوطنية عكس النظام الآخر الذى تقوم فيه الأحزاب بتحديد درجة الانتماء لها .. ولها فقط .. !

● خامسا : الانتخاب الفردى يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين رجال الأحزاب وبين المستقلين .. كما يحرص على دعم تكافؤ الفرص بين الفريقين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مـــايـــو

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

● سادسا : يتولى معالجة الأخطاء التى تسببت فيها بعض الأحزاب لاسيما تلك التى لا تستند على قواعد شعبية والتى تتسلل إلى البرلمان من خلال مقعد ، أو مقعدين نتيجة نظام القائمة النسبية الأمر الذى يؤدى إلى ازدحام مجلس الشعب بنواب يعدون على أصابع اليد الواحدة .. أو حتى أقل .. كممثلين لأحزاب صغيرة لا حول لها ، ولا قوة .. وبالتالى تضعف الممارسة النيابية .

● سابعا : يتفادى نظام الانتخاب الفردى .. ظاهرة ندرة الكوادر السياسية وهى ظاهرة ليست موجودة فى الدول التى تطبق القائمة .. لسبب بسيط .. أن الكوادر السياسية .. ينبغى أن تنبع من القواعد الشعبية .. ثم تتدرج فى القنوات الحزبية بهدف تعضيد شأن الحزب . من هنا .. فإن نظام الانتخاب الفردى يتفادى الثغرات الموجودة حاليا فى معظم الأحزاب القائمة فى الساحة .. حيث إنه يشجع على ظهور كوادر سياسية كبيرة تصول ، وتجول تحت قبة البرلمان .. يزهو بها الحزب الذى تنتمى إليه ، وتصبح من ضلوعه الكبرى . عندئذ .. وعندئذ فقط .. يمكن التفكير مستقبلا فى الأخذ بنظام القائمة حينما تتوفر تلك الكوادر التى تجمع بين الجذور الشعبية ، والجذور الحزبية .. أما قبل ذلك .. فلا .

● ● ●

وفى النهاية .. تبقى كلمة :

لقد وضع الرئيس مبارك كل تلك الحقائق أمامه .. فكان أول من دعا إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى مؤكدا نفس الموقف أمام مجلس القضاء الأعلى أثناء اجتماعه بأعضائه مؤخرا .. غير أنه لم يشأ أن يفرض رأيه رغم أن بعض الأحزاب فى مؤتمر الحوار الوطنى طالبت بتطبيق نظام القائمة .

● ● ●

على الجانب المقابل .. لقد أعلنت الأمانة العامة للحزب الوطنى منذ أيام تأييدها للانتخاب الفردى مما يعنى صراحة .. أن الحزب صاحب الأغلبية فى المؤسسة التشريعية لن يوافق على تعديل نظام الانتخاب الفردى .. بل سوف يستمر باقيا مؤكدا ارادة الشعب وسيادته اللتين يعبر عنهما نواب الشعب تحت قبة البرلمان .

سمير رجب



المصدر : ....الأهـــــــــــرام......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢ يناير ١٩٩٥..........

الانتخابات القادمة..!!

د . شوقى السيد

فى تصريح للرئيس مبارك - اثناء اجتماعه باعضاء مجلس القضاء الاعلى والمستشارين، قال «انه يميل شخصيا الى نظام الانتخاب الفردى لانه يتفق مع طبيعتنا، وبمناى عن عدم الدستورية..» وقد لقى هذا التصريح ارتياحا فى الشارع السياسى ولدى المهتمين.. - والذى يطالع دستورنا المصرى، يجد انه قد خص السلطة التشريعية «مجلس الشعب» عن غيرها من باقى السلطات فى الدولة «بخمسين مادة بالتمام والكمال» وعلى وجه التحديد المواد من ٨٦ الى ١٣٦ من الدستور، فضلا عن قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون آخر لمجلس الشعب.. ولائحة تنظيم العمل وكيفية ممارسة المجلس لوظائفه..

- وقد حظى نظام الانتخاب.. واسلوبه بكم من الجدل والنقاش.. والطعون الدستورية والقضائية لم تحظ به مادة قانونية او سياسية اخرى، تعظيما لدور السلطة التشريعية واهمية دورها فى البلاد، وقد صار الامل معقودا على كيفية اختيار الشعب لممثليه فى الانتخابات القادمة.. وكيفية ممارسة النواب اختصاصاتهم رعاية لمصالح هذا الشعب الكريم..

- ومن قبل اكدت وثيقة اعلان الدستور «ان سيادة القانون ليست ضمانا لحرية الفرد فحسب، لكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة».. كما افرد الدستور ضمانات وحقوق الافراد فى الباب الثالث مقدما على ضمانات السلطة التى وردت فى الباب الخامس من الدستور لتكون ضمانات الافراد مقدمة على ضمانات السلطات».. ثم اتت احكام القضاء.. والمحكمة الدستورية، وعلى وجه الخصوص فى الطعن رقم ٣٧/ ٩ق الصادر بجلسة ١٩/٥/١٩٩٠، قبل الانتخابات السابقة مباشرة، لتؤكد لنا المبادىء الدستورية والتى منها تكافؤ الفرص.. والمساواة بين المواطنين.. وحرية الانضمام للاحزاب.. وان الحزبية لاتعنى فرض سيطرة جماعية على الفرد.. وانه لايجوز التمييز بين المواطنين بسبب الانحياز لراى سياسى بذاته، والا كان ذلك اهدارا لمبدأ المساواة.. لان حق الانتخاب والترشيح يستند الى صفة «المواطنة» وبما لايجوز تمييز او تفضيل بعض المواطنين على بعض..

- وهذه المبادىء الدستورية تجعل من الانتخاب «الفردى» امرا حتميا وواقعا دستوريا.. على حين ان نظام القائمة.. او الجمع بينها والفردى يبدو امرا نظريا محضا ومحفوفا بالخطر حتى ولو كان الدستور لايمنع ذلك صراحة لما قد يستحيل معه تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين سواء بين الاحزاب وبعضها البعض من جهة او بين الاحزاب والمستقلين من جهة اخرى.. وهو امر يزكى تصريح الرئيس وميله الى الانتخابات الفردية.. وكان من حصاد الماضى فى الانتخابات السابقة.. جانب كبير من السلبيات بدءا من الجداول الانتخابية.. واجراءات الانتخاب والترشيح.. والممارسة النيابية ذاتها، الامر الذى يحتم علينا الاستفادة من الماضى للمستقبل وبما ينبىء ان الانتخابات القادمة سوف تكون تدعيما للممارسة الديمقراطية وذلك فى ضوء الحقائق والمعالجات التالية:

١ - الجداول الانتخابية: وقد مضى عليها قرابة اربعين عاما، اصابها خلالها البطلان ولم تعد تعبر عن حقيقة «جماعة الناخبين» ولهذا فلقد احسنت الحكومة صنعا - استجابة الى حصاد الحوار الوطنى - فاصدرت القرار بقانون رقم ٩٤/٢٢٠ اتجاها الى تنقية الجداول.. والدعوة الى الايجابية.. ومد اجل القيد بدءا من اول نوفمبر حتى آخر يناير من كل عام ولمدة ثلاثة اشهر بعد ان كان شهرا ديسمبريا واحدا!! لكن الامر يتطلب تكثيف الدعوة والاعلان واعلام المواطنين وحثهم على تنقية الجداول.. والقيد.. وهى فضلا عن انها مسئولية الحكومة فهى ايضا مسئولية المواطنين.. والنواب والاحزاب على السواء..

٢ - الترشيح للانتخاب: ولعل الاحزاب.. والمواطنين قد استفادوا من دروس الماضى.. فليس من صالح اى حزب ان يرشح من تحوم حوله ادنى شبهة.. مهما بلغ من المال والجاه، بل والعلم!! لان الحزب فى النهاية يتحمل اوزار مرشحه.. كما ان المواطن قد تفهم الدرس ليحسن اختيار ممثليه، فلن ينخدع فى الشعارات.. ولن تؤثر فى ارادته الوعود او المال.. لانه قد واجه من انصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه وحده.. ومن تبددت وعودهم وصاروا احياء امواتا تحت القبة بعد ان سرقوا ارادة الناخبين فى بعض دوائرهم.. حتى ولو كانوا قلة..

وقد استطاع المجلس فى هذه الدورة ان يتخلص من البعض ممن فقدوا شرط حسن السمعة.. او صدرت ضدهم احكام قضائية ومازال التخلص من البعض صعب المنال.. وقد بقى للمجلس اشهر معدودات!!

٣ - الدعاية الانتخابية: ومازالت قرارات تحجيم الدعاية الانتخابية حبرا على ورق، اذ ظهر حيتان المال والجاه ليصل الى المتاجرة بالنيابة عن الامة ليعوض بها ما فات.. وتاه الشرفاء والامناء والعلماء فى مواجهة طوفان الدعاية امام حيتان المال والجاه.. ولعل الحكومة تضع قراراتها فى شان الدعاية الانتخابية موضع التنفيذ!!



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

٤ - اجراء الانتخاب: ومازال امام المحكمة الدستورية العليا «ستة طعون دستورية» في انتخابات ١٩٩٠ حول عدم دستورية نص المادة ٢٤ من قانون مباشرة الحقوق السياسية لمخالفتها نص المادة ٨٨ من الدستور التى توجب ان يكون الاقتراع والذى يتم امام اللجان الفرعية وحدها، تحت اشراف رجال القضاء.. وحكم المحكمة الدستورية العليا، وسيكون له القول الفصل.. ولعلنا نسمع حكمها قبل اجراء الانتخابات الجديدة استعدادا وضمانا لدستورية وسلامة اجراءات الانتخاب ونتجائها..

كذلك يوجد طعن فريد وحيد امام محكمة النقض حول الفصل في صحة العضوية، وسلطة المجلس بشأنها «سيد قراره» وحتى تستقر اوجه الديمقراطية بعد الانتخابات القادمة عند الفصل فى صحة العضوية..

٥ - الممارسة النيابية: وظنى ان النواب المحترمين قد اخذوا الدرس من الماضى فمنهم من فاز بثقة الجماهير - ابناء الدائرة - بل وكل الناس، ومنهم من حنث فى القسم وانصرف الى مصالحه متجرا فى اغذية فاسدة.. مستغلا موقعه فى اعمال خاصة.. عازفا عن المشاركة.. وعن كل الناس حتى فى احلك الاوقات.. هؤلاء سرقوا ارادة الناخبين وانصرفوا عنهم، فخسروا الدنيا والاخرة.. ولم يعد تشفع لهم وعود او اسراف او جاه بعد ان رسبوا فى الامتحان.. وفى الاداء الرقابى والتشريعى.. ومهما بلغ بهم الاداء من بطولات زائفة فى دور الانعقاد الخامس والاخير!!

لهذا فلقد ان الاوان.. ونحن على ابواب انتخابات قادمة.. وفى ضوء الحقائق والمعالجات السابقة.. ان تعى الاحزاب والمواطنون والمرشحون انفسهم دروس الماضى، بعد ان عقد الناس العزم على الخروج من السلبية ومن العزلة لتصحيح الحياة النيابية.. والمشاركة بايجابية في الحياة العامة.. وهو امر يكشف بذاته عن تدعيم مسار الديمقراطية فى الانتخابات القادمة..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

بعد ان تقرر اجراؤها بالنظام الفردى

الأحزاب المصرية تستعد لانتخابات مجلسى الشعب والشورى

كمال الشاذلى ـ (الوطنى):

النظام الفردى هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى

د. رفعت السعيد.. (التجمع):

لدينا آلاف المتطوعين لتنقية الجداول الانتخابية

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

استجاب ـ الحزب الوطنى الديمقراطى ـ حزب الاغلبية الحاكم فى مصر ـ لرغبة اغلب احزاب المعارضة فى مصر بإجراء انتخابات مجلسى الشعب والشورى والمقرر عقدها فى منتصف العام الحالى 1995 على اساس النظام الفردى، وجاءت هذه الاستجابة متوافقة مع التوجه العام للحزب الحاكم الذى رأى استمرار اتباع طريقة النظام الفردى سواء فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى او فى انتخابات مجلس الشعب (البرلمان).

وكشف كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون ملجسى الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب الحاكم فى مصر فى تصريحات خاصة «للعالم اليوم» ان الامانة العامة للحزب توصلت لقرارها الاخير والنهائى بالاخذ بطريقة النظام الفردى بعد أن شكلت الامانة العامة لجنة جزئية ضمت سياسيين ومفكرين وقيادات حزبية لدراسة طريقة الانتخابات وقال الشاذلى ان اللجنة اخذت آراء ووجهات نظر جميع مستويات الحزب فى القرى والمدن والمحافظات، ولم



كمال الشاذلى

رفعت السعيد

تستبعد فى الوقت نفسه رأى الاحزاب والقوى النقابية التى شاركت فى الحوار الوطنى والتى رأت الاخذ بهذا النظام واوضح الوزير الشاذلى ان دراسة اللجنة والنتائج التى توصلت اليها اكدت ان النظام الفردى هو الانسب لطبيعة الشعب المصرى. وحول استعدادات الحزب الحاكم للانتخابات قال الشاذلى ان الحزب سيشهد تحركا واسعا على جميع المستويات من اجل تدعيم موقف الحزب بين الناس ويشمل هذا التحرك لقاءات موسعة وجماهيرية فى القرى والمراكز والمدن بغرض عرض انجازات الحزب خلال السنوات الماضية وطرح برنامج مرشحيه للانتخابات القادمة موضحا ان الحزب سيسعى للحفاظ على اغلبيته بالعمل وسط الناس كما فى السابق.

ويقول د. رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع الوحدوى ـ وهو حزب المعارضة الرئيسى فى البرلمان، ان التجمع يستعد بدوره هو ايضا للانتخابات وأنه بتحديد طريقة الانتخابات اصبح الوضع مهيا بشكل يجعل الحزب يخطط لها بعد ان عرف طريقة الانتخابات فالاخذ بالنظام الفردى ـ يتطلب استعدادات معينة كما يتطلب الاخذ بنظام اخر أو استعدادات من نوع أخر.

وابدى د. رفعت السعيد استعداد حزبه لتقديم الاف المتطوعين لاعداد جداول انتخابية جديدة موضحا ان الجداول الحالية ووفقا لدراسة ميدانية اجراها الحزب فى منطقة (الدرب الاحمر ـ تشير الى وجود آلاف الاسماء تمتلك اكثر من اسم وبالتالى تملك اكثر من بطاقة انتخابية وحذر د. السعيد من ان هناك ـ جماعة محظورة ـ فعلت الشىء نفسه وامتلك اعضاؤها اكثر من صوت واحد لكل فرد. وطلب رفعت السعيد الذى اكد مشاركة حزبه فى الانتخابات القادمة ان حزبه سيطرح قضية الانفاق وحجمه فى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥

الانتخابات القادمة موضحا ان الانفاق الزائد عن الحد مناف للديمقراطية مطالبا بان تتحد قيمة انفاق كل مرشح. ويقول على سلامة سكرتير عام مساعد حزب الوفد ان حزبه سيخوض الانتخابات القادمة ولن يقاطعها كما حدث في بعضها ـ ليتمكن الحزب من تنفيذ برنامجه الاصلاحي.

ـ وفي حزب العمل، الذي اعلن منذ وقت مضى مشاركته في اية انتخابات قادمة كشفت مصادر داخل الحزب ان الصراع يشتد بين جناحين داخل الحزب حول استمرار التحالف مع الجماعات غير الشرعية واخر يرى انهاء هذا التحالف الذي غير من شكل وممارسات الحزب. ويتوقع المراقبون ان يزداد هذا الصراع في الفترة القادمة مع استمرار سيطرة القيادات المؤيدة للتحالف على مقاليد الامور فيه. ولا تختلف الصورة كثيرا داخل بقية الاحزاب المعارضة عن حزب العمل، فثمة صراعات خفية تدور داخل الحزب الناصري، والاحرار. اما الاحزب الاخرى كالخضر والاتحادي، والعدالة، والامة ومصر العربي، فهي احزاب صغيرة وتفتقد الى التاثير والفاعلية داخل الشارع السياسي في مصر.

كلمة حب

●● كانت الحكومة امام خيارين.. احلاهما مر.. لان الانتخاب الفردى يعرض مجموعة من قيادات الحزب الوطنى للسقوط.. والحزب حريص على رموزه وقياداته.. حتى لا يصاب بهزة قاسية.. وحتى لو كانت هذه الرموز والقيادات ساقطة ومرفوضة ومكروهة من الجماهير.. وفى نفس الوقت كانت هناك مخاطر من الانتخاب بالقائمة.. لانه يعرض مجلس الشعب للبطلان.. وقد شبعنا من البطلان.. لان مجلس ٨٤ كان باطلا.. ومجلس ٨٧ كان باطلا.. وغير طبيعى ان يتعرض مجلس ثالث للبطلان فى فترة قياسية.. وخطورة الانتخاب بالقائمة انه يمكن ان يؤدى إلى دخول الاخوان المسلمين إلى مجلس الشعب.. لأن فرصتهم ضعيفة فى الانتخاب الفردى.. لانهم لا يشكلون باى حال ٥١٪ من أى دائرة انتخابية.. وهم طبعا لا يدخلون الانتخابات بهذه الصفة.. ولكنهم يدخلون ضمن قوائم احزاب اخرى..

●● وقد سمعنا ان امانة الحزب الوطنى اختارت الانتخاب الفردى.. حتى تتفادى مشاكل القائمة.. ولكن هذا الاختيار ليس نهائيا.. لانه معروض على رئيس الحزب.. واختيار الانتخاب الفردى يعنى واحدة من ثلاث.. وكل واحدة تثير قضية.. فإما ان الحكومة قررت اجراء انتخابات حرة.. وليسقط من يسقط.. وينجح من ينجح.. وان الحكومة مستعدة لقبول النتيجة مهما كانت.. وهناك شكوك فى ان الحكومة مستعدة لذلك.. لانها تريد المحافظة على اغلبية ساحقة فى مجلس الشعب تضمن بها تمرير القوانين التى تريدها.. ولذلك فانه من غير الطبيعى ان تقبل الحكومة ذلك.

●● الفرصة الثانية ان الحكومة قررت اختيار وجوه جديدة مضمونة النجاح.. وقد اشار د. يوسف والى إلى ذلك.. وركز بالذات على الصعيد.. باعتبار ان رصيد الحزب الوطنى وممثليه فى الصعيد اصبح صفرا.. بعد كارثة السيول والبطالة والارهاب.. ومع ذلك فان اختيارات الحزب الوطنى فى بورسعيد والاسكندرية تؤكد انه لا يحسن الاختيار.. وانه يدفع بوجوه غير مقبولة جماهيريا.. ولذلك فانه من غير المقبول ان نتصور ان الحزب سوف يختار وجوها يقبلها الشعب..

●● وتبقى الفرصة الثالثة.. وهى ان يتم الانتخاب بالطريقة الفردية.. ويرشح الحزب نفس الوجوه والرموز والقيادات.. ويزور الانتخابات حتى يضمن دخولها إلى مجلس الشعب.. والتزوير له وسائل متعددة.. والحكومة حتى الآن ترفض الاشراف القضائى الكامل.. وترفض الانتخاب بالبطاقة.. كما ان الرشاوى الانتخابية نوع من التزوير.. والضغوط على الموظفين نوع آخر من التزوير.. وحشد كل امكانيات الحكومة وراء مرشح الحزب الوطنى نوع اخطر من التزوير.. وحياد الشرطة لا يكفى وحده.. وسط هذه الموجة من التزويرات التى يقوم بها الحزب الوطنى على طول تاريخه.. ويصر ايضا على انكارها على طول تاريخه..

محمد الحيوان

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لنا قضية

الاستعداد للانتخابات (٢)

نعلم جميعا أن نسبة المشاركة فى الانتخابات العامة ضئيلة جدا. كما نعلم أيضا أن نتائج الانتخابات تعكس رغبة الإدارة أكثر مما تعكس إرادة الناخبين.

ونعلم أيضا عدم التزام الأجهزة الادارية والاعلام الرسمى بالحيدة بين المرشحين وانحيازهم الى من تشملهم التعليمات العليا بالرعاية والعناية. وقد ينحازون الى آخرين من خارج دائرة الرعاية والعناية والسبب معروف!!

وأدى ذلك كله الى ضعف الصفة التمثيلية لمجالسنا النيابية، وتهاوت دورها الرقابى، وخضوعها للسلطة التنفيذية وجرى العمل على هذا المنوال بصفة مستمرة منذ أول انتخابات فى عام ١٩٥٧ بعد ثورة يوليو وحتى الآن. ومثل هذا الاسلوب نراه منطقيا فى ظل نظام الحزب الواحد، ونراه اسلوبا فاسدا فى ظل تعدد الأحزاب. ومن ثم علينا أن ننتقل من وضع قائم معيب الى وضع جديد.. تقوم فيه الانتخابات العامة بوظيفتها الطبيعية فى النظم الديمقراطية وهى تمكين المحكوم من اختيار حاكمه بإرادته الحرة. وهذا الانتقال يتطلب تعديلات كثيرة بعضها يتعلق بنصوص تشريعية أو ادارية، وبعضها الآخر يتعلق بالمناخ السياسى العام الذى تجرى فيه الانتخابات.

وهذا المناخ العام مسئولية الحاكم والمحكوم معا. وعلى المحكوم أن يطالب به ويظهر للحاكم رغبة اكيدة فى استعمال حقه فى الاختيار، وأن يحدد بوضوح ما يريده وأن يلجأ الى كافة الوسائل المتاحة للحصول على حقه. وذلك بالطرق المشروعة فردية وجماعية.

وعلى أحزاب المعارضة والمستقلين.. حشد طاقاتهم ووسائلهم من اجل اقناع الشعب بأن هذه المطالب ممكنة التحقيق.

وعلى الحاكم من ناحية اخرى.. أن يدرك أن الامن والاستقرار ليس مسائل ادارية بحتة ولكن هناك قدر من التوافق العام إذا عجز عن تحقيقه فانه يفتح الباب للمغامرة بحاضر البلد ومستقبله. واذا كان الحاكم يريد أن يضع حدا لظاهرة الارهاب فعليه أولا أن يوسع نطاق الشرعية، ويتسع لكل القوى التى تطالب بالتغيير، والتى تريد المحافظة على ما هو قائم. وبحيث تظهر نقطة التوازن التى يجب أن يسعى اليها الحاكم فى كل لحظة من لحظات التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى. ودلت التجربة، أن الجمود لا يعنى الاستقرار، وانما يهدم هذا الاستقرار من أساسه.

ان الأيام المقبلة لن تكون مجرد استمرار لما كنت عليه الحال، ولكنها مليئة بالمفاجآت.

وعلى كل من يريد مستقبلا افضل، أن ينزل الى الساحة، ويمشى على قدميه!!

محمود أباظة



المصدر : ....الأهـــــالـــــى......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٤ يناير ١٩٩٥......

سـعيد عبـده مرشح «الوطنى»

حكايــة فســاد

ارتفعت سخونة الصراع على صناديق الانتخابات بين رموز الفساد، ورموز الفساد فى دائرة مينا البصل التى تشهد اليوم إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب.

أبرز رموز الفساد المتصارعين رشاد عثمان الذى نشرت عنه "الأهالى" تحقيقاً فى العدد الماضى اما الوجه الآخر للفساد فهو سعيد عبده رئيس شركة باتا ووكيل المجلس المحلى بالإسكندرية والمرشح الرسمى للحزب الوطنى.

ووسط مرشحى الفساد - ومعظمهم ينتمى للحزب الوطنى - يخوض العامل إسماعيل سليمان معركة ضارية يواجه كل انواع الفساد والفاسدين ويدافع من خلالها عن حقوق الفقراء والمطحونين ،وراءه رصيد هائل من حب الجماهير التى تعلم انه سبق اتهامه بحب الناس والدفاع عن قضاياهم.

أما حوت الحزب الوطنى سعيد عبده فهو صاحب تاريخ طويل فى عالم الفساد المالى والإدارى وسبق "للأهالى" أن افردت صفحة كاملة عام ٨٣عن مشاركته فى نهب القطاع العام منذ ان كان معاونا رئيسياً لرئيس شركة باتا السابق .وعرف سعيد عبده أن الحماية من سيف القانون عن الأخطاء والخطايا المالية والإدارية وسرقة مواقع السلطة والتمثيل النيابى - المحلى والبرلمانى - تأتى من تحت أقدام أجهزة الأمن وعضوية حزب التزوير..

أبو العز الحريرى

وهكذا احتل سعيد عبده مقعد وكيل المجلس المحلى للمحافظة دون ان يسجل اى أعمال إيجابية طوال تواجده فى المجلس المحلى. ومارس طوال هذه السنوات جريمة الصمت إزاء كل الكوارث التى مرت بالإسكندرية ابتداء من كارثة زاوية عبد القادر الأولى وانتهاء بكارثة زاوية عبد القادر الثانية ومروراً بجرائم تلويث مياه بحيرة مريوط وتسميم إنتاجها السمكى والتستر على جرائم "البرديسى" ومزارعه السمكية وإهدار الملايين فيما يسمى بمدينة العرائس التى تحولت - بملايين أخرى - إلى حديقة دولية ثم المزارع السمكية الفاشلة التى أنفقوا عليها عشرات الملايين من أموال الشعب وتحزيم الإسكندرية بالتلوث وبإلقاء مياه الصرف الصحى في البحر المتوسط وبحيرة مريوط، وتركيز الاهتمام على كورنيش المدينة واهمال باقى الإسكندرية تغرق فى دنيا الزبالة ومياه الصرف الصحى التى تحاصر الأحياء الشعبية والفقيرة. فضلاً عن مياه الشتاء التى تغرق المناطق المحرومة حتى الآن من شبكة الصرف الصحى، وسوء المواصلات العامة وتدهور الخدمات. ولم يسمع الناس لوكيل المجلس المحلى سعيد عبده صوتاً. لقد سئم أهالى المنطقة من الشكاوى عن مشاكل الاسكان الصناعى وعذابات المواطنين الذين يجبرون على دفع "مقدمات كبيرة لمساكن البتروكيماويات، أما مساكن الكرنتينه فالجميع يعلم كيف تعانى الازدحام وانعدام الخدمات وارتفاع معدل الجريمة دون ان يتحرك احد ومنهم سعيد عبده.وتعد الخدمات فى دائرة مينا البصل من اسوأ الخدمات فى الإسكندرية، كما انها مهددة بغاز الاثيلين، وتزداد بين سكان المكس نسبة المصابين بالتحجر الرئوى وأمراض الجهاز التنفسى لعدم تشغيل فلاتر لشركة الأسمنت ، وتختلط مياه المجارى بملاحات المكس، ولم يسمع سعيد عبده - وكذلك بالطبع رشاد عثمان - عن استمرار التعذيب فى قسم التعذيب المسمى بشرطة مينا البصل، وكانت أخر الجرائم المرتكبة داخل هذا القسم اكتشاف المستشار المحامى العام لوجود ٣٥ مواطناً محتجزين لاكثر من شهر بدون سبب وبدون تسجيل أسمائهم فى دفاتر القسم إلى غير ذلك من القضايا التى كان واجباً على المجلس المحلى - ووكيله سعيد عبده - أن يناقشوها بدلاً من مناصرة المحافظ - عمال على بطال - حتى أن دائرة مينا البصل نفسها لم تر من سعيد عبده خيراً.

"هذه هى بعض جرائم سعيد عبده وكيل المجلس المحلى فى حق أهالى الإسكندرية فما عن جرائمه كرئيس لشركة باتا؟

لقد بلغ مخزون الإنتاج ٦٨,٨ مليون جنيه بينما لاتوجد نقدية سوى أربعة آلاف جنيه فقط، وبلغت الديون المسحوبة على المكشوف ١٧,٧ مليون جنيه، والديون للموردين ٣٣,٢ مليون جنيه. وفى حين بلغت الأجور ١٦,٨ مليون جنيه فإن المصروفات العمومية بلغت ٤٨,٥ مليون جنيه لتسجل بذلك خللاً رهيباً. وانخفض ربح النشاط إلى ٥٤١ الف جنيه فقط ،مع ان حقوق الملكية تبلغ ٤٣ مليون جنيه، وقد تحقق هذا الربح الهزيل عن اجمالى مبيعات تبلغ ٨٥ مليون جنيه مما خلق صعوبة فى سداد الالتزامات لان المخزون السلعى يبلغ ٩٥٪ من الأصول المتداولة بينما لا تكفى السيولة النقدية أجر ساعتين عمل للعاملين مما يقيد حركة الشركة فى التسويق والإنتاج والمشتريات والوظائف التجارية التى تحتاج إلى نقدية سائلة.



ولهذا قرر سعيد عبده – الذى يطلق الوعود فى الانتخابات – وقف العلاوة الدورية للعاملين وتخفيض الحوافز من ٦٠ او ٧٠ جنيهاً شهرياً إلى ١٥٠ قرشاً للعامل وخمسة جنيهات للرؤساء. فهل هناك كارثة اكبر من ذلك تهدد بإغلاق الشركة وإعلان افلاسها وتسريح الاف العاملين بها؟

ويظل التساؤل قائما ومشروعاً : لماذا إذن رشحه الحزب الوطنى؟ اما الإجابة فهى من داخل كواليس حزب الفساد وتقول إن سعيد عبده – أسند عملية تطوير ٣٠٢ فرع تملكها باتا إلى شركة اخرى يديرها ويشارك فيها واحد من كبار قيادات الحزب الوطنى بالإسكندرية وذلك مقابل ١٠ ملايين جنيه رغم أن شركة باتا مفلسه والفروع اصلاً سليمة. ولذلك أيضاً يساند سعيد عبده وبقوة مندوب التطبيع مع العدو الصهيوني أحمد خيرى امين الحزب الوطنى بالمحافظة، ويشارك فى مباركته قيادات الحزب وقيادات العمل التنفيذى سواء بالصمت أو الفعل أو غير ذلك. كما شاركته بالصمت أحزاب اخرى مساندة لفساد الوجهين رشاد عثمان وسعيد عبده بما فى ذلك بعض دعاة الليبرالية او الذين يرتدون عباءة الدين مما يجعل من دروس هذه الانتخابات ضرورة إنقاذ مصر من الفساد والطفيلية والإرهاب.



تأشيرات الحج

عمر هاشم

الدكتور عمر هاشم رئيس لجنة الشئون الدينية رفض بشدة زيادة عدد التاشيرات الممنوحة لاعضاء المجلس على ٨ تاشيرات. الدكتور هاشم كان قد واجه ضغوطا كبيرة من عدد كبير من اعضاء مجلسى الشعب والشورى بزيادة عدد هذه التاشيرات؛ طبعا لأن موسم الانتخابات بعد موسم الحج.. والبعض يرى ان الانتخابات تحتاج... تحتاج الى مزيد من المزايا والاعفاءات لزوم الأصوات، ولعل هذا العام سوف تقل المخالفات لان الحساب سوف يكون عسيرا فى الانتخابات القادمة والوشيكة.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ـ يناير ـ ١٩٩٥

الفردى «مصيدة» الأكابر! .. والصحافة .. صحافة !!

خرج الحزب الوطنى لاول مرة عن صمته فى ابداء الراى فى النظام الجديد للانتخابات.. ليعلن فى بيان رسمى تم توزيعه على مختلف الصحف انه يؤيد النظام الفردى، وتجددت على لسان قادته حسنات هذا النظام ومزاياه، وكانه نظام جديد يجب ابراز مزاياه حتى يقتنع به الجميع، لذا فانه كان جديرا بان ينال اجماع الامانة العامة للحزب الوطنى التى تضم خيرة قيادات الحزب والحكومة والبرلمان..

ولعل الدرس الايجابى المفيد من اجماع الحزب الوطنى على النظام الفردى أن قياداته استجابت لنبض الشارع المصرى رغم تعارض المصلحة سواء كانت مصلحة عامة ام مصلحة شخصية.

اذن كان هناك ايثار لمصلحة الشعب على المصلحة الشخصية او القناعة الشخصية ان صح التعبير.. ويجب الا ننكر ان هذا القرار قد كسر موجة «الاحباط» لدى البعض من مستقبل الانتخابات القادمة التى يعلق عليها الجميع أمالا كبيرة فى التغيير وتهيئة المناخ لاختيارات سليمة وتوفير الضمانات لانتخابات نزيهة..

يجب ايضا الا نغفل ان هذا الاعلان قد اصدر حكم البراءة للحزب الوطنى من تهمة انه نظم الحوار الوطنى كى يمرر موافقة احزاب المعارضة على نظام القوائم..

ولكن سوف يظل السؤال الحائر.. ماذا جرى..؟ هل من المعقول ان حزبا ينفرد فى البداية باعادة طرح نظام القوائم الذى خضع لمناقشات طويلة فى الحوار الوطنى شارك فيها الخبراء الدستوريون ثم يعود لتتقلب مواقف قادته من مؤيدين الى معارضين؟

كل مانرجوه ان يكون القرار قائما على الاقتناع بان نظام القوائم غير دستورى مهما افتى «المتفيقهون» من سدنة الدستور.. وان يقتنع ايضا الوزراء والكبراء بان المقعد فى مجلس الشعب ليس اسما كبيرا يذين به صدر قائمة، وانما هو نزول للشارع وحيازة حقيقية لثقة مواطن من حقه ان يشعر يوما بان المسئول يذهب اليه ولو مرة كل انتخابات لينال رضاه وتأييده.. وكم هو مشتاق إلى الالتقاء مع مسئول لايراه إلا فى التليفزيون وهو يرسى اساس مشروعات هنا وهناك!!

وهذا يفرض على الوزراء الراغبين فى «التدثر» بعضوية مجلس الشعب ان يتحسسوا الخطى قبل النزول الى الناس، وان عليهم ان يشعروا بانه لن يكون هناك «مانع» من ان يسقط وزير فى دائرة انتخابية لاتراه معبرا عنها او يقوم الوزير على الاقل بالاعادة مع مواطن عادى لايملك امكانيات ولا صفة الوزير ولا نفوذ الوزير فى الدعاية وخلافه!!

والواقع يؤكد ان هناك وزراء وهم اعضاء فى المجلس لايجدون الوقت حتى ان وجد ـ للعودة إلى اهالى الدائرة، التى يملك كل شىء فيها مندوب عن الوزير يتعامل معه الناس للأسف على انه وزير!!

واذا كنا نتحدث بكل صراحة عن مخاطر دعاية رجال المال والأعمال الذين سيتزايد عددهم فى ظل الانتخابات الفردية فاننا ايضا يجب ان نتحدث اليوم وقبل الهنا بسنة وبنفس الصراحة عن استغلال الوزير لامكانيات وزارته فى الدعاية لنفسه كى يفوز بعضوية هى فقط من باب «الوجاهة».

ويجب ونحن نتحدث عن انتخابات نزيهة فى ظل ارهاصات نميل ايضا إلى توفيرها يجب ان نتذكر ان انتخابات عام ٧٩ شهدت ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر الذى لم يستطع ان يحقق الفوز لزميله العامل عن حزب مصر فى دائرته، بل حمد الله انه فاز بمقعد الفئات بينما فاز بمقعد العمال نائب التجمع الحقيقى ابوالعز الحريرى.. وبمثل هذه المواقف تحدثت كل الدنيا عن هذه الانتخابات ونزاهتها وقد تركت اثارا ايجابية فى الشارع الاقتصادي والسياسى والاجتماعى المصرى..

ان العبء الاكبر الذى يقع على عاتق حكومة الحزب أو حزب الحكومة فلا فرق.. هو معايير الاختيار.. والقضية اليوم لم تعد قضية ايدلوجية.. هى قضية التنويع فى تمثيل الشعب.



والبحث عن مصادر جديدة لاختيار القادة.. بدلا من لعبة «الكوتشينة» التى تهالكت أوراقها من كثرة «التفنيط».

نحن لا نريد فى ظل الارهاصات الايجابية لموقف الحزب الوطنى ان يصبح معيار التغيير هو اختيار القديم الذي حل عليه الدور.. نريد اسماء جديدة، ودماء جديدة فقط هى فى حاجة إلى «اخلاص الاختيار» قد يكون هناك كوادر شعبية تملك الامكانية ولاتملك المال فلماذا لايتم ترشيحها ودعمها؟ هناك خبرات وطنية من أهل العلم فى الجامعات والجمعيات والنقابات لماذا لايتم الاستفادة بها؟

هناك فلاحون لايحترفون اكذوبة التعاونيات الفاسدة لماذا لايتم جذبهم من جلابيبهم؟.

ونحن نحذر من الحرص على اختيار الضعفاء الطائعين الذين لا خوف منهم ولا خوف عليهم.. فانهم بالفعل هم «الخميرة» التى تصيب المجالس النيابية بفساد فى البنيان وفساد في المواقف وفساد فى السلوك.. نتمنى ان يبرأ منه مجلسنا النيابى القادم الذى يولد فى عام التغيير.. حيث لا مفر من التغيير الذى اصبح ضرورة من ضرورات الاستقرار.

رؤية تحليلية يكتبها

محمود معوض

خطفت الصحافة الاضواء من الحكومة والحزب الوطنى ومجلس الشعب بل وقادت المجلس باكمله بما فيه اعضاء «أبو الهول» الى مناقشات ديموقراطية تميزت بالحيوية وعلو صوت الراى الاخر فى واحد من القوانين التى تخص صاحبة الجلالة وهو تعديل كان لابد ان يصدر وبلغة برلمانية سليمة فان القانون الحالي - كما اكد الفقهاء المحترمون - كان به عور دستورى أخل - ولفترات طويلة - بمبدأ المساواة والعدالة بين العاملينفى الدار الصحفية الواحدة.

صدر القانون وباغلبية كبيرة بعد رحلة شاقة وعسيرة بدات فى نهايات عام منصرم وانتهت فى بدايات عام جديد لكن القانون عبر الزمان والمكان ليبدأ تنفيذه بالاثر الفورى المباشر بعد ان تاكد انه لارجعية فى التطبيق ولاحتى شبهة الرجعية فى التنفيذ. وتبقى الدروس المستفادة التى يجب ان تقف امامها المؤسسات الدستورية لتعرف الحقيقة .. تلك الدروس التى تضيف لتراثنا البرلمانى مظاهر جديدة وممارسات فريدة فى مجلس فريد يمثل فيه «المستقلون» البقية الباقية من معارضة تحافظ على ماء الوجه لمجلس هو محروم أصلا من معارضة حزبية حقيقية!.

ونبدأ اولا بالقضايا الجوهرية التى أتسع حولها الخلاف تحت وهج وضجيج الكلمة المطبوعة.

● قضية نظر القانون واصداره على وجه الاستعجال ... هى بالفعل قضية هامة رغم سلامة الاجراءات التشريعية التى اتخذها المجلس لاستعجال اقرار مشروع القانون حيث انه من حق ٢٠ عضوا - وطبقا للائحة - أن يتقدموا بطلب لرئيس المجلس بنظر اى مشروع قانون على درجة الاستعجال .. ورغم ذلك فان نواب طلب الاستعجال قد طرحوا تصورا لايجب التقليل من شانه .. قالوا ان السبب الأساسي الذى من أجله تم الاستعجال هو استقرار الاوضاع داخل مؤسسات السلطة الرابعة التى هى «عين» المجتمع الرقابية على كافة السلطات الأخرى الحاكمة لذا فانه وللمصلحة العامة كان قرارنا بالاستعجال خاصة وان هذا القانون يتعرض «لمزايدة» نجحت الى حد ما فى الشوشرة على مزايا قانون يستهدف جموع الصحفيين ولايستطيع احد ان يقول ان هذا القانون صدر ليستفيد به شخص ما او اشخاص اخرون.. وقالوا ايضا: هناك ظلم فى القانون الحالى ... فلماذا الدهشة من ان نستعجل الانصاف لمظلوم ايا كان مستواه؟!.

● قضية استطلاع راى نقابة الصحفيين وهى قضية هامة فعلا وانا شخصيا ارى انه كان من الواجب ان تبادر اللجنة وهى لجنة الموضوع باستطلاع راى الصحفيين .

لكن القرار الذى لم يملك الدكتور سرور ان يفترض عليه هو قرار اللجنة التى قالت فيه : ان اللائحة لاتفرض على المشرع ان يبادر بعرض الموضوع الا اذا راى ان هناك مايستوجب عرضه على الجهات المعنية .. ولكن اللائحة كانت تتيح للنقابة ان تتقدم برايها كتابة الى اللجنة . وفى هذه الحالة كان يصعب على اللجنة ان تتجاهل رايا من جهة مختصة.

● قضية ان القانون صدر من



اجل المد لبضعة قيادات فى بعض المؤسسات الصحفية.

والواقع ان هذه العبارات فى العادة كثيرا مايسيل لها اللعاب فهى تلقى رواجا طبيعيا فى المؤسسات السياسية وحتى الصحافة نفسها يسيل لعابها الى هذا الطرح ورغم ان القانون لم ينص على اثر رجعى الا ان بعض المستشارين الكبار قد سقطوا فى الفخ وتساءلوا عن الأثر الرجعى وهل سيطبق على من يشغل موقعه الآن ام لا ؟

وكان واضحا ان الحديث يتجه بالغمز واللمز لبعض القيادات الصحفية .. لكن مقدم القانون صلاح الطاروطى الذى ترافع فى ايمان وثقة - عن قانون قد أكد ان هذا القانون يحمل صفة العمومية والتجرد .ويتعجب من الحملة الشعارية الظالمة على تحقيق العدالة بين رئيس ومرءوس يتساويان فى كافة الحقوق .. ورفع صوته صارخا وحدة فى وجه المعارضة قائلا : المساواة حتى فى الظلم عدل ياسادة .. لكن اللغز لم يعد سرا .. وضاق الحديث وانحصر فى قضية المد لمن يمارس عمله اثناء صدور القانون رغم احالته للمعاش ..

ويرد الدكتور سرور ليؤكد الى جانب انه يرد على الاعضاء الذين لايفصحون ان المجلس يختص بالتشريع وهو يضع قواعد عامة ، وأن شبهة الرجعية التى يصر البعض على التلويح بها غير قائمة اما مسألة التطبيق فهى مسئولية المجلس الأعلى للصحافة.

ولابد ان يكون واضحا ان نظرية الموظف الفعلى لاتنطبق على هذا القانون لان المؤسسات الصحفية ذات طبيعة خاصة وان كل مايصدر عن شاغل الوظيفة هى قرارات سليمة طالما لم يصدر قرار بالاحالة الى المعاش، وان الذى يبت فى تطبيق القانون طبقا لمعايير معمول بها هو المجلس الأعلى للصحافة الذى يضم ٦٥ صوتا من كافة الاتجاهات الى جانب قرار مجلس الشورى نفسه الذى من حقه ان يوافق او لايوافق على قرارات المجلس الأعلى للصحافة.

اذن كان هناك اسراف وصل الى حد «المزايدة» من جانب البعض فى استخدام عبارات الاثارة لصبغ القانون بالصبغة الشخصية.

● فجرت المناقشات قضية «الصف الثانى» التى وقع فى شركها ايضا مؤسسات السلطة الرابعة هل يمكن ان تتغير الامور لتصل الى ماوصلت اليه من عدم وجود البديل للخبرة الشاملة المتراكمة؟! هى قضية هامة وخطيرة لكنها ايضا هى ظاهرة مصرية يتحمل الجميع مسئوليتها.

ومن الظواهر الغريبة التى خيمت على المجلس فى هذا القانون اننا شهدنا نوابا من الحزب الوطنى يتحدثون لاول مرة فقط ليعلنوا رفضهم لقانون لايعرفون عنه شيئا ، ونوابا أخرين يتهمون القانون بانه استهدف اشخاصا بعينهم على الرغم من التعديل الذى تقدموا به حول قانون سلطة الصحافة يستهدف فعلا مصالح شخصية لبعض الصحف الاقليمية فى دوائرهم!!

ونحن نسأل لماذا لم يعط الدكتور سرور الكلمة للدكتور ابراهيم عوارة الذى كان فى مقدمة المتحمسين لاصدار هذا القانون ام ان الدكتور عوارة لم يطلب الكلمة ولماذا؟

● اثبت مجلس الشورى فعلا انه على الرغم من انه - ليس المجلس الذى يحظى بعناية الصحافة - يملك الحصانة الموضوعية ضد ميكروب المزايدة والضجيج والاثارة ، فقد وقف المعارضون فيه ليقولوا كلمة حق لكن فى الموضوع ودون اهدار للرأى الأخر.. واذا كان المجلس قد وافق على القانون بالاجماع الا ان مناقشاته لم تخل أيضا من التأكيد على مبادرة جوهرية تعطى التشريع مصداقيته فى العمومية والتجرد.

هذه فقط مجرد اجتهادات تعكس ماجرى وبامانة حتى تتضح الصورة بكافة ابعادها واسرارها وقد نكون مخطئين الا اننا بالقطع صادقون فى التعبير عما جرى تحت القبة.

وفى النهاية فاننا كنا نتمنى فعلا ان يستجيب المجلس للاقتراح بان يكون المد وجوبيا للعاملين بالمؤسسات الصحفية حتى لانضع العملية هنا برضا أم عدم رضا رؤساء التحرير.. مثلما نتمنى ايضا ان نبتعد عن لغة المزايدات الاعلانية التى تكشفت لى تماما .. لدرجة انى وجدت اعضاء يقولون بالسنتهم ماليس فى قلوبهم.



اليوم .. الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب بدائرة مينا البصل

٧٠ ألف ناخب يختارون واحداً من ٧ مرشحين

تجرى اليوم الانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الشعب بدائرة مينا البصل بالاسكندرية لشغل المقعد الذى خلا بوفاة العضو احمد قاسم.

تحقيق : فوزى عوضين

وقد شكل اللواء احمد رشدى المصيلحى مدير الامن ١٣٢ لجنة داخل ١٩ مقر .لاستقبال ٧٠ ألف ناخب لاختيار مرشح واحد من بين ٧ مرشحين وهم سعيد عبده ورشاد عثمان واسماعيل سليمان وكمال النعناعى وفتحى خضر ومحمد شعبان مرزوق ومحمد نصر جادالله وفى حالة الفوز تعاد الانتخابات يوم ١١ من الشهر الحالى.

وهذه الدائرة رغم كثافتها السكانية تتسم بالهدوء الا من جولات المرشحين وطوفان الاعلانات التى تغطى جدرانها وحوائطها.

ويتابع اللواء احمد رشدى المصيلحى مساعد وزير الداخلية لأمن الاسكندرية المعركة خطوة بخطوة وقد نبه على جميع المرشحين بضرورة الالتزام بالدعاية والجولات فى حدود الصالح العام والحرص على أن تكون الصورة العامة للمعركة مشرفة للجميع.

ويتولى اللواء فؤاد عليفى مساعد مدير الامن للشئون المالية والادارية والمشرف على الانتخابات تلبية طلبات المرشحين والعمل على توفير الجو المناسب للدعاية اللازمة.

ويقوم اللواء محمد نشأت اسماعيل نائب مدير الامن لقطاع غرب بالاشراف على دوريات لمراقبة الحالة الامنية فى الدائرة.

قطبا الدائرة

وهذه الدائرة التى يطلق عليها دائرة رشاد عثمان أو الحاج رشاد كما يطلقون عليه حيث المنافسة بينه وبين سعيد عبده احد قيادات الحزب الوطنى وهما قطبا الدائرة أو فارس الساحة وكل منهما يعتمد على تجمعاته وهما مركز الاهتمام لهذه المعركة الانتخابية.

وباقى المرشحين يعتقدون أن المنافسة بين قطبى الدائرة ربما يؤدى الى حصولهم على اصوات العازفين عن إنتخاب احدهما فيتحقق له الفوز الذى يحلم به ولقد كثرت المشروعات الملحة والوعود والامانى كما كثرت الذبائح واغداق الدائرة بالامال.

معركة شريفة

والمرشحون ٤ فئات و٣ عمال لشغل مقعد واحد خلى بوفاة محمود قاسم ابن عم رشاد عثمان وهم:

● سعيد عبده عامل حزب وطنى رمزه الهلال رئيس مجلس ادارة شركة باتا.. بدأ نشاطه فى العمل السياسى من ٣٥ عاما تولى العديد من المناصب القيادية حتى وصل الى منصب أمين مساعد الحزب الوطنى على مستوى المحافظة ونشاطه متعدد فهو وكيل المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لمدة ٣



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

أصغر المرشحين تاجر لحوم مجمدة حاصل على بكالوريوس تجارة



دورات وعضو العديد من اللجان المختلفة والجمعيات الخيرية يقول ليس هناك مجال لاستعراض العضلات والانجازات التي تتم من خلال خطة ولديه حصر كامل باحتياجات الدائرة للنهوض بها رغم انه تقدم للترشيح لعضوية مجلس الشعب لأول مرة ويعتمد على معركة شريفة يتوافر فيها التكافؤ لكل المرشحين.

نشاط اجتماعي

● رشاد عثمان فئات مستقل رمزه الجمل رئيس مجلس ادارة شركة الفتح للتجارة الدولية قطاع خاص عضو سابق بمجلس الشعب تعرض لظروف سياسية واعادته محكمة القيم بعد عزل سياسي ١٣ عاما ونزل الساحة ليسترد مجده السياسي ورغم كل ظروفه فقد كان يزاول نشاطه الاقتصادي الذي ازدهر بشكل خرافي خلال هذه الفترة لارتباطه بالدائرة التي قضى عمره فيها ومن خلال مساهماته في شتى المشروعات داخل مكتبه الخاص مفتوحا لاستقبال ذوي الحاجات ويضم ٥ موظفين لحل مشاكل المواطنين ويشارك في كثير من الانشطة الاجتماعية وله كثير من المشروعات الاجتماعية في الدائرة.

● اسماعيل سليمان خليل عامل مستقل موظف بشركة الشرق للتأمين ورمزه السيارة.. رشح نفسه للمرة الثانية الاولى كان حزب التجمع رشحه ولكن هذه المرة رشح نفسه مستقلا يقول ان الشهور القادمة الباقية من عمر المجلس سيعرض عليه كثير من القوانين وهذا يحتاج الى من يساهم ليخرج القانون لصالح المواطنين والدائرة فيها مشاكل كثيرة خاصة التوسعات السكنية والمواصلات وترعة المحمودية التي توقف العمل فيها لأنها تهدد المنطقة بالتلوث وايضا الاسكان العشوائي كل هذا يحتاج الى مجلس الشعب حتى يمكن وضع الحلول اللازمة ويعتمد على الدعاية بواسطة الميكرفون اليدوي في تجمعات المقاهي والاندية ثم الملصقات والمنشورات الدعائية.

مرسي للصيد

● كمال الدين النعناعي عمل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

مستقل ورمزه قارب شراعي اخصائي ثقافي لقصر ثقافة الحرية وكيل حزب الاحرار بالاسكندرية رغم أنه تقدم مستقلا.. تقدم للترشيح لأول مرة وطالب زملاءه المرشحين بتبني برنامج موحد حيث يقوم الفائز في الانتخابات بتحقيقه وهو يطالب بانشاء مرسى للصيد بالمكس وتطوير مدارس الصيد لتستوعب الطاقة الشبابية المعطلة وايضا فتح مكتب استشارات للاستثمارات الصغرى واعفاء ضريبي للشباب المبتكر والعناية بأصحاب المعاشات تمنحهم علاوة دورية مميزة.

الطبقة المتوسطة

● فتحي خضر فئات مستقل رمزه المظلة صاحب مدرسة خاصة رشح نفسه لاول مرة ليمثل الطبقات المتوسطة لأن الدائرة فيها كافة طبقات الشعب منهم الموظف والعامل والتاجر والصياد والصانع والمثقف وبرنامجه لخدمة قطاع الشباب وهو متواجد من خلال عمله في الدائرة ولديه حلول كثيرة لمشاكل البطالة وغيرها ويريد ان يؤكد ان الحصانة البرلمانية ليست لمصلحة خاصة انما لتأكيد سلطة الشعب والحكومة معا.

اصغر المرشحين

● محمد شعبان مرزوق فئات مرشح حزب الاحرار حاصل على بكالوريوس تجارة ويعمل تاجر لحوم مجمدة يعتبر اصغر مرشح عمره ٣٣ عاما.

سبق أن رشح نفسه للمحليات وهذه اول مرة يتقدم للترشيح لمجلس الشعب. ويطالب بعمل مشروعات لخدمة المنطقة للنهوض بها لأنها محرومة من الخدمات والدائرة تحتاج الى الشباب لأنه القوى المحركة لخدمة المجتمع لأن المستقبل تصنعه جهود الشباب وهذا لن يتحقق الا عن طريق مجلس الشعب حتى يمكن أن تقوم بالخدمات الافضل ويستعين بالشباب في الدعاية له فهو يعتمد على تشجيعهم وتعاطفهم معه والاستعانة بهم في المؤتمرات.

● محمد نصر جاد الله فئات مستقل ورمزه سلم نقالي: اداري اول بشركة مساهمة البحيرة تقدم للترشيح لمجلس الشورى ومجلس الشعب عدة مرات ولم يحالفه الحظ واراد ان يجرب حظه هذه المرة لأن له دراية بالتأمينات الاجتماعية وقوانين العاملين ويريد حل الكثير من مشاكل المجتمع بدرايته واسلوبه في الدعاية لقاء المواطنين فقط لأن الرعاية تكلفة ليست لها فائدة وهو يمتلك خطة للنهوض بمرافق المنطقة.



التجمع يتصدى لليمين المتستر بالدين فى الانتخابات

ليس صحيحاً أن أحزاب المعارضة لاتسعى للسلطة

التعددية الحزبية فى مصر مفتوحة ونفيدة

كتب – هيثم محمود

هناك الكثير من القضايا التى يثيرها اقتراب موعد الانتخابات العامة والموضوعات التى تشغل تفكير كثير من المواطنين.. فالحركة الحزبية فى مصر رغم تعدد الاحزاب وكثرتها لايشعر بها احدا فى الشارع المصرى، ويبدو ان جميع احزاب المعارضة استكانت فى منطقة الظل ولاتسعى للوصول الى الحكم.. والزوبعة التى اثيرت مؤخرا حول الانتخابات القادمة واى النظم افضل فى مصر، كلها امور مازالت مبهمة وغير واضحة المعالم امامه وتواصل «البلاغ الجديد» مع الاستاذ حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية بحزب التجمع التقدمى الوحدوى ورئيس مجلة اليسار لكشف رموز وطلاسم هذه القضايا .

بدأ معنا بانه يعتقد ان اثارة قضية الانتخابات بهذه الصورة مقصود بها تجنب جوهر مشكلة الانتخابات فى مصر.. حيث عدم توفر الضمانات الاساسية للانتخابات حرة نزيهة.. فقضية الانتخابات بالنظام الفردى او القائمة او النظام الالمانى فى قضية مفتعلة.. المهم هو تعديل قانون «مباشرة الحقوق السياسية» لتوفير الحد الادنى من الضمانات مثل تولى السلطة القضائية المسئولية الكاملة على العملية الانتخابية منذ بدايتها حتى نهايتها.. وكذا الغاء جداول القيد الحالية واعادتها طبقا للسجل المدنى.. كما يتم التصويت بالبطاقة الشخصية او العائلية.. وضرورة توقيع او بصم الناخب امام اسمه بعد التصويت، فضلا عن تغليظ العقوبة على الموظف العام الذى يتدخل فى الانتخابات.. الى غير ذلك فى الضمانات المعروفة، وفى نفس الوقت لابد من تحرير الاذاعة والتليفزيون من سيطرة الحزب الحاكم عليها، بحيث يكون متاحا امام الرأى العام كافة الاتجاهات والاراء من خلال اجهزة الاعلام وتكون طوال العام وليس فى اسبوع الانتخابات فقط فيتوفر هذا الحد الادنى من الضمانات هو الطريق لاجراء انتخابات حرة لايهم بعد ذلك طريقة الانتخابات سواء فردى او قائمة او مهجنة .

● قلت .. رأى سيادتكم فى الحركة الحزبية فى مصر؟ ولماذا لايشعر رجل الشارع المصرى بها؟! ولماذا استكانت احزاب المعارضة فى منطقة الظل؟ ولاتسعى للحكم؟

● ● قال .. مشكلة التعددية الحزبية فى مصر.. انها تعددية منقوصة ومعقدة فقانون الاحزاب وقانون العقوبات وقانون الاجتماعات وعديد من القوانين الاخرى التى تعرف عليها المواطنين بانها قوانين سيئة السمعة.. كل هذا ادى الى مسار الاحزاب فى المقار والصحف الحزبية وحرمانها من الاتصال المباشر بالجماهير سواء من خلال عقد المؤتمرات الجماهيرية او من توزيع البيانات ومن تنظيم اعضاء الاحزاب الاذاعة والتلفزيون والصحف المملوكة لمجلس الشورى رسميا والتى تخضع جميعا للحزب الحاكم..



المصدر : البلاغ الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير 1995

كاحتكار خالص لهم كل هذا ادى الى فرض حصار على الحياة الحزبية وكذا فقدان الناس الامل فى التركيز حيث اصبحت الانتخابات المزورة طريقا لتأييد وجود حزب واحد فى السلطة واضاف انه ليس صحيحا ان الاحزاب لاتسعى الى الحكم.. فالحزب يقوم اساسا من اجل تنفيذ برنامج معين يتطلب وصوله الى الحكم ولكن الاوضاع سابقة الذكر تمنع تداول السلطة فى مصر بحيث يترسخ لدى الرأى العام قناعة ان الحكم مسئولية الحزب الوطنى.. والاحزاب الاخرى كل دورها ينحصر فى المعارضة فقط .

● قلت .. ما رأى سيادتكم فى التطبيع مع اسرائيل؟

● ● قال .. لقد رفض حزب التجمع منذ اتفاقية «كامب ديفيد» وحتى الان مايسمى بالتطبيع لعدة اسباب من بينها انه لايمكن اقامة علاقات طبيعية بيننا وبين اسرائيل لانها مازالت تحتل اجزاء من الوطن العربى كبرت او صغرت بل وتواصل سياساتها التوسعية والقمع فى الاراضى المحتلة الفلسطينية والعربية وكذلك اشتراط اقامة علاقات تجارية وسياسية وثقافية واقتصادية معاهدات السلطات مع اسرائيل هى شروط مساسة بالسيادة فبانتهاء حالة الحرب لايشترط فيها ضرورة اقامة هذه العلاقات انها هى امر يخص كل دولة طبقا لمصالحها واذا اضفنا الى ذلك ان ماتطالب به اسرائيل فى الواقع ليس تطبيقا للعلاقات وانما هو وضع متميز لاسرائيل واكد ان الوقوف ضد التطبيع والسوق الشرق اوسطية قضية وطنية تستهدف حماية مصالح مصر والدول العربية .

● قلت .. ماهى خطة التجمع فى خوض الانتخابات القادمة؟

● ● قال.. حزب التجمع يحرص على خوض الانتخابات العامة.. وفى نفس الوقت يحرص على تصحيح الاوضاع مما يكفل .. الحد من حرية ونزاهة الانتخابات، وبالنسبة لانتخابات مجلس الشعب القادمة فى نوفمبر ١٩٩٥ شكل الحزب لجنة للاعداد لهذه الانتخابات.. وقررت الامانة العامة تحديد اهداف مترابطة وهى.. زيادة عدد اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى مجلس الشعب، وانهاء احتكار الحزب الحاكم «الحزب الوطنى» للاغلبية المطلقة لمقاعد مجلس الشعب والتصدى لليمين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للارهاب وخوض المعركة ضده على ارضية اقتصادية واجتماعية وسياسية ورفض الانجرار الى معركة معه على ارضية دينية بالاضافة الى الرعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسى لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب فضلا عن اعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لتخوض معارك المحليات «١٩٩٦» ومعارك مجلس الشعب التالية اضاف البدء من الان بمحاولة الغاء قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالى واستبداله لمشروع جديد يتقدم به خالد محيى الدين الى مجلس الشعب فى الدورة الحالية لتكون هى المرة الرابعة التى يتقدم فيها بهذا المشروع



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٥

وقائع جلسة «الاجماع» التاريخية على النظام الفردى فى الحزب الوطنى

لاشك أن اهم خبر على المستوى السياسى الحزبى فى مصر هو الخبر الذى اعلنته الأمانة العامة للحزب الوطنى فى نهاية عام ١٩٩٤ والذى تمثل فى إجماع الآراء لقيادات الحزب واعضائه فى الأخذ بالنظام الفردى كاسلوب للانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب وفى حقيقة الأمر لم يكن اجتماع الأمانة العامة للحزب اجتماعا روتينيا وهادئا ولكنه تميز بامرين اولهما حضور رئيس الوزراء لهذا الاجتماع فى الوقت الذى توقع فيه الجميع ان يحضر اجتماعات القمة الثلاثية بالاسكندرية والأمر الثانى تمثل فى التفاعل الشديد داخل الأمانة العامة وهو الأمر الذى يرسم صورة صحية للديمقراطية فى مصر. وكان لزاما علينا فى صفحة احزاب ونواب ان نعرض وقائع هذه الجلسة التاريخية والتى تمثل علامة على طريق الديمقراطية داخل الحزب الحاكم فى مصر حتى يسجل التاريخ أن الديمقراطية تشمل حوارات الحزب الحاكم بينه وبين اعضائه أيضا وليس على مستوى الساحة السياسية فقط.

نهال شكرى

وفى بداية الجلسة التى حضرها رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى استعرض أولا السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب المذكرة التى اعدتها امانة التنظيم والتى ضمت النتيجة النهائية لاستطلاع الراى بين اعضاء الحزب وقواعده على مستوى الجمهورية حول الاسلوب الأمثل لنظام الانتخابات للدورة البرلمانية القادمة فى مجلس الشعب مشيرا الى نقطة هامة وهى انه نتيجة للحوار بين الاحزاب السياسية فى اللجنة السياسية بمؤتمر الحوار الوطنى كانت الاتجاهات الغالبة تظهر فى تفضيل إجراء الانتخابات العامة القادمة بنظام القوائم الحزبية دعما للتجربة الحزبية فى مصر وفى الوقت ذاته حذر بعض اعضاء اللجنة من المهتمين بالشئون الدستورية من شبهة عدم دستورية نظام الانتخابات بالقائمة الحزبية ولم يعلن الحزب الوطنى رايه خلال هذه المناقشات وأوضح السيد كمال الشاذلى انه على اثر انتهاء اعمال المؤتمر العام للحوار الوطنى قامت امانة التنظيم بالحزب الوطنى باجراء استطلاع واسع من خلال قيادات الحزب واعضائه بالمحافظات للتعرف على اتجاهات الراى العام حول الاسلوب المناسب لاجراء الانتخابات القادمة لمجلس الشعب حيث تبين لها ان الاغلبية الكبيرة تفضل إجراء الانتخابات القادمة بالنظام الفردى لعدة اسباب اهمها ان الانتخابات بالنظام الفردى تدعم وتعمق العلاقة بين النائب والناخبين وان الناخبين خاصة بالريف الذى يشكل نسبة الحضور والمشاركة الأكبر قد اعتادوا حتى الآن على انتخاب من يمثلهم بالبرلمان على اساس الصفات الشخصية للمرشحين وان الانتخابات على اساس القوائم الحزبية انما تمثل مفاضلة بين برامج الاحزاب دون النظر الى اشخاص المرشحين وهو امر قد لايكون حتى الآن محققا لحداثة بعض الاحزاب.

وبعد استعراض السيد كمال الشاذلى لهذه المذكرة الشاملة عرضها على الأمانة العامة وفتح الدكتور يوسف والى باب المناقشة والاستماع الى اراء القيادات الحزبية وكان اول المتحدثين توفيق عبده اسماعيل عضو مجلس الشعب حيث أكد اجماع الآراء فى الاجتماع الذى عقد بالدقهلية بصفته تتابعا متابع جغرافى لها على الأخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات وتلاه فى الحديث المستشار ادوارد لوقا عضو مجلس الشعب الذى قال لقد كنت فى مؤتمر الحوار الوطنى مؤيدا للانتخابات بالقائمة ولكن بعد العرض المستفيض الواضح فى مذكرة امانة التنظيم فإنى أعلن تاييدى للنظام الفردى. وكان ايضا السيد احمد العماوى وزير القوى العاملة مؤيدا للنظام الفردى ولكنه أكد انه لاشىء مع برامج الاحزاب ولذلك لابد من الدقة فى إختيار المرشحين.

الجمهور مرتبط بالفردى

واكد السيد سعد الدين وهبة فى بداية صريحة ان الجمهور المصرى مؤيد بشدة للنظام الفردى وقال ان الانتخابات فى تاريخ مصر كانت فى غالبيتها تاخذ بالنظام الفردى فيما عدا مرتين كما انه من حيث اجراء العملية الانتخابية فقد كانت هناك سابقة فى وزارة عزيز صدقى حيث تم الانتخاب على مرحلتين وطالب بالمزيد من الاهتمام بالمستوى التنفيذى فى الشارع المصرى.

المطالبة بصورة رجال الاعمال

وقد ايد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم النظام الفردى مع ضرورة تعميق الالتزام الحزبى

وطالب ايضا بضرورة ان يكون هناك صورة قوية لرجال الاعمال والصناعة والاقتصاد لدورهم الهام فى المرحلة القادمة وطالب ايضا بتعميق دور المنظمات غير الحكومية وضرورة ان يتضمن برنامج المرشح محاربة الارهاب.

المرأة مظلومة مع الفردى

وقد ارتفع صوت المراة مؤيدا للنظام الفردى مع كلمات الدكتورة فرخندة حسن امينة المرأة فى الحزب ولكنها اردفت كلماتها بقولها ولو ان المرأة ستخئى المعركة فى النظام الفردى ففى الماضى كانت هناك مقاعد محددة للمرأة فى البرلمان ولكن الآن الوضع تغير وهناك قرى لابد من دفع المرأة فيها للترشيح وهنا انطلق صوت الصعيد معترضا بشدة مع النائب مصطفى سليمان والذى قاطع كلماتها مؤكدا ان المرأة لن تنجح في الصعيد ولن ينجح سوى الرجال فقط وقد ايد الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة الدكتورة فرخندة حسن فى ضرورة تحقيق وجود للمرأة فى الانتخابات القادمة.

ونفى القول الخاص بان الانتخابات شهر واحد فقط ولكنها عمل دائم لخدمة الجماهير ويجب حل مشاكل الجماهير بصورة اكثر ايجابية ودفع العمل في مؤسسات الخدمات لصالح المواطنين مع ضرورة انهاء الجهاز التنفيذى لكل مايمس مصالح الجماهير.



كمال الشاذلى يؤكد:

٩٥ .. عام انتخابات الشعب والشورى بالنظام الفردى

الحزب الوطنى يتقدم بترشيحات شبابية ونسائية جديدة

كتب ـ محمد عبد الغنى ـ اكد كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى ان الحزب الوطنى سيدفع بوجوه شبابية ونسائية جديدة للدخول فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى هذا العام وسيتم الترشيح بناء على حسن السمعة والمشاركة الجماهيرية لحل مشاكل المواطنين مشيرا الى ان عام ١٩٩٥ سيكون عام الانتخابات لمجلسى الشعب والشورى ومن المنتظر ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى ابريل ومجلس الشعب فى اكتوبر القادم .

وقال كمال الشاذلى ان الانتخاب بالنظام الفردى نهائى بالنسبة للحزب الوطنى بناء على رغبة القواعد الشعبية العريضة . واضاف ان الشعب هو الضمان الاولى لنزاهة الانتخابات واختيار افضل العناصر الممثلة للمصلحة العامة . واوضح وزير مجلسى الشعب والشورى ان جميع الاحزاب اعلنت صراحة دخولها الانتخابات القادمة مما يجعل الانتخابات القادمة مجالا للمنافسة القوية والشريفة بشرط ان تكون كما طالب الرئيس مبارك ـ منافسة مصرية فى دعايتها وحوارها ودعمها مشيرا الى انه تقرر اتاحة مساحات اعلامية متساوية لجميع الاحزاب لعرض برامجها فى التليفزيون والاذاعة . وحول مسئولية الحزب الوطنى كممثل للاغلبية عن تصحيح المسار الديمقراطى . اعلن الوزير ان اعادة القيد فى جداول الانتخابات وتنقيتها من الوفيات والعاملين بالقوات المسلحة والداخلية والسلك الدبلوماسى جزء من مسئولية الحزب مؤكدا ان هذه القرارات جاءت مواكبة لتوصيات لجنة الحوار الوطنى وبقرار جمهورى من الرئيس مبارك وان بقية التوصيات فى طريقها الى التنفيذ .

كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والشورى :

كل الأحزاب .. تشارك فى الانتخابات

البرلمان الحالى .. أقوى المجالس النيابية فى مصر

نرحب برجال الأعمال .. والشعب هو الضامن الوحيد لنزاهة العملية الانتخابية

تعديل بعض الدوائر .. فصل المنشقين .. عدم ترشيح من اسقطت عضويتهم



المصدر : الــمـــســــاء
التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب ـ أحمد عمر :

أعلن كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى أن جميع الأحزاب السياسية سوف تشارك فى الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى هذا العام .. مؤكداً انه حصل على تأكيدات من رؤساء الأحزاب بالمشاركة فى هذه الانتخابات وقد طالب بعضهم باجراء الانتخابات بنظام القائمة والبعض الآخر فضل النظام الفردى.

قال فى لقائه بالمحررين البرلمانيين خلال الدورة التى ينظمها المجلس الاعلى للصحافة ان المعارضة هى المرآة الحقيقية التى تعكس إنجازات الحزب الحاكم بإيجابياتها وسلبياتها .. مشيرا إلى أن مجلس الشعب الحالى رغم خلوه من بعض الأحزاب إلا أنه يعتبر من أقوى المجالس البرلمانية فى مصر التى أصدرت عددا كبيرا من القوانين وان اعضاءه اثروا مناقشاته بصورة جيدة.

وحول ما يردده البعض من أن البرلمان القادم سيكون لأصحاب رءوس الأموال والقطاع الخاص فقط.. قال الشاذلى أن كل رأس المال ليس مستغلا لا ضرر أو خطورة من مشاركة رجال الأعمال فى الانتخابات .. لأن الشعب النهاية هو الضامن الوحيد للانتخابات من خلال وعيه السياسى واختياره الجـ النواب.

قال بـ ٩٥ هو عام الانتخابات ففى بداية ابريل القادم تجرى انتخابات مجلس الشورى وفى اكتوبر ونوفمبر انتخابات مجلس الشعب ليبدأ عمله منتصف ديسمبر .. مشيرا الى ان الرئيس مبارك طلب ان تكون المنافسة فى الانتخابات القادمة شريفة ومصرية فى اسلوبها وحواراتها.

أكد أن الحزب الوطنى لن يرشح أى شخصية أسقط مجلس الشعب عضويتها .. مشيرا الى انه تم الاتفاق مع اللواء حسن الألفى وزير الداخلية على تنقية جداول الانتخابات من المتوفين والضباط والدبلوماسيين ويتم طبع الجداول بالآلة الكاتبة ولا تقدم مكتوبة بخط اليد.

قال ان الفرصة كبيرة فى الانتخابات القادمة للوجوه النسائية والشبابية مؤكدا ان الحزب سيدفع بعدد كبير من الوجوه الجديدة فى هذه الانتخابات .. كما سيتم فصل المنشقين عن الحزب.

اوضح ان هناك تعديلات لبعض الدوائر فى المحافظات مثل الاسكندرية التى سيضاف اليها برج العرب بدلا من مطروح.. وكذلك ضم مدينة السادات للمنوفية بدلا من البحيرة.

قال ان الحوار الوطنى بداية وليس نهاية المطاف لمناقشة قضايا الجماهير مؤكدا انه كان تجربة مفيدة يمكن تكرارها.

اوضح ان الحزب الوطنى لم يحصل على اى مخصصات للاتحاد الاشتراكى سوى بعض المقار وتم توزيع باقى المقار على الاحزاب القائمة .. كما ان اموال الاتحاد الاشتراكى تم وضعها تحت يد مجلس الشورى منذ عام ١٩٨٠.



المصدر : ....الـــوفـــد......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....٩....يناير....١٩٩٥......

الحكومة.. والانتخابات!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

هل استقرت الحكومة على الأخذ بنظام الانتخاب الفردى بعد ماافصح الرئيس مبارك عن رايه في هذا الموضوع؟ أم أن الأمر مازال يتراوح أمامها، وتريد مفاجأة الشعب والأحزاب السياسية فى أخر لحظة، وفرض الأمر الواقع أمامها، وهى سياسة واسلوب تجيده الحكومة دائما، وتتحايل له بمختلف الوسائل!! حكومتنا دائما ذكية ذكاء يكاد من فرطه أن يصل إلى نقيضه!! كما أن حكومتنا دائما، هى حكومة بغير قلب ولا حس بتطلعات الناس وامالهم فى حياة مستقرة، تقوم على الديمقراطية، والمشاركة الحقيقية فى إدارة شئونهم!! قلبت الحكومة المعادلات كلها، ووضعت العربة قبل الحصان، وجعلت من مطالب الناس في الديمقراطية الحقيقية والمشاركة الفعالة فى ادارة شئونهم، قضية تقف عند حد الشكل والاطار والنصوص!! وأخذت من مطالب الأحزاب السياسية أخرها فقط!! فى ميدان الأحزاب السياسية كانت تطالب بمنظومة من الاصلاحات والتعديلات السياسية والقانونية والإدارية، تحقق الضمان والأمان، لعملية الانتخاب والتصويت بما يحفظ صوت الناخب لصاحبه، ويحفظ لصناديق الانتخاب سلامتها وتعبيرها الحقيقى عن إرادة الناخبين!! وكان اخر هذه المنظومة من الاصلاحات والتعديلات، هو نظام الانتخاب ذاته، وأن يكون اقرب لطبيعة الناخب المصرى، وتراثه وتقاليده في الانتخابات التى عرفها طوال أكثر من مائة عام، حتى فى ذروة التحكم والشمولية، وسيطرة الفرد على كل المقدرات!! أعنى أن أخر هذه المنظومة كان العدول عن الأنظمة الممسوخة والمشوهة التي كان نظام الانتخاب يجرى عليها، وهى أنظمة القائمة الحزبية المطلقة والنسبية والخليط الهجين منها!! والرجوع الى النظام السهل البسيط المعروف والذى يتفق مع طبيعة الناخب فى مصر، أى الأخذ بالنظام الفردى!! لم تكن الأحزاب السياسية تطالب الا بالضمانات السياسية والقانونية والادارية لسلامة الصناديق نفسها!! كانت الأحزاب تطالب بمراجعة كشوف الناخبين، واستبعاد من انتقلوا الى رحمة الله وتركوا للحكومة الجمل بما حمل. وكانت الأحزاب كذلك تطالب بأن يكون التصويت بالبطاقة التى تعرف وتفصح عن شخصية الناخب، بدلا من أساليب التزوير والتقفيل وملء الصناديق بأوراق الانتخاب التى لاتعبر عن ارادة الناخبين ولاتزيفها!! وبدلا من أن تأخذ الحكومة إجراءات جادة قانونية وادارية فى هذا المقام ابتسرت فى ذكاء خبيث، هذا المطلب، وجعلت مدة القيد فى جداول الناخبين ثلاثة اشهر أو أربعة ـــ بغير مضمون ـــ بدلا من شهر ديسمبر من كل عام!! وراحت تهلل لهذا الاجراء المبتسر وتقدمه للناس كأنه الكرم الذى يأتى عن سخاء وعن نفس خيرة!! طالبت الأحزاب باشراف حقيقى للقضاء على عملية التصويت وعملية الانتخاب برمتها بدءا من الاعلان عنها حتى تمام الإعلان عن نتائجها!! لكن الحكومة صمتت عن ذلك والتفتت ولوت عنقها عن هذا الضمان الحقيقى، بحجة عدم كفاية أعداد القضاة، وعدم الرغبة من تعطيل الأعمال!! وهى حجة واهية تحسم التلكؤ والتلكك معا!! خاصة وأن الأحزاب قد قدمت لها الحل والبديل!! فبدلا من تفتيت اللجان وبعثرتها بين أكثر من خمسة وعشرين ألف لجنة متناثرة، فى كل لجنة خمسمائة ناخب لايحضر منهم الا أقل القليل، بنسبة لا تجاوز فى أحسن التصورات أكثر من عشرة فى المائة منهم، تظل اللجنة بعد ذلك فاضية وخالية، بما يسمح ويشجع على التقفيل!! فإن الاحزاب قد طالبت بأن تكون اللجنة لكل ألف ناخب، فيختصر العدد الى النصف مثلا، وياحبذا لو كانت اللجنة لكل ألف وخمسمائة ناخب أو ألفين، بما يختزل عددها الى الثلث أو الربع، وتسقط حجة الحكومة فى عدم كفاية القضاة الواجب اشرافهم على عملية التصويت، بدلا من أن تحولهم الى شهود لايرون شيئا!! بل طالبت الأحزاب أن يجرى التصويت على مدار يومين أوثلاثة. ولاضير فى ذلك ولا مخالفة فيه للقانون أو الدستور، وكل الدول تتبع هذا الأسلوب!! فيوم لمحافظات الوجه البحرى، ويوم لمحافظات الوجه القبلى مثلا، وهو مايؤدى الى اختزال العدد المطلوب من القضاة للاشراف الجاد والفعال على عملية التصويت والصناديق!! لكن حكومتنا تريدها لعبة فقط تتم وسط الزحام!! وخبرة الحكومة والناس، تكشف عن



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

أن النشالين لايروج لهم سوق الا فى الموالد ووسط الزحام!! كذلك طالبت الأحزاب بأن يكون للشرطة واجب حماية الناخبين وحماية اصواتهم، بدلاً من أن تكون لحماية مرشحيها فقط، ويتركون الحبل على غاربه للبلطجية وماأكثرهم فى هذه المواسم التى لاتتكرر بالنسبة لهم إلا عند كل انتخاب، يزيفون ارادة الناس بالاكراه بل ويتدخلون فى اللجان، ويقومون بالتقفيل!! وتقف الشرطة فى دور المتفرج لاتحمى الناس ولاتحمى اللجان، بل وصل الأمر فى بعض الحالات أن القضاة كانوا يتركون اللجان ولايحضرون إلا للتوقيع على المحاضر، كما كشفت عن ذلك تحقيقات دائرة الدكتور حمدى السيد فى مصر الجديدة!! صمتت الحكومة عن هذه المطالب البسيطة للاحزاب، ولوت عنقها فهى لاتريد الا وضع مرشحيها على الكراسى تحت القبة فقط والهيمنة والسيطرة على ارادة الناس وتزييفها، وكله عند الحكومة انتخابات وبس!! وعلى الناس أن تضرب رؤوسها فى أقرب حائط!! وكان الله بالسر عليما!! وللحديث بقية أيها الناخبون!!



المصدر : الـــوفـــد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٥

رأي حر ..

هــذه ســنة:

الوعود... الوعود... الوعود: سنة الانتخابات.

بقلم : أحمد أبوالفتح

●● ما اكثر الوعـود فى سنة الانتـخابات وما اقل بل اتعس النتائج التى انتهت اليها السنة التى انقضت.

●● وعود وردية لسنة الانتخابات وأزمات طاحنة وصلت الى اخطر الامور حيث اختفت اهم المواد الغذائية وارتفعت الاسعار فى وداع العام الذى انتهى.

●● وما اكثر الوعـود والمفروض أن تقوم رقابة تحاسب الحكومة على الوعود التى قطعتها أول العام المنصرم وكم منها تحقق.

●● هل يستطيع انسان أن يحصى كم من الوعود عن (تعميق الديموقراطية) نسمعها بمناسبة وبغير مناسبة وماذا تحقق؟؟

●● وهل يستطيع انسان أن يحصى كم من الوعود حول (عدم ارتفاع الاسعار) وهل توقف ارتفاع الاسعار أم انه يواصل الارتفاع احيانا من يوم لثانى يوم.

●● وهل يستطيع انسان أن يحصى عدد الوعود حول (زيادة الانتاج) فهل زاد الانتاج بل تردى وازداد حجم الاستيراد سنة بعد اخرى ونقص حجم ما نصدر سنة بعد اخرى.

سجل خمس سنوات من الوعود

●● لو كنت املك جريدة المصرى لاصدرت فى أول ايام السنة عددا خاصا عنوانه (سجل الوعود) وانشر فيه وعود الخمس سنوات الماضية وحساب ماتحقق منها.

●● ولكن المصرى اغتصبه الحكم ولا يزال مغتصبا ولا تزال هناك فى الدستور مواد تمنع المحاكم من نظر قضايا تطالب بالغاء (قرارات مجلس الثورة ومحكمة الثورة) ويعلم الله (مدى التزوير والتزييف فى قرار ثورة السلب والنهب واحكام محاكمها)

●● وهكذا يظل ما تم اغتصابه فى عهد الدكتاتورية السوداء مغتصبا فى عهد (ازهى عهود الديموقراطية)

نصدق من...؟

●● هل نصدق ما نشرته جريدة الاخبار منسوبا الى الدكتور محمود شريف ام مانشرته جريدة الاهرام على لسان رئيس الحكومة... يقول الدكتور محمود شريف (سيتم تطوير المناطق العشوائية بتكاليف ٢٥٠ مليون جنيه) ورئيس الوزراء يقول إن (التكاليف هى ٢٤٠ مليون جنيه) والتصريحان تم نشرهما فى نفس اليوم (الاثنين)

●● فرق عشرة ملايين... بسيطة... قد تكون بسيطة ولكنها تدل على مدى جزافية التصريحات.

●● يقول الدكتور عبدالهادى راضى كما هو منشور فى الاخبار (سيتم تطوير جميع القناطر وتوفير مياه الرى لـ ٢٢٠ الف فدان جديدة) وفى نفس اليوم نشرت الاهرام على لسان الدكتور عاطف صدقى (سيتم خلال العام الجديد البدء فى استزراع ١٢٠ الف فدان) ثم يقول (والانتهاء من استكمال بعض اعمال البنية الاساسية فى مساحة ١٠٤ آلاف فدان وبذلك تصل جملة المساحات المتوفرة لها اعمال البنية القومية والاساسية نحو ٤٨٥ الف فدان)

●● هل فهمت... هل فهمت كم مساحة الارض التى سيتم استصلاحها أهي كما قال وزير الرى (٢٢٠ ألف فدان) ام كما قال رئيس الحكومة (١٢٠ ألف فدان) ام هى كما قال ايضا رئيس الحكومة فى نفس الخبر (٤٨٥ ألف فدان).

●● وهل فهمت كيف أوصل رئيس الحكومة المساحة المستصلحة الى (٤٨٥ ألف فدان) اذ يقول (سيتم خلال العام البدء فى استزراع ١٢٠ ألف فدان والانتهاء من استكمال بعض اعمال البنية القومية والاساسية فى مساحة ١٠٤ آلاف فدان وبذلك تصل جملة المساحات المتوفرة لها اعمال البنية القومية والاساسية نحو ٤٨٥ ألف فدان) أليس (١٢٠ ألف فدان +١٠٤ آلاف تساوى ٢٢٤ ألف فدان) كيف إذن اوصلها رئيس الحكومة الى (٤٨٥ ألف فدان)؟!

القمح...

●● تقول جريدة الاخبار: (اعلن الدكتور يوسف والى انه تمت زراعة ٢ مليون و٤٥٠ ألف فدان قمحا فى اطار السياسة الزراعية لسد حاجيات مصر من الحبوب).

●● ولكى يدرك كل مصرى مدى فشل وزارة الزراعة فى توفير القمح لمصر ارجو أن يقرأ الوزير وكل من يهمه الامر مانشرته جريدة وول ستريت جورنال المتخصصة فى شئون الاقتصاد بعدد الخميس أول ديسمبر الماضى تحت عنوان (قفزت اسعار القمح بناء على الاخبار بإن مصر والصين ستشتريان)

●● وتقول الجريدة:(قفزت الاسعار الآجلة للقمح وسط معلومات تقول أن حكومة مصر وشركات الاغذية المصرية تنوى شراء ٤٨ مليون بوشك قمح ـــ البوشك مكيال امريكى يعادل ٨ جالونات ـــ وقد ارتفع السعر لتوريد القمح فى شهر ديسمبر ٧ سنت وثلاثة ارباع السنت للبوشك وتحقق هذا الارتفاع فى بورصة شيكاغو: ويقول رتشرد لوفى رئيس شركة الانتاج الزراعى بمدينة شيكاغو أن: مصر قد قفزت الى أن تكون اكبر دولة مستوردة للقمح الامريكى بين جميع دول العالم.)

●● والسؤال هو:(هل أصبحت مصر اكبر دولة فى العالم تستورد القمح بفضل تسريب الخبراء الاسرائيليين الى الزراعة المصرية ام ماذا...؟؟).

هل هي أخبار مفرحة أم...؟

●● ويزف رئيس الحكومة للمصريين البشرى فيقول وفقا لما نشرته الاهرام يوم الاثنين الماضى:(ادرج لهيئة نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه) ويقول:(ولهيئة تنظيف وجمال الجيزة ٤ ملايين جنيه)

●● تصوروا نظافة وتجميل القاهرة ١١ مليون جنيه... عاصمة مصر الغارقة فى القبح والتى تتراكم فيها كل المخلفات سيتم تجميلها وتنظيفها بـ ١١ مليون جنيه والجيزة ٤ ملايين جنيه وهى اقل ما ينفقه الوزراء ورئيس الحكومة خلال ثلاثة اشهر على اعلانات التعازى والمواساة ويدفعونها من الاموال التى يبتزها الدكتور الرزاز من الفقراء الذين يتضورون جوعا.

●● وصحافة الطبل والزمر تكبد دافعى الضرائب خسائر قدرها ٧٠ مليون جنيه كما يقول الدكتور عاطف صدقى بينما تقول التقارير انها ٧٠٠ مليون جنيه خسائر صحف الحكومة والقاهرة عاصمة مصر يبشرنا رئيس الحكومة بأنه رصد لنظافتها وتجميلها ١١ مليون جنيه

تجاهل أمور بالغة الاهمية.

●● ورغم الاحاديث والخطب يلاحظ انها تجاهلت امورا بالغة الاهمية.

●● اموال المودعين لدى شركات توظيف الاموال... الا تستحق حوالى ٥ ملايين مصرى ومصرية اودعت أسرهم اموالها لدى شركات توظيف الاموال وتدخلت الحكومة بادعاء حماية اموالها فإذا بالحرمان كاملا من هذه الاموال... وحولت الحكومة المشروعات الخاصة الى قطاع عام فى وقت تتغنى فيه بما تسميه (الخصخصة)... الا يستحق كل هؤلاء المصريين بضع كلمات توضح لهم الموقف الذى فرضته حكومة الاصلاح الاقتصادى وهل يوجد حل ام لا أمل.



●● لماذا تشريع مد خدمة الصحفيين... كل صحفى يدرك تمام الإدراك الغرض من هذا التشريع الذى يسد الابواب امامهم... هل إلى هذا الدرك تهبط التشريعات؟؟

●● ونحن فى سنة انتخابات وبدأ مع أول ايامها دق الطبول في الصحف التى تخسر ويدفع المصريون مايسدد الخسارة الفاحشة... بدأ دق الطبول لحكومة الحزب الوطنى... لماذا خلت الاحاديث والخطب من الضمانات لهذه الانتخابات.

●● هل من الضمانات أن يحتكر الحزب الوطني دعاية جرائد القطاع العام وتحرم باقى الاحزاب من الدعاية فى هذه الجرائد التى لا يدفع الحزب الوطنى مايسدد خسارتها ويلقى بها على المصريين دافعى الضرائب؟!

●● واذاعات التليفزيون التى تطارد المصريين دفاعا عن حكومة الحزب الوطنى.. هل هذه الاذاعات من علامة نزاهة هذه الانتخابات؟!

●● وما هى السلطات التى ستشرف على الانتخابات...؟؟

●● وهل ستتم الانتخابات فى ظل قانون الطوارئ الذى يمنع اتصال الاحزاب بالناس...؟!

●● ثم الا يستحق ما تم نشره عن تعذيب الاستاذ عادل حسين داخل السجن ما يوضح اذا كانت السلطات قد حققت فى هذه الامور الخطيرة ام لا...؟!

●● امور لا حصر لها كانت تستحق اهتمام الحكومة بها.

وهدية العام الجديد

●● وهدية العام الجديد هى أرتفاع اسعار الالبان واللبن الزبادى وكافة انواع الجبن... وهل يؤكد هذا الارتفاع التصريحات بالسيطرة على الأسعار.

●● والى لقاء بإذن الله فى السنة القادمة لمزيد من الوعود حفظ الله لمصر وحدة المصريين وانقذ مصر من كل المخاطر والفتن.



المصدر : .... الأهـــــــرام......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٥ يناير ١٩٩٥..........

النظام الانتخابى المأمول

يثور الجدل هذه الأيام حول النظام الانتخابى وامكانية تعديله والرجوع به الى النظام بالقائمة سواء المطلقة او النسبية، او الابقاء عليه كما هو عملا بالنظام الفردى لعدم التعارض مع الدستور كما ثبت من خلال احكام المحكمة الدستورية عند الأخذ بالقائمة فى انتخابات ١٩٨٤، و١٩٨٧. وفى هذا المقام نود ان نشير الى ان الجدل يعطى الحيوية فى قضايانا السياسية، كما انه يكشف عن نقاط قد تغيب عن البعض، وقد نتعلم من دروس الماضى.

د . جمال على زهران
أستاذ مساعد العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

وبعيداً عن المزايا والعيوب الضخمة لكلا النظامين (القائمة والفردى)، فان المسألة اولا واخيرا تتعلق بطبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول من ناحية، وبين النظام المأمول وامكانية توافقه مع الدستور القائم من ناحية اخرى. ويمكن تناول النقطتين كمايلى:-

اولا: توافق القائمة مع الدستور القائم : افصح حكما المحكمة الدستورية العليا عن عدم دستورية الأخذ بنظام القائمة المطلقة فى انتخابات ١٩٨٤، وعدم دستورية الجمع بين القائمة النسبية والمقعد الفردى فى انتخابات ١٩٨٧، وتمت اعادتهما ولم تستكمل مدة أى من المجلسين (ثلاث سنوات لكل منهما). وتم الرجوع الى النظام الفردى فى عام ١٩٩٠ توافقا مع الدستور. وأصبح السؤال هل يمكن التفكير مرة أخرى فى الأخذ بنظام مطعون فى دستوريته ؟ واذا كان هناك اصرار، فالأمر يستلزم التعديل الدستورى وهو ما لايمثل اولوية فى هذا الوقت طبقا لتصريحات السيد رئيس الجمهورية، وكذلك توصيات لجنة الحوار .

ثانيا: طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى والنظام المأمول: يشير الواقع المصرى الى سمات لابد من أخذها فى الاعتبار، منها ان اكثر من ٥٠٪ اميون (يجهلون القراءة والكتابة)، كما ان النسبة الحقيقية للتصويت لاتزيد على ٢٥٪ ومعنى ذلك أن ٧٥٪ لايدلون باصواتهم، وان تحريك هذه النسب لابد ان يؤخذ فى الاعتبار. لان تبسيط العملية الانتخابية هام للغاية، واستمراريته أهم بما يشكله من تراكم فى الممارسة، والأهم بكثير هو شعور المواطن بالضمانات فى أن صوته سيصل الى من يريده. والذى نقصده ان من يرجحون كفة القائمة النسبية والمطلقة لاسباب عديدة، لفت نظرى أن هذا النظام يقلل من الاهتمام المباشر والولاء من نواب البرلمان تجاه الجمهور، وذلك للانتقال للاهتمام بالقضايا القومية. وهنا نلفت الأنظار لحقيقتين هامتين هما:

١ - ان الذين يعايشون العمل الجماهيرى يدركون ان الواقع «التحتى» مؤلم ولابد من وجود اكبر لعضو البرلمان لتبنى القضايا المحلية ودفعها ومتابعتها والانجاز فيها لكى يشعر ابناء الدائرة به من ناحية، ولكى يتابع ويحرك القيادات الشعبية فى المجالس المختلفة والحزبية، ٢ - ان تجربة فترتى القوائم (٨٤ - ٨٧ ، ٨٧ - ٩٠) لم تشهد فاعلية اكثر للبرلمان عن اى فترة أخرى لمجرد ان اعضاءها برلمانيون بالقوائم ، لكن السؤال الهام هو : الى ماذا تقودنا النقطتان السابقتان؟

١ - تعزيز استمرارية النظام الانتخابى الفردى فى اطار استمرارية الدستور الحالى ، لانه ليس من المنطقى ان تشهد مرحلة الرئيس مبارك ثلاثة تغييرات فى النظام الانتخابى وتغييرا رابعا محتملا خلال (١٣ سنة)، مع ملاحظة انه لم يستقر اى منها سوى النظام الفردى حيث استمر مجلس الشعب الاخير حتى بدء السنة الخامسة (٩٠ - ١٩٩٥).

٢ - تعزيز استمرارية النظام الفردى للاستفادة من طاقات النواب فى تسييس الجماهير والأجهزة التنفيذية، مع تحريكهم على المستوى القومى فى البرلمان باساليب عديدة من درجة التزامهم بالحضور ومناقشاتهم

٣ - تعزيز استمرارية النظام الفردى، وذلك بانسحابه على المجالس المحلية التى وصل اداؤها الى درجة ضعيفة للغاية مقارنة بالفترة الأولى من هذا العهد (النصف الأول من الثمانينات)

٤ - ان معالجة قضايا عدم الالتزام الحزبى من بعض النواب عند الترشيح للمقاعد الفردية ناتج من فقدان المصداقية فى القرارات العقابية من الحزب، ولذلك فان اصرار الحزب على استبعاده حتى لو نجح، وحتى لو كان [illegible] رصيدا فى الأصوات بالاضافة الى اهماله، ومحاصرته، لاشعاره بالخطأ ولاظهار قوة الحزب ، بحيث ترتفع هامات الأحزاب فى الممارسة، لكن ان يشعر العضو بان الحزب عندما لا يرشحه ، سينزل الانتخابات مستقلا ، وعندما سينجح، سيعود للحزب ويقبله ، فاى منطق فى هذا ؟!

٥ - أن تفكير ساسة الحزب الحاكم الكبير عليه ان يراعى ان تغيير النظام الانتخابى هو من الامور التى تتعلق بمصير الممارسة الديموقراطية وتراكمها والمصلحة القومية وليس مجرد محاولة تقليل فرص فوز المعارضين على حساب الناخبين والوقوع فى تناقض دستورى،

٦ - واخيرا : فان كل الجهود لابد وان توجه لمحو الأمية لانها بداية لخلق القدرة على التمييز فى الادلاء بالصوت ، وكذلك تنشيط العمل الحزبى والجماهيرى لتسييس الشعب لزيادة وعيه لتحريك النسبة السلبية التى لاتدلى بصوتها وهذه مسئولية قومية لكل الأحزاب وختاما: فانه اذا كان منسوبا لحكم الرئيس مبارك بانه لم تحدث اعاقة كبرى فى الممارسة الديموقراطية سواء بالغاء احزاب او اغلاق الصحف الحزبية، أو اعتقالات أو ما شابه ذلك، فأمل الشعب كله أن تستكمل باستقرار النظام الانتخابى البسيط وبضمانات فى العملية الانتخابية ليطمئن الشعب كله وتخرج انتخاباته حرة نزيهة منسوبة لهذا الحكم.



المصدر : .... الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٩ يناير ١٩٩٥

الانتخابات الحرة.. ليست بالنظام الفردى وحده

بقلم: **سعيد عبدالخالق**

يا أسيادنا.. يا أصحاب الأمر والنهى.. يا أكابر هذا البلد:

لاتتوقعوا منا اطلاق الزغاريد ودق الطبول والمزاهر واقامة الافراح والليالى الملاح ابتهاجا وسعادة بالمكرمة السامية التى تكرم الحزب الوطنى رضى الله عنه، واعلنها مؤخرا باجراء انتخابات مجلس الشعب القادم بالنظام الفردى!! لاتتوقعوا هذا، ولاتتوقعوا أيضا هرولة بعض أحزاب المعارضة للتوقيع على بياض والتسبيح بحمد وديمقراطية النظام الحاكم!!

بداية.. اننا عرفنا نظام الانتخاب الفردى منذ عشرات السنين.. عرفناه فى ظل التعددية الحزبية قبل «يوليو» ١٩٥٢، وعرفناه فى ظل نظام حكم الحزب الواحد لارتداء عباءة الشرعية، وعرفناه فى ظل النظام «السكلانس» الذى يسير خطوة واحدة نحو الديمقراطية «ويسرع للخلف دور» عشرات الخطوات نحو الديكتاتورية!! إذن لا جديد فى الأمر، ولاشئ يستحق اطلاق عبارات المديح فى ديمقراطية النظام!! كل مافى الأمر.. إن اصحاب الأمر والنهى فشلوا فى ايجاد «طبخة» أو توليفة لاجراء الانتخاب بنظام القائمة تتفق مع نصوص الدستور بعد بطلان مجلسين نيابيين من قبل بأحكام قضائية!!

ننتهى من هذه المقدمة الى ان الاعلان عن اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردى — فى رأينا — ليس كافيا. كما أن الانتخابات ليست كلها ديمقراطية إلا إذا توفرت لها الضمانات اللازمة. وأولا وأخيرا.. هل يقبل أكابر هذا البلد المجازفة بإمكانية اقصائهم من مناصبهم عن طريق انتخاب غيرهم لتولى هذه المناصب؟!

تعالوا نتساءل: اين توصيات قضاة مصر التى أصدروها منذ سنوات عديدة، ويطالبون فيها باشراف قضائى كامل على مراحل العملية الانتخابية ابتداءا من اللجنة الفرعية الى اللجان الرئيسية؟ اين هذه التوصية التى نراها أولى الضمانات لاجراء انتخابات حرة ونزيهة؟ للأسف.. تجاهل النظام الحاكم هذه التوصية الهامة، واجريت انتخابات مجلس الشعب الحالى وتشدق سدنة النظام والأعلام الحكومى بأنها تحت اشراف القضاء. وطبعا.. هذا غير صحيح. والدليل.. ان تحقيقات محكمة النقض التى تعد أعلى سلطة قضائية فى البلاد قضت حتى الآن ببطلان عضوية أكثر من ثلث المجلس الموقر!! إذن.. حدث ترهيب وتزوير وتزييف. وضرب مجلس الشعب بقرارات محكمة النقض عرض الحائط بحجة إنه «سيد قراره». كما استخدم اسبابا واهية اثارت سخرية واستهجان رجال القانون والطريف.. أن مجلس الشعب يعلن حالة الاستنفار لاصدار وتمرير قانون الغش التجارى لمعاقبة المعلمة باتعة إذا باعت «حزمة فجل» مغشوشة.. ويتجاهل هذا المجلس فى نفس الوقت جرائم الغش السياسى التى كشفت عنها تحقيقات محكمة النقض حول الانتخابات الأخيرة. إن وجود نائب مطعون فى عضويته تحت قبة البرلمان.. جريمة غش سياسى!. واشتراك رجال الإدارة فى تزييف وتزوير الانتخابات.. جريمة غش سياسى!. وإرهاب المحافظين للناخبين لاختيار مرشح الحزب الحاكم.. جريمة غش سياسى، واستخدام شعار «سيد قراره» لاقرار الباطل.. جريمة غش سياسى!!. كل هذه الجرائم وغيرها.. أشد ضررا على الأمة من جرائم الغش التجارى. إن النائب المطعون فى عضويته اشد ضررا من السلعة غير الصالحة للاستهلاك الآدمى.. إن مثل هذا النائب يعتبر غير صالح للمشاركة فى صنع القرار وخدمة الأمة. وللأسف.. أكثر من ثلث مجلس الشعب الموقر.. مطعون فى عضويتهم بقرارات من محكمة النقض. اننا فى حاجة إلى قانون الغش السياسى. قانون يعاقب مرتكبى هذه الجرائم فى حق الأمة، ويعاقب المتسترين عليها، ويعاقب المتلاعبين بمواد الدستور والقانون لاضفاء الشرعية على نواب مطعون فى عضويتهم. وصدقونا.. إن صدور مثل هذا القانون ضرب من الخيال فى الدول النامية. ولم نسمع حتى الآن عن دولة نامية أصدرت قانونا لمحاكمة مرتكبى جرائم تزييف إرادة الأمة!! إذن الحل المتاح الآن.. هو اشراف قضائى كامل على جميع مراحل العملية الانتخابية، وقد يتعلل سدنة النظام بقلة اعداد القضاة للتهرب من هذا الطلب. والحقيقة.. إنه يوجد



المصدر : ....الـــــــوفـــــــد..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٥ يناير ١٩٩٥..........

فى مصر حوالى ١٣ الف عضو بمختلف الهيئات القضائية، ومنها هيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية ومجلس الدولة.. لماذا لايشارك هؤلاء جميعا فى الاشراف على لجان الانتخاب الفرعية والرئيسية؟! ولماذا لانجرى الانتخابات خلال يومين أو ثلاثة أو أربعة أيام؟! وهناك سابقة.. فقد جرت انتخابات مجلس النواب عام ١٩٣٨ على يومين. وماذا يحدث لو حصل موظفو الدولة والقطاعين العام والخاص وعمال المصانع على أجازة رسمية للتفرغ لعملية الانتخاب، وخصوصا اننا الدولة الوحيدة فى العالم التى يحصل موظفوها على اجازات مستمرة فى الأعياد والمواسم «وطلوع القرافة» أليس يوم اختيار كبار صانعى القرارات والقوانين أهم من يوم الاحتفال بعيد شم النسيم؟!

إذن.. الخطوة الأولى لاجراء انتخابات ديمقراطية هى الاشراف القضائي الكامل على جميع لجان الانتخابات الفرعية والرئيسية، وحماية صناديق الانتخاب، واحصاء الاصوات تحت سمع وبصر مندوبى المرشحين وفى علانية تامة حتى يثق الجميع فى صحة العملية الانتخابية. ولكن هناك خطوات اخرى عديدة. واستشهد هنا برأى جين كيرباتريك الباحثة والسفيرة الأمريكية السابقة بالأمم المتحدة [إن تعريف «باتريك» للانتخابات الديمقراطية يتلخص فى انها «انتخابات تنافسية. وهذا يعنى ضرورة تمتع الاحزاب المعارضة ومرشحيها بحرية الكلام والاجتماع والتنقل اللازمة للاعراب عن انتقاداتهم للحكومة علانية. ولكى يطرحوا على الناخبين سياسات بديلة ويقدموا مرشحين آخرين». معنى هذا.. ان السماح للمعارضة بالاشتراك فى الانتخابات واعلان اسماء مرشحيها والتصويت ليس كافيا. تعالوا نتساءل عن آخر مرة ظهر فيها فؤاد سراج الدين رئيس الوفد أو ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل أو حتى الصف الثانى أو الثالث باحزاب المعارضة.. اننا نتساءل عن آخر مرة ظهر فيها أحد من قيادات المعارضة على شاشة التليفزيون باستثناء قيادات المعارضة المستأنسة؟! وفى نفس الوقت.. نتجرع ثلاث مرات يوميا قبل الافطار والغداء والعشاء.. نتجرع تصريحات وبيانات وتوجيهات من قيادات الحزب الوطنى الحاكم، الذين يخصص التليفزيون الساعات لطلعتهم البهية علينا!! إذن.. المعارضة فى مصر محرومة من استخدام الاذاعة والتليفزيون. ولماذا نذهب بعيدا؟ ان صفوت الشريف وزير الاعلام وصاحب الامر والنهى فى الاذاعة والتليفزيون يشغل منصب سكرتير أو أمين مساعد الحزب الوطنى والمتحدث باسم الحكومة. فماذا ننتظر بعد ذلك؟ ولماذا نذهب بعيدا ونستشهد بأمريكا؟ انظروا الى تليفزيون اسرائيل. إن اخبار رئيس الوزراء والائتلاف الحاكم قد تسمعها فى نهاية نشرات الاخبار، وتحتل اخبار احزاب المعارضة مساحات محترمة من هذه النشرات. بالله عليكم.. هل سمعتم خبرا عن حزب الوفد أو حتى حزب الشيخ أحمد فى نشرات اخبار التليفزيون المصرى؟.. طبعا.. لم يحدث!! والشهادة لله.. يتفضل التليفزيون خلال أيام الانتخابات بمنح نصف ساعة لكل رئيس حزب معارض للظهور على شاشة التليفزيون، ويستولى الحزب الوطنى على بقية ساعات الارسال ويبث ويعرض مايخدمه فى معركته الانتخابية!!

اخيرا.. إننا نستشهد بما ردده زكى بدر وزير الداخلية «المخلوع» فى أحد مجالسه المضحكة بمكتب مسئول كبير فى مجلس الشورى خلال الأسبوع الماضى، وحضرها ثلاثة نواب عن الحزب الوطنى. كشف «أبو الزيك» عن قيام اللجنة المسئولة عن الانتخابات بالاتصال بأحد الوزراء الحاليين للاستفسار منه عن النسبة التى يريدها فى انتخابات مجلس الشعب التى كانت تجرى فى ذلك الوقت. وكان «أبو الزيك» وقتها وزيرا للداخلية!!



صباح الخير

●● دكتور قانون شوقى السيد المحامى ـ القاهرة : قررت الحكومة ، مد مهلة القيد فى الجداول الانتخابية ، ودعت المواطنين الى المشاركة فى تنقية الجداول ، وتطهيرها من الاموات ، والمهاجرين ، ومن ليس له حق الانتخاب ، او الترشيح .

وقد تابعت بنفسى القيودات الجديدة ، التى تمت خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، ولم اجد تغييراً ملموسا فى الجداول الانتخابية ! ان جهد الحكومة وحدها لا يكفى .. وقد بقى شهر واحد على القيد فى الجداول .. ومن واجب الاحزاب ، والافراد الخروج من دائرة السلبية ، والمشاركة بايجابية فى القيد بالجداول ، وتنقيتها .. وبذلك تتسع دائرة المشاركة .. وترسخ الديموقراطية .

●● دكتور عبدالفتاح عبدالغنى يوسف ـ الاسكندرية : حقا ان مصر بلد العجائب .. ومن مظاهر العجب ان الخامات الواردة من الخارج لاستخدامها فى الانتاج والتصنيع تخضع لضريبة مبيعات ! واكثر من هذا فإن الرسوم الجمركية المستحقة على هذه الخامات تخضع بدورها لضريبة مبيعات ! فهل يحدث هذا الامر فى اى بلد اخر ؟ وهل يتم فرض ضريبة على ضريبة كما يحدث عندنا فى مصر ؟ واذا لم نسم هذه السياسة التى تطبقها وزارة المالية .. بسياسة القهر والجباية .. فبماذا نسميها ؟!

●● فهمى الدقدوقى ـ القاهرة : كان الدكتور مصطفى شاهين ، استاذا للفلسفة الاسلامية بالجامعة الاسلامية بمدينة اسلام آباد بباكستان لعدة سنوات .. وفى ٢٩ سبتمبر من العام الماضى اغتالته يد اثيمة فى منزله باسلام اباد .. وانتظرنا ان تهتم سفارتنا فى باكستان بالامر ، وتكشف لنا ما احاط به من اسرار .. ولكن للأسف ، مضى على الحادث اكثر من ثلاثة شهور ، ولايزال الظلام يلف الموضوع .. إننا لا نطالب باكثر من معرفة الحقيقة .. والتعرف على الاجراءات التى اتخذت لكشف اسرار هذه الجريمة !

●● نبيل احمد الشامى ـ مهندس استشارى ـ الاسكندرية : الذى حدث فى الاسكندرية يوم الخميس ٢٩ ديسمبر الماضى .. جعل الناس تطلق على هذا اليوم .. الخميس الاسود !

لقد تم اغلاق طريقى الكورنيش والحرية ـ بمناسبة انعقاد القمة العربية الثلاثية ـ من الساعة الواحدة ظهرا ، وحتى المساء .. وخلال هذه الساعات انحشرت الناس فى سياراتها .. وانحبس الاطفال والتلاميذ فى اتوبيسات المدارس .. وتوقفت سيارات الاسعاف والحريق عن الحركة !

●● نصحى زكى ابراهيم ـ عائد من العراق ـ سمالوط المنيا : عندما احتل العراق الكويت فى اغسطس ١٩٩٠ .. عاد الوف المصريين من العراق ، ومن الكويت ، بعد ان فقدوا اعمالهم ووظائفهم .. ووعدت الحكومة بتعويض العائدين وتشغيلهم .. وصرفت بالفعل تعويضات للعائدين من الكويت .. اما الذين عادوا من العراق .. فانهم لم يتلقوا غير الوعود .. ولا اكثر من الوعود ! لماذا التفرقة بين مواطنين اضيروا رغما عنهم ؟!

●●●

● اهلا .. بكل فكر .. ورأى .

سعيد سنبل



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوط فاصلة

ملامح المعركة الانتخابية القادمة .. سواء بالنسبة لمجلس الشعب، أو مجلس الشورى .. توحى بالتفاؤل .. فالواضح أن الناس قد أصبحوا أكثر وعيا .. كما أن الفراغ السياسى أخذت مساحته تتقلص رويدا .. رويدا.

لم تعد «الفلوس» .. هى العامل المؤثر فى حسم المعركة لصالح مرشح على حساب آخر .. بل يبدو أن ثمة أبعاداً أخرى عديدة يضعها الناخب فى اعتباره قبل الإدلاء بصوته .. ولعل ما حدث أمس فى دائرة مينا البصل بالاسكندرية خير شاهد وأبلغ دليل .. حيث حصل مرشح متوسط الحال على ٣٢ ألفا و٣٤٠ صوتاً .. بينما الذى يليه -وهو رجل واسع الثراء- حصل على ٣٦٨٨ صوتاً فقط .. أى أن الفارق رهيب .. فى نفس الوقت الذى لا يستطيع أحد أن يزعم بوجود شبهة تدخل من أى نوع .. حيث جرت العملية الانتخابية برئاسة رجل قضاء مشهود له بالكفاءة، والحيدة .. ولا يعنيه أبداً .. أن يفوز فلان، أو علان.

• • •

نتيجة انتخابات مينا البصل .. جاءت متفقة تماماً مع رؤية كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى .. والنائب المخضرم فى البرلمان .. التى أوضحها قبل ساعات من إعلان النتيجة خلال لقائه مع المحررين البرلمانيين الذين يشاركون فى الدورة التى ينظمها المجلس الأعلى للصحافة .. فقد أشار الشاذلى .. إلى أن وعى شعب مصر .. هو خير ضمان لنزاهة الانتخابات .. فعندما يرفض أن يتحكم رأس المال فى حرية اختياره .. يكون النتاج .. أفضل، وأصلح.

• • •

أيضا .. أعجبنى ما قاله كمال الشاذلى حول الأسس التى سيعتمد عليها الحزب الوطنى - الذى هو أمينه العام المساعد - فى اختيار مرشحيه .. إذ أكد أن مقاعد البرلمان ليست تركة يتوارثها الأبناء عن الآباء .. وأن حزب الأغلبية .. لن يقدم على ترشيح من سبق أن أسقطت عنهم عضوية مجلس الشعب.

• • •

إنه كلام مطمئن .. يشجع بقية الأحزاب على المشاركة والتخلى عن السلبية .. كما يعطى للناخب ضمانات مسبقة .. بأن له دوراً .. ودوراً إيجابياً.

.. وهكذا .. يبدأ الجو فى «السخونة» مبكراً .. شأننا .. شأن أعرق المجتمعات الديمقراطية التى غالباً ما تعد للانتخابات قبل مواعيدها المقررة بعامين أو أكثر.

سمير رجب

بعد اقرار النظام الفردى للانتخابات القادمة :

مبارك صدق كعهده .. وبقيت مسئولية الناخبين

من هو نائب ٩٥ الذى يواجه تحديات المرحلة القادمة ؟!

نواب الشعب يحددون موقفهم من الانتخابات القادمة:

أحمد عمر هاشم: **الفردى .. ميزان عادل لكل نائب**

صورة زنكغرافية لما نشره الأهرام المسائى

هيئة الناخبين تحدد موقفها من النظام الانتخابى القادم (٣)

عهدنا بمبارك .. أن قراره هو قرار الشعب



المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

اخيرا وليس أخرا تحقق ما بداناه في هذا المكان وعلى مدى ثلاث حلقات بدات بنواب الشورى ثم نواب الشعب ثم هيئة الناخبين، وبسؤال واحد ومحدد : ماذا بعد ان قال مبارك مع قضاة مصر «انني اميل بطبيعتي للإنتخاب الفردي» وجاءت الإجابة على مدى الحلقات الثلاث متفقة مع إعلان حزب الأغلبية عن قراره بالإجماع من ان الإنتخابات القادمة سواء للتجديد النصفي لمجلس الشورى او مجلس الشعب بالنظام الفردي.

وأحسب وبضمير خالص وبتجرد تام أن نقطة التحول في اقرار النظام الفردي للإنتخابات القادمة هو ماأعلنه الرئيس حسني مبارك من أنه يميل بطبيعته للنظام الفردي دون أن ينال هذا من إجماع هيئة مكتب حزب الأغلبية على ذات النظام ذلك انه بات في يقين اهل الدستور الذين يطرحون رأيهم بعيدا عن الميول والأهواء والأغراض أن اي نظام غير فردي في ظل الدستور الحالي محكوم عليه بعدم الدستورية وإن تذرع المتحايلون على النصوص وتحميلها مالاطاقة لها به !! وهو ماقطع به الرئيس مبارك من ضرورة احترام الدستور وتجنب شبهة المخالفة له ليرى بذلك استقامة القرار وليعلن للدنيا باسرها قرار الإنتخابات بالنظام الفردي ، الأمر الذي قوبل بإرتياح سواء لدى الأوساط الحزبية والسياسية أو هيئة الناخبين بل وحتى أعضاء المجلسين بإستثناء البعض منهم ، وهذه حقيقة الذين كانوا ينفخون في الرماد بحثا عن ملائمة لنظام جديد سواء القائمة أو القائمة مع الفردي .. أما وقد صدر القول الفصل في هذه القضية فإننا لانملك إلا أن نطوي صفحة ونبدأ صفحة جديدة عام ٩٥ حيث مولد الإنتخابات للشورى في يونية وللشعب في نوفمبر ومن يدري فقد يكون للمجالس المحلية أيضا ، ولكن تنتظر قليلا لنفسح الطريق لأهل التشريع والراي المستنير ليقولوا قولهم .

مسئولية كاملة

وقبل أن نتطرق الى الانتخابات لعلى اتوقف قليلا عند بعض الملاحظات أولاها ان تاكيد الرئيس مبارك انه يريد لكل الأحزاب دخول الإنتخابات القادمة في تنافس حر شريف وفي ظل ضمانات إنتخابية نزيهة تسمح لأهل الثقة الجماهيرية وبإرادتهم في تمثيلهم تحت القبة ، ذلك ان المشاركة من جميع الأحزاب ضرورة تمليها واحدة من أخطر مراحل العمل الوطني في ظل التحول من الشمولية الى التعددية واليات السوق ولا مجال هنا للتذرع بحجج واهية او اعذار لاتستقيم ومنطق العقل حيث المناخ مناسب تماما لإجراء إنتخابات تعيد الى الأذهان إنتخابات عام ٧٩ في عهد المرحوم ممدوح سالم.

الثانية : مسئولية هيئة الناخبين وبالذات المثقفين الذين عزفوا - ولايزالون - عن المشاركة السياسية في هذه الإنتخابات بالذات تمثل اهمية قصوى لدرء السلبية اولا وإنتخاب نواب يمثلون بصدق واقع الامة يثيرونها تحت القبة ويواجهون الأداء التنفيذي في سباق مع الزمن لتصبح - أي مصر الدولة والشعب - وقد تحقق لنا الأهلية الإقتصادية قبل أن يأتي يوما نجد فيه من يقف بالباب قائلا : أننا لانملك القوت .. فكيف نملك القرار؟

الثالثة : أن الحكومة تقع عليها مسئولية رهيبة في الإنتخابات القادمة ليس من حيث الحيدة ولكن من حيث أن يتوافر لها مجلس تشريعي قوي يعضد ويعظم أداءها التنفيذي إيجابا، ويصحح لها المسار في ظل نظام دولي لايزال يمر بمرحلة المخاض ولاأحد يعلم من سيكون له الغلبة والطول بعد التناحر الرهيب اقتصاديا لمجموعات دولية يحددها البعض بخمس مجموعات ليس فيها مكان بتلك الخمس لنا !! فلا زلنا في البداية .

وقد يقول قائل : ياعم هو فيه حكومة تريد برلمانا قويا ويوجه لها الأسئلة ويوجع لها الدماغ والقلب معا .. وقد يقول كذلك أي سلطة تنفيذية تقبل ان تتفوق عليها سلطة تشريعية!!

وردي على ذلك أن المرحلة القادمة لاتحتمل النظر بهذا المنظار الأحادي الضيق ذلك أن الحكومة هي المستفيد الأول من البرلمان القوي فضلا عن أن المسئولية الوطنية - وبضمير خالص وبقراءة خالصة لخطاب مبارك في إفتتاح الدورة الحالية - أن ثمة تحديات رهيبة وعاتية تنتظرنا ولايعقل ابدا أن يكون هناك مجال للمساومة أو التسويف في مواجهة هذه التحديات.

معايير الاختيار

فإذا وصلنا الى معايير اختيار نائب المرحلة القادمة بكل تبعاتها ومسئولياتها وأمالها وطموحاتها فإن رسالتي للقائمين على أمر الأحزاب قاطبة وحزب الاغلبية بالذات تبدو نافذة ومباشرة في أننانريد اختبارات لعناصر لديها من الطهارة مايكون قدوة، ومن الشعبية والإلتحام بقضايا الجماهير مايجعلها نموذجا لشباب مزقته أحلامه في الوقت الذي عجزت فيه أوضاعه الاقتصادية عن الوفاء بتحقيق جزء يسير من هذه الأحلام الشقة والعروسة .. وهي حق مشروع بل ابدا فاقرر أن يشعر هذا الشاب بانه يشارك في بناء نفسه وبلده وفي هذا ما يؤرقني الى درجة الفزع طابور البطالة أين أنتم من شاب جامعي تخرج منذ عام ٨٤ ومضت عليه عشر سنوات ولم يعمل؟.. ياسادة كفاية نواب مخدرات !! سقطت عنهم العضوية !! كفاية نواب الأغذية الفاسدة والسلع المغشوشة !! كفاية نواب تبحث عنهم تحت القبة فتجدهم وقد خلدوا للراحة وإنصرفوا لصالحهم ومصالح ذويهم !! كفاية نواب حزب أبو الهول الصامت الذي لاروح فيه ولامشاعر !!

كفاية نواب يرفعون أكفهم ليقولوا الإنتقال الى جدول الأعمال ثم يدورون بحثا عن مظروف المكافأة مابين الجلسة واللجنة والمظروف يحمل ورقا من فئة مايزيد على الألفي جنيه شهريا اللهم لاحسد وزد وبارك فلسوف يسألون يوم القيامة «وعن ماله من اين اكتسبه وفيما أنفقه !ياسادة : نريد نوابا العمل الحقيقي عندهم هو حل مشاكل الجماهير على أرض الكنانة وليس في ادغال إفريقيا او اسيا او اوروبا حيث الدولار الأخضر وكم يساوي بالجنيه المصري !!

نريد نوابا يرتفعون الى مستوى الأداء التشريعي بحيث لايخرج تشريع وفيه من الثغرات والثقوب مايسد عين الشمس ولم يجف المداد الذي كتب به بعد .. نوابا يشرعون لأمة بأسرها وليس ترزية تفصيل القوانين !!

وهنا يطرح سؤال جوهري ترى هل أصابنا الهدف فيما تناوله وعلى مدى حلقات أربعه إن كان الأمر كذلك فالحمد لله وإن كانت الأخرى فعذرنا أننا نجتهد .. لكن تبقى كلمة للرئيس مبارك الذي هيأ المناخ لنكتب وننقد .. ونعارض ونؤيد في نظام الإنتخاب وغيره حتى جاء قراره بالإنحياز كعهده الى الشعب والى هيئة الناخبين فيما نحن بصدده للنظام الفردي .

واهلا عام ٩٥ حيث مولد سيدي الإنتخاب.. والسؤال الآن من سيرشح نفسه ؟.

بتقول مين ؟«دا مولد ياعم» يتكرر كل خمس سنوات للشعب وثلاث للشورى .. وعمار يامصر وياحالة الركود انتعشي فجاءت الإنتخابات بالفرج وإنتخبوا المرشح الذي «لاينام إلا من أجل الدائرة»!! معقولة !!

الشاذلي: احزاب المعارضة ستشارك في الانتخابات

□ القاهرة - من احمد السكري:

■ اعلن وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى المصري السيد كمال الشاذلي انه حصل على تاكيدات من رؤساء الأحزاب المعارضة في مصر بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بعضهم طالب باجراء الانتخابات بنظام القائمة في حين فضل البعض نظام الانتخاب الفردي.

وأشار الشاذلي في لقائه مع المحررين البرلمانيين المصريين امس الى أن العام الحالي هو «عام الانتخابات في مصر» اذ ستجري في نيسان (ابريل) المقبل انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى، كما تجري انتخابات مجلس الشعب في شهري تشرين الاول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) المقبلين. وأوضح ان الرئيس حسني مبارك طلب ان تكون المنافسة في الانتخابات المقبلة «شريفة ومصرية في أسلوبها وحواراتها».

وأكد أن الحزب الوطني الحاكم في مصر لن يرشح اي شخصية أسقط البرلمان عضويتها. وكشف انه سيتم تعديل بعض الدوائر الانتخابية في بعض المحافظات مثل محافظة الاسكندرية التي ستضاف مدينة برج العرب اليها بدلاً من مدينة مطروح وضم مدينة السادات الى محافظة المنوفية بدلا من محافظة البحيرة.

المصدر : الوفد
التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٥

مصادر برلمانية تحذر من تزوير انتخابات مجلس الشعب القادمة

تجنيد الإمكانيات والأجهزة الحكومية لصالح مرشحى الحزب الوطنى

أحداث انتخابات قليوب ومينا البصل «بروفة» لعمليات «تسويد البطاقات»

كتب ـ محمود غلاب:

كشفت مصادر برلمانية، عن أسرار الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى، حذرت المصادر من تصديق وعود الحكومة بعدم تدخلها فى سير الانتخابات. نفت المصادر اجراء الانتخابات بالأسلوب الديمقراطى.

أشارت المصادر البرلمانية الى اعتزام الحكومة تزوير الانتخابات لصالح مرشحى الحزب الوطنى أكثر من أى انتخابات مضت. جندت الحكومة كافة امكانياتها واجهزتها لمناصرة مرشحى الحزب الوطنى وتأييدهم بالأساليب القانونية وغير القانونية.

أرجعت المصادر البرلمانية، تدخل الحكومة السافر فى الانتخابات، الى اعلان عدد كبير من اصحاب رأس المال عن رغبتهم فى خوض الانتخابات القادمة مستقلين. وكانت المفاوضات قد فشلت فى اقناعهم بالانضمام الى صفوف الحزب الوطنى. اشارت المصادر إلى اجراء الحكومة «بروفة» على التزوير فى انتخابات مينا البصل وقليوب. أصدرت الحكومة تعليماتها الى اجهزة الامن بالاسكندرية لمناصرة مرشح الحزب الوطنى، وتقفيل الصناديق وتسويد البطاقات.

اشارت المصادر الى قياس الحزب الوطنى مدى نجاحه فى انتخابات مجلس الشعب القادمة بنجاحه فى دائرة مينا البصل، وكشفت المصادر عن تركيز الحزب الوطنى على المرشحين الأغنياء، للصرف على الدعاية الانتخابية.

كما اصدرت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى تعليمات الى النواب بتوجيه الانتقادات للحكومة داخل المجلس، والتحدث بحرية دون التقيد لكسب تأييد الناخبين.

وطالبت المصادر بتدخل القيادة السياسية، لوضع ضمانات اساسية تكفل نزاهة الانتخابات القادمة، واشاروا الى ضرورة اشراف قضائى كامل على الانتخابات، وقمع أساليب التزوير.



هذا الزمان

حلم ولا علم

رئيس الجمهورية يعلن- في اكثر من تصريح- انه يحبذ الانتخاب الفردى..وبعض (الجهابذة) فى الحزب الوطنى...ومعهم (جوقة)تعارض (بجسارة) ودون حياء...رغبات وتحبيذات رئيس الجمهورية.

اعدت قراءة التصريحات،وتمعنت في بعض سطور المقالات وفركت، عينى وقرصت جسدى لعلنى، احلم اولعلنى فى بلد غير مصر...الذى(يهرول) فيه حزب الحكومة وكتابه مؤيدين لاى توجيه اوتلميح لرئيس الجمهورية ووجدتنى متيقظا تمام اليقظة واننى فى مصر ولست فى مهمة صحفية للخارج.. وتيقنت تماما انني فى(علم ولست فى حلم)...

فالرئيس-بتاييده للانتخاب الفردى- يقف بجانب الغلابة ،من احزاب الاقلية وزعماء الحزب الوطنى يحبذون انتخاب القائمة ولهم الحق- لان هذا فى صالحهم وصالح حزبهم..والمرتبطون معه بمصالح بينما يرى الرئيس -وهو رئيس الجميع- ان الانتخاب الفردى سوف يدفع ببعض الشخصيات المستقلة او المعارضة ذات القبول الجماهيرى الى المجلس...ليكبر حجم المعارضين والمستقلين تحت القبة المقدسة..

فى الوقت الذى يرى فيه اصحاب(المصالح)المرتبطة بالحزب الحاكم من التجار والانفتاحيين والانتهازيين من ذوى المكاسب والمناصب ان هذا قد يهدد مصالحهم وهم يخافون اى (مساس)بمصالحهم ومكاسبهم ومناصبهم من ارتفاع كلمة المعارضة او المناقشة...

وهذا شيء عظيم...

خاصة لو تحقق وتم الانتخاب(بالنظام الفردى) والا فنحن امام سيناريو مقلوب ...فبدلا من ان نؤيد الرئيس- كما كان يحدث دائما- فيهرول الحزب والحكومة وكتاب الحكومة نحو مايريده الرئيس فالرئيس هذه المرة يعارض القائمة فتؤيدها الاغلبية لان القائمة فى صالحها..

وهذا يعنى اننا قد نكون امام تمثيلية مختلفة هذه المرة...ولكن تنتهى فى النهاية الى قبول مايرفضه الشعب...من(الانتخاب بالقائمة)!! فاذا احتجت المعارضة قيل لها هذا هو راى اصوات الاغلبية ورغم معارضتها لتحبيذ الرئيس فلا نملك سوى احترامها وهذه هى الديمقراطية الحقيقية..!!

هذا ما اظنه فيما يدور حول النظام(الفردى)ونظام القائمة الان... ولان بعض الظن اثم وقطع الشك باليقين اقول واقر انه اذا تم اقرار النظام الفردى رغم معارضة الحزب الحاكم فاننى ساكون اول من يدين هذا الظن واول من سيعلن ويؤكد..انها ليست تمثيلية واننا بدانا الطريق نحو ديمقراطية حقيقية... لتوسيع هذا الهامش الديمقرطى الضيق التى تختنق داخل سراديبه.

انفاس مصر الان

حامد سليمان



المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

معايير اختيار مرشحي الحزب الوطني في الانتخابات القادمة

إعادة النظر في نظام انتخاب المجالس الشعبية المحلية

كتب احمد عبدالحكم :

اعلن كمال الشاذلى وزير شئون مجلس الشعب والامين العام المساعد وامين التنظيم بالحزب الوطنى الديمقراطى ان العام الحالى هو عام الانتخابات .. حيث ستجرى انتخابات مجلس الشورى فى ابريل والشعب فى نوفمبر .

اكد الوزير انه تم وضع ضوابط ومعايير محددة لاختيار المرشحين تتركز فى حسن السمعة والشعبية والقدرة على الالتحام بالجماهير وخدمتها .. كما اكد ان ترشيحات الحزب ستشهد تغييرا كبيرا فى الوجوه حيث سيتم الدفع بعناصر شبابية ونسائية جديدة سيساندها الحزب بكل قوة .

وقال الوزير ان عددا من رؤساء احزاب المعارضة قد ابلغوه رفضهم لنظام الانتخاب الفردى وهم عاتبون على الحزب الوطنى الذى أقر النظام الفردى .. الامر الذى قد يؤدى الى التضييق من فرص فوزهم فى الانتخابات .

واشار ان نظام الانتخابات فى المجالس الشعبية المحلية سيكون محل اعادة نظر خلال الفترة القادمة .

وانتقد كمال الشاذلى مبالغات احزاب المعارضة فى المطالبة بالضمانات الانتخابية .. فى حين ان جميع الضمانات مكفولة لنزاهة العملية الانتخابية واهمها هو وعى الناخبين وحرصهم على الإدلاء بأصواتهم .

وطالب الشاذلى بالوقوف ضد سيطرة رأس المال على الانتخابات القادمة وإذا كان هناك اعضاء قد تسللوا لمجلس الشعب الحالى فهى استثناءات وليست قاعدة .

كما اكد الوزير ان ٨٠٪ من مقرات الحزب التى آلت اليه من الاتحاد الاشتراكى قد خسرها وعادت الى اصحابها الاصليين لأنها كانت مؤجرة وهناك منازعات قضائية على بقية المقار .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

من قريب

امتحان الديمقراطية!

تشهد مصر هذا العام انتخابات تشريعية هامة لمجلسى الشعب والشورى.. تجرى فى مرحلة حاسمة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية فى البلاد، وفى حقبة مهمة من التحولات العالمية التى يقاس فيها تقدم الامم بمقدار ماحققته فى مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية، وبمقدار ماانجزته الشعوب على طريق الرخاء والاستقرار من ناحية أخرى.

وبينما تنغمس الاحزاب والقوى السياسية عندنا فى مناقشات ومجادلات تمهد للمعركة الانتخابية، وهل تجرى باسلوب القائمة ام بالانتخاب الفردى، فلابد ان يظن المرء ان البلاد بات يسودها جو سياسى يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية، ويفسح المجال للحوار والمناقشة والنقد، ولايقف فى وجه تعدد الاراء والاتجاهات.. دون تخويف او تهديد، ودون مصادرة او تنكيل.

وأول مظهر من مظاهر الحرية التى تمتحن بها الانظمة، وتختبر علاقتها بالديمقراطية بعيدا عن الشعارات والادعاءات.. هو حرية الصحافة وحق الصحفيين فى التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا حق الأحزاب السياسية فى الدعاية لمواقفها وبرامجها واقناع الجماهير بمصداقيتها وسلامة حكمها من خلال الندوات والاجتماعات والاتصال بالناخبين. وعلى الحكومة والسلطات أن تتحمل مسئولية توفير الضمانات اللازمة لتحقيق النزاهة السياسية، والحريات الانتخابية المطلوبة لجميع الاحزاب والقوى المشاركة فى العملية الانتخابية، وأن تلتزم فى ذلك بالحياد والموضوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة، تحمل على الاعتقاد بان هناك خلطا متعمدا بين مكافحة الارهاب ومايقتضيه ذلك من مطاردة عصابات الارهاب ومحترفى الاجرام والعنف، وبين حملة الاقلام والراى الذين يختلفون سياسيا وفكريا وحزبيا مع الدولة. وقد انعكس ذلك بشكل واضح فى بيان منفلت صدر منسوبا الى مصدر امنى، حاول ان يتصدى للآراء والاقلام التى انتقدت طريقة ضبط واحتجاز الكاتب الصحفى وامين حزب العمل الاستاذ عادل حسين.. وكلها آراء لكتاب ومفكرين وقفوا باقلامهم وعقولهم ضد الارهاب والعنف السياسى بجميع اشكاله.. وبعضهم خصوم سياسيون ينتمون لأحزاب أخرى منافسة لحزب العمل.

ويبدو ان مفهوم حقوق الانسان والمحافظة على الحريات السياسية مازال مفهوما غامضا فى أذهان بعض المسئولين عن الأمن فى مصر.. فالذين يرتكبون جرائم الارهاب واراقة دماء الأبرياء، لانتوقع منهم ولاينبغى ان نتوقع منهم ان تتسق افعالهم وافكارهم مع حق الانسان فى المواطنة والاختلاف فى الرأى والاعتقاد، وإلا ماارتكبوا هذه الجرائم.. بينما نتوقع من سلطات الأمن وجهات العدالة مراعاة هذه الحقوق.. ولو سوينا بين الطرفين، لما كان هناك فارق بين رجل الأمن وزعيم العصابة، أو بين الشرطى واللص، او بين جهاز الأمن الذى هو ذراع العدالة والجهاز السرى الذى هو ذراع الارهاب.. وليس من مصلحة الذين يحرصون على سلامة هذا البلد واستقراره وتقدمه، ان يشطبوا هذا الفارق الجوهرى ويستهينوا به.. وإلا سقطنا جميعا فى قبضة الاستبداد.. ولم تعد هناك حاجة لاجراء اية انتخابات!

سلامة أحمد سلامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٥

بعد إقرار النظام الفردي

اتصالات سرية بين أحزاب المعارضة لتنسيق المواقف الانتخابية

كتب مراد مجلع .

ابدت احزاب المعارضة ترحيباً واسع النطلق بعد ان قررت الامانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الأخذ بالنظام الفردي في الانتخابات النيابية القادمة .. ولكن رغم إقرار هذا النظام وهو المطلب الذي كثيراً ما الحت عليه ونادت به احزاب المعارضة وكثفت جهودها على كافة المستويات والأصعدة الحزبية الا انه لوحظ ومن خلال رصد دقيق وفعلي لكل التداعيات والمستجدات التي طرات مؤخراً على الساحة الحزبية ان احزاب المعارضة تستعد ومن الآن لخوض معركة اخرى لاتخاذ موقف موحد بشان الضمانات الانتخابية الواجب توافرها من اجل ضمان نزاهة العملية الانتخابية ..

الضمانات الانتخابية .. اهم

في البداية يقول ابراهيم شكري رئيس حزب العمل انه بالرغم من ان حزب العمل كان يميل الى الاخذ بنظام القوائم النسبية للانتخابات البرلمانية القادمة .. الا ان هذا لايمنع الحزب من ان يعلن ترحيبه بالنظام الفردي وسوف يخوض الحزب الانتخابات طبقاً لهذا النظام .. ولكن اود ان اشير إلى ان حزب العمل كان لايولي اهتماماً لأي نظام من الانظمة الانتخابية بقدر اهتمامه وتركيزه على الضمانات الفعلية التي ستتم عليها هذه الانتخابات .. ان الاخذ بهذا النظام الانتخابي او ذاك ان يكتب له النجاح الا بتوافر الضمانات الاكيدة التي تفرز وتحصن العملية الانتخابية .. وقد كنت مشاركاً في الحوار الوطني والكلام هنا لـ ابراهيم شكري وركز حزب العمل ممثلاً في اعضائه المشاركين في لجان الحوار على جدية العملية الانتخابية القادمة وهو الامر الذي يتوقف على الضمانات الكافية لها ..

اما في حزب التجمع التقدمي الوحدوي فيقول حسين عبدالرازق امين اللجنة السياسية بالحزب ان حزبه إعلن اكثر من مرة أنه يؤيد اجراء الانتخابات القادمة بالنظام الفردي الذي اقرته الامانة العامة للحزب الوطني الاسبوع الماضي ..

وقد لقي هذا القرار ترحيباً كبيراً لدى قيادات الحزب بالقاهرة وقواعده بالمحافظات .. ولكن من وجهة نظر حزب التجمع فان هناك قضية بالغة الاهمية يجب تسليط الاضواء عليها خلال المرحلة القادمة حتى يتم الاحكام على العملية الانتخابية وهي الضمانات الانتخابية التي تؤدي في النهاية إلى انتخابات حرة نزيهة تفرز برلماناً نقياً تمثل فيه كافة التيارات والقوى الوطنية المعترف بها ومن ثم فان حزب التجمع لن يالو جهداً ولن تثبط همته وعزيمة قياداته في المناداه بضرورة توافر هذه الضمانات وفي هذا الصدد فان هناك قانوناً جديداً لمباشرة الحقوق السياسية اعدته أحزاب المعارضة وعدد من فقهاء القانون وتقدم به خالد محيي الدين رئيس الحزب الى مجلس الشعب في اربع دورات متتالية اخرها عند افتتاح هذه الدورة الاخيرة في نوفمبر الماضي .

ترحيب في الوفد

ويشير الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة السكرتير العام المساعد لحزب الوفد ان حزب الوفد اصدر بيانا رحب من خلاله بتاييده للنظام الفردي الا ان الحزب يرى أن الاشراف القضائي على العملية الانتخابية يجب ان يمتد ليشمل اللجان الفرعية بدلاً من قصره على اللجان العامة فقط وان يكون هذا الاشراف من هيئة قضائية مستقلة لا تخضع في اختيارها لوزير العدل الذي هو احد اعضاء السلطة التنفيذية منعاً لعوامل الشك والريبة .

وفي الحزب العربي الناصري قال امين اسكندر امين التثقيف بالحزب أن الحزب قرر خوض الانتخابات القادمة طبقاً للنظام الفردي الذي اقرته امانة الحزب الوطني وقد أعلن ذلك ضياء الدين داود الأمين العام للحزب في أحد المؤتمرات الشعبية باحدى محافظات الوجه البحري .. واشار اسكندر ان الحزب الناصري يعتبر قضيته الاولى في المرحلة القادمة هي الضمانات الانتخابية وهناك تنسيق واتصالات مكثفة تجرى بين كافة احزاب المعارضة بهدف تنسيق المواقف في هذا الشان .



المصدر : ....الأهرام..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....٩ يناير ١٩٩٥..........

انهـا مسـئولية فكـونوا لها اكفـاء



بقلم :
ثروت اباظة

انتهى الجدل العريض الذى ظل مثار تكهنات واخذ ورد وهجوم شديد ومدح قليل حول الطريقة التى ستختارها الدولة لاجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى وكل نبأ إلى مستقر . فقد اعلن فعلا ان الانتخابات بالنظام الفردى .

وانى مع اعجابى بنظام القائمة الا اننى ارى انه لا يصلح لمصر . فالانتخاب بالقائمة ليس انتخابا لافراد بقدر ما هو انتخاب لمبادىء .

والواقع الذى لاشك فيه ان مبادىء احزاب مصر جميعا ولا استثنى الحزب الوطنى مبادىء غير واضحة المعالم .

وليس فى احزاب مصر حزب واضح المعالم فى مبادئه إلا حزب التجمع الذى يمثل الفكر الشيوعى . والفكر الشيوعى انهار واندك فى العالم اجمع ومازال مزدهرا بحزب التجمع فى مصر وفى بضعة افراد قليلين غاية القلة ولكنهم يتصدرون الصحف القومية والمجلات واغلب المنشورات التى تصدر عن الهيئة العامة للكتاب .

على اية حال ليس هذا موضوع حديثى اليك اليوم فإن الحزب الشيوعى رغم انه مازال موجودا فى مصر الا انه وجود لا قيمة له لان الشعب المؤمن مسلما كان او قبطيا يرفضه ويتباعد عنه ويلعنه فى كل صلاة يقيمها فرد او جماعة فى جامع او فى كنيسة .

انا اريد اليوم وقد اقتربت الانتخابات ان اهيب بالاحزاب جميعا وفى مقدمتها الحزب الوطنى أن ترعى الله والوطن فى اختيار مرشحيها ولا تقدم لتمثيلها الذى ان تمت الموافقة عليه من الناخبين سيصبح تمثيلا لمصر كلها .. فلا تقدم الا صباح الوجوه البعيدين كل البعد عن مواطن الزلل ورداءة السمعة وسوء المظنة ولا يجوز لأى حزب ان يدعى انه لم يكن يعلم عن مرشحه هذه الخصال فإن الطبيعى الذى لاشك فيه ان كل مرشح غالبا ما يكون مستندا إلى قواعد شعبية كبرت او صغرت . وان معرفة افراد هذه القواعد ليست امرا عسيرا فخصالهم شهيرة جهيرة لا يخفى امرها على احد . ولاشك ان لكل حزب مهما يكن ضئيل الشان اعضاء فى المحافظات فإن لم يكن هؤلاء الاعضاء على بينة بالشريف والمجرم والنزيه واللص والنظيف والقذر من تجار المخدرات واصحاب الذمة الخربة . ان لم يكونوا على بينة بهذه الامور فاولى بهم ثم اولى ان يتركوا الحياة السياسية جميعا ولا يقتربوا من العمل العام كافة .

فإنه من المؤلم لمصر جميعا ان نجد تجار المخدرات يجلسون على مقاعد مجلس الشعب الذى هو عنوان الامة ورمزها ووجهها امام العالم وانه لمن المحزن ان يصدر حكم على نائب فى مجلس الشعب انه تقاضى رشاوى واختلس من اموال الشعب مبالغ ليست من حقه .

واحكام القضاء لا مناقشة فيها فوجود مثل هذه الآفات فى مجلس نيابى يصم مصر جميعا وشعبها بانها وبانه لا يجيدون الاختيار ولا يحسنون ندب من يمثلهم فى المجالس التشريعية والحياة النيابية :

ان ذلك امر بالغ الخطورة وتلافيه لا يحتاج إلى كثير من الجهد او العناء انما يحتاج فقط إلى الامانة مع النفس واختيار ممثل الشعب لخصالهم لا لأى سبب آخر مما لا احب ان اخوض فيه .

وانه لفرصة امام العاملين بالحزب الوطنى خاصة ان يكون رئيسه على هذا المستوى الاشم من نقاء الضمير وطهارة النفس والبعد كل البعد عن اى بواعث الا المصلحة العامة ويبقى ان يكون الذين يرشحون الاعضاء لمجلسى الشعب والشورى قريبين من هذا المكان الرفيع الاسمى الذى يقتعده رئيس الحزب والجمهورية والله ولى التوفيق .



المصدر : مايو
التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نصيحة لأحزاب المعارضة :

مازال أمامكم .. وقت للحصول على تمثيل برلماني بدلاً من هذا الخداع المكشوف !!

بدأت « الاسطوانة المكررة المشروخة » تعبث في الآذان بغية تلويثها مبكرا .. !.. فقد انبرت بعض أحزاب المعارضة تلصق التهم جزافا - كعادتها - ودون دليل بالحكومة متهمة إياها بالتلاعب في الانتخابات .. !! والسبب .. هذا الاكتساح الهائل الذى حققه مرشحو الحزب الوطنى فى الدوائر الخالية التى جرت فيها الانتخابات مؤخرا .

• • •

إن هذه الأحزاب « الورقية » .. لا تريد أن تعترف حتى الآن .. بأن الفرق شاسع ، والبون كبير .. وأن الخبرات ، والكوادر .. التى يضمها الحزب الوطنى نادرا ما تتكرر لدى الآخرين .

من هنا .. تبادر على الفور بادارة الاسطوانة إياها .. فى محاولة من قياداتها لايجاد مبرر يحفظ ماء الوجه عندما تعلن مقاطعتها للانتخابات القادمة .. وهى مبررات يعلمون قبل غيرهم .. أنها لا تستند إلى أى أساس من الواقع ، أو المنطق ، أو التفكير السليم .

• • •

لقد أخذوا يعيدون ، ويزيدون حول ضرورة إشراف القضاء على الانتخابات .. متناسين بأن رجاله هم الذين



يشرفون على العملية الانتخابية .. وهم الذين يتولون إعلان النتائج .. بصرف النظر عن الهوية الحزبية للمرشحين .. ! ولعل أقرب دليل ما حدث فى انتخابات كل من مينا البصل بالاسكندرية ، ودمياط .. التى تولى أمورها حوالى ٤٠ قاضيا .. ينتمون إلى هيئة الحق ، والعدل التى نعتز بها جميعا .

● ● ●

عموما .. وحتى أكون صريحا أكثر .. لقد أفقد قرار الأمانة العامة للحزب الوطنى بخوض المعركة على أساس النظام الفردى .. صواب نسبة كبيرة من أحزاب المعارضة التى تدرك تماماً .. أنها عاجزة عن تقديم العناصر التى تتوفر لديها مقومات النجاح .. لأنها لم تعد الاعداد الكافى .. كما أن « شرط » الشعبية فى حد ذاته .. ليس له أدنى وجود .. !

● ● ●

لقد أخذت تلك الأحزاب تمنى نفسها بالحصول على بعض المقاعد فى البرلمان من خلال نظام القائمة الذى يتيح لها فرصا أفضل .. لكن عندما تبدد الأمل .. لم تجد أمامها .. سوى « شماعة » كل موسم .. التى يعلقون عليها فشلهم الذريع .. !

● ● ●

على أى حال .. مازال هناك متسع من الوقت .. أمام أحزاب الأقلية .. لكى تغير من نهجها ، ومن توجهاتها ، وأساليبها .. بما يمكنها من زيادة رقعة مساحتها على الساحة السياسية .. ومن ترميم جسورها مع الجماهير عن طريق تبنى قضاياها ، والعمل على حل مشاكلها برؤية مجردة ، وحلول موضوعية بعيدة عن الاثارة ، والمزايدات الرخيصة .

عندئذ .. وعندئذ فقط سوف يضمنون « تمثيلا برلمانياً » .. مشرفا .. يتيح لهم التعبير عن آرائهم بحرية ، وموضوعية ، بدلا من هذا الصياح فى الهواء .. الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع .. !

سمير رجب

مجلس الشورى يناقش بيان الرئيس مبارك

مطالبة الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات القادمة

الأعضاء : عدم تخفيض الفائدة على الجنيه لتثبيت أسعاره

طالب مجلس الشورى بضرورة الاسراع فى اصدار قوانين تشجيع التصدير وضبط الاسواق .. وعدم تخفيض الفائدة على الجنيه المصرى لاحتفاظه بثبات سعر صرف الجنيه وطالب الاحزاب بزيادة نسبة المرأة فى الانتخابات التشريعية القادمة .

واكد المجلس ان القوات المسلحة هى الدرع الواقى لمصر .

وكان المجلس قد واصل فى جلسته امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى مناقشة تقرير اللجنة الخاصة بدراسة بيان الرئيس حسنى مبارك فى افتتاح الدورة البرلمانية الحالية .

تفاصيل الجلسة

فى بداية الجلسة كان اول المتحدثين د . فتحى محمد على فطالب بضبط السوق .. والاسراع فى اصدار قانون منع الاحتكار .. وتشجيع المستثمرين عن طريق توفير المعلومات اللازمة لهم .. واشار الى ارتفاع الاسعار العشوائى .

وقال يوسف صبرى ابوطالب ان جميع محاور خطاب الرئيس كانت تدور حول الامن القومى بمفهومه الشامل .. واكد ان القوات المسلحة هى الدرع الواقى لمصر .. وانه لابد من تقوية اقتصادنا وتنمية المحاور الاستراتيجية كسيناء وجنوب الوادى .

واشاد بسياسة الرئيس مبارك الخارجية فى كافة الاتجاهات ومع

تابع الجلسة :

زايد على سعد

محمد عبدالحافظ

مختلف الدول والدعوة الى نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة .

نتائج ايجابية

واكد د . خلاف عبدالجابر خلاف ان المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى قد حققت نتائج ايجابيات رغم المتغيرات الدولية والعالمية .. وان هذا النجاح يرجع الى حسن السياسة والادارة الديمقراطية بمفهومه الحقيقى وهى التى تخدم المجتمع .. وطالب بالاستمرار فى اصدار وتعديل قوانين تشجيع الاقتصاد .

الديمقراطية وسيلة

وقال طاهر المصرى ان تكليفات الرئيس للحكومة تعكس آمال الشعب .. وطالب الحكومة بتحسين تقديم الخدمات والقضاء على البيروقراطية .. والاهتمام بانتاج السلع التصديرية . واكد ان الديمقراطية ليست هدفا بل وسيلة لتحقيق التنمية والاستقرار .

وقال محمد البطران انه اذا كان البعض يدعو الى ان يكون مجلس الشورى مجلسا تشريعيا ينسون ان الشورى تقتصر على اخذ الرأى فقط .. واذا اردنا ان يكون المجلس تشريعيا فيجب ان يعدل الدستور ويغير اسم المجلس .

وعقب ثروت اباظة وكيل المجلس ان المجلس عندما انشىء كان يسمى شورى القوانين .. كما ان معنى الشورى تعنى ابداء الراى والاخذ به ..

زيادة نسبة المرأة

واكدت فرخندة حسن ان الديمقراطية لا تاتى الا بالممارسة وبهذا حث الرئيس حسنى مبارك جميع الاحزاب للمشاركة فى الانتخابات القادمة ودعا جميع افراد الشعب للمشاركة مع الحرص على حقهم فى الادلاء باصواتهم فى الانتخابات وذكرت ان الانتخاب بالنظام الفردى سيكون مرهقا للمرأة بعكس نظام القائمة .. ودعت جميع الاحزاب لزيادة اعداد العنصر النسائى فى المرشحين للانتخابات القادمة .

ونحن نريد عدالة اجتماعية للجميع .. وانه لابد من الاستمرار فى نظام المصارحة والاعلان عن سعر اى سلعة .

وعقب اسماعيل سلام ان الدولة لجأت الى الـ[illegible] لزيادة الاستثمارات .. واشار الى ان كوبرى ٦ اكتوبر اذا لم ينشأ فى وقته كان تكلفته حاليا ١,٥ مليار جنيه وهذا يفوق فائدة الدين واكد ان مصر قادرة على قضاء خدمة الدين .

نحذر من تزوير الانتخابات ونطالب المعارضة بالتنسيق الجماعى

تغطية:
ماجدى البسيونى

وسط حماس الاف الجماهير قال: ضياء الدين داود: نستطيع بكم أن نقيم حفلاً مهيبًا، ولنا مع ذوى السلطان تجربة مريرة، أذكرهم بها، وندخر جهدنا ليوم آت، فقد رفضوا كتابة أسباب منع مؤتمرنا بعد ما ابلغتهم برفض الرد شفاهة، لكنهم جبنوا وهو ما يثبت أن ديمقراطية هذه الأيام اسوأ من ديكتاتورية الطاغية صدقى باشا، وأضاف الأمين العام: لو تركنا ديمقراطيتهم إلى سلامهم المزعوم ماذا نجد؟ هل يتضمن السلام أن يقول رئيس مصر لرئيس إسرائيل إنه سيجتمع برؤساء عرب ليتدارسوا السلام؟!، وهل السلام يعنى وضع أصحاب الراى فى السجون وبيع أرضنا إلى من يدسون لنا السموم ويصنعون كل يوم قنبلة ذرية وهل السلام مع من يؤكدون أن العام الحالى هو عام إكتمال بناء إسرائيل من النيل إلى الفرات.

وعن بيان عاطف صدقى بمجلس الشعب قال الأمين العام: فى خطابه امام مجلس الشعب قال رئيس الوزراء إنهم بسياساتهم أحدثوا إصلاحًا إقتصاديًا وراعوا البعد الاجتماعى.. من يصدقهم فيما يقولونه؟. البعد الاجتماعى لديهم أن يجوع الناس ويفتقدوا للعلاج والتعليم المجانى ويتراص الشباب على مقهى البطالة، ومعاناة المزيد من الفقر والمزيد من ارتفاع الأسعار والفوضى والانحراف فى مقابل مزيد من الإثراء الحرام لقلة لا ينتمون لهذا الشعب.

وتساءل الأمين العام: هل نصدق الأرقام التى تكذبها الأرقام فى نفس اليوم وفى الجريدة الواحدة، ففى حين تعلن الحكومة عن ارتفاع نسبة التنمية يأتى تقرير البنك الدولى ليكذبها، ويضحكون علينا بقولهم أن القطاع الخاص سيتولى ٦٠٪ من حجم الاستثمار فأين هو القطاع الخاص المستثمر بما يتماشى مع أهداف الشعب؟ ليس فى قدرة القطاع الخاص - أيها الإخوة - أن يحقق تنمية حقيقية تعيد لمصر نسبة التطور فى الدخول إلى ما كانت عليه وقت كان عبد الناصر ٦.٧٪ سنويًا، هل عرفتم إذن لماذا لا يريدون أن يستمعوا لصوت الميكوفون فى الشارع، لأن الصدق يزلزل الأرض من تحت أقدامهم، ولأن الصدق يستقر فى قلوب السامعين وهم يخشون من ذلك ومن ثم لا يجدون بديلاً عنه سوى حبس الأحزاب بين الجدران ثم يتحدثون عن الديمقراطية!؛ وتساءل الأمين العام عن مفهومهم للديمقراطية فقال: فى الوقت الذى يستحوذون فيه على كافة وسائل الإعلام وفى الوقت الذى يحبسون فيه أحزاب المعارضة داخل مقار - إن وجدت - وفى الوقت الذى رفعوا فيه ثمن الصحف فى بلد نسبة الأمية بها ٦٠٪ بالإضافة إلى طرق تزييف الانتخابات، ما هو مفهومهم إذن عن الديمقراطية؟! نحن نتحرك ونصل إلى الشعب ولا نضع الحواجز بيننا أما هم فيتصورون أن السلطة تصنع بالجواسيس، ومن هنا أقول لمن يحاول منعنا إصنع أنت وحزبك الوطنى مؤتمرات وادع الناس وحدثهم عما صنعته فى مصر طيلة الحكم واستمع إلى رأيهم بصدق، لكنهم يخشون من المواجهة الحقيقية، فلاهم ينزلون إلى الناس ولا هم يتركوننا ننزل إلى الناس، يقتلون الناس ويحرمون عليهم الصراخ على من قتل جرحوا الشعب ويحرمون عليه أن يلفظ بما يتألم منه وله.

وواصل الأمين العام حديثه قائلاً: نحن اليوم - أيها الإخوة - نواجه قضية استقلال مصر التى قامت عام ١٩٥٢ وتأكدت عام ١٩٥٦ بعد أن عادت إقتصادياتنا وعادت رءوس أموالنا لنا من أيدى الاحتلال، ونحن الآن نسعى مرة ثانية لنحصل على الاستقلال.. إننى أعلم علم اليقين أن هناك أمام الحكومة المصرية والإدارة المصرية خطًا أحمر مملى عليها من الأمريكان وممنوع تجاوزه، لذلك ستظل مصر فى الحظيرة الأمريكية، ومن ثم تقف السياسة المصرية أسيرة هذا الخط وهذا ما يفسر لنا أنه كلما نتقدم خطوة فى إتجاه العرب تتراجع وتعتذر عنها، وكلما تتباطأ الحكومة فى بيع القطاع العام للصهاينة سرعان ما تتراجع، خطوة إلى الأمام



وثلاثا إلى الخلف.

وفى كلمته تساءل سامي شرف: ما هو واجبنا كحزب عربي ديمقراطى ناصرى، وأجاب: نريد أن نعيد بناء مصر رافعين رءوسنا كما علمنا القائد والزعيم، وأن يكون لكل من ابناء الشعب بيت سعيد قادر على العيش، إن مبادئ حزبنا هي مبادئ الأمل والمستقبل للشعب المصرى، كل منا بداخله محرك فيجب إستغلاله لاقصى حد ممكن ولابد من التضحية.. أعداؤنا كثيرون مادمنا اصحاب قضية، وهذا الزمن ليس بزمن الحق ولا بزمن العدل بل زمن الفساد والاستهتار بالمواطن والتسويف المعسول وليس كما يقولون بان مصر تعيش زمن الديمقراطية - اى ديمقراطية هذه، واضاف: ما حدث فى الأسبوع الماضى من تزوير للانتخابات ما هو إلا مؤشر لما سيحدث فى الانتخابات القادمة..، وعبد الناصر لم يعلمنا الاستسلام لذلك لابد من وقفة لن تتم إلا بقوة جماهيرية شعبية، لا تملك حكمًا ولا سلاحًا ولا دبابة ولا سكينًا، لكننا نمتلك الحجة والإقناع لذلك لا مناص من حزب المليون كمرحلة اولى للتأثير على القرار ولن تستطيع التقدم إلا بالجماهير وقد تعلمنا من الزعيم كيف نصل إليها بالصدق معها، ولابد من كوادر فاعلة قادرة شهداء لصندوق الانتخابات ضد قوى التزوير وسننجح، وحذر سامى شرف من الشللية فقال لابد من ان نتحدى من يريد لنا التشرذم والشللية لان عبد الناصر كان صاحب الطريق المستقيم ولم يكن ملتويًا، أذكر - والحديث للسيد سامى شرف - ان أول كلمة سألها لى النائب العام فى قضية مايو «انتم تكونون شلة؟»، فقلت له: عبد الناصر علمنا الا نكون شلة فليس معقولاً أن افعل ما لم يعلمنى استاذى إياه.

وتحدث حامد محمود فقال: اليوم ونحن نحمل على عاتقنا المسئولية التاريخية للأجيال القادمة مع قوى الشعب المصرى الشريفة. فى الزمن الردئ الذى إرتد فيه الحكام عن مكاسب ثورة يوليو المجيدة ولم يعوا الدرس فتحول المجتمع على أيديهم إلى مجتمع النصف فى المائة، كيف لنا ان نستسلم لذلك لابد من بذل الغالى والنفيس حتى يمكن استرداد ما ضاع فى سنوات الردة، واضاف: نحن نعيش عصر الهرولة والسباق فى خطب ود الصهيونية تحت أسر الهيمنة الامريكية وهكذا نجد التطبيع يطل براسه ومحاولة فرض الهيمنة على مصر فى الوقت الذى لم تسقط فيه إرادة مصر مع العدوان الثلاثى الشرس ولا مع هزيمة ١٩٦٧، وتبقى إرادة الشعب اقوى مما يريدون لنا ولابد من تقوية الحاجز الذى يحول بيننا وبين الصهيونيين قتلة الابرياء.

وتحدث فتحي محمود أمين العمال وعضو المكتب السياسى فقال: أصبح حزبنا له تقدير خاص واستقبال خاص على الساحة العمالية والنقابية لدفاعنا حتى الرمق الاخير ضد بيع القطاع العام.

المحروسة

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 يناير 1995

«بروفة حية» لآلة التزوير الحكومية فى قليوب

الموتى والأطفال صوتوا لمرشح «الوطنى»

تقرير: صالح رجب
فتحى أبو الحمد

بنجاح بالغ نفذت الحكومة اول «بروفة حية» فى القليوبية يوم الاثنين الماضى لاختبار كفاءة أجهزة تزوير إرادة المواطنين استعدادا للانتخابات العامة المقبلة فى شهر نوفمبر القادم.. وانتهت تجربة قليوب بفوز ساحق لمرشح الحكومة التى سخرت كل امكاناتها من اجله على حساب مرشح الحزب الناصرى سعيد الشماع.

الأعمال التحضيرية لتجربة التزوير بدات فى اعقاب وفاة ابراهيم شلبى عضو مجلس الشعب عن دائرة قليوب ونظرا لشعبية سعيد الشماع مرشح الحزب الناصرى فقد تحرك الحزب الوطنى بسرعة لحصاره واتفق مع المليونير حسنى أبو حالو على الترشيح.. وخوفا من سقوطه وهو الأمر الذى اكدته توقعات عديدة قام الحزب بالاتفاق مع بعض أعضائه بالترشيح كمستقلين فى محاولة لتفتيت أصوات مدينة قليوب التى تمثل معقل المرشح الناصرى وبالفعل رشح كل من أمين مساعد الحزب الوطنى لقليوب وكذلك رئيس لجنة المواصلات بالحزب فى محافظة القليوبية. وقبل اسبوع فقط من الانتخابات عقد عادل الهامى محافظ القليوبية اجتماعا مع رؤساء الجمعيات الزراعية والعمد والمشايخ وهددهم باستخدام القانون الجديد لابعادهم عن مناصبهم إذا ماذهبت الأصوات فى قراهم الى مرشح الحزب الناصرى. واستمرارا لحالة التأهب القصوى للأجهزة الحكومية أصدر اللواء فؤاد حسين مدير أمن القليوبية تعليمات صارمة بمنع التصويت فى قليوب وسنديون وقها وهى معقل المرشح الناصرى إلا عن طريق البطاقة الشخصية والبطاقة الانتخابية معا فى حين انه سمح بالتصويت بدون أى اثبات شخصية فى «طنان» معقل مرشح الوطنى، وقام مقاولو الانفار التابعون للحزب الحاكم بتسويد بطاقات الانتخاب فى لجان عديدة عبر الاستعانة بالأطفال وتبين ان غالبية الموتى قد صوتوا لصالح مرشح الحكومة! وخلافا لتعليمات وزير الداخلية تنازلت الأجهزة الأمنية عن مهمة تامين سير العملية الانتخابية كليا لصالح بلطجية مرشح الحزب الحاكم حيث قام هؤلاء بمنع مندوبى المرشحين الاخرين من دخول قرية طنان وتوابعها نهائيا بل وصل بها الأمر الى محاولة التعدى على الزميل صالح رجب وقام احد البلطجية بالاستيلاء على بطاقة تحقيق الشخصية الخاصة به وكارنيه نقابة الصحفيين وكاميرا تصوير تحت تهديد العصى والشوم وحاولوا التنكيل به لولا تدخل بعض رجال الشرطة الذين تصادف وجودهم وقد حرر الزميل محضرا بالواقعة فى مركز شرطة قليوب رقم (١٦) احوال. وفى لجنة الفرز ظهرت نتائج المهزلة واضحة وصارخة حيث تسلمت اللجنة العامة للاشراف على الانتخابات صندوق مفتوحة وهما رقما (٨٤)، (٣٨) وكانت الحجة التى رددها اعضاء الحزب الوطنى ان مرشح الحزب الناصرى هو الذى قام بتزوير البطاقات فى هذين الصندوقين ولكن لجنة الفرز اكتشفت أن كل البطاقات الموجودة فى الصندوقين مسودة لصالح مرشح الحزب الحاكم!!



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

نافذة على الغد

إنه عام الانتخابات



عبد العزيز صادق

عندما بدأ مجلس الشعب دورته الجديدة - وهى فى نفس الوقت دورته الأخيرة - وكان ذلك فى شهر نوفمبر الماضى، تصور بعض الناس ان هذه الدورة الجديدة الأخيرة، ستكون غاية فى السخونة!! وذلك من مفهوم انه بعد انتهاء هذه الدورة ستبدأ المعركة الانتخابية لمجلس جديد!!

وتصور البعض الآخر .. ان عددا غير قليل من نواب الشعب - فى هذه الدورة - سيحاولون استعراض عضلاتهم فى المناقشات البرلمانية، سواء تحت قبة المجلس، أو داخل قاعات اللجان النوعية!!

والبعض الثالث .. تصور وتوقع ان تكون المناقشات تحت القبة، حادة، وقد تكون الحوارات ساخنة بل قد تكون غاية فى السخونة!! كل هذا.. تأهبا واستعدادا.. للمعركة الانتخابية المرتقبة!!

ومع بداية الدورة كان هناك اكثر من سؤال يدور على شفاه النواب .. والذين يهتمون بمتابعة مجلس الشعب ومايدور فيه من نشاط سمته الحيوية الشديدة!!

- كيف ستكون الانتخابات القادمة؟
- هل تكون بالقائمة؟
- او تكون بانتخابات فردية؟
- او تكون مزيجا بين هذا وذاك.. اى مزيجا بين الفردية والقائمة؟!
- ومتى تجرى هذه الانتخابات؟!

فى زيارة للاستاذ دكتور احمد فتحى سرور عشية انتخابه - اقصد اعادة انتخابه - رئيسا لمجلس الشعب فى اخر دوراته.. جرى كلام.. ودارت «دردشة» .. وتبادلنا الرأى والفكر.. قال الدكتور سرور:

مجلس الشعب الحالى.. كان له موعد مع القدر!!

تساءلت: لماذا؟!

اجاب: انه المجلس الذى عاصر وعايش فترة التحول من اقتصاد موجه، الى اقتصاديات السوق.. ومااستتبع ذلك من العمل على تحقيق الرعاية الاجتماعية للمواطنين.. والتقليل من حدة الاثار المترتبة على الأخذ باقتصاديات السوق!! هذا بالاضافة الى ان مجلس الشعب الحالى.. هو مجلس التقنين.. واصدار التشريعات اللازمة لتحقيق الاصلاح الاقتصادى!

واضاف الدكتور سرور: هذا هو المجلس الذى تم تشكيله بالانتخاب الحر بالنظام الفردى!! وقد ظهرت فيه قيادات جديدة أدلت بدلوها.. وساهمت بآرائها البناءة! هذا هو المجلس الذى ارسى تقاليد جديدة للممارسة البرلمانية.. وتقاليد جديدة لواجبات وسلوكيات اعضائه!! فيما مضى .. كانت المجالس النيابية تسقط العضوية عن النائب لاسباب سياسية! اما هذا المجلس فقد شدد المعايير السلوكية لاعضائه!! واتخذ فى هذا الشأن قرارات تعتبر - فى رأيى - تقاليد برلمانية جديدة!!

فى هذا الاسبوع.. مع بدء العام الجديد ١٩٩٥

صرح الاستاذ كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى وأمين التنظيم بالحزب الوطنى وحزب الأغلبية - بانه قد تقرر ان تبدأ انتخابات مجلس الشورى فى أوائل شهر يونيو القادم.. وقبل ستين يوما من انتهاء الدورة البرلمانية الحالية!! وان تشكيل المجلس فى صورته النهائية سيتم يوم ٢٤ يوليو المقبل!

وقال الوزير الشاذلى ان انتخابات مجلس الشعب ستجرى فى نهاية شهر نوفمبر القادم!! اما كيف يكون شكل الانتخابات فرديا ام قائمة.. ام مزيجا بين الاثنين.. فحتى كتابة هذه السطور، لم يتم حسمها.. وان كانت لها مؤشرات!!

مصادر برلمانية اكدت انه من المقرر ان تجرى الانتخابات القادمة بالنظام الفردى.. النظام الذى عرفته مصر منذ عرفت الحياة البرلمانية والشورى!!

الرئيس حسنى مبارك فى حديث صحفى مع الزميل «جلال دويدار» رئيس تحرير الزميلة اليومية «الأخبار» قال يوم الأحد الماضى: انا كمواطن.. أميل الى الأخذ بالنظام الفردى الذى تعودنا عليه!! وبصفتى رئيسا للحزب الوطنى ، تركت للأمانة العامة ان تناقش هذا الأمر.. وبمنتهى الانفتاح والجدية، وعلى مستوى الأمانات بالمحافظات.. كان هدفى الاطلاع على الآراء المختلفة حول النظام المناسب للانتخابات.. ولكن لا اخفى اننى اميل للنظام الفردى!!

ثم اضاف الرئيس مبارك مع الزميل جلال دويدار: من الضرورى ان اشير هنا الى ان «الحوار الوطنى» الذى دعوت اليه، هو الذى فتح المناقشة حول هذا الموضوع.. وانا كرئيس لكل المصريين، اعلنت انه سيتم الاستجابة لتوصيات الحوار الوطنى بما يحقق المصلحة العامة!

امين التنظيم بالحزب الوطنى كمال الشاذلى اعلن ان الأمانة العامة للحزب وضعت خطة للتحرك فى المرحلة المقبلة.. تمهيدا للاستعدادات لانتخابات التجديد النصفى للشورى!

للحق اقول لكم.. ان العام الجديد ٩٥ قبل ان يرحل.. سيكون قد تم انتخابات مجلس شعب جديد.. ومجلس شورى جديد.. ومجلس نقابات مهنية جديدة فى: الصحافة.. والمهندسين!! وستجرى انتخابات بمعركة عنيفة - هذا تصور شخصى - فى الأتحادات العمالية!!

وللحق اقول لكم ايضا.. ان عام ٩٥ هو «عام الانتخابات».. والله أعلم!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥

كمال الشاذلى :

عناصر جديدة من الشباب والنساء .. فى ترشيحات الحزب لانتخابات الشعب والشورى

غياب النواب وتوقيع الطلبات أثناء الجلسات .. ظاهرة غير صحية

كتب - مهدى ابو عالية :

اكد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم ان غياب اعضاء المجلسين عن الجلسات وتوقيع الوزراء على طلبات الاعضاء اثناء عقد الجلسة ظاهرة غير صحية .

قال خلال لقائه بالمحررين البرلمانيين فى الدورة التى ينظمها المجلس الاعلى للصحافة وتستمر حتى ١٩ يناير الحالى ان الحزب الوطنى حزب الاغلبية سيدفع بعناصر شبابية ونسائية فى ترشيحاته القادمة لانتخابات مجلسى الشعب والشورى والتى تخضع لمعايير الطهارة والشعبية والالتزام الحزبى .. مشيراً الى أن الاختيار النهائى للمرشح يخضع لتقييم شامل قبل اقراره من المكتب السياسى للحزب .

اضاف ان الحزب سوف يساند كافة مرشحيه خاصة الوجوه الجديدة .. وان لديه كوادر وقيادات على مستوى الجمهورية تستطيع أن تشغل اى موقع .

كمال الشاذلى

وقال كمال الشاذلى ان الحزب سيكون حازماً مع المنشقين عن الالتزام بترشيحات الحزب وسيتم فصل هؤلاء المنشقين .

اكد ان وعى الناخب وذكاءه السياسى هو الضمان الاكيد لنزاهة الانتخابات مشيراً الى مسئولية الناخب فى الوقوف ضد سيطرة رأس المال على الانتخابات .

اعلن اننا نرحب بدخول كافة احزاب المعارضة الانتخابات القادمة فى اطار المنافسة الشريفة وسيكون رأى الشعب هو الحكم والفيصل فيها لأن الاختيار سيكون لمرشح مصرى وطنى يمثل ابناء الشعب فى المجلسين .. مشيراً الى ان غياب بعض احزاب المعارضة عن الدورة الحالية للمجلسين احدث تأثيراً سلبياً على الممارسة الديمقراطية التى نسعى جميعاً لاثرائها بقيادة الرئيس حسنى مبارك .

اشار كمال الشاذلى الى أن انتخابات الشورى ستجرى خلال شهرى مايو ويونيه القادمين لينعقد المجلس الجديد فى النصف الثانى من يونيه هذا العام .. وأن انتخابات الشعب ستجرى خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر لينعقد المجلس الجديد فى النصف الاول من ديسمبر هذا العام ايضا .

قال ان الحكومة ستتقدم بمشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية فى المحافظات التى عدلت حدودها الادارية ومن بينها الاسكندرية والبحيرة والمنوفية .

وصف صحف المعارضة بأنها المرآة التى تعكس انجازات حكومة الحزب ايجابا وسلبا مؤكدا ان حزب الاغلبية وحكومته يقع عليهما مسئولية كبيرة فى تصحيح المسار الديمقراطى .. وقال ان الاغلبية هى التى تقدمت بالغاء المساءلة السياسية للمدعى العام الاشتراكى والتى كانت تمثل ٥٠٪ من القيد على الممارسة الحزبية .

من قريب

امتحان الديمقراطية

تشهد مصر هذا العام انتخابات تشريعية مهمة لمجلسي الشعب والشورى.. تجرى في مرحلة حاسمة من تطور الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وفي حقبة مهمة من التحولات العالمية التي يقاس فيها تقدم الامم بمقدار ما حققته في مجال الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان من ناحية، وبمقدار ما انجزته الشعوب على طريق الرخاء والاستقرار من ناحية اخرى.

وبينما تنغمس الاحزاب والقوى السياسية عندنا في مناقشات ومجادلات تمهد للمعركة الانتخابية، وهل تجرى بأسلوب القائمة أم بالانتخاب الفردى، فلابد أن يظن المرء أن البلاد بات يسودها جو سياسى يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية، ويفسح المجال للحوار والمناقشة والنقد، ولا يقف في وجه تعدد الآراء والاتجاهات.. دون تخويف أو تهديد، ودون مصادرة أو تنكيل.

وأول مظهر من مظاهر الحرية التى تمتحن بها الانظمة، وتختبر علاقتها بالديمقراطية بعيداً عن الشعارات والادعاءات.. هو حرية الصحافة وحق الصحفيين في التعبير عن آرائهم دون قيود. وكذا حق الاحزاب السياسية في الدعاية لمواقفها وبرامجها وإقناع الجماهير بمصداقيتها وسلامة حكمها من خلال الندوات والاجتماعات والاتصال بالناخبين.. وعلى الحكومة والسلطات أن تتحمل المسئولية لتوفير الضمانات اللازمة لتحقيق النزاهة السياسية، والحريات الانتخابية المطلوبة لجميع الاحزاب والقوى المشاركة في العملية الانتخابية وأن تلتزم في ذلك بالحياد والموضوعية.

ولكن هناك مؤشرات عديدة تحمل على الاعتقاد بأن هناك خلطا متعمدا بين مكافحة الإرهاب وما يقتضيه ذلك من مطاردة عصابات الإرهاب ومحترفي الإجرام والعنف، وبين حملة الاقلام والرأى الذين يختلفون سياسيا وفكريا وحزبيا مع الدولة، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في بيان منفلت صدر منسوبا إلى مصدر أمنى، حاول أن يتصدى للآراء والاقلام التى انتقدت طريقة ضبط واحتجاز الكاتب الصحفى وأمين حزب العمل الاستاذ عادل حسين.. وكلها آراء لكتاب ومفكرين وقفوا بأقلامهم وعقولهم ضد الإرهاب والعنف السياسى بجميع أشكاله.. وبعضهم خصوم سياسيون ينتمون لأحزاب أخرى منافسة لحزب العمل.

ويبدو أن مفهوم حقوق الإنسان والمحافظة على الحريات السياسية مازال مفهوما غامضا في أذهان بعض المسئولين عن الامن في مصر.. فالذين يرتكبون جرائم الإرهاب وإراقة دماء الأبرياء لا نتوقع منهم ولا ينبغى أن نتوقع أن تتسق افعالهم وأفكارهم مع حق الإنسان في المواطنة والاختلاف في الرأى والاعتقاد، وإلا ما ارتكبوا هذه الجرائم.. بينما نتوقع من سلطات الامن وجهات العدالة مراعاة هذه الحقوق.. ولو سوينا بين الطرفين، لما كان هناك فارق بين رجل الأمن وزعيم العصابة، أو بين الشرطى واللص، أو بين جهاز الامن الذى هو ذراع العدالة والجهاز السرى الذى هو ذراع الإرهاب.. وليس من مصلحة الذين يحرصون على سلامة هذا البلد واستقراره وتقدمه، أن يشطبوا هذا الفارق الجوهرى ويستهينوا به.. وإلا سقطنا جميعا في قبضة الاستبداد.. ولم تعد هناك حاجة لإجراء اية انتخابات.

سلامة أحمد سلامة

الاهرام ١٩٩٥/١/٨



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٥

الإرهاب والانتخابات القادمة!

إلى اين ستمضى مواجهتنا للأرهاب في عام ١٩٩٥؟
لقد شهدت سنة ١٩٩٤ تطورين هامين في مجال الإرهاب اولهما تصاعد المواجهة الامنية لهذه الظاهرة بشكل كبير وفعال فى مختلف انحاء البلاد حتى اصبح يتم إحباط المحاولات الارهابية قبل وقوعها سواء فى القاهرة او فى الأقاليم.

محمد سلماوى

اما التطور الثانى فهو ان يد الإرهاب طالت لاول مرة رمزا شامخا من رموز مصر والامة العربيةهو نجيب محفوظ ورغم ان محاولة الاغتيال التى تعرض لها الكاتب الكبير شاء لها الله أن تبوء بالفشل إلا ان تلك كانت اول مرة يتطاول فيها الارهاب على احد المثقفين بعيدا عن مجال السياسة ومن يعملون بها.

ولقد جرت محاولتان سابقتان لاغتيال إثنين من اصحاب القلم هما الكاتب الصحفى مكرم محمد احمد والدكتور فرج فودة حيث نجحت المحاولة الثانية وفشلت الأولى، لكن الحقيقة ان كلا منهما رغم استخدامه للقلم لم يكن هدفا للارهاب لكونه كاتبا وإنما لنشاطه السياسى الذى كان القلم معبرا عنه، فقد كان مكرم محمد أحمد خصما سياسيا صريحا سخر قلمه لمقاومة التطرف والإرهاب ، وكان فرج فودة يعد لقيام حزب «علمانى» جديد تكون اولى مهامه هى التصدى للاتجاه السلفى المتطرف، اما نجيب محفوظ فلم يكن مشتبكا فى معركة سياسية مع أحد بل كان كاتبا يستخدم القلم ليكتب أدبا كان من شانه أن رفع اسم الأمة العربية عاليا فى العالم أجمع.

والسؤال الذى يفرض نفسه هو: هل هناك علاقة بين هذين التطورين الهامين اللذين شهدتهما سنة ١٩٩٤؟ اى هل هناك إرتباط بين تصاعد المواجهة الأمنية للارهاب وبين الاعتداء على نجيب محفوظ؟ الواقع ان هناك بالفعل إرتباطا، فمحاولة إغتيال نجيب محفوظ كانت فى رايى رد فعل مباشرا لحالة الحصار المتزايد التى ضربتها أجهزة الامن حول عناصر الارهاب مما حدا بهذه العناصر إلى البحث عن هدف كبير يعطى إنطباعا بأن الارهاب قد قويت شوكته، لكن بسبب حالة الضعف التى اصيب بها فى الفترة الأخيرة كان يجب أن يكون هذا الهدف سهل الوصول إليه، ولقد توافرت هذه الشروط فى نجيب محفوظ ذى الـ ٨٣ عاما الذى يمشى بين الناس فى الشوارع بلا حراسة والذى يعقد اسبوعيا ندوة عامة يحضرها كل من يريد مقابلته، فماذا تحمل لنا السنة الجديدة فى هذا المجال؟

إن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات لمجلس شعب جديد والتجديد النصفى لمجلس الشورى، وإذا نظرنا إلى انتخابات المحليات التى جرت منذ سنتين فسنجد ان نشاط الاتجاه السلفى قد تزايد بشكل واضح فى الفترة السابقة والمصاحبة للانتخابات، وقد كانت هذه الانتخابات هى المرة الأولى التى حدثت فيها مواجهة صريحة لهذا الاتجاه فتم التصدى لشعاراته بلا خوف وكانت النتيجة فى الكثير من الدوائر فى غير صالحه لذلك فمن المتصور ان يقوم الاتجاه السلفى المتطرف بتصعيد نشاطه فى المرحلة القادمة استعدادا للانتخابات وحتى لايخوض الانتخابات النيابية التى هى اهم من المحليات وهو فى حالة حصار، ومن المتصور ايضا أن يستفيد من تجربة المحليات والتى فوجىء فيها بتلك الحملة القوية ضد شعاراته التى لم يكن يتصور أن يتصدى لها احد خاصة وهى تستخدم اسم دين الله ذاته.

لقد ظل الإرهاب والتطرف يحتميان لسنوات طويلة وراء شعار «الاسلام هو الحل» دون أن يتصدى له احد، فمن ذا الذى يمكن أن يتصدى للإسلام؟ لكن بعد تجربة الأعوام الماضية فوجىء هذا الاتجاه بمن يسالونه : عن أى إسلام يتحدث؟

إسلام الله ورسوله الذى دعا الى الخير والفضيلة ام ما تدعونه انتم من إسلام يدعو الى التخلف ويستبيح الحرمات ويكفر المسلمين ويقتل الأبرياء؟

لقد زال بريق الشعار الذى ظل لسنوات يشاغل عيون وعقول من يبحثون جادين عن حل لمشكلاتنا ، فالحلول لاتكون فى الشعارات وانما فى البرامج السياسية الشاملة وحتى الآن لم يات لنا الاتجاه السلفى ببرنامج متكامل للاصلاح السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

والمتوقع ان يوضع كل هذا الجدل مرة اخرى موضع الاختبار فى الانتخابات القادمة، لكن أمام افتقار الاتجاه السلفى المتطرف لبرنامج شامل يحوز على تاييد الجماهير وأمام إحساسه الحالى بالحصار فقد تداعبه فكرة محاولة اثبات وجوده مرة اخرى على الأقل أمام أتباعه حتى لا يفقدهم فى الانتخابات، وقد يجد هذا الاتجاه فى حصاره وعجزه الحاليين ان المثقفين الذين لا تحيطهم الحراسة المدججة بالسلاح هم لقمته السائغة، لكنه بذلك إنما يصيب نفسه فى مقتل حيث ان اية عملية إرهابية جديدة قد تجهز تماما على اى رصيد من التعاطف لدى الجماهير وسينعكس ذلك حتما على صندوق الانتخابات.

إن الجماهير قد راعها ما شهدته حتى الآن من دماء فى أحداث الاعتداءات المتكررة بميدان القللى وبمقهى ميدان التحرير وبنفق الهرم وغيرها والتى راح ضحيتها من المواطنين البسطاء أكثر مما اصيب من السياح، بالاضافة لمحاولات الاغتيال الفاشلة على رئيس الوزراء ووزيرى الاعلام والداخلية والتى راح ضحيتها الطفلة شيماء وافراد من حرس الوزراء والمارة ممن لا ذنب لهم، ثم اتت محاولة نجيب محفوظ الآثمة فكانت الطامة الكبرى فهل يتعظون ؟!



«شفافية» صندوق الانتخابات!

في ظل تنامي وتأكيد اليات حقوق الانسان وقعت مصر في مارس الماضي بمقر البرلمان الفرنسي مع ١٢٨ دولة من بينها موزمبيق واريتريا على «اعلان» مبادىء تلتزم به الدول الديمقراطية التي تطبق التعددية الحزبية حول معايير الانتخابات الحرة والعادلة..

وبالمناسبة فان الدكتور فتحي سرور الذي لم يكن قد تم انتخابه رئيسا للاتحاد البرلماني هو صاحب شرف التوقيع على هذا الاعلان الذي ينطلق من مقررات اتخذتها هيئة الامم المتحدة في طريقها لتحقيق الحرية الكاملة لحقوق الانسان كالتزام دولي لجميع الدول.. ناهيك عن أن «الدكتور سرور» يترأس الآن اكبر منظمة لحماية الديمقراطية في العالم. هي التي اعدت هذا الاعلان بصفتها مسئولة عن متابعة كافة التجارب الديمقراطية وخاصة في الدول النامية.

نكتفي فقط دون تعليق او مقارنة ان نكشف الستار عن نصوص هذا الميثاق الذي تؤكد المؤشرات انه على الرغم من عدم اشتراط تصديق البرلمانات الاقليمية عليه إلا انه ملزم ادبيا لمن وقعوا عليه وخاصة مصر التي تتولى رئاسة تلك المنظمة عن جدارة. كما انه سوف يكون اللبنة التي سيقوم عليها مبنى التعاون السياسي والاقتصادي الذي سوف يضم الاسرة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي نصوص هذا الميثاق :

■ سلطة الحكم يجب ان تبنى على ارادة الشعب التي يتم التعبير عنها في انتخابات حقيقية.

■ لكل مواطن بالغ الحق في التصويت والترشيح وله الحق في حملة انتخابية متساوية مع الحزب المكون للحكومة توفر له فيها الامان لحياتهم وممتلكاتهم.

■ ضمان الفصل بين الحزب والدولة، وان تكون شروط التنافس في الانتخابات على اساس عادل ومتكافىء.

■ اقامة الية محايدة وغير منحازة ومتوازنة لادارة الانتخابات.

■ ضمان الحياد في تصرف المسئولين الاداريين عن الانتخابات في عمليات جمع الاصوات وحسابها.

■ إعداد «وثيقة» سلوك تحكم الحملة الانتخابية وفترة الاقتراع والانتخاب تعلن في وسائل الاعلان التي يجب ان يتمتع بالحديث فيها بحق متساو بين جميع الاحزاب والمرشحين.. وان تكون التغطية الاعلامية للحملة غير منحازة وغير حزبية.

■ يجب على سلطات الدولة ان تضمن سريان عملية الاقتراع بدون غش او عمل غير قانوني.. وعلى الدولة ان تتخذ الاجراءات الضرورية والملائمة لضمان شفافية العملية الانتخابية باكملها عن طريق ممثلين للاحزاب والافراد ومراقبين معتمدين..

■ يجب على سلطات الدولة ان تتخذ الخطوات الضرورية لمنع العنف في الانتخابات.

■ على الدول ان تؤكد ان انتهاكات حقوق الانسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية يجب ان تتم بشأنها القرارات السريعة مراعاة لوقت الانتخابات من قبل سلطة مستقلة وغير منحازة مثل لجنة انتخابية محايدة.. او دائرة قضائية.

محمود معوض



المصدر : البلاغ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

أعضاء مجلس الشعب يتحدثون عن :

الإخوان المسلمون.. والإنتخابات القادمة

محمد الجويلي : إذا حصلوا على $\frac{1}{3}$ المقاعد سينهار المجتمع المدنى

البدرى فرغلى : سيكون موقفهم صعباً .. والأمل محدود

الاخوان المسلمون والانتخابات القادمة لمجلس الشعب ، خاصة بالنظام الفردى ، ودخول الاخوان مجلس الشعب خلال الدورتين السابقتين بالتحالف مع حزب العمل والوفد من خلال الانتخابات بنظام القائمة .

طرحت « البلاغ الجديد » عدة تساؤلات على اعضاء مجلس الشعب لمعرفة آرائهم حول امكانية ان يكون للاخوان عدد من المقاعد فى البرلمان القادم مع تطبيق النظام الفردى ، وتقييمهم لدور الاخوان البرلمانى والرقابى والتشريعى من خلال مشاركتهم فى الدورتين السابقتين لمجلس الشعب .

وهل يمكن ان يعطل دخولهم المجلس العمل التشريعى والرقابى باعتراضاتهم المستمرة على القوانين .

وهل تناسب الظروف الحالية من تطبيع العلاقات مع اسرائيل والسلام والخصخصة دخول الاخوان كاعضاء فى مجلس الشعب .

وهل للاخوان جذورهم بين الشباب .

كل هذه التساؤلات طرحتها البلاغ الجديد على اعضاء مجلس الشعب . وكانت هذه محصلة آرائهم

كمال خالد :

فرصتهم قليلة وفى مناطق إنتخابية محدودة

أجرى الحديث :

وجدى عبيد

يؤكد النائب المستشار محمد الجويلى امين سر اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .

ان تنظيم الاخوان المسلمين تنظيم غير شرعى لصدور قرار بحل هذه الجماعة ، واكد انه يرفض مبدأ استغلال الدين فى السياسة وهو ماتتبعه جماعة الاخوان . التى ستعمل على استغلال الدين فى الانتخابات القادمة ، ولهذا أتوقع لها الفوز لعدد قليل من المقاعد ، مع العلم أنهم سيرشحون انفسهم دون ان ينكروا علنا أنهم من الاخوان أى أنهم سوف يدخلون المجلس من الابواب الخلفية .

والخطورة ليست فى دخول الاخوان لمجلس الشعب كاعضاء فانهم دخلوا من قبل مرتين ولم يفعلوا شيئا ، وانما الخطورة اذا جاءهم تمويل مالى من الخارج . لان هذا سوف يمثل خطورة كبيرة على السلطة التشريعية فى مصر . ويجب ان نعرف جميعا ان الاخوان المسلمون لايرفضون سياسة التطبيع مع اسرائيل ، فهذه شعارات فقط يرفعونها لان اسرائيل هى التى أوجدت بعض حركات الاخوان المسلمين مثل حركة حماس .

واحذر انه لو جاء الاخوان المسلمون الى السلطة فان أول شىء سوف يفعلونه هو ضرب الديمقراطية لان هدفهم هو السيطرة على الحكم ومنافذه من اجل مصالحهم الشخصية .

واذا حصل الاخوان المسلمون على ثلث عدد مقاعد البرلمان فسيؤدى هذا الى انهيار المجتمع المدنى كله .

وخطورة الاخوان فى منهجهم الذى ينص على ان الذى يعارضهم يعارض الله وهم حزب الله اما الآخرون فهم حزب الشيطان .

وبالنسبة لتقييم دورهم خلال الدورتين السابقتين فلم يكن لهم أية قيمة ، فقد فشلوا فى القيام بدورهم البرلمانى فهم ضد الاحزاب والدستور والبرلمان ، لايعترفون بأى سلطة سوى سلطتهم ، وقد حاولوا زعزعة النظام ولكنهم فشلوا خلال الدورتين ، ولم يحترموا الدستور فمثلا أثناء ادائهم لليمين كانوا يزيدون عليه كلمة « فى غير معصية الله » وكشفوا أنفسهم داخل البرلمان ونادوا بمبدأ الخلافة .

الأمل محدود

وأعلن النائب البدرى فرغلى أن الاخوان لم يدخلوا المجلس الا من باطن الاحزاب وأن الانتخاب بالقائمة كان هو الامل الوحيد أمامهم لانهم كتنظيم اكثر قوة وكثافة فى التصويت ، والامل محدود فى دخولهم المجلس من خلال النظام الفردى لان نجاح المرشح يتطلب حصوله على نسبة ٥١٪ من الاصوات فى الدائرة ، اما فى نظام القوائم فكان لابد أن تحصل القائمة على نسبة ٨٪ فقط من الاصوات ، يدخل عدد منهم البرلمان من خلال اعادة الانتخابات .

وقد طور الاخوان برنامجهم فتحدثوا عن البرامج الحياتية مثل برامج الاسكان والاقتصاد والنواحى الاجتماعية ، ولكن الارهاب والتطرف سيكون عائقا أمام دخولهم المجلس والشعب لايفرق بين الجماعات المتطرفة والاخوان المسلمين الحقيقيين .

والاخوان خلال الدورتين السابقتين اشتبكوا سياسيا مع النظام ولم يتقدموا بأى برنامج إجتماعى او اقتصادى ولم يستخدموا اسلحة الرقابة والتشريع بل اصطدموا فى قضية واحدة هى قضية الحريات وكان دخولهم المجلس فرصة تاريخية ليعرضوا برنامجهم أمام الشعب .



المصدر : الجريدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٥

ولم يعترض الاخوان على القوانين الاساسية التى اصابت الشعب بخسارة مثل قوانين بيع القطاع العام والاخوان يؤيدون الخصخصة وكافة البرامج الحكومية .

وسيكون موقفهم صعبا جدا خلال الانتخابات القادمة .

الاخــوان والمعارضــة

النائب مجدى سعداوى نائب ابو قرقاص بالمنيا يرى :

انه مع انتشار التيار المنحرف من الممكن ان يحصل الاخوان المسلمين على مقاعد فى البرلمان ولكنها ستكون قليلة جدا وسيكون دخولهم المجلس نتيجة للديمقراطية التى نعيشها .

ودخولهم المجلس لن يعطل عمل المجلس البرلمانى والرقابى رغم كثرة اعتراضاتهم وعدم موافقتهم ، لان عمل المجلس يتم من خلال أغلبية الاصوات وبالتالى فلن يؤثر الاخوان على عمل المجلس .

والاخوان لايعترضون على عملية التطبيع مع اسرائيل بشرط اعادة كل الاراضى المحتلة لاصحابها وحينما تشاهد الجماهير جلسات مجلس الشعب واعتراضات الاخوان المستمرة دون تقديم البديل سوف تدرك الجماهير فداحة خطئها فى انتخاب هؤلاء الاخوان لدخول المجلس .

اما بالنسبة لتقييم عمل الاخوان خلال الدورتين الماضيتين فلم يكن لهم دور بارز سوى الاعتراض ولن يستطيعوا الاساءة للديمقراطية والمجلس لقلة عددهم ولانتصار الديمقراطية دائما فى النهاية .

الاخوان القدامى

ويرى النائب المستقل محمد السنديونى انه بامكان الاخوان المسلمين القدامى الحصول على عضوية المجلس وهم الاخوان منذ عام ١٩٥٤ فهم الجذور الحقيقية لحركة الاخوان المسلمين اما من يدعون انهم اخوان حاليا فهم ليسوا فروعا للجذور الحقيقية وبالتالى فلا تأثير لهم، وتاثير الاخوان داخل مجلس الشعب يتوقف على عددهم ويطالب السنديونى الحكومة بان تقدم ½ عدد الاعضاء للمعارضة فهذا سوف يعطى نوعا من التوازن داخل المجلس حتى تضطر الاغلبية لحضور الجلسات لمواجهة اعضاء المعارضة وبالتالى تنتظم الجلسات وينتظم عمل المجلس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٥

"ليس بالفكر وحده"

تحيا الديمقراطية

نريدها انتخابات نزيهة

وهذا هو المطلوب :

- إشراف قضائي كامل
- حكومة محايدة
- **جداول انتخابات نقية من التزوير**
- تخلي رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم
- **تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب في وسائل الاعلام**



المصدر : الـــــوفــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

منذ بداية الحياة النيابية فى مصر عام ١٨٦٨ وتجرى الانتخابات العامة بالنظام الفردى وفى عام ١٩٨٤ تفتق ذهن الحكومة المصرية عن اجراء الانتخابات بنظام القوائم.. ووقتها اعلن فؤاد سراج الدين رئيس الوفد رفضه التام لهذا النظام المشبوه، لعدم دستوريته من جانب، ومخالفته لطبيعة الشعب المصرى من جانب آخر.. ولكن الحكومة أصرت على اجراء الانتخابات بالقائمة.. وجاء حكم المحكمة الدستورية العليا ليؤكد ماقاله «سراج الدين»، بعدم دستورية نظام القائمة.. وتم حل مجلس الشعب ١٩٨٤

قام ترزية الحزب الوطنى بتفصيل نظام انتخابى جديد لخدمة النظام.. فاصدروا قانونا يسمح باجراء انتخابات بالقائمة الى مقعد فردى لكل دائرة، وعلى ذلك اجريت انتخابات ١٩٨٧، وطعن فى دستورية هذه الانتخابات ايضا، وقضت المحكمة الدستورية ببطلان تلك الانتخابات وتم حل مجلس ١٩٨٧.

وفى عام ١٩٩١ عادت الدولة الى الانتخابات بالنظام الفردى، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتؤكد سقوط اعداد كبيرة من رموز الحزب الحاكم فى محافظات عديدة، مما دفع الحزب الحاكم الى محاولة اعادة نظام القائمة مرة اخرى.. وإزاء رفض احزاب المعارضة والقوى السياسية لنظام القائمة، وطالبت الرئيس مبارك بضرورة اجراء الانتخابات بالنظام الفردى.. وكما يقول رجال السياسة ورجال القانون، ليس المهم اسلوب وطريقة الانتخابات، ولكن المهم وضع ضمانات تكفل اجراء انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة.. والمشكلة أن حكومة الحزب الحاكم ترفض هذه الضمانات لأنها ببساطة شديدة سوف تسقط الحزب الحاكم الى الابد.

«الوفد» من خلال هذا التحقيق تستعرض آراء رجال الفكر والسياسة والقانون حول هذه القضية الهامة التى تحدد مستقبل الامة.

الوفد يرفض

● حزب الوفد يرفض الانتخاب بنظام القائمة، سواء المطلقة أو النسبية — هكذا يقول محمود أباظة المحامى ورئيس لجنة الشباب بالوفد — ويستند فى ذلك الى أن الانتخاب بنظام القائمة سواء فى المجالس المحلية أو مجلس الشورى أو مجلس الشعب مخالف للدستور.. ويضيف قائلا: إن الشعب المصرى تعود على الانتخابات الفردية وذلك منذ بداية الحياة النيابية فى مصر فى اواخر القرن الماضى.. والتى تعد انسب النظم بالنسبة لمصر لارتفاع نسبة الامية التى تصل الى ٧٠٪.. والمسألة — من وجهة نظره — ان الانتخابات فى النظم الديمقراطية لها وظيفة، هذه الوظيفة هى تمكين المحكوم من اختيار حاكمه بارادة كاملة.. وهذه العملية تحتاج الى ضمانات.. هذه الضمانات للأسف غير موجودة فى مصر، لا فى النص، ولا فى الممارسة.. إذن يبقى فى حقيقة الأمر التسليم بأن الانتخابات العامة بصورتها القائمة لا تمكن الشعب من اختيار حاكمه بارادة فاعلة.. ولكن الانتخابات الآن تؤدى وظيفة اخرى، هى وظيفتها فى النظم الشمولية، وهى اضفاء شرعية مفتعلة على الحكام الذين يمارسون السلطة بالفعل.

ولكى تكون هناك انتخابات حرة نزيهة يقول محمود أباظة: هناك ضمانات سياسية سبق لاحزاب المعارضة ان طالبت بها لضمان نزاهة الانتخابات: فيجب تنقية الجداول واخضاعها لمراقبة جهة قضائية.. وان تكون الكشوف الانتخابية التى يحصل عليها المرشحون مطابقة للكشوف الموجودة فى اللجان الفرعية، وان يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية.. وان يوقع الناخب او يبصم على الكشف عند الادلاء بصوته، وان يوقع مندوبو المرشحين فى اللجنة الفرعية على محضر اللجنة، وأن يوقع مندوبو المرشحين فى لجنة الفرز على محضر اللجنة.

ويضيف أباظة، نظرا لتسرات التزوير الذى نشكو منه، فإن نزاهة الانتخابات لكى تتحقق، يجب أن تجرى فى ظل حكومة محايدة، تكون مأموريتها محددة لاجراء الانتخابات، وان يترك رئيس الدولة رئاسة الحزب الوطنى، لأن الجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة يؤدى عمليا الى الاختلاط بين الحزب والدولة، وهو الوضع الذى كان قائما فى ظل حكم الحزب الواحد. ويترتب على ذلك أن احزاب المعارضة تخوض معركة مع الدولة نفسها وليس مع الحزب الوطنى فقط.. ايضا احتكار الحزب الحاكم لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية وللغالبية الكبرى من الصحف يؤدى الى اخلال جسيم بمبدأ المساواة بين المواطنين فى اثناء المعركة الانتخابية، واخلال فى المساواة بين الاحزاب فى العملية الانتخابية.. وتكافؤ الفرص فى الوصول الى اجهزة الاعلام واسعة الانتشار دعامة اساسية من دعامات النظم الديمقراطية الحديثة، وبالتالى فإن وجود هذا التكافؤ يعنى وجود الديمقراطية، وغيابه يعنى غياب الديمقراطية.. نضيف الى هذا الوضع الغريب، المحافظين.. فالمحافظون يجب أن يكونوا محايدين مثلهم مثل رجال القضاء يحظر عليهم الانتماء الى اى حزب سياسى.. ولكن مايحدث فهو شئ آخر، فنجد أن المحافظين ينتمون الى الحزب الحاكم، وهم يقومون بالدعاية الانتخابية مما يشكل خرقا لضمان نزاهة الدعاية الانتخابية.

حياد السلطة

● الفقيه الدستورى الدكتور محسن خليل يؤكد ايضا على ان النظام

الفردى هو افضل بكثير من نظام القائمة، بل هو انسب الانظمة الانتخابية لمصر.. حيث ان الانتخاب الفردى يوثق الصلة بين النائب ودائرته.. ولضمان نزاهة وحيدة الانتخابات يضيف د. خليل: يجب اشراف رجال القضاء على العملية الانتخابية بالكامل سواء على الدوائر الفرعية أو الدوائر العامة، ويمكن اجراء الانتخابات على اكثر من يوم واحد مثلما هو موجود فى لبنان، ولا يتم الاعلان عن النتائج إلا مرة واحدة حتى لا يتأثر الناخب بنتيجة الدوائر الاخرى.. ايضا مطلوب المساواة بين الاحزاب والمستقلين فى الدعاية الانتخابية وخاصة فى وسائل الاعلام.. ايضا المهم حياد السلطة لضمان نزاهة الانتخابات.

الفردى والقائمة

● الانتخاب بالنظام الفردى هو انسب حاجة لمصر واقرب الى تقاليدنا، هذا مايؤكده الدكتور سليمان الطماوى استاذ القانون الدستورى.. فمنذ ان بدأت الحياة النيابية فى مصر فى اواخر القرن الماضى، حتى عام ١٩٨٤ والانتخابات تجرى بالنظام الفردى.. ثم تحولت الى نظام القائمة المغلقة، اى كانت الانتخابات قاصرة فقط على قوائم ممثلى الاحزاب، وقد حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا النظام، لأنه حرم المستقلين من حق الترشيح.. وفى عام ١٩٨٧ قامت الدولة بعمل نظام جديد للانتخابات على أن يكون بالقوائم الحزبية الى جانب مقعد فردى واحد لكل دائرة،

وقضت المحكمة ايضا بعدم دستورية هذا النظام لعدم تكافؤ الفرص بعد أن استولى الحزب الوطنى على معظم المقاعد الفردية، وفى انتخابات ١٩٩١ اجريت الانتخابات بالنظام الفردى، ثم حدثت اقاويل كثيرة حول نية الحكومة فى العودة الى نظام القائمة.. وأود هنا التأكيد على أن التفكير فى العودة الى نظام القائمة سوف يؤخر العمل السياسى كثيرا.. لأن النظام الفردى هو انسب النظم الانتخابية فى مصر، فمن مميزات الانتخاب الفردى انه يجعل الناخب يعرف الشخص الذى سينتخبه، اما فى حالة القائمة، فإن التصويت سيكون للقائمة بكاملها.

توافر الضمانات

● الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل له رؤية حول هذه القضية.. يقول: ان النظام الانتخابى سواء كان فرديا ام بالقوائم الحزبية المطلقة او النسبية، المشروطة او غير المشروطة، أو الجمع بين النظامين، لا يحقق انتخابات حرة نزيهة معبرة عن ارادة الشعب إلا إذا اجريت الانتخابات فى جو يحقق النزاهة والامان وعدم التدخل لارهاب الناخبين او للعبث بصناديق الانتخاب وبطاقات الرأى التى توضع فيها، فالتجربة التى مرت بها كافة الانتخابات التى اجريت فى السنوات الاخيرة قد شابها التزوير والغش لتحقيق النتائج التى تنشدها السلطة الحاكمة.. وقد طالبت احزاب المعارضة والقوى السياسية باسم الأمة من رئيس الجمهورية تعديل قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية بهدف تضمينه ما يكفل نزاهة الانتخابات وسلامتها، وقدمت مشروع قانون فى هذا الصدد منذ عام ١٩٩١، ولكن لم يؤخذ به رغم انه جرى تعديل لهذا القانون اكثر من مرة، وهذه الضمانات المطلوبة لنزاهة الانتخابات ليست بدعة، بل إنها مقررة ومعلنة بموجب بيان صادر عن الاتحاد البرلمانى الدولى الذى يرأسه حاليا الدكتور فتحى سرور، وحدد هذا البيان الضمانات الواجب توافرها فى الانتخابات حتى تكون نزيهة وحرة، ونحن لا نطالب باكثر مما جاء فى هذا البيان الدولى.

ويضيف د. مراد: من المسلم به ان الناخب يجب ان يوقع بامضائه او ببصمته عند الادلاء بصوته للتحقق من حضوره شخصيا، وان تكون الجهة المشرفة على الانتخابات محايدة حتى لا تلجأ الى اساليب ملتوية لتحقيق نتائج للجهة التى تعمل لحسابها، وعلى ذلك فإنه لا يجوز أن يكون وزير الداخلية هو المشرف على الانتخابات وهو عضو فى الحكومة الموجودة فى السلطة، لأنه هو صاحب الشأن الاول فى الاشراف على العملية الانتخابية، مما يتيح التغيير والعبث بصناديق الانتخاب لصالح السلطة الحاكمة

ومن هنا فإن اشراف القضاء كسلطة مستقلة محايدة على العملية الانتخابية بالكامل يعتبر امرا واجبا ولا صحة لما يتحججون به من ان عدد رجال القضاء لا يكفى لتغطية كل اللجان الانتخابية الفرعية والعامة.. حيث يمكن اجراء الانتخابات على اكثر من يوم، على ان تعلن النتائج فى يوم واحد حتى لا يكون لها تاثير على الناخبين.. وهذا مااقترحته الجمعية العمومية لنادى القضاة، ومؤتمر العدالة الذى عقده القضاة فى ناديهم، وهم ادرى من غيرهم بامكانية ذلك، علما بانهم طالبوا بأن يعفوا من الاشراف

تحقيق

سيد عبدالعاطي

الصورى على الانتخابات بالطريقة الجارية، وهى تواجدهم فى اللجان العامة وحدها بعيدا عن اللجان الفرعية التى يتم فيها التصويت فعلا.. حتى لا يتحملوا اوزار مايحدث اثناء التصويت، مما يسيئ الى سمعة القضاء

ولضمان نزاهة وحيدة الانتخابات ايضا، يجب ان تعامل كافة الاحزاب معاملة متكافئة على قدم المساواة خلال فترة الدعاية الانتخابية سواء من حيث اقامة السرادقات أو تنظيم المواكب او استخدام الاذاعة والتليفزيون للاغراض الانتخابية، وان يوقف العمل بقانون الطوارئ حتى لا تستعمل اجهزة الامن فى اعتقال مندوبى المرشحين الذين يحضرون لجان الانتخابات، وبغير هذه الضمانات المسلم بها عالميا، فإن اى انتخابات تجرى يكون مطعونا فيها.

تداول السلطة

● الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق يقول: الانتخاب بالنظام الفردى هو انسب الانظمة الانتخابية التى تتلاءم مع الشعب المصرى وتتفق مع الدستور، وهذا رأيى منذ عام ١٩٨٢، فهذا النظام يعد مدرسة سياسية للمواطنين، حيث يقيم صلة مباشرة بين الناخب والنائب، والناخب يشعر اثناء الانتخابات بأنه يشارك فعلا فى السلطة.. اما فى نظام القائمة فإن الناخب يكون دوره فى الدرجة الثانية، بينما الاهمية الاولى تكون للحزب الذى يختار القائمة ويضع الترتيب، ومن هنا يهتم النائب بارضاء قيادات الحزب اكثر من اهتمامه بارضاء الناخبين.. اما عيب النظام الفردى فى مصر فهو سلبية الناخب، بمعنى ان الناخب لا يذهب الى صناديق الانتخابات اصلا إلا لدافع شخصى، مثل ان يكون

المرشح قريبه أو بلدياته.. اما فى القائمة فإن هذا الدافع الشخصى يكون منعدما تماما، فالقائمة تزيد من سلبية الناخب المصرى، وهو ماتشكو منه كل القوى السياسية.. ايضا من عيوب نظام القائمة فى مصر بالذات أنه يشوبها عدم الدستورية.

ويضيف د. صوفى: مشكلة الاحزاب فى مصر ان حزبا واحدا فقط هو الذى يسيطر على الحكم وصاحب الاغلبية الكاسحة وبالتالى فإن المنافسة بين الاحزاب جميعها والمفاضلة تكون بين برامج تلك الاحزاب، وفى مصر مشكلة خاصة بالبرامج حيث أن قانون الاحزاب حدد مجموعة مبادئ عامة لا يجوز للاحزاب ان تخرج عنها، منها النظام الجمهورى، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع، والسلام الاجتماعى الى اخر هذه المبادئ.. فالاختلاف اذن سيكون فى التطبيقات.. بينما فى البلاد التى تاخذ بالقائمة يكون الاختلاف فى البرامج والمبادئ، فنجد حزبا ملكيا ينادى بالملكية فى بلد جمهورى مثل ايطاليا أو انجلترا أو فرنسا.. ونجد حزبا شيوعيا يطالب بتطبيق الشيوعية فى بلد راسمالى مثل امريكا أو فرنسا.. بينما فى مصر الاحزاب مقيدة بما هو وارد فى الدستور، وبما هو وارد فى قانون الأحوال، وتنحصر الاختلافات فى التطبيقات فقط.

ومن هنا استطيع القول ان النظام الفردى فى ظل ظروفنا القائمة هو الافضل، لأنك تستطيع ان تحكم على طهارة ونزاهة المرشح الذى ستعطى له صوتك.

وعن الضمانات الكفيلة لاجراء انتخابات حرة نزيهة يقول الدكتور صوفى أبوطالب: للأسف الشديد الناخب المصرى سيعطى صوته لمن هو فى السلطة اى للحزب الحاكم، لأن كل مصالح الافراد من خدمات ووسائل انتاج فى يد الدولة، فالدولة هى التى تفتح المدارس وتعين المدرسين وتنير القرى وتوفر مستلزمات الانتاج للفلاحين وغيرها من الخدمات، اذن الناخب سيجد مصلحته فى اعطاء صوته للحزب الحاكم.. ولكن فى ظل التخصصية (الخصخصة) يتنافس القطاع الخاص مع الدولة فى هذه الامور، فالمواطن اذا لم يجد لابنه مكانا فى المدرسة الحكومية يستطيع ان يتجه الى مدرسة اهلية، وإذا لم يجد مستلزمات الانتاج فى الجمعية الزراعية سيتجه الى تاجر، ومن هنا تقل حاجته الى الحكومة، وبالتالى حينما يوازن بين مصالحه، فإنه لن يكون خاضعا لاحتكار الحكومة.

ويضيف د. صوفى : ومن هنا فإنه كلما خفت قبضة الحكومة على النشاط الاقتصادى، كلما قلت حاجة الناس الى المكومة والحزب الحاكم، وكلما انفسح المجال امام الناخب لاختيار من يمثله ويحقق له مصالحه.. وهنا تكون فرصة احزاب المعارضة للتواجد فى الشارع اكثر من الآن، وتكون هناك فرصة لتداول السلطة بين الاحزاب.. لأن تداول السلطة هو احد اعمدة النظم الديمقراطية.

● الانتخابات بالقائمة لها مميزات وعيوب.. والانتخابات الفردية لها ايضا مميزات وعيوب - هذا الكلام على لسان الكاتب الكبير كامل زهيرى نقيب الصحفيين الاسبق - اما عن مميزات وعيوب القائمة فيقول: مميزات القائمة انها تصلح فى الدول التى بها احزاب صغيرة يمكنها بواسطة القائمة ان يكون لها تمثيل فى البرلمان.. اما عيوب القائمة انها تفرض على الشعب نوابا ليسوا على مستوى المسئولية.. اما مميزات الانتخابات الفردية انها تتناسب مع طبيعة الشعب المصرى بسبب تفشى الامية.. اما عيوب الفردى، انه يكلف المرشح الكثير من المال والجهد.

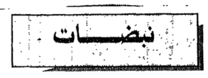
ويضيف زهيرى: من وجهة نظرى ليس المهم اسلوب الانتخابات، بالقائمة أم بالنظام الفردى.. ولكن المهم كيف نضمن ان تكون الانتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية لكى يكون لدينا نواب شرعيون وحكومة شرعية ممثلة من الشعب وبإرادة الشعب.. فالواقع العملى يؤكد لنا ان الحزب الوطنى الحاكم هو الذى يحتكر الاغلبية فى مجلس الشعب لضمان اصدار قوانين تخدم الحكومة والنظام.. ومن وجهة نظرى ان الديمقراطية ليست التعددية الحزبية فقط، ولكن تداول السلطة.. ونحن نعانى فى مصر من سيطرة الحزب الواحد على مقاليد الحكم.. ولكى تكون هناك انتخابات حرة ونزيهة يجب ان يكون هناك اشراف كامل لرجال القضاء على الانتخابات لضمان نزاهتها وحيدتها، فالانتخابات النزيهة تعيد التوازن الى مجلس الشعب. هذا التوازن يعطى للحكومة الشرعية وهذا ايضا مهم لسمعة النظام.



المصدر : .... السـوق ....

التاريخ : .... ١٢ مايو ٢٠٠٠ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نبضـــات

لقد كانت المعارضة المصرية محقة عندما طالبت وأصرت علي أن يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر من الشعب. كانت المعارضة علي يقين من أن الاختيار الذي يتم بالترشيح من مجلس الشعب ثم بالاستفتاء، يعقد الحياة السياسية.

لأنه يضع هذه الحياة في حلقة مفرغة. فتجديد رئاسة الجمهورية بقرار من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، يجعل التجديد في يد هذه الأغلبية. ومن هنا كانت حاجة رئيس الجمهورية إلي الحزب الوطني وإلي أغلبية برلمانية محددة غير قابلة للإنقاص. بل إن الاحتياط يقتضي ضمان نسبة أكبر قد تصل الي ٩٠٪ من مقاعد المجلس.

هذه هي المحنة وتلك هي المأساة. فاسلوب اختيار وتجديد رئيس الجمهورية يفرض كيفية إدارة انتخابات مجلس الشعب حيث تلزم نسبة معينة غير قابلة للنقصان. وهذه النسبة تتحدد سلفا وقبل اجراء الانتخابات. ويكلف الجهاز التنفيذي بتحقيق هذا الهدف، بغض النظر عن الوسائل اللازمة لتحقيقه. وهذه الوسائل في مجموعها يتكون منها مايسمي بتزوير الانتخابات. أي التلاعب في نتيجتها. واهدار إرادة الأمة. واستبدالها بارادة الحاكم الذي يحتاج الي برلمان علي المقاس المناسب.

ماذا ستفعل المعارضة في انتخابات مجلس الشعب القادمة. وخصوصا وأن الأمل ضئيل بل هو معدوم في أن يغير الحكم سلوكه وموقفه. فالتجارب الأخيرة لاتبشر بأي خير. فلم تحاول الحكومة حتي التظاهر بالاستقامة والشرف في جميع عمليات الانتخاب التكميلية سواء في الزرقا أو في قليوب أو في مينا البصل أو في بورسعيد.

تخطيء المعارضة إن ظنت أنها ستحرج الحكومة بكثرة المندوبين أو بإشهاد وكالات الأنباء والصحافة المصرية والعالمية.

فالحكومة لاتختشي ولا تخاف الاعلام ولا تتحرج منه. وعلي رأي المثل «علقة تفوت ولا حد يموت». فلتكن الفضيحة لبعض الوقت. فذلك يهون أمام الهدف الأسمي. وهو الاحتفاظ بمتعة الأغلبية وأبهة الحكم.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

وتخطيء المعارضة أيضاً إن خدعتها وعود الحكومة بقدر معقول من المقاعد. فهي غالبا تعد ولا تفي بوعدها. وإن وعدت سيكون بالفتات أي بأقل القليل من المقاعد علي سبيل الصدقة. ولا تمنح المقاعد إلا للمستأنسين. لكي لاينغصوا علي الحكم هدوءه واستقراره. ولكي يسيئوا الي أحزابهم بين الجماهير. فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلاً في البرلمان، من أن يكون ممثلا بمسخ من الشخوص التي تبيع نفسها وحزبها ووطنها.

مطلوب من المعارضة، ومن الآن، أن توضح أن خوضها للانتخابات مشروط بجديتها ونظافتها وتكافؤ الفرص بين الأحزاب وبين المرشحين.

هذا الايضاح من الآن حتي لاتدعي الحكومة أن المعارضة تناور وتفاجيء.

وهذا الايضاح يرفع إلي رئيس الجمهورية لكيّ يقود هو الاصلاح المطلوب. حتي لايقال أن المعارضة تحاول لي ذراع الحاكم وفرض إرادتها.

ولو قاد رئيس الجمهورية الاصلاح السياسي المطلوب فسينتخبه الشعب مجددا رئاسته. ولن يكون في حاجة الي أغلبية مصطنعة في مجلس الشعب.

والاصلاح لايكون بالمطالبة بالاشراف القضائي علي الانتخابات. لأن القاضي في يوم الانتخاب لن يقدر علي مواجهة الجهاز الحكومي إن كان يضمر التزوير. سيضيع جهد القاضي في خضم ألاعيب الادارة.

المعارضة تطالب بتشكيل حكومة محايدة وبإلغاء حالة الطواريء وبتخلي الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وبإصلاح تشريعي سبق تحديده.

د. نعمان جمعة

المعارك الانتخابية الأخيرة .. كشفت المستور!!

بقلم: سعيد عبدالخالق

من وقت الي اخر.. يتبادر الي الذهن تساؤل خطير وهام عن شخصية
العقلية المدبرة لهذا النظام، أو بمعني اخر يدور التساؤل عن غرض وأهداف
دوائر صنع القرار في مصر؟! لن أخوض في تصرفات وقرارات عديدة تثير
علامات استفهام محيرة، وتبعث الشكوك في النوايا المعلنة والشعارات التي
نسمعها في المناسبات والأعياد. ولكن.. تعالوا نري ونحلل أحدث تصرف علي
الساحة السياسية الآن،
اننا بدأنا العام الانتخابي.. في «ابريل» القادم انتخابات مجلس الشوري، وفي
«اكتوبر» انتخابات مجلس الشعب. وحقيقة رأينا هذين المجلسين في حالة
يرثي لها طوال السنوات الماضية لغياب المعارضة الجادة والموضوعية. وعبر
كمال الشاذلي أمين التنظيم بالحزب الوطني ووزير شئون مجلسي الشعب
والشوري، عن تردي الحياة النيابية عندما ارجع ضعف الأداء في مجلس
الشعب الي غياب المعارضة الجادة. ونشرت الصحف هذا التصريح مؤخرا.
معني هذا.. ان الدولة تسعي الي اشتراك احزاب المعارضة بلا استثناء في
انتخابات مجلس الشعب القادمة لرفع مستوي الأداء البرلماني. والذي لم يعلنه
كمال الشاذلي، ان وجود معارضة جادة وقوية في مجلس الشعب.. أحد مظاهر
الديمقراطية، حتي يقتنع العالم الخارجي باننا نعيش ديمقراطية حقيقية
وليست ديمقراطية شكلية!، أو علي الأقل نتجاوز مرحلة الحضانة
الديمقراطية التي مازلنا فيها رغم مرور ١٦ عاما علي عودة نظام التعدد
الحزبي.. و.. باختصار.. وجود معارضة قوية داخل المجلس يعد الدعامة
الرئيسية لثبات النظام ولإضفاء صبغة الشرعية عليه.
ولكن ياسادة.. كيف تصل المعارضة الي البرلمان؟ لا طريق أمامها سوي
الانتخابات الحرة النزيهة، وليس عن طريق قرارات التعيين. ولم نسمع في
دولة ديمقراطية أو دول تحترم عقلية الشعب، ان رئيس الحزب الحاكم أصدر
قرارا بتعيين بعض المعارضين في البرلمان لتمثيل ادوار المعارضة!! اذن.. لا
مجال سوي الانتخابات. ورأينا بصيص ضوء في عودة الأمل المفقود عندما
أعلنت الأمانة العامة للحزب الوطني لجراء انتخابات مجلس الشعب القادمة
بالنظام الفردي. وقلنا: «خير».. لقد تراجعوا عن نظام القائمة الذي أدي الي
بطلان مجلسين للشعب!! وللأسف.. أو قل لقد أراد القدر كشف المستور!! دخلت
أربع دوائر انتخابية بوفاة نوابها، وأصبح النظام أمام تجربة عملية لإثبات
حسن نواياه وتشجيع أحزاب المعارضة علي الاشتراك في الانتخابات القادمة،
وخصوصا.. ان نجاح أو سقوط مرشح الحزب الحاكم لن يفيد أو يمس أغلبيته
الكاسحة في مجلس الشعب. كما أن هذا المجلس في «الباي باي» بعد أربعة أو
خمسة شهور. ومنهم شهر رمضان وعيد الفطر و«الأيام البيض»، وبنات
الأعياد، وعيد الأضحي، وموسم الحج.. ودخلنا علي الصيف. وكل سنة وانت
طيب!! وبحسبة بسيطة.. لن يحضر المرشح الفائز أكثر من خمس وعشرين أو
ثلاثين جلسة لمجلس الشعب الحالي. وهذه هي الحقيقة! وجرت الانتخابات
الأولي في قليوب، وفاز مرشح الحزب الوطني باكتساح، وتوجه معظم
الناخبين لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية للإدلاء بأصواتهم!! ولكن.. لا مانع
مادمنا حسني النية، ونحاول إيهام انفسنا وإيهام بعضنا بحسن نوايا النظام!!
وجرت انتخابات دائرة الزرقا بمحافظة دمياط، وفاز مرشح الحزب الوطني
بإكتساح ايضا. وكشفت الصحف عن امتناع الناخبين عن الادلاء بأصواتهم،
وحصول المرشح الفائز علي ٥٨ الف صوت!! كيف يحدث هذا؟ قد يقول قائل، ان
مرشح الحزب الوطني اشتغل في الأزرق، وتعاقد مع قاهر العفاريت علي حشو
صناديق الاقتراع بأصوات الناخبين عقابا لهم علي امتناعهم عن الإدلاء
بأصواتهم!! لامانع من ترديد هذه المقولة، فقد قلنا من قبل اننا حسنو النية الي
درجة قبول الاستهانة والاستخفاف بعقولنا!!! وجرت انتخابات دائرة مينا

البصل بالاسكندرية، ونعلم جميعا أن للرشح المنافس لمرشح الحزب الوطني، يملك المال والقوة والنفوذ والعصبية، ويتمتع بتأييد جارف من أبناء دائرته. ولن أتكر من هو مرشح الحزب الوطني، ولكن الزميلة جريدة «الأهالي» كشفت عما يشيب له الولدان في بطون أمهاتهم. وتوقعنا أن يرتدي النظام عباءة الاستحياء، ويجري انتخابات حرة، ويفوز من يفوز.. باختصار.. المعركة هنا محسومة للمرشح المنافس! وتوجه الناخبون ومندوبو هذا المرشح الي اللجان الانتخابية في الصباح الباكر اعتقادا من الجميع بأن هناك انتخابات فعلا، وفوجئوا بأن كل شيء تمام، وتولي الغير هذه المهمة حتي لايكلفوهم مشقة وعناء العملية الانتخابية. واكتسح مرشح الحزب الوطني بنفس الطريقة التي اعتادها النظام منذ عام ١٩٥٢!! وهنا.. لابد من وقفة. دلونا علي مواطن يملك نفس امكانيات المرشح المنافس في دائرة مينا البصل، وينوي ترشيح نفسه في أي انتخابات قادمة. من يفكر بعد واقعة مينا البصل في ترشيح نفسه؟ ومن يغامر بإلقاء نفسه في التهلكة اذا كان المرشح المنافس في دائرة مينا البصل قد سقط في الانتخابات، رغم امكانياته الهائلة المالية والعصبية، والتي لاتتوفر للكثيرين ممن لايتمتعون بدفء وحنان النظام؟! وطبعا.. حصل مرشح الحزب الوطني علي الأغلبية الكاسحة!! وتعالوا نري ماذا يحدث الآن في الانتخابات التي تجري علي كرسي حي العرب ببورسعيد؟! نفاجأ بأن اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد تجاوز دوره، ويتدخل مباشرة للتأثير علي الناخبين لاختيار مرشح الحزب الوطني. ويقوم باستدعاء رؤساء النقابات الفرعية والجمعيات الخيرية والشركات والهيئات لاجبارهم علي تأييد مرشح الحزب الوطني. كما يقوم المحافظ باستدعاء رؤساء الأحياء وكبار العاملين فيها، ويصدر اليهم التعليمات بتسخير كافة امكانات الدولة في خدمة مرشح الحزب الوطني والدعاية له، وللأسف أيضا.. يعقد المحافظ المؤتمرات والندوات داخل مقر المحافظة للدعاية لمرشح الحزب، ويستخدم أحيانا التهديد المباشر، ويستخدم أحيانا أخري اسلوب الاستجداء مرددا: «هل جزاء الاحسان الا الاحسان» أي أن الحزب الوطني الحاكم «يحسن» علينا بمشروعات الخدمات التي تقيمها الحكومة، فلابد من رد هذا الاحسان الحكومي باحسان.. اسلوب «المن والشحاته» أي بانتخاب مرشح الحكومة!! ووصل الأمر بهذا المحافظ، بالتصريح علانية بأنه محافظ الحزب الوطني ومسئول عن نجاح مرشح الحزب وأصدر فرمانا الي محمد القماش أمين الحزب الوطني ببورسعيد بإصدار قرار بخروج أحمد سرحان المرشح المنافس من اللجنة!! أستغفر الله العظيم، أقصد بفصل أحمد سرحان من الحزب الوطني عقابا له علي استخدام حقه الدستوري وترشيح نفسه ضد مرشح الحزب الوطني!! و.. حتي اللواء فؤاد منصور مدير الأمن ببورسعيد الذي كنا نأمل فيه خيرا، يتدخل بشكل مباشر، ويصدر فرمانا بمنع عقد المؤتمرات الانتخابية للمرشحين المنافسين لمرشح الحزب الوطني. رغم موافقة الأجهزة الأمنية علي عقد هذه المؤتمرات!!

يحدث هذا، وقبل ذلك يناشدون أحزاب المعارضة الاشتراك في الانتخابات القادمة لمجلس الشعب. بالله عليكم.. كيف؟ ولماذا؟ مادامت النتائج محسومة لمرشح النظام مثلما رأينا في دوائر قليوب والزرقا ومينا البصل، وبعد أيام في بورسعيد!! صراحة.. كنا نتوقع ذكاء النظام بإجراء انتخابات شبه حرة أو ٢٥٪ نزاهة!! ويستولي علي دائرة أو دائرتين، ويفوت الدائرتين الباقيتين للمرشحين المنافسين. كنا نتوقع هذا لتشجيع أحزاب المعارضة علي الاشتراك في الانتخابات القادمة، وإثبات حسن النوايا أمام الشعب!! ولن يضار النظام من شيء إذا خسر دائرة أو دائرتين حتي لو من باب «الاحسان» علي طريقة محافظ بورسعيد!! أين الذكاء السياسي؟ ولكن يبدو أنه يوجد داخل النظام من يعملون ضده ويسعون للاساءة اليه. إنهم يرفضون أن يتجملوا، ولو لمرة واحدة في حياتهم فقد أصبحت الانتخابات أولا وأخيرا معركة من أجل البقاء وليس من أجل اقامة حياة نيابية سليمة.

صدقونا.. اننا حريصون علي استمرار هذا النظام أكثر من حرص بعض رجاله عليه!!



المصدر : الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤-١-يناير-١٩٩٥

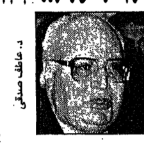
قانون جديد لتوحيد النظم الانتخابية:

انقسامات حادة بين قيادات الحزب الوطنى والوزراء بسبب تعديل الدوائر الانتخابية

كتب اسامة شرشر وصالح شلبي:

تبحث الحكومة مشروع قانون جديد لتوحيد النظم الانتخابية على اساس النظام الفردى وذلك بعد تقرير هيئة المفوضية بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخابات المجالس المحلية الشعبية بالقوائم.

وقد تفجرت الخلافات داخل الحكومة والحزب الوطنى الحاكم حول تعديل حدود الدوائر الانتخابية فى محافظات الاسكندرية والمنوفية والبحيرة والتى شهدت تعديلات فى حدودها مؤخرا حيث تصاعدت الانقسامات بين قيادات الحزب الوطنى وبعض الوزراء «لتفضيل» بعض الدوائر الانتخابية لعدد من قيادات الحزب استعدادا للمعركة الانتخابية القادمة لمجلسى الشعب والشورى.



د. عاطف صدقى

وحذر امناء الحزب الوطنى بالمحافظات من تعديل الدوائر القديمة بالمحافظات الثلاث وطالبوا بادخال دوائر جديدة للمرشحين الجدد حفاظا على اوضاعهم داخل دوائرهم وعدم السماح لمرشحين جدد بدخولها. فيما طالبت بعض قيادات الحزب الحاكم باعادة تنظيم الدوائر الانتخابية واستبعاد بعض الوزراء المحتمل خروجهم من الحكومة عن الترشيح فى الانتخابات القادمة وكذلك استبعاد بعض اعضاء الحزب الذين تدهورت شعبيتهم فى الفترة الاخيرة.



٣٨٠ طعنا انتخابيا فى عضوية مجلس الشعب حتى الآن

كتب احمد عبدالحكم :

ينظر مجلس الشعب فى بداية هذا الاسبوع الطعون الانتخابية المقدمة ضد أحد عشر نائبا وهم احمد ابراهيم على ووجيهة الزلبانى « الدائرة الاولى بحيرة » ولطفى واكد وصلاح بدوى « دائرة ١٣ شرقية » وعلى صالح وعبدالحكيم عبيد « دائرة ٦ جيزة » وقطب كامل فازورة واحمد الخولى « دائرة ٧ جيزة » ومحمد حسام الدين محفوظ « دائرة ٥ اسيوط » ومحمد ابراهيم عياد وعبدالحق مدنى « دائرة ٥ قنا » .

وقد اكدت الدكتورة فوزية عبدالستار ان هناك مايقرب من ٨٠ طعنا انتخابيا جديدا مازالت منظورة امام محكمة النقض فى حين اكد كمال خالد عضو اللجنة التشريعية ان اللجنة قد نظرت حتى الآن ٣٠٠ طعن انتخابى انتهت جميعها بعدم اسقاط العضوية عن أى نائب .

واكد النائب ان المادة ٩٣ من الدستور هى مادة معيبة فى الدستور لانها تمكن مجلس الشعب من اغتصاب سلطة القضاء وهذا يتناقض مع نص المادتين ٦٤ ، ٦٥ من الدستور كما يتناقض مع نص المادة ١٦٥ التى تنص على ان السلطة القضائية مستقلة ونص المادة ١٦٦ التى تنص على ان القضاة مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولايجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥-١-١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير الانتخابات بوزارة الداخلية :

قيد ٦٧٨ ألف ناخب وحذف ٣٦ ألفا خلال شهرين
٣٦٪ نسبة الإناث المقيدات و٢٦٪ محذوفات

كتب - حسن الشايب :

بلغ عدد المواطنين الذين تم قيد اسمائهم بجداول الانتخابات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر الماضيين ٦٧٨ ألفا و٤٠٠ ناخب مقابل حذف ١٥٦ ألفا و ٨٠٠ بسبب الوفاة أو لتكرار الاسم .. بلغت نسبة الاناث المقيدات بالجداول ٣٦٪ والمحذوفات ٢٦٪

أعلن ذلك اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات فى تصريحات لـ «الجمهورية» .. وقال أن عملية القيد مستمرة حتى نهاية يناير الحالى طبقا للتعديلات الاخيرة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية مشيرا إلى أن بدء فترة الطعون وعرض الجداول الانتخابية من أول فبراير وحتى ١٥ مارس .

وقال أن المواطنين الذين تخلفوا عن قيد أسمائهم لظروف قهرية كالسفر أو المرض خلال الاشهر الثلاثة التى حددها القانون يمكنهم التقدم بطلبات للجان الطعون التى يرأسها رئيس محكمة لقيد أسمائهم بالجداول خلال فترة الطعون .

أشار اللواء بدير المنشاوى الى أن أكبر محافظة فى اعداد المقيدين بالجداول خلال الشهرين الماضيين كانت الدقهلية (٧٨ ألفا و ٥٥ ناخبا) تليها الاسكندرية (٦٤ ألفا و ٤٣١ ناخبا) واصغر محافظة هى السويس (٦٢٨ ناخبا فقط) .. أما المحذوفون فسجلت المنوفية المركز الاول (٢١ ألفا و ٧٧٢) وجنوب سيناء المركز الاخير (١٤٥ محذوفا فقط) .

وأوضح تقرير الادارة العامة للانتخابات أن نسبة الاناث فى عمليات القيد والحذف معقولة وإن كنا نتمنى إرتفاعها إستجابة لنداء السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية بضرورة مشاركة المرأة فى العمل السياسى وممارسة حقها فى الانتخابات .. فقد بلغت نسبة الاناث المقيدات بالجداول ٤٥,٩٥٪ فى البحر الاحمر تليها كفر الشيخ (٤٣,٧٧٪) وأقل محافظة بورسعيد (٢٠,٦٠٪) أما نسبة المحذوفات من الجداول فقد بلغت ٣٨,٤٠٪ من المنوفية تليها الشرقية ٣٧,٧٩٪ وأقل محافظة السويس (٣,٠٣٪ فقط) .

أضاف اللواء محمد بدير المنشاوى أنه بعد توجيهات حسن الالفى وزير الداخلية بتحديد عدد الناخبين بكل لجنة بـ ٧٠٠ ناخب فقط تيسيرا عليهم تم زيادة عدد اللجان على مستوى الجمهورية لتصبح ٣٢ ألفا بدلا من ٢٦ ألف لجنة فضلا عن تخصيص لجان للسيدات .



وأوضح أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية أعطى الحق للمواطن المغترب في الحصول على تذكرتى سفر بالقطار مجانا للسفر إلى موطنه الانتخابى للادلاء بصوته حيث يقدم بطاقة الانتخاب لقسم الشرطة التابع له محل إقامته ويحصل على إستمارة سفر يقدمها لموظف محطة السكك الحديدية القريب منه والذى يمنحه تذكرة ذهاب مجانا ويكرر الاجراء نفسه في العودة بعد الادلاء بصوته .. وقال أن هذه التيسيرات وضعها المشرع تيسيرا على الناخبين الذين يجب أن يتمسكوا بحقهم الدستورى .

هذا ويتابع اللواء محمد الطاهر حجاب مساعد أول الوزير للشئون الادارية عملية القيد أولا بأول بالتنسيق مع مديرية الامن من خلال غرفة العمليات التى يشرف عليها اللواء محمود الشوبكى وكيل الادارة العامة للانتخابات والعميد عبدالحميد عوض مساعد المدير وسيد عمران رئيس قسم الانتخابات .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

الاخوان ينفون تهمة الارهاب مستندين الى فتوى بقتل وصفي التل

□ القاهرة – من محمد صلاح:

■ بدأت القوى السياسية المعارضة في مصر استعدادات مبكرة للانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وفيما تجرى اتصالات بين قوى المعارضة بهدف تنسيق المواقف وتوزيع الدوائر في مواجهة مرشحي الحزب الوطني، بدا واضحا ان قادة جماعة الاخوان المسلمين المحظورة يبذلون جهودا لنفي تهمة الارهاب ومساندة العنف عن الجماعة اذ استند عدد منهم الى فتوى كانت صدرت عن عالم ازهري عام ١٩٧٢ لتأكيد ان الارهاب بدأ في عصر الرئيس الراحل أنور السادات وبتشجيع منه بعيدا عن أفراد «الاخوان».

وقال القطب الاخواني سيف الاسلام حسن البنا وهو ابن مؤسس الجماعة حسن البنا لـ «الحياة» ان اغتيال رئيس الوزراء الاردني وصفي التل على يد فلسطينيين في القاهرة وما أعقبه من ردود افعال اعلامية ورسمية مصرية دليل على ان السادات وحكومته عالجا الاحداث بطريقة تسببت في بدء عصر العمليات الارهابية.

وأشار الى ان وسائل الاعلام المصرية باركت عملية اغتيال وصفي التل ووصفت مرتكبيها بأنهم «فدائيون» على رغم ان الحادث وقع في قلب العاصمة، وقال ان الشيخ محمد ابو زهرة استاذ الشريعة وعضو مجمع البحوث الاسلامية التابع للازهر اصدر في ذلك الحين فتوى حرصت وسائل الاعلام على نشرها وترويجها لتبرير الجريمة.

وحصلت «الحياة» على نص الفتوى التي قال فيها ابو زهرة «ان العلاقة بين وصفي التل ورجال المقاومة علاقة حرب أعلنها التل على المقاومة التي تريد ان يعود الى ارضهم اولئك الذين خرجوا منها ظلما وعدوانا وبغير حق، والوصف الشرعي لوصفي التل وجنده انهم أهل بغي قاموا بقوة على أهل العدل وحاربوهم وقتلوا منهم قتلة عظيمة ومن يظفرون به من المقاومين أهل العدل يقتلونه سواء كانوا أحادا أم جماعات كما قتلوا أبو علي اياد وكما حاولوا قتل ياسر عرفات».

واضاف الشيخ ابو زهرة: «العلاقة بين الطرفين علاقة حرب مستمرة أراد الرؤساء في اجتماع القمة ان ينهوها وكان اتفاق القاهرة، ولكن وصفي التل نبذه و ...».

وتعود حادثة اغتيال وصفي التل الى يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ وكان في زيارة للقاهرة لحضور اجتماع وزراء الدفاع العرب وفي اثناء دخوله فندق شيراتون برفقة وزير الخارجية الاردني وقتذاك عبدالله صلاح، هاجمه اربعة فلسطينيين ينتمون الى منظمة «ايلول الاسود» واطلقوا عليه النار وقتلوه والاربعة: هم محمد نبيل حسين كامل سلامة وخيري سليم خشان وجواد احمد ابو عزيزة وزياد محمود الحلو وتمكنت الشرطة المصرية من القبض عليهم وقدمتهم الى المحاكمة الا انها اطلقت سراحهم بعد ذلك وسمحت لهم بمغادرة البلاد.

وكانت عملية اغتيال وصفي التل هي ثاني عملية لاغتيال رئيس وزراء اردني اذ كانت الاولى ضد هزاع المجالي الذي قتل في مكتبه عام ١٩٥٥.

وقال سيف البنا: «منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧١ تشهد مصر حوادث ارهابية على رغم ما لاقاه الاخوان من تعذيب داخل سجون عبدالناصر او بعد اغتيال وصفي التل ودخلت البلاد مرحلة جديدة من المؤكد ان سلوك السادات ومعالجته لقضية التل كانت سببا لها».



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

وقائع برلمانية

المخالفات والانتخابات

فشلت امس الحرب محاولة برلمانية من نوعها لاجبار وزير على انتهاك القانون ، وذلك عندما اعلن وفى ثورة الوزير الهادىء عبدالهادى راضى وزير الاشغال انه لن يلغى غرامات زراعة الارز بالمخالفة للقانون.. مهما كان الامر، وذلك ردا على صرخات النواب الذين اطلقوها مطالبين باعفاء المخالفين من الغرامة.

وفى ذكاء حاد يقول الوزير اننا نريد الا يقل منظورنا لحماية نقطة المياه عن منظورنا لحماية الارض الزراعية من التجريف رغم أن ملكية الارض ملكية خاصة!!

ويقف النواب وفى مقدمتهم اقطاب الحزب الوطنى عبدالحميد غازى وفيصل الشرقاوى وطلعت عبدالقوى ليتمسكوا بموقفهم الذى يطالب باعفاء الفلاحين من غرامة لم تكن المخالفة الناتجة عنها واضحة تماما للفلاحين فى ظل سياسة جديدة لاطلاق حرية التركيب المحصولى ، وبالتالى اصبح من حق الفلاح هو الآخر أن يتوسع فى استخدام الحرية بالاساءة أو عدم الاساءة ، المهم ان هناك حرية تتيح له أن أزرع المحصول الذى يحقق لى دخلا وناشد الاعضاء الوزير أن يعدل عن قراره وان يتوقف عن ارتكاب هذه القرارات خاصة انه وزير جديد، والا يفسد الصفاء الزراعى الذى استبشر به الفلاحون فى ظل قرار للدكتور يوسف والى وهو الوزير السياسى بتخفيض تكاليف مقاومة القطن من ٣٠٠ جنيه الى ٥٠ جنيها، والامر المثير للفخر فى موقف الوزير انه وهو يصر على قراره بعدم مخالفة القانون يعلم جيدا ان الاعفاءات والاستثناءات فى مواسم الانتخابات تعتبر عملا وزاريا طبيعيا لدعم مرشحى حزب الحكومة.

كما يعلم أيضا ان النواب فى النهاية يمثلون احيانا «الشوكة» فى جنب الوزير الذى يتهم فى النهاية بانه وزير غير سياسى وهى خاصية تلوكها الالسنة على سبيل الفخر والاعتزاز، لكن تبقى لنا كلمة مهمة يجب ان يضعها الوزير المحترم فى حسبانه وهو يسير على الاشواك!!

مطلوب أعلام حقيقى عن المناطق المخالفة والمساحات المخالفة، والكميات المخالفة، مع الوضع فى الاعتبار ان هذه الشئون تتعلق بفلاحين ترتفع بينهم نسبة الأمية.

ضرورة التنسيق، وباحكام، مع الدكتور يوسف والى فى هذه العملية حتى لاتختلط الاوراق بين وزارة الزراعة ووزارة الرى، ويكون الفلاح فى النهاية هو الضحية!!

اننا نتمنى ايضا ان يواصل الوزير وقفته الشجاعة ضد مخالفة القانون فى مخالفات الحكومة نفسها التى تصب «حمم» التلوث من مصانعها ومؤسساتها فى نهر النيل من اسوان حتى الاسكندرية.

بذلك سيادة الوزير تكون قد أرضيت ضميرك واكملت مهمتك.. لأن من حق الفلاحين ايضا فى ظل شعورهم بعدم العدالة فى العقاب ان يصرخوا قائلين: القانون لا ينفذ إلا على المستضعفين فى الارض!!

محمود معوض



المصدر : الـوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٥

مصر

العمل من حضن السلطة الى قلب المعارضة

مصر: مواجهة مع «الاخوان» عبر حزب العمل

تحقيق من القاهرة

بقلم محمد صلاح

هل يكون للصدام الذي وقع اخيراً بين الحكومة المصرية وحزب العمل تاثير في موقف الحزب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ كل المؤشرات تؤكد ان الحزب سيشارك في الانتخابات على رغم الضجة التي اثارها إثر إصدار نيابة امن الدولة العليا قراراً قبل اسبوعين بتوقيف الامين العام للعمل عادل حسين على ذمة التحقيق لاتهامه في قضية حيازة مطبوعات مناهضة تخص تنظيم «الجماعة الاسلامية» المحظور.

ويبدو ان الحزب تعوّد الصدام مع الحكومة على رغم انه نشأ عام ١٩٧٨ في حضن السلطة، وقام في وقت كان المهندس ابراهيم شكري وزيراً للزراعة، وقد تولى قيادة الحزب الذي احتل صدارة احزاب المعارضة بعدما اعلن الوفد حل نفسه لاعتراضه على قرارات السادات المتشددة حيال المعارضة.

ومنذ ان تحالف حزب العمل مع جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة في مصر اثناء انتخابات عام ١٩٨٧ والاتهامات تلاحقه وصحيفة «الشعب» التي تصدر عنه، بالترويج للافكار المتطرفة وتشجيع عمليات الارهاب. وفي السنوات الاخيرة وقف قادة الحزب مرات عدة في ساحات المحاكم وخضعوا لتحقيقات من جانب النيابة في ما تنشره «الشعب» وما تحويه من هجوم على مسؤولين حكوميين.

ثلاثة منابر

في تموز (يوليو) ١٩٧٥ اوصى المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكي، بايعاز من السادات، باقامة منابر سياسية تعكس آراء التيارات المختلفة داخل التنظيم. وقيل يومها ان هذه الخطوة «ستساهم في تدعيم الوحدة الوطنية نظراً إلى انها تعتمد على اتجاهات اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها».

وحينما فوجئ السادات بان ما يقرب من ٤٠ مجموعة تنتمي الى اتجاهات سياسية مختلفة تتولى اقامة منابر قال في خطاب له إنه يعارض بشدة اقامة احزاب «تفتت الامة». الا انه كلّف لجنة موسعة درس الموضوع وأعلن، بناء على توصياتها، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٦ الموافقة على قيام ثلاثة منابر فقط هي: منبر الوسط ومنبر اليمين ومنبر اليسار. وقال ان هذا النمط «سيساعد على انتهاج ديموقراطية مسؤولة وجادة لا تخضع لتاثير دوافع غير مدروسة او للفوضى». وحدد الهدف من هذه المنابر بانه العمل في اطار الاتحاد الاشتراكي مع كفالة حرية العمل والتعبير بها شرط الا تحيد عن مجالات الاجماع الوطني.

حتى ذلك التاريخ وبعده بفترة لم تكن هناك احزاب ولم يظهر حزب العمل الى الوجود بعد، واطلق على منبر الوسط اسم «منبر مصر العربي الاشتراكي». وكان يمثل صورة الحكومة وعلى رأسه رئيس الوزراء ممدوح سالم، وضم بين صفوفه عديل السادات السيد محمود ابو وافيه. واطلق على منبر اليمين اسم «منبر الاحرار الاشتراكيين» ورأسه مصطفى كامل مراد، احد قدامى الضباط الاحرار. وفي المقابل اطلق على منبر اليسار اسم «التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» وضم الاتجاهات اليسارية الناصرية بزعامة احد قدامى الضباط الاحرار ايضاً، خالد محيي الدين. وحتى تشرين الثاني ١٩٧٦ ظلت المنابر جزءاً من الاتحاد الاشتراكي خاضعة للوائحه وملتزمة سياسته.

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ جرت انتخابات مجلس الشعب وسمح للمنابر الثلاثة بالتنافس في ما بينها على مقاعد المجلس الـ ٣٥٠ وحصل منبر الوسط على ٢٨٠ مقعداً بنسبة ٨٠ في المئة من مجموع النواب، ودخل المجلس ١٢ من اليمين واثنان من اليسار وتمثل المستقلون بـ ٥٦.



وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٧٦ اعلن السادات تحويل المنابر احزاباً سياسية، وقال: «ان مصر تبدأ تجربة ديموقراطية كاملة». وصدر قانون الاحزاب الذي تمت المصادقة عليه بصفة نهائية في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وسمح للاحزاب بان تصدر صحفاً خاصة بها. وصدرت صحيفة «مصر» الناطقة باسم حزب مصر. وبعد بضعة أشهر صدرت صحيفتان أخريان هما «الاحرار» الناطقة باسم حزب الاحرار اليميني وصحيفة الاهالي الناطقة باسم حزب التجمع اليساري... وفي تلك الفترة كان المهندس ابراهيم شكري وزيراً للزراعة في حكومة ممدوح سالم.

غاب الوفد وجاء العمل

وفي شباط (فبراير) ١٩٧٨ وافقت لجنة الاحزاب على اقامة حزب «الوفد الجديد» بعدما تقدم عدد من اعضاء مجلس الشعب بطلبات لاقامة الحزب الذي اشتهر بتصدر الحياة البرلمانية قبل الثورة. الا ان «الوفد» عاد وقرر في ٢ حزيران من العام نفسه حل نفسه او تجميد نشاطه بعدما اتخذ السادات عدداً من الاجراءات التي عارضها الحزب.

وفي وقت متزامن اعلن السادات في بداية آب (اغسطس) من العام نفسه انشاء «الحزب الوطني الديموقراطي» وتولى زعامته بنفسه. ولم يمر سوى شهر واحد حتى اعلن انشاء حزب معارض جديد هو «حزب العمل الاشتراكي» واستقال المهندس شكري من منصب وزير الزراعة ليرأس الحزب الجديد وبين مؤسسيه عديل السادات محمود ابو وافيه الذي كان حتى وقت قريب من زعماء «حزب مصر».

لم يكن احد يتصور ان يتحول الحزب الذي ولد في احضان السلطة الى اكبر حزب يهاجم الحكومة ويعارضها بعنف، وان يصل الصراع بين الطرفين في وقت من الاوقات الى حد الصدام المباشر وساحات المحاكم.

في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ حلّ السادات مجلس الشعب وجرت الانتخابات في حزيران من العام نفسه واسفرت عن فوز الحزب الوطني الحاكم بـ ٣٣٠ مقعداً من ٣٩٢ مقعداً (نحو ٨٣ في المئة) وفاز حزب العمل الاشتراكي بـ ٢٩ مقعداً وحزب الاحرار بثلاثة. وشغل باقي المقاعد نواب مستقلون ولم يفز حزب التجمع باي مقعد.

وبمرور الوقت اتضح ان حزب العمل يسعى الى الغاء الصورة التي ارتسمت لدى الناس انه تابع للسلطة ويمثل معارضة مستانسة. وتعرضت سياسات السادات الداخلية والخارجية لهجوم شديد في صحيفة «الشعب» التي صدرت عن حزب العمل وتصاعد النقد في الفترة التي سبقت حل حزب «الوفد» الى درجة نشر مقالات حوت تحفظات عن طبيعة نشاط قرينة الرئيس السيدة جيهان السادات.

وكان واضحاً ان الصدام صار وشيكاً، خصوصاً ان الاحزاب والقوى السياسية الاخرى، ومن بينها جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة، استغلت الفرصة وسارت في الطريق نفسه. وعبر السادات عن ضيقه في تصريحات نشرتها صحيفة «مايو» التي تصدر عن الحزب الوطني يوم ٤ ايار (مايو) ١٩٨١ حينما قال: «ليست هذه معارضة حقيقية بل نوع من الطفولة السياسية تحت ستار المعارضة»، مشيرا الى ان لديه آلاف التحفظات عن اسلوب عمل الاحزاب.

الصدام الكبير

وفي بداية شهر ايلول (سبتمبر) من العام نفسه وقع الصدام بين السادات وكل قوى المعارضة السياسية بما فيها حزب العمل. وفي غضون ايام اودع الرئيس عشرات من زعماء المعارضة الى جانب نحو ١٥٠٠ من المعارضين في السجون. واتخذ اجراءات قانونية وادارية قاسية. وكان مستغرباً ان يتقدم حزب العمل المعارضة في الطريق الى الصدام معه خصوصاً ان الحزب ايّد مبادرة السلام التي قام بها السادات، وبارك اتفاق السلام مع اسرائيل، بينما كانت مواقف القوى السياسية الاخرى تتسم بالعنف الشديد تجاهها.

وفي الوقت نفسه نال رئيس الحزب المهندس ابراهيم شكري المديح على لسان السادات على دوره الوطني قبل ثورة ١٩٥٢ وعلى آرائه الوطنية الصادقة. بل ان الرئيس كان منحه وسامين، الاول تقديراً للدور الذي اداه اثناء توليه منصب محافظ الوادي الجديد، والثاني لكونه اول من نادى بالاصلاح الزراعي قبل الثورة.

كان هذا قبل أن يسير «العمل» في اتجاه الصدام مع السادات وقبل ان ينضم اليه عدد من ابرز منتقدي الحكومة في حزب الوفد الذي حُل ومن بينهم الدكتور محمد حلمي مراد نائب رئيس الوفد سابقا والذي احتل منصب نائب رئيس حزب العمل.

وفي المقابل كان من معالم قرب وقوع الصدام انشقاق عدد من الشخصيات التي سبق ان انتمت الى الحكومة ومن بينها محمود ابو وافيه الذي عاد الى الحزب الوطني الحاكم بعدما تقدم نائب رئيس حزب العمل في تشرين الثاني ١٩٨٠ بدعوى قضائية على السادات بسبب اهانته له علانية في احدى خطبه. وعلى رغم ان القضاء رفض الدعوى، الا ان مجرد الاقدام على رفعها كان مؤشراً مهما إلى ما ستتجه اليه الاوضاع.

وفي الخطاب الشهير الذي القاه السادات امام مجلسي الشعب والشورى يوم ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ حظي حزب العمل وصحيفته «الشعب» بجزء كبير من الحديث، اذ قال الرئيس: «سالوني لماذا ورد ذكر اعضاء الاحزاب مع اعضاء الجماعات الاسلامية، كما هو مفهوم اسرعت احزاب العمل الاشتراكى والتجمع التقدمي الى الوكالات الاجنبية



المصدر : الـــوســـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

● قضية عادل حسين ليست الاولى ولن تكون الأخيرة.

● حينما حل الوفد نفسه أُتيحت الفرصة أمام العمل لتصدّر المعارضة.

● التحالف مع «الاخوان» مكّن العمل من دخول البرلمان.

وقالت لها ان عملية الاعتقالات تستهدف تصفية المعارضة، وهكذا يكون عدد المعتقلين من المعارضة ١٥٠٠ شخص منهم ٢٥٠ مجرما بينما لم يزد عدد المعتقلين من المعارضة الحزبية على ٣٠ شخصا من المجموع الكلي الذي يزيد على الف. ان المعارضة لم تزد على هذا الحد، لماذا؟ ولماذا قبض بالذات على هؤلاء؟ كما سمعتموني اقول فان اقوال نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي موجودة لدينا ومسجلة بصوته، فهو يردد كلمات مبتذلة في المسجد، وكل من اعتقل سواء من حزب التجمع او من حزب العمل كان له دور في الإثارة الطائفية.

ببساطة ساعرض امامكم عملية بسيطة جداً. انصتوا، انهم يسالون لماذا اغلقت صحيفة «الشعب»؟ طبعا وفقا لما نقلته وكالات الانباء اغلقت صحيفة «الشعب» لانها تسيء إلى حياة مصر والحزب الحاكم، وانها يعني... الدنيا مقلوبة، وانها الصحيفة التي تمثل الخط الديموقراطي والحر. هيا نر لماذا حاولوا الاتصال بالتيار الديني؟ لانه كان واضحا كما قلت لكم ان الجماعات الاسلامية بدات تتغلغل ببطء خصوصاً داخل الجامعات واحتلت مكانة خاصة وسط الطلاب. انهم لم يحتاجوا إلى التوجه إلى حزب العمل الاشتراكي والتجمع التقدمي والشيوعية وبقايا الرجعية، فكل هؤلاء كانوا يلاحقونهم، فقد اراد حزب العمل الاشتراكي ان يسلك مسلكهم لكنهم رفضوا ذلك في البداية لأنهم في مقدم السباق فلماذا ينضم اليهم آخرون؟»

واضاف السادات، «بدات صحيفة «الشعب» الناطقة بلسان الحزب في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ بشن حملة ضد التعديلات التي ادخلت على قانون الاحوال الشخصية بدعوى انها تتعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية ولها تاثير ضار في العلاقات الاجتماعية، وقد نشرت في هذا الشان رسائل لكثير من القراء إضافة الى مقالات كتبها دكتور كان يعمل نائبا لرئيس جامعة الازهر وبعد ذلك ادعوا انه نقل من منصبه بسبب المقالات التي كتبها، ونشرت الصحيفة مقالات تعارض دعوة الزعامة السياسية لعدم الخلط بين الدين والسياسة بدعوى ان مضمون الاسلام سياسة ودين. هذا هو خط صحيفة «الشعب» التي سالوني لماذا اغلقت؟»

وتابع، «انكم تسالوني لماذا اغلقت «الشعب»؟ هكذا يسالون هؤلاء الذين يرفضون إغلاق «الشعب»، من الجدير بمقتضى قانون الاحزاب ان اتوجه إلى اللجنة المتخصصة لكي تعمل على حل هذا الحزب لكنني لم اتخذ هذا الاجراء اطلاقا (...) في ٢ حزيران (يونيو) الماضي تحدث احد اعضاء الحزب وهو من المعتقلين حاليا، واعتقل لانه قال، «من الواضح ان الجماعات الاسلامية تسودها حالة من الاستياء تجاه اعلان اسرائيل ضم القدس كعاصمة ابدية ووفقا لسياسة الحزب في تنفيذ خططه على محورين دعائي وسياسي تقرر التخلص من حالة الاستياء هذه باصدار صحيفة اسلامية على غرار صحيفة «اللواء الاسلامي» التي يصدرها الحزب الوطني تضم كملحق لصحيفة «الشعب» وتعالج القضايا القومية معالجة اسلامية وتوضح موقف الاسلام من الاوضاع السياسية القائمة».

وتساءل الرئيس الراحل، «اليس واضحاً ان هذه الصحيفة تحرض على الفتنة الطائفية هل اترك هذه الصحيفة اذن؟» واضاف، «هذه المرة لا... ولا، كما اقول لكم ان كل من مهد او ساعد او بارك الفتنة من اعضاء الحزب ومن المشتغلين في الحياة السياسية ومن الصحافيين او اساتذة الجامعات لن ارحمهم ابدا هذه المرة».

بعد اغتيال السادات، اتخذ الرئيس حسني مبارك مبادرة ملفتة فافرج عن كل المعتقلين، واستقبل قادة المعارضة وبينهم زعماء حزب العمل في القصر الجمهوري. وبدا ان العلاقة بين المعارضة والحكومة ستتخذ مسلكا مخالفا، وعادت صحيفة «الشعب» الى الصدور. ولوحظ ان لهجة خطابها حيال سياسات الحكومة اتسمت بالتوازن والهدوء، الى ان جاءت انتخابات عام ١٩٨٤ التي جرت بنظام القائمة النسبية المشروطة التي لا تتيح للاحزاب التي تحصل على اصوات تقل عن ٨ في المئة من مجموع الاصوات الدخول الى البرلمان.

ولم يستطع حزب العمل تخطي تلك النسبة ولم يمثل في البرلمان. في حين استطاع حزب الوفد الذي كان عاد الى ممارسة الحياة السياسية في ٢٣ آب ١٩٨٣ وحده كحزب معارض متحالفا مع جماعة «الاخوان المسلمين» من تخطي النسبة، وحصل على ١٥ في المئة من الاصوات الصحيحة للناخبين وفازت قوائمه بـ ٥٨ مقعداً من مقاعد مجلس الشعب البالغة ٤٤٨. اما حزب العمل فلم يكن حصل سوى على ٧,٦ في المئة من مجموع الاصوات الصحيحة. وكان طبيعيا ان تشن صحيفة «الشعب» هجوماً حاداً على النظام التي

جرت به الانتخابات، إضافة الى التحدث عن الاتهامات المعتادة بتزويرها. وكان صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المجلس فرصة كبرى للعمل وصحيفته من أجل مواصلة الهجوم على سياسات الحكومة وتصعيد حدة اللهجة.

التحالف مع «الاخوان»

وبدأت احزاب المعارضة الاستعداد لانتخابات ١٩٨٧، وبعد مناقشات واجتماعات ومداولات تحول «الاخوان المسلمون» من تحالفهم مع حزب الوفد واتجهوا الى حزب العمل ونشأ بينهما التحالف الذي ما زال قائماً حتى الآن وربما بسببه بدأ الصراع بين العمل والحكومة يأخذ منحنى جديداً. وردا على المشككين في اهداف التحالف كتب الامين العام لحزب العمل عادل حسين مقالاً في صحيفة «الشعب» يوم ٢١ آذار ١٩٨٧ قال فيه:

«ان البرنامج الذي أثار غضب هؤلاء يمثل تحالفاً لاطراف عدة ولا يعبر عن حزب العمل نفسه. وطبيعي ان يراعى ذلك في البرنامج فنذكر ما اتفقنا عليه ونحن بصدد التعاون من اجله ونستبعد ما اختلفنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً». وتساءل: «اليست هذه ابجديات العمل السياسي وما يسمى الاتفاق على الحد الادنى المشترك من أجل إقامة جبهة تجمع اطرافاً متباينة؟»

وفي الوقت نفسه كانت صحيفة «الشعب» تصعد هجومها على الحكومة. وخرجت يوم ٢١ آذار ١٩٨٧ وهي تحمل عنواناً كبيراً: «ارهاب الحكومة يتصاعد ضد مرشحي التحالف».

وفي ١٠ نيسان ١٩٨٧ اعلن وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء زكي بدر نتائج الانتخابات على النحو الآتي: حصل الحزب الوطني على ٣٢٩ مقعداً منها ٢٠٩ مقاعد بالقوائم و٣٠ بالدوائر الفردية، وحصل تحالف العمل على ٦٠ مقعداً منها ٥٦ بالقوائم و٤ بالدوائر الفردية، وحزب الوفد على ٣٥ من مرشحي القوائم ولم يفز واحد من مرشحيه في الدوائر الفردية. واكد بدر ان تتابع الانتخابات يدل على انها كانت نزيهة وتمت في ظروف قانونية ودستورية.

وخرجت صحيفة «الشعب» في ١٩٨٧/٤/١٤ وعنوانها الرئيسي يقول: «الحمد لله ويحيا الشعب، الله اكبر ولله الحمد، انتزعنا ٦٠ مقعداً على رغم التزوير والبلطجية والاعتقالات». وتحدثت عن تزوير النتائج في بعض اللجان واعتقال عدد من اعضاء الحزب اثناء العملية الانتخابية.

واستمرت مشاجرات «الشعب» مع الحكومة حتى صدر قرار المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مجلس الشعب، ثم صدر القرار بقانون الرقم ٢٠١/٩٠ واصبح نظام الترشيح هو النظام الفردي الذي طالما نادت به احزاب المعارضة ومن بينها حزب العمل، وجرت انتخابات ١٩٩٠ بمشاركة احزاب: الحزب الوطني والتجمع والاتحادي الديموقراطي والامة والخضر ومصر الفتاة، بينما قاطعها الوفد والتحالف، واصدرا بياناً مشتركاً بررا فيه قرار المقاطعة بانه جاء نتيجة لانفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة واصدارها من دون ان تعرض على الراي العام لمناقشتها، وتجاهل هذه القوانين النص على اية ضمانة من ضمانات حرية الانتخابات التي اجمعت على المطالبة بها احزاب المعارضة والقوى الوطنية الاخرى والنقابات المهنية ونوادي هيئات التدريس في الجامعات واغفلت الاشراف القضائي الكامل، كما جرى تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخالف الاسس القديمة الواجب الاخذ بها.

وطوال السنوات الاربع الماضية خاض حزب العمل من خلال صحيفة «الشعب معارك» عدة مع الحكومة كان من بينها معركته الشهيرة ضد وزير البترول السابق الكيميائي عبدالهادي قنديل والتي وصلت الى ساحة القضاء. وحققت النيابة اكثر من مرة مع رئيس الحزب المهندس شكري ونائبه الدكتور حلمي مراد والامين العام للحزب عادل حسين ورئيس تحرير الصحيفة مجدي احمد حسين في قضايا تتعلق بالنشر. وقبل نحو ثلاثة اشهر خرجت الصحف المصرية وفي صفحاتها الاولى صورة جمعت الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذي كان اقام دعوى قذف وسب ضد «الشعب» وحزب العمل ومعه المهندس شكري وبعض رؤساء احزاب المعارضة الاخرى. ونشرت الصحف ان الدكتور عزمي وافق على التنازل عن دعواه في اطار مصالحة تقوم بمقتضاها «الشعب» بتكذيب ما كانت نشرته في حقه.

قضية عادل حسين

ساد اعتقاد في الاوساط المصرية ان عهداً جديداً من الوفاق بين الحكومة وحزب العمل صار وشيكاً، خصوصاً ان جلسة المصالحة جاءت بعد ثلاثة اشهر فقط من مشاركة حزب العمل في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس مبارك على رغم مقاطعة الحزب الناصري له وانسحاب حزب الوفد منه. لكن الايام اثبتت ان هذا الاعتقاد خاطئ وان الطرفين في الطريق الى صدام آخر، ربما كان الأكبر منذ انشاء حزب العمل عام ١٩٧٨ اذ تسلم الامين العام للحزب عادل حسين اخطاراً من نيابة امن الدولة العليا تطلب منه الحضور الى سرايا النيابة يوم ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) الماضي لسماع اقواله في بلاغ مقدم من جهاز مباحث امن الدولة يتهمه فيه بحيازة مطبوعات مناهضة تحض على كراهية نظام الحكم والازدراء به والترويج لافكار الجماعات المتطرفة.



السادات منح ابراهيم شكري وسامين ثم اعتقله.

وتوجه حسين الى سرايا النيابة وسط مجموعة من المحامين الذين ينتمون الى تيارات سياسية مختلفة، وبعدما ادلى باقواله اصدرت النيابة قراراً باحتجازه في مقر مخفر شرطة مصر الجديدة واستكمال التحقيق معه في اليوم التالي. وثارت ثورة حزب العمل واطراف معارضة اخرى. وفي اليوم التالي قررت النيابة توقيف الامين العام للعمل ١٥ يوماً على ذمة التحقيق في القضية وقضية اخرى تتعلق ببلاغ مقدم من وزارة الدفاع عن نشره مقالاً في الصحيفة يوم ٢٣ كانون الاول الماضي يحوي معلومات كاذبة «بما يعمل على تهديد المصالح العليا للبلاد».

وكان طبيعياً ان تفسح صحيفة «الشعب» صفحاتها لمهاجمة الحكومة وانتقاد الاجراءات التي اتخذت ضد عادل حسين، وفي الوقت نفسه دخلت نقابة الصحافيين التي ينتمي اليها حسين طرفاً في الخلاف، ونظم عدد من الصحافيين مؤتمراً في مقر النقابة واعلنوا الاعتصام داخلها حتى الافراج عنه. واستعاد المصريون ذكرى الصدام الذي وقع بين الحكومة والمحامين يوم ١٧ ايار الماضي حينما حاولوا الخروج في تظاهرة.

وشرحت وزارة الداخلية ملابسات قضية حسين في بيان اصدرته الاسبوع الماضي قالت فيه: «لدى وصول المتهم عادل حسين يوم ٢٤ اكتوبر الماضي الى مطار القاهرة على الطائرة الفرنسية شاء قدره ان يترك سهواً على مقعده بالطائرة مظروفاً يحوي بعض المنشورات مدون عليها بخط المتهم ما يفيد ارتباطه بهذه المنشورات، إضافة الى بعض الاوراق الاخرى التي تفيد تورطه مع الجماعات الارهابية، وعثر على هذه الاوراق بمعرفة عمال شركة الطيران الفرنسية حال قيامهم بتنظيف الطائرة عقب مغادرة الركاب فقاموا بتسليمها الى اجهزة الامن في المطار. وقامت الاجهزة المختصة في حينه بتحرير محضر وقامت بارساله من دون المتهم مع المضبوطات الى النيابة المختصة التي باشرت بعد ذلك تحقيقاتها بسؤال الاطراف المعنية وحددت يوم ٢٤ ديسمبر موعداً لاستدعاء المتهم عادل حسين لسؤاله حول موضوع الواقعة. ومثل من تلقاء نفسه لجلسة التحقيق التي انتهت بقرار من النيابة المختصة بحجزه لصباح اليوم التالي لاستكمال التحقيقات وتم التحفظ عليه في مخفر شرطة مصر الجديدة وهو اقرب مخفر لمقر النيابة.

وفي صباح يوم ٢٥ ديسمبر ارسل المتهم الى النيابة لمواصلة التحقيق الذي انتهى بقرار من النيابة بحبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، وتنفيذاً لهذا القرار قامت اجهزة الامن بنقل المتهم الى محبسه حيث احيط بكل صور الرعاية والمعاملة الكريمة بوصفه صحافياً ينتمي الى نقابة الصحافيين».

وتناول البيان الحملة الصحافية التي شنتها صحف المعارضة المصرية للتضامن مع حسين وقال: «بدا بعض الاقلام الموتورة بمحاولة استغلال هذه الواقعة للاساءة الى وزارة الداخلية مستهدفة من ذلك فرض الارهاب الفكري المنظم على سلطة الدولة وهيبتها وقد تجاهلت وزارة الداخلية هذه الدعاوى الكاذبة إيماناً منها بانها اقلام مأجورة تكتب لحساب من يمولها، والراي العام المصري لا يتابعها ولا يلقي لها بالا او اهتماماً».

ورداً على اتهامات المعارضة بسوء معاملة حسين اكد البيان ايمان الوزارة بان المتهم بريء حتى تثبت ادانته وقال: «استجابت الاجهزة الامنية المختصة لمطلب نقيب الصحافيين الذي بادر الى الاتصال بالوزارة للسماح لزوجة المتهم السيدة ناهد يوسف علي بزيارته وقضت معه قرابة ساعتين وقدمت إليه الاغطية اللازمة والادوية وبعضاً من المأكولات. كما عاودت اجهزة الوزارة الاستجابة مرة اخرى لمطلب نقيب الصحافيين بالسماح للسيدة نجلاء كامل القليوبي زوجة الصحافي مجدي احمد حسين بزيارة المتهم حيث قدمت اليه كل حاجاته من الملابس والاغطية الاضافية والادوية والكتب والحاجات المكتبية المختلفة. وكان ذلك بغرض تكذيب الاخبار الملفقة التي يروج لها العملاء والمستفيدون في محاولات الاثارة وادعاء البطولات الزائفة على حساب امن واستقرار المواطنين البسطاء من ابناء الشعب.

وعلى رغم ذلك فوجئت الوزارة باستمرار بعضهم من حملة الاقلام الذين اعتادوا دوما الدفاع عن الباطل والتصدي للحق والحقيقة في التصدي المخزي للاجراءات القانونية والقضائية التي اتخذت حيال المتهم في محاولة يائسة لضرب الديموقراطية ومواجهة التصدي الناجح الذي تقوم به اجهزة الامن للارهاب ومسانديه». وحذر البيان من ان اجهزة الامن «قادرة على مواجهة وضرب الارهاب الفكري الذي يساند كل المحاولات التي تستهدف امن الوطن والمواطن». واكد ان الوزارة «تتحرك في اطار من سيادة القانون وتحافظ على المسيرة العامة للديموقراطية في البلاد وتحترم حقوق الانسان وتدرك ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، ومن هذا المنطلق مارست دورها حيال المتهم عادل حسين في اطر من الاجراءات القانونية الصحيحة ولم تقبض على المتهم الا بعدما اصدرت النيابة قراراً بحبسه وايداعه محبسه على ذمة التحقيقات، ادراكا من هذه الاجهزة ان كل الموتورين والماجورين سيحاولون ان يصنعوا من هذا المتهم بطلاً زائفاً حتى ولو كان ذلك على حساب المصالح العليا للوطن».



وفي لهجة متشددة حذر البيان كل من يتصور انه قادر على إثارة الفتنة وتعكير صفو الامن والاستقرار، من ان الوزارة «قادرة على التصدي بالاجراءات القانونية الحاسمة لهذه الممارسات التي تحقق مآرب واهداف اولئك الذين ينفقون ببزخ في الخارج على اعوانهم في الداخل في محاولة يائسة لضرب المجتمع، وان جهاز الامن قادر على تنفيذ هذا التكليف بكل الحسم والحزم».

واذا كانت المعركة الانتخابية المقبلة صارت على الابواب فان مسلسل الصدام بين حزب العمل والحكومة مرشح للتصاعد ومن المستبعد ان يزول او تخف حدته في وقت قريب ■



المصدر : .... الــوســط ......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٩ يناير ١٩٩٥ ....

ابراهيم شكري لـ «الوسط»:

«الاخوان» لن يندمجوا في حزب العمل والضغوط لن تجعلنا نفض التحالف معهم

أجرى الحوار محمد صلاح

اكد المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل المعارض، في حواره مع «الوسط»، ان حزبه يرفض الارهاب. ووصف بعض مرتكبيه بان «ليس لديهم اي نوع من الفهم او الادراك الموجود لدى اي شخص عاقل». وراى ان هناك ضغوطا تمارس على حزب العمل لدفعه الى فض التحالف القائم منذ عام ١٩٨٧ مع جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة. وشدد على ان حزبه لن يتخذ قرارات نتيجة رد فعل على موقف معين، مؤكدا ان «الاخوان» لن يندمجوا في حزب العمل، وقال، «لن نكون حزبا واحداً ابداً».

وحدد شكري مطالب حزبه لخوض انتخابات مجلس الشعب المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وراى ان قضية الامين العام للحزب عادل حسين التي ثارت اخيراً تعود الى غضب الحكومة من كتابات حسين في صحيفة «الشعب». وهنا نص الحوار.

● **مسلسل الصدام مع الحكومة مستمر منذ سنوات، حتى ان بعضهم يعتقد بأنكم تحولتم الى حزب لإثارة المشاكل، فما رأيك؟**

– لا يوجد بيننا وبين اي من المسؤولين في الحكومة اي خلافات شخصية لكنها خلافات على سياسات تنتهجها الحكومة. وهذا يحدث منذ ايام الرئيس الراحل انور السادات. وحينما أنشئ حزب العمل في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ في وقت متزامن تقريبا مع قيام الحزب الوطني الديموقراطي، قالوا، ان السادات اقام لنفسه حزباً ويقيم لنفسه معارضة. ولم اقف كثيراً عند هذا القول وقلت لنفسي إن الممارسة ستثبت الحقيقة. وانا اوكد ان الخلافات لا تظهر الا عندما يكون هناك ما يلزم لحدوثها.

ونحن نعيش، ويا للأسف الشديد، في حالة طوارئ منذ ان فرضت عقب اغتيال السادات مباشرة. واذكر انني كنت عضواً في مجلس الشعب حينما قدمت الحكومة طلباً بفرض حالة الطوارئ وعارضت ذلك، لكنهم قالوا إنهم يحتاجون إلى فرضه لمدة سنة حتى يتعرفوا إلى ابعاد الاحداث التي ادت إلى اغتيال السادات. وامتدت هذه السنة، ويا للاسف، إلى سنة اخرى ثم سنوات على رغم ان حالة الطوارئ يدل اسمها على الغرض منها، اي انها تفرض في الحالات الاستثنائية، وليس معقولاً اننا نعيش حالة استثنائية منذ اكثر من ١٤ عاما.

● **الخلافات بينكم وبين الحكومة لا تتوقف عند قانون الطوارئ؟**

– نحن نرى ان استمرار العمل بقانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية في البلاد، ويشكل موقفاً لا يمكن ان يكون مساعداً للتعددية الحزبية. وهذا الامر ينطبق ايضاً على التعديلات التي ادخلت قبل عامين تقريباً على مواد قانون العقوبات التي اشتهرت باسم «قانون الارهاب»، وشددت قبضة الشرطة بمقتضاها على نحو غير مسبوق وأعطيت صلاحيات لم تكن موجودة حتى في قانون الطوارئ، اذ يحق للشرطة، وفقاً لقوانين الطوارئ، ان توقف المواطن لمدة ٢٤ ساعة ثم تطلقه ولا يكون في ذلك اي نوع من التجاوز، بينما يمكنها، وفقا للقوانين الجديدة، ان تحتجز المواطن لثلاثة ايام كاملة. قد لا تحدث تجاوزات خلال هذه الايام الثلاثة لكن حدوث اي خطا ولو بنسبة بسيطة يترك اثراً لا نقبل به.

الحكومة تمارس عملها في كل المجالات التي تمس اوضاعا كثيرة، ومن هنا يمكن ان نكون معارضين لها سواء داخل البرلمان إذا كنا ممثلين فيه او خارجه.

● **أنتم رفضتم ان تكونوا ممثلين في البرلمان وقاطعتم انتخابات عام ١٩٩٠؛**

– لم نقاطع الانتخابات وحدنا وانما قاطعها معنا الوفد والاخوان المسلمون وهم القوى السياسية التي كانت تمثل المعارضة في مجلس الشعب الذي انتخب عام ١٩٨٧. لم نقاطع الانتخابات لاننا لا نريد ان ندخل المجلس، بل بخلاف ذلك ان كل الاحزاب حريصة على ان تثبت وجودها في صورة رسمية. ولكن حينما رفضت حكومة الحزب الوطني وضع الضمانات الكافية لسلامة العملية الانتخابية اردنا ان نقوم بعمل تقف الحكومة امامه.

ثلاثة اتجاهات لم تكن على سياسة واحدة في كثير من الامور خصوصا في شان السياسة الخارجية، اتخذت الموقف نفسه، فسياسة الوفد لم تكن كسياسة العمل او الاخوان في كثير من الامور. ومع ذلك اتفقنا على ان لا بد من وقفة. لم يكن في ايدينا سوى قرار المقاطعة عسى ان يكون لهذا الاجراء تاثير لدى الحكومة. في بلاد اخرى حينما يقف حزب ويقول لن اشارك لا يمر الامر كما مر لدينا هكذا، كان الحكومة قالت المثل المصري «بركة انها جت منهم». هم لم يكونوا حريصين على ان يشارك او لا يشارك احد في الانتخابات، ومن هنا جاء المجلس الحالي الذي يحتل فيه الحزب الوطني ٤٣٦ مقعداً في مقابل نحو ٢٠ لاعضاء من خارج الحزب الحاكم ولا يمكن هذه الاقلية ان تحدث شيئا داخل البرلمان أيا كانت ممارستها.

● بدأتم كحزب قومي يعتنق كثيرا من المبادئ الناصرية ثم تحولتم الى الاتجاه الاسلامي، ألا ترى ان هناك تناقضا في ذلك؛

– نحن في حزب العمل نعتبر ان القومية العربية امر له قيمته، والذين يحاولون وضع فروق بين القومية العربية والاسلام هم في الحقيقة لا يريدون خيرا للقومية والاسلام في آن. فالعرب متحدون اقوياء هم قلب قوي يمكن ان يضخ الحياة والقوة في العالم الاسلامي. وبرنامج حزبنا منذ انشائه يدعو الى ان تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للتشريع والا تكون هناك قوانين تخالف الشريعة الاسلامية.

التحالف مع «الاخوان»

● على أي اساس كان تحالفكم مع جماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة عام ١٩٨٧؛

– انا لا استبعد ان تكون ضغوط الحكومة وصدامها مع حزب العمل تصاعدت بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧. وانا اقول اننا صادقون مع انفسنا، فالحزب انشئ على مبادئ تطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية. وحينما خضنا انتخابات عام ١٩٨٤ كانت برامجنا هي الوحيدة الواضحة بالنسبة إلى المطالبة بتطبيق الشريعة. والاخوان بطبيعتهم يسيرون في الاتجاه نفسه مع التسليم بان لهم خصوصياتهم وتكوينهم وتاريخهم وانتشارهم في مصر وبعض البلاد العربية الاخرى.

نحن نرى أننا حزب محلي ولنا خصوصياتنا، ونؤمن بان شعب مصر يجب ان يعيش متضامنا متلائما سواء كان ذلك باكثريته الاسلامية او باقليته المسيحية، ومن هنا الى جانب تحالفنا مع الاخوان كنا دائما نرحب باي عناصر مسيحية تنضم إلينا.

● هل يعني ذلك ان تحالفكم مع «الاخوان» يعود الى تقارب الافكار والاتجاهات بينكم وبينهم وليس لأهداف انتخابية؛

– التحالف لم يكن لمجرد وقت الانتخابات، فالامر ليس مجرد قطار نركبه جميعا ثم ينزل كل منا في المحطة التالية. هذا لا يكون تقاربا وتحالفا مبنيا على مبادئ. وعندما دخلنا معا انتخابات ١٩٨٧ كان برنامجنا الانتخابي يكاد يكون البرنامج الذي خضنا به انتخابات عام ١٩٨٤ وامكنا ان نجعلهم يقبلون البرنامج الذي عرضناه.

● لكن «الاخوان» تحالفوا مع حزب الوفد في انتخابات ١٩٨٤ ولم يتحالفوا معكم يومها؛

– ظروف ١٩٨٤ كانت خاصة فحزب الوفد كان عائدا الى الساحة بعد فترة توقف، واذكر قبل عودة الوفد الى نشاطه حينما كان اصحاب الاتجاهات الدينية داخل مجلس الشعب يسألون اذا جرت انتخابات في المستقبل مع اي حزب ستكونون؟ كان ردهم انهم سيكونون مع حزب العمل. ولكن بعدما عاد الوفد الى الساحة كان هناك موقف جديد اذ راى بعض الشخصيات ذات التاثير في التيار الاسلامي ان مصلحة الاخوان قد تكون في ان يدخلوا الانتخابات مع الوفد. وبالفعل تحالفوا مع الوفد كتجربة.

● قانون الطوارئ ينعكس على الممارسة السياسية ولا يساعد التعددية الحزبية.

● سننسق مع كل القوى المعارضة في الانتخابات.

ولكن صدقني ان دخول الاخوان مع الوفد انتخابات ١٩٨٤ كان امرا مفيدا جدا للوفد، فالحزب تاثر من الفترة التي كان نشاطه فيها متوقفا، ولم تكن لديه قواعد جماهيرية او شباب يحتاج اليهم في الانتخابات، قد تكون لديه قيادات تاريخية لكن قواعده الجماهيرية كانت ضعيفة. وعندما تحالفوا مع الاخوان اصبح هناك امكان توافر عناصر في القرى والمناطق المختلفة يمكن ان تكون مندوبة في اللجان الانتخابية. واذكر جيدا ان الممارسة داخل مجلس الشعب اوضحت ان الاخوان كانوا يتحدثون في البرلمان باسمهم وليس باسم الوفد، ومن هنا فإن تحالفهم مع الوفد لم يكن كما هو عليه الحال في تحالفهم معنا.

● من أفاد من التحالف، حزب العمل ام «الاخوان»؛

– كلانا افاد، وبالنسبة إلينا لم تقتصر الافادة على دخول بعضنا الى البرلمان، لكن الافادة الكبرى هي اتاحة الفرصة لدخول قيادات من العمل والاخوان معا البرلمان، لتتحدث في مجلس الشعب وتطرح آراءها، وان يجري حوار، سواء كان يعجب بعضهم او لا يعجبه، إذ ان الحوار في كل الاحوال مطلوب. ولذلك اقول ان الاخوان افادوا ونحن ايضا افدنا.

لن نكون و«الاخوان» حزباً واحداً

● هل هناك ضغوط تمارس على حزب العمل حتى يفض التحالف مع الاخوان؛

– قد يكون هذا في عقول من يقوم بهذه الممارسات، لكنني اعتقد بان هذا الاسلوب ليس صحيحا ولن يؤدي الى مثل هذه النتيجة [illegible] ان الاخوان تنظيم ونحن تنظيم آخر ولن نكون ابدا حزبا واحدا ولن يدمج الاخوان مع حزب العمل او حزب العمل مع الاخوان في حزب واحد وهذا من حقهم ومن حقنا. وفي كل انحاء العالم يمكن ان تتشكل جبهات وان تتفق الاحزاب على برنامج انتخابي معين، قد لا يكون هو كل الطموح لاحد الاحزاب وقد يكون قريبا من طموحات بعضهم.



وفي انتخابات ١٩٨٧ تكونت هذه الجبهة ولم تكن من صنيعتي لان حقيقة ما حدث ان احزاب المعارضة اقرت برنامجا معينا في اجتماع عقد في مركز شباب عابدين وتحدث فيه جميع ممثلي الاحزاب بمن فيهم الاخوان الذين غابوا عن الاجتماع لكنهم ادلوا بوجهة نظرهم من خلال خطاب مكتوب من المرشد ووافقوا على هذه المبادئ. وفكرت اننا في انتخابات ١٩٨٤ لم نحقق نجاحا كبيرا لوجود شرط الـ ٨ في المئة، وحصلنا على اقل من تلك النسبة بقليل جدا، اي اكثر من ٧ في المئة، فيما حصل الوفد على ١٥ في المئة لكنه تمثل في البرلمان بـ ١٢ في المئة فقط نتيجة للنظام الانتخابي.

واقترحت ان تدخل الاحزاب الانتخابات في قائمة واحدة باسم احد الاحزاب وهو حزب الوفد، ولم تكن لدينا الحساسية من ذلك لانه كان للوفد بالفعل اكثر من ٥٠ مقعداً مع الاخوان داخل البرلمان. وحينما تساءل بعضهم عن طريقة مشاركة رؤساء احزاب المعارضة وقادتها في الانتخابات في قوائم حزب الوفد، كان الحل ان يشاركوا في الانتخابات بالمنافسة على المقاعد الفردية على ان تساندهم كل الاحزاب. والمسالة المهمة كانت ان تحقق المعارضة وجودا كبيرا في البرلمان لإحداث توازن امام الحزب الوطني. ولكن، ويا للاسف الشديد، لم يتحقق ذلك، اذ اننا اتفقنا على ان يتم التنسيق في هذا الامر خلال اسبوع، وفي نهاية الاسبوع اعلن حزب الوفد انه لن يشارك في هذا التحالف وانه سيدخل الانتخابات بقائمة بمفرده.

وفي اليوم نفسه جاءني من جاءني من الاخوان ومعهم ممثلون لحزب الاحرار وقالوا نحن مستعدون لان نخوض الانتخابات في قائمة حزب العمل. وعرضت الامر على اللجنة العليا للحزب وهي اعلى سلطة فيه، ووافقت بل دعت الى توسيع التحالف ليشمل احزاب المعارضة الاخرى. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك معارضة اخرى لها اهميتها سوى في حزب التجمع فعرضنا عليهم ان ينضموا الى التحالف. ولانني اعلم الحساسيات عرضت عليهم ان يشاركوا في قوائم حزب العمل التي لا تحوي اسماء مرشحين من الاخوان، لكنهم قالوا انهم لم يدخلوا المجلس لفترتين ومن الافضل ان يدخلوا في قائمة بمفردهم، على رغم ان فرصتهم ضعيفة. الا انهم راوا ان ذلك يتيح لهم الفرصة لعرض مبادئهم والدعوة اليها.

وهكذا فان دعوتي لم تكن الى قيام تحالف اسلامي بل الى قيام تحالف ديموقراطي، اما ما تم فانني ارى ان الله اراد بنا خيرا.

● هل سيستمر التحالف مع الاخوان في الانتخابات المقبلة؟

– انا مقتنع تماما بضرورة وجود اكبر قدر من التنسيق بين كل احزاب وقوى المعارضة وهذا في مصلحتهم تماما. لن ياخذ احد مكان او حق احد. الانتخابات ستتم بالطريقة الفردية، والتنسيق يمكن ان يكون في شان تقسيم الدوائر وعدم المزاحمة فيها لئلا يسقط مرشحو المعارضة وينجح ممثلو الحزب الوطني. واعتقد بان قوى المعارضة يمكن ان تحقق تنسيقا في ٧٥ في المئة من الدوائر ويبقى ٢٥ فى المئة التى يصعب التنسيق فيها على أن يكون هناك اتفاق، في حال حدوث اعادة بين مرشح من المعارضة ومرشح من الحزب الوطني، على ان تقف المعارضة وراء المرشح المعارض أيا كان الحزب الذي يمثله.

الضمانات لا الطريقة

● من الواضح ان احزاب المعارضة، ومن بينها العمل، قررت المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وهي ستتم بالطريقة التي جرت بها انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعتموها، ما هي مبررات المشاركة هذه المرة؟

– ليس المهم الطريقة التي ستجري بها الانتخابات، المهم ضرورة توافر الضمانات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية. نحن شاركنا في الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس حسني مبارك في تموز (يوليو) من العام الماضي، ولم نضغط في اتجاه المطالبة بنظام انتخابي معين، واعتراضنا على نظام القوائم كان حول الاخذ بنظام القوائم النسبية المشروطة الذي يشترط حصول الحزب على نسبة معينة من الاصوات على مستوى مصر حتى يحق له الدخول الى البرلمان.

نحن في الحوار الوطني ركّزنا على عملية التصويت وطريقة اجراء الانتخابات، فهناك اجماع لكل من خاضوا الانتخابات على ان التلاعب في نتائجها ليس صعبا، فالعملية تتم من خلال كشوف تتضمن اسماء من لهم حق في الادلاء بصوتهم ويكفي ان يضع رئيس اللجنة علامة بالقلم على من ادلى بصوته، وربما وضعت علامات امام اسماء اشخاص لم يحضروا وربما كانوا في عداد الاموات او مسافرين وتسقط اوراق باسماء هؤلاء في الصناديق. نحن طالبنا بضبط هذه الجزئية ونرى ضرورة التأكد من شخصية من يتقدم للادلاء بصوته وان يوقع امام اسمه ويدون رقم بطاقته الشخصية.

التزوير ليس هاجساً

● لماذا يسيطر هاجس التزوير دائماً على احزاب المعارضة في مصر؟

– هذه ليست هواجس وانما امور معروفة وتحدث خصوصا في الريف. ربما كانوا يرون في هذه المسالة هناك انها نوع من الحماسة لابن قريتهم ولا يتعاملون معها على اساس انها نوع من الغش والتزوير. وعلى مستوى الوطن قد تحدث بلا شك نتائج لا تعبر عن القاعدة الجماهيرية. والامر الثاني ان الجداول الانتخابية لا تشمل سوى نصف من يحق لهم الانتخابات، اذ ان الذين وصلوا إلى سن الإنتخابات، وفقا للاحصاءات، يقترب عددهم من ٣٠ مليونا. في حين ان جداول الانتخابات لا تشمل سوى ١٥ مليونا فقط.

هناك ايضا موضوع اشراف القضاء على العملية الانتخابية. الدستور يتحدث عن اشراف القضاء على عملية الاقتراع، اي يجب ان يوجد في كل لجنة انتخابية عنصر قضائي يمكن ان يلمس العملية الانتخابية وهل تمر في ظروف قانونية ام لا. وما كان

يحدث ان القاضي يوجد في لجنة مركزية وليس في اللجان الفرعية وبالتالي فهو لا يرى ما يحدث في اللجان الفرعية.

● صدر قرار بتمديد فترة قيد المواطنين في جداول الانتخابات من شهر الى ثلاثة شهور؟

– من كان يمثل الحزب الوطني في لجنة الحوار الوطني صرح بان رايه ان تفتح الجداول للقيد لمدة اربعة أشهر. لكننا وجدنا انها قلصت الى ثلاثة اشهر. وانا ارى ان النيات بالنسبة إلى إصلاح اساليب العملية الانتخابية غير متوافرة، ولكن في الوقت نفسه اعتقد بان الذين يشرفون على العملية الانتخابية سيضعون في اعتبارهم الظروف التي تمر بها البلاد. واظن ان مصر، وهي تعيش في حالة طوارئ مستمرة واستنفار امني، لا بد ان يسمع فيها صوت الناس الذين خابت امالهم، وعليهم ان يعبروا عن ذلك بالطريقة الصحيحة وهي ان يكون لهم ممثلون في مجلس الشعب.

جهود... ولكن

● تضخم أحزاب المعارضة دائماً السلبيات ولا تتحدث أبداً عن ايجابيات الحكومة؟

– هناك مشاكل اصبح الشعب يعاني منها ولم يكن يعاني منها في الماضي، وانا لا ادعي انه لا توجد جهود تبذل لحل هذه المشاكل لكنها ليست بالقدر الذي يشعر الناس بان الحكومة معهم. كما انهم قد يرون بزخا في نواح كثيرة من المظاهر سواء في المهرجانات او السفريات او المؤتمرات، وفي الوقت نفسه تقتير في الانفاق على امور مهمة تتعلق بالشعب وحاجاته الاساسية.

رفض الإرهاب

● كثيرا ما تتهم صحيفة «الشعب» بنشر افكار الجماعات المتطرفة او مساندة الارهاب، ولعل فتح صفحاتها لـ«الاخوان» يعمل على تدعيم هذا الاعتقاد؟

– لا شك في ان الحكومة لا ترتاح الى كثير مما يكتب في الصحيفة. إننا نرفض الارهاب رفضا تاما، واكدنا ذلك مرارا. ونرفض في الوقت نفسه التجاوزات او الخروج على القانون، ونرى ان غياب التوعية الصحيحة بالدين يعطي الفرصة لشباب صغير السن للوقوع في شباك التطرف والارهاب ليستمع الى توجيهات تقوده الى ارتكاب اعمال العنف. نحن على قناعة كاملة بان التوجه العام لدى الشعب المصري هو التوجه الاسلامي. وليس معنى ذلك مساندة الارهاب. ما وقع من احداث امور مؤسفة، وفي احيان كثيرة لا يمكن تبريرها الا اذا لم يكن لدى من فعلوها اي نوع من الفهم او الادراك الموجود لدى اي شخص عاقل.

● مثل ماذا؟

– مثل الاعتداء على الاديب الكبير نجيب محفوظ. لا يمكن تصور شاب لا يزيد عمره على ٢٢ عاما يستمع الى كلام من شخص آخر عن ان الاديب الكبير يعادي الاسلام، او ان كتاباته فيها ما يخالف الدين، ثم يقدم على ارتكاب مثل هذه الجريمة.

● لكن صحيفة «الشعب» غيرت من لهجة خطابها وصارت كأنها تصدر عن جماعة «الاخوان»؟

– هذا كلام غير صحيح وغير عادل، فحزب العمل لم ينشا بافكار تكونت عام ١٩٧٨، نحن على الساحة السياسية المصرية منذ ١٩٣٢، وكنا نمثل حركة «مصر الفتاة» التي تحولت بعد ذلك الى حزب مصر الاشتراكي قبل قيام ثورة يوليو مباشرة. وقفلت الاحزاب بعد الثورة، وبعدما عادت مجددا وجدت ان الاوان قد حان لكي نواصل طريقنا الذي بدأناه قبل سنوات طويلة وفقا للمبادئ التي تقول، لا تاكل الا ما نبت في ارضنا ولا تلبس الا من صناعتنا، واذا لم تجد فليكن عربيا، اعتز بعروبتك، ولتكن غايتك ان تصبح مصر والسودان دولة كبرى تحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام. هذا الكلام قبل عام ١٩٣٢ وما زلنا نؤمن به.

وجمال عبدالناصر بافكاره كان نبتا من نبات حركة مصر الفتاة، لانه كان احد الذين درجوا في الحركة، وكانت كل افكاره الافكار التي نادينا بها، مثل تاميم قناة السويس والاصلاح الزراعي. وعندما يتحدثون اننا انقلبنا من قوميين الى اسلاميين فانني اقول ان هناك يقظة اسلامية ليس في مصر فقط ولكن في كثير من البلدان، وما يمارس من محاولات وضغوط ضد حزب العمل ليس الا محاولات لحصار حركتنا ربما بالتجاهل في بعض الاحيان، او بالحصار والتخويف في احيان اخرى.

● لكن عددا من كوادر حزب العمل رفض قبل نحو ثلاث سنوات هذه التوجهات واعلن انشقاقه عن الحزب؟

– هذا الامر لا يخرج عن كونه نوعا من الضغوط، فاذا اردت ان تضعف حركة فان الانشقاق من داخلها يضعفها اكثر من ان تهاجمها من الخارج. الهجوم الصريح يجعل الحركة تتماسك، ولكن اذا امكنك ان تتسلل ببعض الافكار او الآراء ليتبناها بعض الاشخاص داخل الحركة لسبب او لآخر فان التاثير يكون اقوى.

● وهل تأثر حزب العمل بهذا الانشقاق؟

– في كثير من الاحيان لجاوا الى التهديد بان هؤلاء المنشقين سياخذون مكاننا. وهذا امر قد يصدقه من يقوم بهذه الاعمال اما الشعب فلا يصدقه. ومسالة الانشقاق احدثت «بلبلة» لم اقف عندها ولم اجعل مهمتي محاصرتهم لانني اكون بذلك ساعدتهم على ان يشغلوني بما يمكن الا يكون من مشاغلي.

● وهل تشعر بأن الصدامات مع الحكومة ستنتهي إذا فضضتم التحالف مع «الاخوان»؟

– اتصور ان كل الاساليب تمارس من اجل ذلك. أما نحن فلن نندفع الى اتخاذ قرار يجب الا نندفع اليه او ان نتخذ موقفا نتيجة رد فعل على موقف معين. نحن ايضا حريصون على ان يكون هناك انضباط في



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٥

● عندما قام حزب العمل قالوا إن السادات أقام لنفسه معارضة.

● الوفد أفاد من التحالف مع الإخوان ونحن أردنا تكوين تحالف ديموقراطي.

● الحكومة لا ترتاح الى كثير مما يكتب في «الشعب» ونحن نختلف مع سياسات وليس مع أشخاص.

● نرفض الإرهاب وكذلك التجاوزات.

حركتنا. وما يحدث الان من وجهة نظري شيء عادي، فابراهيم شكري او حلمي مراد او عادل حسين لم يدخلوا المجال العام وفتحت لهم الابواب على مصراعيها او تسلقوا على اكتاف الآخرين، هم مجاهدون ممارسون للحياة العامة منذ شبابهم المبكر. وانا دخلت الحياة السياسية منذ وجودي في الجامعة وشاركت في انتفاضة ١٩٣٥ واصبت برصاص الانكليز في التظاهرات واعتقلت اكثر من مرة. وعندما قامت الثورة لم اكن في منزلي على رغم

انني كنت عضوا في مجلس النواب يومها، وانما كنت في سجن اراميدان امضي فترة عقوبة ٦ شهور بتهمة العيب في الذات الملكية. وعادل حسين اعتقل قبل ذلك لسنوات طويلة.

● عادل حسين كان ماركسيا وصار اليوم اسلاميا، فما هذا التناقض؟

– لا يوجد تناقض. كان يدير حوارات بعضها مع اخيه الاكبر احمد حسين زعيم حركة مصر الفتاة وحضرت بعضها بنفسي. وعلى مر السنوات تشكل عادل حسين الى ان وصل الى المرحلة الاسلامية.

● قضية عادل حسين الاخيرة ليست الأولى. حققت النيابة من قبل مع قادة في الحزب وصحافيين في «الشعب»، وقبل شهرين اجريتم مصالحة مع الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وتنازل عن قضية كان رفعها ضدكم وترك ذلك انطباعا بأن علاقتكم بالحكومة في طريقها الى التحسن، فما رأيك؟

– ليس من بين اهدافنا ان تكون بيننا وبين احد من الحكومة خصومة، خصوصا اذا كانت الخصومة ناشئة عما كتب في صحيفتنا ما اعتبر انه نيل من سمعة اي شخص. وعندما اقاموا دعاوى قضائية ضدنا دخلنا فيها وكانت لدينا ربما بعض المستندات التي يمكن ان تساند قولنا، لكنني وجدت ان ليس من المصلحة ان ننشغل بالكثير من هذه القضايا ونحن نعد انفسنا للانتخابات، لان من يصيدون في الماء العكر كثيرون. وعندما ظهرت مبادرة تشير الى انهم يمكن ان يتنازلوا عن الدعوى في مقابل ان نتحدث اننا لم نقصد الاساءة اليهم رأينا ان في هذا خيرا. انا اؤكد اننا في حزب العمل نعارض افعالا وسياسات ولا يمكن ان تكون علاقتنا مبنية على عداوة لاحد.

● أصدرت وزارة الداخلية بيانا اكدت فيه واقعة العثور على مظروف يخص عادل حسين ويحوي منشورات وبيانات صادرة من «الجماعة الاسلامية» فما تعليقك؟

– انا اسمي هذه القضية «المظروف اللغز». هذه الواقعة كتبت عنها الصحف في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وذكرت ان السلطات عثرت داخل المظروف على خطاب موجه الى عادل حسين ولم يحدث شيء ومضى نحو شهرين وفجاة برزت القضية من جديد. وربما جاء تحريكها على اساس ان الناس فهموا ان المصالحات تعبر عن مؤشرات إلى سياسة هدنة او تهادن من جانب الحكومة فارادوا نفي ذلك. وربما وجدوا في كتابات عادل حسين عن معالجة بعض السياسات ما يغضبهم. نحن عموما نثق بقضائنا وببراءة عادل حسين.

● ما هي النقاط التي تلتقون فيها مع الحكومة؟

– نحن نتفق مع الرئيس مبارك في كثير من النواحي، مثل الموقف الحازم من امتلاك اسرائيل الأسلحة النووية، ومطالبتها بالتوقيع على اتفاق منع انتشار اسلحة الدمار الشامل. وموقف الرئيس في هذه القضية عظيم وواع ويدل على اننا يجب الا ننجر الى ان نقف في العراء في مواجهة اسرائيل. ونحن نؤيده ايضا في التصدي لمحاولات اسرائيل السيطرة على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط وجهوده من اجل اعادة التضامن العربي ■



يا نعمان جمعه ..
هذا الكلام «خط رجعة» لتبرير الفشل فى الانتخابات !!
الصراع الداخلى فى الوفد يجب تأجيله .. ولو شكلياً

● الدكتور نعمان جمعة أحد أقطاب حزب « الوفد » .. وقائد جبهة مؤثرة فى صراع القوى الدائر حاليا داخل الحزب انتظارا للحظة الانقضاض على كرسى الباشا .. وقد كان مقاله الأخير فى صحيفة « الوفد » يوم الخميس الماضى من أكثر مقالاته تعبيرا عن هذا الصراع الداخلى ..

● فى هذا المقال هاجم نعمان جمعة الحكومة - كالعادة - واتهم الحزب الوطنى بالاستعداد لتزوير الانتخابات البرلمانية القادمة ، وطالب بتشكيل حكومة محايدة

● وبدا واضحا من الألفاظ التى استخدمها فى مقاله أنه يحاول ايجاد « خط رجعة » له شخصيا .. ثم لحزبه اذا ما فشل فى الانتخابات القادمة .

● يقول : « ان الأمل ضئيل ، بل معدوم فى أن يغير الحكم سلوكه وموقفه ، فالتجارب الأخيرة لا تبشر بأى خير ، سواء فى الزرقا أو فى قليوب أو فى مينا البصل أو فى بورسعيد » .

● ثم يأتى الى بيت القصيد فيقول : « وتخطىء المعارضة ان خدعتها وعود الحكومة بقدر معقول من المقاعد ، فهى غالبا - أى الحكومة - تعد ولا تفى بوعدها ، وإن وعدت سيكون بالفتات ، أى بأقل القليل من المقاعد على سبيل الصدقة ، ولا تمنح المقاعد إلا للمستأنسين ، لكى لا ينغضوا على الحكم هدوءه واستقراره ، ولكى يسينوا الى أحزابهم بين الجماهير ، فخير للحزب المعارض ألا يكون ممثلا فى البرلمان من أن يكون ممثلا بمسخ من الشخوص التى تبيع نفسها وحزبها ووطنها

○ التعليق

● الحديث الدائم ، بمناسبة وبغير مناسبة ، عن استعداد الحكومة والحزب الوطنى لتزوير الانتخابات ، وتزييف ارادة الجماهير ، وكأنها قضية محسومة لا تحتمل رأيا آخر .. هذا الحديث لا يعبر إلا عن ذعر وتخوف من الانتخابات ذاتها ، خاصة اذا ارتبط باشارات لها مغزاها داخل حزل الوفد ذاته عندما يقول نعمان جمعة ان الحكومة تمنح بعض المقاعد للمستأنسين داخل الأحزاب ، ليسينوا الى أحزابهم بين الجماهير.

● هذا الكلام مقصود به أشخاص محددون بأسمائهم داخل الوفد ، يعرفهم الوفديون جيدا ، ويلتف حولهم قطاع عريض منهم ، يرى مثلما يرون أن العمل السياسى لا يعنى الشتائم والسباب فى كل مناسبة على طريقة نعمان جمعة وعلى سلامة ، وانما يعنى التعاون فى حالة الاتفاق والنصح الجميل فى حالة الاختلاف .. وهذه الرؤية تقلق معسكر نعمان جمعة جيدا فيتصور أن الحكومة ستمنح هؤلاء بعض المقاعد فى الانتخابات القادمة ، وهو تصور خاطىء ، ينم عن فهم فاسد للعمل السياسى ككل ، واسقاط لما يمكن أن يقوم به الوفد لو حانت له الفرصة ، وفاز بالسلطة .

● وليعذرنا نعمان جمعة .. فلقد كنا نتخيل أن الأوضاع الداخلية فى الوفد قد تم تسويتها ، ولو مؤقتا وشكليا ، استعدادا للانتخابات القادمة ، حتى يكون الوفد على قلب رجل واحد ، ولكن هاهو يؤكد لنا الانقسام الداخلى ، والصراع الذى لا يهدأ ، وأن مافى القلب فى القلب .

● الحكومة ياسيد نعمان لم تعد أحدا بشىء ، وانما تركت المسألة برمتها لحرية الناخب الذى يحدد من يختاره ، وأنت لا يعجبك العودة للانتخاب الفردى ، ولا يعجبك اشراف القضاء ، ولا تقنعك أحاديث النزاهة وتكافؤ الفرص ، وتطلب المستحيل حين تصر على مطالب لا معنى لها مثل حكومة محايدة فماذا نفعل لك ؟!

● ما معنى الحكومة المحايدة ؟!.. هل تعنى حكومة ائتلافية ، يأتى فيها وزير من كل حزب لتشعل الصراع فى الوزارة ثم فى الشارع المصرى وتهتز الحياة الدستورية ، وتتوقف برامج التنمية ، وتبدو مصر أمام العالم ، وأمام التحديات الخطيرة التى تواجهها اليوم ، ضعيفة ، مشغولة بهمومها الداخلية .. أم ماذا ؟!!

● وفى الغالب ، لا يمكن أن تتحقق مثل هذه الحكومة الهلامية أية انجاز ، ولا حتى فى ضبط العملية الانتخابية ، لأن كل وزير فيها سيتعصب لحزبه ، وسيكون حربا على

الأحزاب الأخرى ، مما يساعد على الفرقة والانقسام ، والعودة - لا قدر الله - الى حكومات الأقلية ، والصراع الحزبى الرهيب .

● وإذا كان ما طرحه نعمان جمعة ليس حلا .. فما الحل اذن ؟!

● الحل فى أن تتعاون كل الأحزاب ، وكل الأجهزة ، بحسن نية ، وحسن استعداد ، لخوض الانتخابات ، ملتزمة بما أعلنه الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، والمسئول عن كل مواطن بصرف النظر عن انتمائه الحزبى ، بالنزاهة ، وعدم اللجوء الى التزوير ، والالتزام بالموضوعية ، وعدم التشنج ، وتوجيه الاتهامات بلا مبرر ، حتى تأتى الانتخابات معبرة بحق عن الصورة الحضارية التى تستحقها مصر .

حكم يقر بولاية القضاء على تصرفات الأحزاب :

خلافات جديدة بين نعمان والباشا

كتب إبراهيم خليل :

نشبت خلافات حادة الاسبوع الماضى بين فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ونائبه نعمان جمعة بسبب اعتراض الاخير على دخول الحزب انتخابات مجلس الشعب القادمة وقيامه بحشد عدد من اعضاء الهيئة العليا ضد موقف رئيس الحزب من الدخول لانتخابات المجلس وهو ما ادى إلى تكليف ياسين سراج الدين بالإعداد لاجتماع الجمعية العمومية للحزب فى شهر مارس القادم لانتخاب الهيئة العليا الجديدة التى تتكون من ٥٠ عضواً يتم انتخاب ٤٠ منهم من الجمعية العمومية ، و١٠ يقوم فؤاد باشا بتعيينهم بما فيهم هيئة مكتب الحزب ، وينتظر أن يكون سكرتير عام الحزب هو سعد فخرى عبد النور خلفاً للمرحوم إبراهيم فرج بعد ان تحسنت علاقة الحزب بالكنيسة خلال



نعمان جمعة — فؤاد سراج الدين

الأسابيع الماضية ، وان يشغل ياسين سراج الدين منصب نائب رئيس الحزب بجانب نعمان جمعة بعد ان رفض الأخير منصب السكرتير العام ، ومن جهة اخرى رفضت محكمة النقض طعن فؤاد سراج الدين فى الحكم الذى صدر بإلغاء قرار فصل مصطفى ناجى وسيف الغزالى عضوى مجلس الشعب السابقين من حزب الوفد واقرت مبدأ قانونياً بولاية القضاء على رقابة كل تصرفات الاحزاب .

فى الانتخابات المقبلة:

امرأة واحدة تكفى!

اوصت لجنة تنسيق العمل النسائى التى عقدت بمقر حزب التجمع الأسبوع الماضى حلقة نقاش حول «تدعيم مشاركة المرأة السياسية» بألا تتنافس أكثر من سيدة فى دائرة واحدة خلال الانتخابات البرلمانية القادمة وأكدت توصيات حلقة النقاش على عدم طرح قضية النوع «رجل أو امرأة» فى العمل السياسى والنشاط الديمقراطى مع الاستعانة بالرجال مع النساء. وكذلك اختيار العنصر الأصلح للترشيح من النساء والإعداد الجيد للمرشحات مع الأخذ فى الاعتبار التصدى للعنف الذى تواجهه المرأة المرشحة. وطالبت اللجنة بالاتجاه إلى الريف وعدم التركيز على العاصمة والمدن الكبيرة فقط.. ووضع مشروع عام لبرنامج نسائى من خلال لجنة التنسيق، والوضع فى الاعتبار النفوذ المتزايد للتيارات المتخلفة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التى يعانى منها المجتمع. وكانت اللجنة قد اجتمعت الأسبوع الماضى وأدارت الندوة أمل محمود أمينة المرأة بالحزب الناصرى وشاركت فيها فريدة النقاش أمينة المرأة بحزب التجمع وأسمهان شكرى أمينة حزب العمل وأيضًا أمينة المرأة بحزب الأحرار وعدد من الشخصيات النقابية والجامعية النسائية من بينها: راوية عطية أول نائبة بالبرلمان عام ١٩٥٧ والكاتبة فتحية العسال والدكتورة سلوى شعراوى جمعة الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ود. ليلى عبد الوهاب أستاذ علم الاجتماع وليلى الشال والنقيبتان فوزية راشد وزينات رزق. وفى كلمتها اكدت فريدة النقاش على ضرورة الرجوع إلى الوراء وقد جرى الاتفاق فى نهاية الندوة على تشكيل مجموعتى عمل: الأولى لصياغة برنامج انتخابى خاص بقضايا المرأة والثانية: لاعداد برنامج تدريبى للمرأة لاكتساب المهارات الانتخابية لتأمل مدى جدية مشاركة المرأة، سواء حزبية أو غير حزبية، فى الحياة السياسية. وأشارت ليلى الشال إلى تراجع مشاركة المرأة سياسيًا بالرغم من وجود ٢١ منظمة سياسية. وتساءلت أمل محمود عن الاهتمام الملحوظ بقضية المرأة فى الآونة الأخيرة، وخاصة زيادة المؤتمرات المهتمة بهذا الشأن مثل مؤتمر السكان ومنتدى عمان ومؤتمر بكين الذى رفع شعار: «انظروا للعالم من خلال المرأة» وقالت أمل محمود إن العالم الغربى وعلى رأسه أمريكا يهتم بالمرأة لرغبته فى الهيمنة على العالم من خلالها.. أمام اهتمام العالم الثالث فهو من أجل مشاركة حقيقية للمرأة. وتحدثت د. سلوى شعراوى عن مفهوم المشاركة السياسية بشكل عام، وليس بخصوص المرأة فقط مؤكدة أنه عندما تغلق القنوات بين الحاكم والمحكوم فإن المشاركة السياسية تأخذ وسيلة غير تقليدية من خلال المظاهرات مثلاً. وأرجعت أسباب عزوف المرأة عن هذه المشاركة إلى أسباب اقتصادية متمثلة فى انخفاض الدخل وارتفاع نسبة الفقر وتضخم الأعباء الاجتماعية التى تثقل كاهل المرأة. وأبملت أسمهان شكرى هذه الأسباب فى مشاكل اقتصادية وسياسية أهمها غياب الديمقراطية والدليل على ذلك اعتقال عادل حسين: وبقاء قانون الطوارئ الذى يحظر إقامة المؤتمرات الجماهيرية. وقدمت فتحية العسال شهادة حية من خلال تجربتها فى خوض العمل النسائى السياسى ومتاعبه الأمنية: فى حين تناولت النقيبتان فوزية راشد وزينات رزق تجربة النشاط النسائى داخل التجمعات العمالية فى المصانع. وأشارت راوية عطية إلى دستور ١٩٥٦ الذى أصدره الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والذى أعطى للمرأة كل حقوقها الدستورية. تجربة الانتخابات الطلابية قالت د. ليلى عبد الوهاب إن الممارسة السياسية للفتيات الجامعيات أصيبت بتدهور مواز للتدهور السياسى العام، نتيجة الأفكار المتخلفة التى عادت من جديد. وبلغة الأرقام قالت سهام نجم إن نسبة الأمية بين الفتيات فى بعض مناطق الريف بلغت ٩٤٪ مقابل ٦٢٪ فى القاهرة. وهذا واحد من عوامل إحجام المرأة عن المشاركة السياسية بالإضافة إلى غياب المشروع القومى العام.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٥

شكرى فى المؤتمر الجماهيرى بالمنصورة:

السجن لا يخيف الأحرار والانتخابات القادمة فرصة لتهيئة المناخ لفجر جديد

عقدت أمانة حزب العمل بالدقهلية مؤتمرا جماهيريا حاشدا مساء الأحد الماضى بمقر حزب العمل بالمنصورة تحدث فيه الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس الحزب وحضره فايز محمد على عضو اللجنة التنفيذية وفاروق يوسف عز الدين عضو اللجنة العليا ود. أمين الدكرورى أمين المحافظة والداعية الإسلامى الشيخ محمد الشريف ود. أحمد سالم الأستاذ بهندسة المنصورة ود. أحمد راسم الأستاذ بطب المنصورة وم. صالح البنا عن نقابة المهندسين.

وفى اللقاء تناول شكرى حبس الأمين العام للحزب والتهمة الملفقة التى أعدتها الشرطة له وانتقد تسجيل الشرطة تحركات عادل حسين فى سجنه، مؤكدا أنها لاتحترم بذلك القانون أو الأعراف، وطالب بمقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية ودعا الجماهير إلى تسجيل وقيد أسمائهم فى الجداول الانتخابية.

بدأ شكرى كلمته قائلا: إن عادل حسين سيخرج من سجنه أقوى مما كان والسجن لايخيف الاحرار، إنما الخطورة أن يكون السجن لكل من يقول كلمة لا للحاكم، وقال شكرى إن الحجرة التى نقل إليها عادل حسين لا تتناسب مع ظروف مرضه، وأكد شكرى أن سجن عادل حسين محاولة لتقييد حركة الحزب، بعد أن رصدوا كافة تحركاته وتأكدوا من إعطائه دفعة قوية لمسيرة الحزب وكذلك فهو لايتوانى فى اللقاءات والندوات العالمية التى يدعى إليها، فكان لابد من تحجيم حركته وبالتالى تعطيل دفعة الحزب القوية التى اكتسبها قبل انتخابات مجلسى الشعب والشورى القادمة، للتأثير على الحزب فى الانتخابات بعد ان اكتسب الشارع بمواقفه وطالب شكرى بالرد على ذلك بالقيد فى الجداول الانتخابية.

وكشف شكرى أكذوبة المظروف اللغز الذى اتهمت به الداخلية عادل حسين وكيف أن عقابه جاء نتيجة لآرائه التى يسجلها بكل قوة.

لابد من فك الحصار

وتناول شكرى احتكار الحزب الحاكم لكل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وكذلك سيطرته على العمد والمشايخ ولذلك كانت شكوى البعض من قيامهم بتسجيل أسماء أعضاء الوطنى بالجداول دون تسجيل غيرهم، وطالب شكرى الشباب بالتمسك بحقوقه والإصرار على قيد أسمه والمشاركة فى الانتخابات حتى يفك الحصار المفروض على الشعب ولابد من وقفة قوية فى الانتخابات القادمة حتى نغير هذا الفساد والتخبط بطريقة دستورية وأكد شكرى أن المعارضة لو توحدت ووقفت وقفة قوية لكسبت مصداقية الشارع وكسبت أكثر من الثلث وهو ما يوقفهم عند حدهم.

فجر جديد

وأضاف شكرى أننا نتطلع إلى فجر جديد يعيد الموقف الحالى إلى وضعه الصحيح، ويضع الرجل المناسب فى المكان المناسب، وحتى لايكون مجلس الشعب مجلسا «ملاكى» لايعبر عن الشعب، وفى هذا الإطار طالب شكرى بضرورة وجود الضمانات الانتخابية التى طالب بها رؤساء الاحزاب من ضرورة إشراف القضاء إشرافا كاملا على الانتخابات وتوقيع الناخب أو بصمته، حيث إننا قاطعنا الانتخابات فى السابق بسبب عدم موافقة الحكومة عليها وحتى تعاد الثقة للناخب الذى فقد الثقة بالعملية الانتخابية كلها.

وحذر شكرى الذين يظنون أن الانتخابات القادمة ستكون كسابقتها قائلا: لن تمر الانتخابات القادمة كما تظنون وكما فعلتم فى دمياط والإسكندرية.

وانتقل شكرى للحديث عن الارتفاع الجنونى للأسعار، مشيرا إلى انها ارتفعت ٢٠ مرة مقابل ٣ مرات فقط للأجور.

وتساءل كيف يعيش موظف براتبه الحالى هو وأسرته؟! مؤكدا أن الدولة بذلك تفتح مجالات عديدة للأبواب الخلفية. وانتقد بشدة صرف ملايين الجنيهات على المهرجانات والمسابقات الرياضية -رغم وجود آلاف العاطلين الذين لايجدون فرصة عمل- رغم أن مصر مازالت ضمن الدول المتخلفة حسب التقارير العالمية.

الفهم الإسلامى الصحيح

وأكد شكرى أن الإسلام الصحيح سلوك وعمل وليس كلاما يقال، مؤكدا أن الوزراء يملكون سيارات يتجاوز ثمن الواحدة منها المليون، ويقيمون الحفلات والسهرات التى تنفق فيها الملايين، وأغلبية الشعب فقدت التعليم المجانى وحتى الخدمة الصحية المجانية بالمستشفيات العامة، واستشهد شكرى بعمر بن عبد العزيز الذى تنازل عن كل هذا البذخ بعد أن تولى أمر المسلمين.

وحول اعتراف وزير الداخلية بانه يسجل تحركات عادل حسين فى السجن قال شكرى: إن الوزير يعترف امام العالم كله بانه لايحترم القانون او الأعراف التى تحكم هذا البلد، وأمام المثقفين والمفكرين ورئيس الجمهورية، ودعا شكرى كافة اللجان إلى ندوات توعية للمواطنين وطالب بان يكون رمضان المقبل بداية لعدم الإسراف فى الطعام والشراب وبداية لوعى وطنى وإسلامى.

وأضاف شكرى أن إسرائيل كشرت مرة أخرى عن أنيابها ووضح أمام الجميع انها لاتريد خيرا لمصر فى الوقت الذى تريد فيه أن تسيطر على المنطقة كلها ودعا إلى مقاطعة البضائع الصهيونية والأمريكية وطالب بتوعية الناس ضد التطبيع، ووضع شعار: صنع فى مصر موضع التطبيق.

التوجه للجنوب

وعن الوضع الخارجى طالب شكرى بتوجه مصر إلى الجنوب مشيرا إلى أن هذا هو الطريق الصحيح حيث التاريخ يشهد بذلك، ويوجد التكامل الذى يمكن أن يخلق اتحادا قويا فى ظل التكتلات العالمية الحالية والمستقبلية، فتوجد ليبيا ومصر والسودان –مع إمكانات كل منها– يخلق تكتلا قويا يحسب حسابه وهذا ما يخافه الغرب ويفهمه جيدا، ولذلك فهو يحاول إفساده بكل السبل.

وفى النهاية حيا شكرى جماهير القوى الوطنية بالمنصورة على وقفتهم، مؤكدا انه سينقل هذه الوقفة إلى عادل حسين فى محبسه.

انشغلوا بمصر

وفى كلمته تناول فايز محمد على بالنقد اعتراف وزير الداخلية بتسجيل تحركات عادل حسين وهو فى محبسه مؤكدا انهم فى خوف رغم سجنه. وأضاف أن عادل حسين ابلغهم فى أثناء زيارتهم له بالا ينشغلوا به بل يجب أن يكون انشغالهم بمصر.. ويكمل اننا فى حزب العمل –المحبين لمصر ونحن– سنظل حربا على الفساد فى العلن والنور وكشف عضو اللجنة التنفيذية رحلة عادل حسين منذ اتهامه حتى نقله لحجرة أخرى باعتباره كان ضمن هيئة الدفاع عن الأمين العام للحزب وكشف صدق تحليل عادل حسين الذى حذر من التطبيع والشرق أوسطية والتفسخ العربى وأضاف: إن غيرنا يريد حاكما واحدا ونحن نريد ربا واحدا وقبلة واحدة فالمستهدف هو الإسلام، ونحن سنظل على العهد وكلنا عادل حسين.

قضية أمة

أما الشيخ محمد الشريف فقد بدأ كلمته قائلا: إن القضية التى يقف عادل حسين من أجلها خلف القضبان هى قضية أمة وأكد أن ما يحدث لعادل حسين حدث ويحدث لكل من يتبنى الحل الإسلامى الصحيح وكل من يدافع عن عقيدة أمته ودينها وتساءل: هل ذنب عادل حسين أنه ليس منافقا أو مداهنا ويقول لا للتطبيع؟! واسترسل الشريف قائلا: إن قضية عادل حسين ليس انه تجاوز ولكن لأنه نبه العقول التى غفلت والأمة التى تركع ويحاول إنقاذ جيل يراد له أن يكون ممسوخا.. رجل أمين مع نفسه وأمته وقلمه إن الله أراد أن يكون عادل حسين أحد جنود الإسلام مثلما قيض الله موسى للوقوف فى وجه فرعون.. ذنب عادل حسين أنه دق ناقوس الخطر ودافع بقوة عن الحل الإسلامى حتى نال ومعه حزبه ثقة الجماهير وكان من الواجب أن يكافئه النظام على صدق توقعه، وطالب الشريف كافة الجماهير بالالتفاف حول حزب العمل ردا على ما تحيكه الحكومة لهذا الحزب ورموزه.

فارس وطنى مخلص

أما د. أحمد سامى عن هيئة التدريس بجامعة المنصورة فقد أكد أن الزمان يعود بنا إلى الوراء ولو كان عادل حسين امريكيا أو أوربيا أو صهيونيا ما فعلوا به ذلك ولكنه كان وسيظل فارسا وطنيا سلاحه القلم وعتاده الفكر وسهامه مصر ارض الكنانة، مشيرا إلى أن اعداءنا هم من بنى جلدتنا ظلوا يصرفوننا عن إعداد القوة لمواجهة عدو الامة الذى قال عنه القرآن، وطالب بأن يكون الرد على الكلمة بالكلمة والرأى بالرأى ولا أن يكون الرد بهذه الطريقة.

وفى كلمته اشار د. أحمد راسم النفيس إلى أن الظروف التى يمر بها عالمنا الإسلامى ما هى إلا علامات تحد. وأكد أن النظام الحاكم لا ينتصح بأقوال الكتاب المخلصين أمثال عادل حسين لذلك فقد انقلب السحر على الساحر وطالعتنا صحف الحكومة بكلام رابين ضد مصر ورد الوزير المصرى بأن هذا الكلام لا يستحق إلا سلة المهملات وأشار إلى أن ما يحدث لعادل حسين هو لمجرد أنه نذر نفسه وقلمه لله ولهذه الأمة فقط.

جمع بيننا فى حب مصر

وفى كلمته قال م. صالح البنا عن نقابة المهندسين وجماعة الإخوان المسلمين إن عادل حسين هو الذى جمع بيننا فى حب مصر ودافع عن كرامتها فليخرج مدافعا عنها رافعا راية الإسلام كما عودنا، وتساءل: لماذا هذا العداء لعادل حسين؟! وأجاب: إنه عداء للفكر الذى يدعو لمقاومة اليهود وسيطرتهم ومحاربة الفساد وتجاوز السلطة، ولابد ان يفهم النظام ان السجن ليس هو الحل ولابد أن يكون عادل حسين موجودا معنا دائما ولنجعل الجميع يشعر بهذا الشعب المجاهد، ودعا لحماية المصرى من بضائع اليهود.

وقد ألقى م. فتحى عوض الله كلمة المجالس المحلية بالدقهلية وبدأ كلمته قائلا: يعز علينا أن نقف مدافعين عن فارس الكلمة والمدافع عن الأمة، والمطلوب هو إحباط أصحاب الاقلام الحرة ومناصريهم ونقول لعادل حسين اصبر فإن ذلك من عزم الأمور وسيروا على بركة الله أنت وشكرى وقادة الحزب.

أما د. أمين الدكرورى فقد رحب فى كلمته بالضيوف والمشاركين وطالب كل مصرى مخلص بأن يقوم بواجبه فى هذه الظروف الصعبة التى تمر بها مصر وأن يقول كلمة الحق حتى لا ننساق إلى مصير لايرضاه لنا ديننا.

قدم وقائع المؤتمر د. محمد منصور أمين الحزب بدكرنس ودعا لوقفة جادة وقوية ضد المفسدين، أما الأستاذ أحمد عميرة أمين الحزب بالمطرية فقد ألقى قصيدة شعرية دارت حول محاولة إخماد الاقلام الحرة.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٧-١ يناير ١٩٩٥

ورشة عمل عن الحبس الاحتياطي للصحفيين

تنظم المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورشة عمل حول الحبس الاحتياطي للصحفيين، وذلك في ضوء حبس الأستاذ عادل حسين.

تبدأ الورشة أعمالها الساعة السادسة مساء يوم الخميس الموافق ٢٦/١/١٩٩٥ في مقر المنظمة بالمنيل ويحضرها عدد من كبار الكتاب والقانونيين.



المصدر : البلاغ الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٠

الانتخابات على الأبواب

البلاغ الجديد تواصل الحوار مع قادة الأحزاب السياسية

د. ماهر عسل.. يتحدث عن التحالفات الحالية

كتب هيثم محمود :

عندما سألت الدكتور ماهر رئيس لجنة الاعلام بحزب التجمع عن نظام الانتخاب الذى يفضله الحزب قال : على ضوء الواقع المصرى المعاصر وخبرة الناخبين والمرشحين فى مصر يفضل اعتمال نظام الانتخاب الفردى .. لمدة ربما تطول ، فالقائمة قد تكون أكثر واصدق تمثيلا للناخبين من الناحية النظرية لكنها فى ظل ضعف البنية الحزبية بدءا من الحزب الحاكم الى جميع الاحزاب المعارضة وفى ظل تقاليد الانتخابات فى مصر يصبح نظام الانتخاب الفردى من الناحية العقلية أكثر ملائمة للواقع ، ويذكر ان تطبيق نظام القوائم فى ظل التعددية السياسية المنقوصة والمغيبة قد ادى الى مخالفات انتهازية بين احزاب شرعية وحركات سياسية غير شرعية .. مثل مخالفات الوفد مع الاخوان المسلمين عام ١٩٨٤ وتحالف العمل والاحرار عام ١٩٨٧، وعلى ذلك فان تطبيق نظام القوائم فى ظل الاوضاع السائدة يقوى الانتهازية السياسية ، على حساب المصالح الوطنية الاصيلة .

● قلت : وما رأيكم فيما يحدث الان من مخالفات واتفاقات بين بعض الاحزاب السياسية وبين الاخوان المسلمين ؟

● ● قال : شىء مؤسف ان تقوى الاحزاب الشرعية باتجاهات غير شرعيــة .. وان تتحالف قوى سياسية علنية مع قوى سياسية سرية ، لكن السياسة تعرف مثل هذه المناورات وهذا امر لايثير الدهشة ، والقضية هنا قضية وعى القوى الديمقراطية فى المجتمع بضرورة التكاتف والتزامن لتفويت الفرصة على اعداء الديمقراطية ، واعتقد ان الغاء القيود المفروضة على حركة الاحزاب والتنسيق السياسى بين الاحزاب المتمسكة بالشرعية كفيلان بقطع الطريق على قوى الظلام .

● قلت : وما رأى سيادتكم فى نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ؟

● ● قال : لا خطورة على الديمقراطية منها ، والقول المطلق بان العمال والفلاحين هم جهلاء الامة غير صحيح ومن المعروف ان الكفاءة السياسية لاتقاس بالشهادات العلمية ، وما اكثر الجهلاء سياسيا من بين خريجى الجامعات وما أكثر المستنيرين سياسيا من بين اصحاب الياقات الزرقاء .. وعلى اى حال عندما تزدهر الديمقراطية فى مصر وعندما تتوطد التعددية السياسية وعندما يصبح تداول السلطة أمرا متاحا قانونا وواقعا فسوف تصبح نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين تزايدا لا ضرورة له ، وعلى قدر علمى فقد كان نظام جمال عبدالناصر يضع هذه النسبة لانه لم يكن يسمح بتكوين احزاب على اساس طبقى .. ومازال هذا القيد قائما فى الدستور المصرى .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥

فكرة!

سيكون هذا العام هو عام الانتخابات فى مصر، ستجرى الانتخابات لمجلس الشورى ومجلس الشعب ونقابة المحامين ونقابة الاطباء ونقابة الصحفيين ونقابة المهندسين..

وأذا تمت الانتخابات بحرية سيكون العام هو بداية ديموقراطية حقيقية وسيكون بداية لحكم الشعب اما اذا تدخلت الحكومة وقيدت الشعب بالاغلال فستكون نكسة للديموقراطية ورجعة إلى الوراء..

ونحن نتمنى الا يحدث هذا التراجع إلى الوراء بل يستمر الانطلاق إلى عهد جديد ونشهد تعديل الدستور وتحويل مجلس الشورى إلى مجلس نيابى والغاء القوانين سيئة السمعة واعطاء مجلس الشورى حق عدم الثقة بالوزارة وحق تعديل الميزانية وحق النواب فى حذف ما يرون حذفه من مصروفات الدولة اننا نريد ان نتقدم كل يوم الى الامام.. ولا نريد ان نتقدم خطوة الى الامام ثم نتاخر خطوتين الى الوراء.. ونحن نؤمن اننا كلما اقتربنا الى الديموقراطية الحقيقية اقتربنا الى الرخاء.. فنحن نعتقد أن الحرية ستقوى الحكومة وتزيد استقرارها.. ونحن نرى ان الانتخابات الحرة ستقضى على الارهاب، وسوف تجعل الشعب يشعر بانه شريك للحكومة وسوف يشعر العامل المصرى بانه مسئول عن زيادة الانتاج ولا يقف موقف المتفرج..

ونحن لا نشعر بالياس ولا نشعر ابدا باننا سنعود الى الظلام. بل نؤمن اننا فى طريقنا الى النور والنهار، واختيار الحكومة طريقة الانتخاب الفردى وخضوع الحكومة لإرادة الشعب فى هذا الشان هو الذى ضاعف تفاؤلنا باننا نبتعد عن الدكتاتورية ونقترب من حكم الشعب. فالنزول على ارادة الامة لا يضعف الدولة بل يزيدها قوة واستقرارا وثباتا..

ان الغد مع الحرية..

مصطفى أمين

رأى 

بدء موسم رشاوى الانتخابات

حكومة الحزب الوطنى لا تستحى ولكن تتجمل.. إنها تتذكر فقط مشاكل المواطنين وقضاياهم المصيرية فى المناسبات.. ومؤخرا خرجت علينا الحكومة بدراسة عدة قرارات تتعلق بمصالح المواطنين وآمالهم فى الحياة، ليس لأنها ترعى حقوق هؤلاء المواطنين والعمل على راحتهم، بل لأن انتخابات مجلسى الشعب والشورى أصبحت على الأبواب وأن الحكومة «العاجزة» تحتاج الى أصوات هؤلاء الذين يئنون ويتوجعون من ارتفاع الأسعار، وسوء الخدمات المقدمة اليهم..

باختصار شديد بدأت الحكومة موسم الرشاوى الانتخابية، التى تزعم فيها حل المشاكل الخاصة بالصرف الصحى ورصف الطرق وإزالة الحفر، وسد البالوعات، وتوصيل مرافق الكهرباء والمياه الى المناطق المحرومة حتى ولو كانت مخالفة للقوانين..

فى موسم الوعود البراقة والزائفة للحكومة تنتهى كافة مشاكل المصريين، وتذلل العقبات المستعصية، وبمجرد انتهاء المناسبة تلحس الحكومة وعودها، وتعود «ريمة لعادتها القديمة».. ويظل المواطنون يلهثون وراء المسئولين طمعا فى نجدتهم، دون جدوى..

فمثلا مشكلة صرف التعويضات لمزارعى القطن الذين خربت محاصيلهم هذا العام بسبب السياسة الخاطئة التى اتبعتها وزارة الزراعة، وبح صوت الفلاحين مطالبين بنجدتهم وصرف مستحقاتهم عن الأراضى التى أكلت الدودة محصولها، ولم يسأل فيهم أحد.. الآن فقط تذكرتهم الحكومة، باعتزامها دراسة الصرف، لكسب أصواتهم فقط فى الانتخابات القادمة، وبمجرد انتهائها كأن شيئا لم يكن!! وكذلك الأمر بالنسبة لمشكلة مزارعى الأرز، الذين فوجئوا بفرض غرامات باهظة بزعم مخالفتهم الدورة الزراعية.. وكذلك أيضا تأجيل تسريح العمالة المؤقتة بالمصانع والشركات لكسب أصواتهم الانتخابية، ولا يضر أبدا بعد زوال المناسبة تخريب بيوت وتشريد هؤلاء العمال!!.

هذه هى سياسة الحزب الوطنى وحكومته تفعل ماتشاء ضد المواطنين، ولا حسيب أو رقيب على تصرفاتها!!

«الوفد»



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٥

فكرة

اعتقد ان الوقت حان للتحدث عن اجراء مصالحة مصرية : ان نمد ايدينا الى الايدى الاخرى ونتصافح ونتفاهم ونتفق . واذا كنا تصالحنا مع اسرائيل فكيف لانتصالح مع ابناء وطننا .

كفى خلافات وكفى اطلاق المصريين الرصاص على ابناء المصريين . وكفى اعتقالات وكفى ارهاب . نحن نريد فترة تتحد فيها كلمتنا وتتقارب مواقعنا ونوقف الحرب التي اشهرناها على بعضنا . وعندما ينتهى الارهاب يتم الافراج عن المسجونين السياسيين ويصدر القرار بالعفو العام .

نحن لم نكسب شيئا من المعارك الطاحنة ولا من الخصومات العنيفة ولا من الحملات الشعواء فقد انصرفنا الى القتال والى العنف والى المعارك التي لاتريد ان تنتهى . نحن نعيش منذ اربعين سنة في صراع طويل ونحن في الواقع نتخانق على اللحاف . وهذا اللحاف لايغطينا . فنحن نضع اللحاف على عيوننا حتى لانرى ما يجب ان نراه .

نريد ان ندخل الانتخابات كاصدقاء لا كاعداء . ان نتناقش لا ان نتشاتم . نريد ان تختفى الخناجر والسكاكين وتظهر الاقلام وترتفع المنابر . والحرية وحدها هى الطريق الوحيد لاجراء هذه المصالحة والانتخابات الحرة هى الوسيلة الوحيدة لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتنقية الجو السياسى من الغيوم والعواصف .

وليس معنى المصالحة المصرية هى اعلان الصمت العام وتوقف المعارضة وانتهاء النقد السياسى . بل معناه ان يسود جو من التفاهم وتصبح المعارك مباريات رياضية نتبادل فيها الراى ونتبارى بروح رياضية ونحتكم الى الراى العام ونرضخ لحكمه ونحترم ارادته .

اننا نستطيع من الآن ان نتفق على ان تكون الانتخابات حرة وان يتوقف المحافظون ورجال الادارة عن التدخل فيها وان نمنع التزوير والتزييف منعا باتا . ونشعر الناخب انه سيد هذا البلد لا احد عبيدها .

وسوف يساعد على ذلك ان يسود الحكم الذاتي وينتهى الحكم الاستثنائى وبذلك تصبح الامة مصدر السلطات .

مصطفى أمين

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رقابة برلمانية . . وقضايا انتخابية

محمد الطويل

اختتم مجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد فتحى سرور جلسات الأسبوع الماضى بعد مناقشات طويلة مع خمسة من الوزراء ويبدو أن رئيس المجلس حرص على هذا النوع الرقابى فى قضايا جماهيرية نعيشها الآن تقديرًا للظروف والمقدمات الانتخابية للأعضاء . وفى ذات الوقت تحقيق رقابة واقعية مباشرة خاصة أن القضايا التى نوقشت لا تزال تتردد بين الجماهير .

وفى نقاش الأعضاء مع وزير الأشغال العامة والموارد المائية تقدم خمسة عشر عضوًا بطلب احاطة وسؤال حول تحرير محاضر مخالفات لبعض الفلاحين الذين قاموا بزراعة الأراضى العام الماضى .

ولذلك خص المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى والطيران ثلاثة أسئلة من الأعضاء طلعت عبد القوى ومحمد على عز والمعارض المستقل عبد المنعم العليمى الذى بالغ فى تصوير قيمة فاتورة التليفون بوصفها كارثة تشبه كارثة السيول ، وعرض لبعض الفواتير التى زادت بصورة كبيرة وطالب بمراجعة الفواتير واعطاء مهلة أطول للدفع واعادة النظر فى قيمة المكالمة .

إلا أن وزير الانجازات كما يطلق عليه النواب منذ سنوات كعادته أجاب بثقة وهدوء وأشار إلى أن البيانات التى أعلنها العضو مبالغ فيها بشكل غير عادى وصور الأمور فى غير مكانها وغير الصورة الحقيقية . واتجه بحديثه للعضو بمناورة برلمانية ذكية وأشار إليه بأرقام فاتورة تليفونه فى العام الماضى التى كانت ٢٠٣ جنيهات والتى أصبحت ٢٠٤ جنيهات هذا العام بزيادة جنيه واحد فقط وتساءل لماذا لم يذكر العضو ذلك ؟ ! فأحدث ضجة من الإعجاب والضحك من النواب .

واستدرك الوزير موضحا أنه قد حدثت بالفعل زيادة فى أسعار قيمة المكالمات منذ أغسطس ١٩٩٤ ولكن بيانها الحقيقى أنها لم تتناول جميع المكالمات انما تناولت الـ ٥٠٠ مكالمة بعد الـ ١٥٠٠ المقررة للمشترك وقيمة المكالمة منها سبعة قروش والزيادة عن ٢٠٠٠ مكالمة تحسب المكالمة الواحدة بعشرة قروش ، وأكد أن هذه الزيادة ضرورية لأن مرفق التليفونات يخسر سنويا ١٦٨ مليون جنيه ولابد من تعويض جزء من هذه الخسائر للاقتراب قليلا من قيمة التكلفة الحقيقية ولذلك لتدبير موارد مالية لعمل مشروعات جديدة كإقامة سنترالات وتوسعات جديدة من أجل الجمهور الذى فى قائمة الانتظار . ومن هذه المشروعات انه ستتم اقامة ١٣٩ سنترالا جديدا تخدم ٥٠٠ قرية وفى العام القادم سيتم تعميم الخدمة التليفونية فى كل قرى مصر .

أما الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية فقد أحاطها العضو رفعت بشير المعارض المستقل بالصعوبات والمشاكل التى تواجه أصحاب المعاشات من كبار السن والمرضى فى صرف مستحقاتهم التأمينية عن طريق مكاتب التوزيع الحالية . عندما خاطبها بقوله : يا أم الغلابة ، ان شيوخنا فى طوابير طويلة الانتظار من أجل صرف المعاش حتى إن أحدهم مات أثناء الانتظار . وأحيانا بعد طول انتظار يقول الموظف إن النقود انتهت . والكشف غير موجود .. وطالب بصرف المعاش فى المنازل على غرار تحصيل فواتير الكهرباء بها .

وتحدثت الوزيرة ولكنها أشارت إلى انجازاتها أولاً ثم عرجت إلى الاجابة باقتضاب مشيرة إلى أن أصحاب المعاشات يصل عددهم إلى ٧٫٣ مليون مواطن وإن هناك أكثر من ١١ ألف نسمة تصل معاشاتهم للمنازل بسبب العجز أوالاعاقة.

ولا شك ان هذا الكلام يحسب للوزيرة لكن الواقع أن المنافذ غير كافية . والأمل يحدو أرباب المعاشات عندما أعلنت أنها بالتنسيق مع المحافظين سيتم اعداد مقارا للحاسبات الآلية التى ستدير هذا الأمر . وحينما تنتهى الوزارة من اعداد نظام المعلومات سينتقل الموظف إلى أصحاب المعاشات فى المنازل .. ويبقى سؤال .. متى ينتهى العمل فى الاعداد لهذا النظام ؟ ! ☐



المدوسم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

ظاهرة اسمها : مواطن بدون بطاقة انتخابية !

حتى لا تغرق سفينة الانتخابات في بحار السلبية

نجوى محمد

تحقيق

مع بدايات عام ٩٥ .. يشهد المسرح السياسي افتتاح أهم فصوله أمام الجماهير .. حيث يتم إجراء الانتخابات للمجالس النيابية والمحلية .

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة : هل يرتفع المواطنون إلى المستوى المطلوب للممارسة السياسية .. والنزول إلى الشارع السياسي .. والقيد بالجداول الانتخابية .. والادلاء بالأصوات .. من أجل الوعي بضرورة المشاركة في صناعة القرار .. إيماناً بأن الحياة السياسية جزء من الحياة ذاتها .. أو أن السلبية لدى المواطنين في الانتخابات .. مشكلة تحتاج إلى حل .. عاجل وضروري ؟

والسؤال الملح الذي يحمل ملامح قضية قومية حالية في مجتمعنا : ما هي الآثار المترتبة على سلبية المواطن الذي يتخلى عن دوره في الإدلاء برأيه في الانتخابات ؟ وعلى عاتق من تقع مسئولية العلاج ؟

د . مصطفى الفقي ، مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية ، وأحد مستشاري اللجنة القومية للمرأة ، يرى الأزمة واضحة في الحياة السياسية المصرية . وفي نفس الوقت يرى عدم انفرادنا وحدنا بهذه الظاهرة ، وهي ظاهرة منتشرة في معظم الدول النامية . إنها قصور فيما يمكن أن نطلق عليه ثقافة المشاركة السياسية والاسهام في العمل العام . والسبب : الإرث التاريخي وظروف تلك الدول . وكل هيئات وفروع المجتمع وأحزابه مسئولة عن ذلك .

وعلى المدى البعيد ، مع انتشار التعليم ودور الإعلام وارتفاع مستوى المعيشة ، سوف نخرج من هذه الدائرة .

أصول الحوار التربوي

أما الدكتور حسين كامل بها الدين ، فبجانب إقراره بالظاهرة السلبية في فترات سابقة ، فإنه في إطار المشروع القومي لتطوير التعليم ، والتركيز على الأنشطة التربوية ، والمناظرات ، وترسيخ أسس الحوار واصوله وآدابه .. فإن الطالب يعتاد العمل في إطار الفريق . وكيفية الإختلاف في الرأي بالمنطق والعقل وليس « بقرن الغزال » .

وأشار الدكتور بهاء الدين إلى بدء إرساء القواعد الديمقراطية في المدارس من خلال العملية التعليمية والتربوية ، والتي سوف تظهر نتائجها الايجابية على شبابنا في المستقبل .

نسبة مئوية للمرأة

وعن عزوف المرأة وتقاعسها عن المشاركة في الحياة السياسية بسبب افتقارها إلى مساندة الأحزاب ، ترى د . منى مكرم عبيد الأستاذة في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية ، أن الظاهرة لا تخص المرأة وحدها ، بل المجتمع ككل . فهناك عوائق تعرقل المرأة ، فما يقوله الدستور والقوانين والتشريعات لا نجده عند التنفيذ . وبالتالي فالأمر يحتاج إلى متابعة وكفالة للضمانات . ومشاركتها في وضع القوانين والتشريعات .

وتطالب د . منى بوجوب بحث تحديد نسبة مئوية للمرأة في مقاعد المجالس البرلمانية والمحلية ، تستند إلى القانون والدستور مشيرة إلى تجارب أسبانيا التي تصل فيها النسبة العددية للمرأة إلى ٢٥٪ من جميع المقاعد القيادية . ففي عصرنا أصبح تقدم الدول يقاس بمدى مشاركة المرأة مع الرجل في تحقيق التنمية الشاملة .

الصوت.. والقرار

وحول تعبئة الرأي العام وتوعيته بأهمية القيد في جداول الانتخابات تقول السيدة عزيزة حسين رئيسة اللجنة القومية للمنظمات المصرية



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٥

غير الحكومية للسكان والتنمية .. إنه يجب توعية المواطن بأهمية دوره من خلال المشاركة فى الانتخابات ، وارتباط ذلك بالعائد السياسى والاجتماعى عليه . فأسلوب المشاركة السياسية بدأ يتغير لا فى مصر وحدها ، بل فى معظم بلاد العالم . حتى يتسنى للمواطن الاسهام بالتأثير فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم ومصالحهم . وألا يقتصر الأمر على مجرد الإدلاء بالصوت ، ثم الانصراف لحال سبيلهم .

وتؤكد السيدة راوية عطية – إحدى أولى نائبتين دخلتا المجلس النيابى عام ١٩٥٧ – على أن عملية قيد المرأة فى جداول الانتخابات شرط أساسى لتقدم المرأة . فالحياة السياسية جزء من الحياة ذاتها والموقف الحالى يتسم بإحجام المرأة عن النزول للشارع السياسى . وترى أن الفترة الزمنية – بعد أن امتدت لثلاثة أشهر بدلا من شهر – كافية للقيد فى جداول الانتخابات ، وهذا حرص انطلق من رؤية الرئيس مبارك ، حتى يواجه كل الاعذار التى يتعلل بها الناس .

واقترحت راوية عطية فرض غرامة مناسبة على من لا يقوم بقيد اسمه فى جداول الانتخابات ، وكذلك على من لا يدلى بصوته فى الانتخابات . وأن تكون البطاقة الانتخابية – أو نسخة مصورة لها – ضمن الأوراق المطلوب أن يتضمنها ملف كل موظف .

وتقول د . فرخندة حسن ، الأمينة العامة للمرأة بالحزب الوطنى ، إنه مع بداية فتح القيد فى جداول الانتخابات فى نوفمبر الماضى ، والذى يستمر حتى نهاية يناير الجارى ، بدأت أمينات المرأة فى تنفيذ الخطة الموضوعة ، حيث تم التركيز على تنشيط الوحدات القاعدية أو ما تسمى بالشياخات . ومن خلال ذلك كثفنا جهودنا لتوعية المرأة وتشجيعها للقيد فى الجداول . مع ضرورة اختيار النواب المناسبين وبرامجهم . كل ذلك من خلال الزيارات الميدانية والاحتكاك بمختلف القطاعات والتجمعات . ونحاول من خلال ذلك أن نجعل للمرأة قوة ضغط إيجابية . تحسب الأحزاب حسابها .

وعن الأمية وحقيقة أبعادها فى قضية انخفاض نسبة قيد المواطنين فى جداول الانتخابات يرى الدكتور مصطفى الفقى أن الأمية مشكلة قومية ، والتصدى لسلبياتها لاتظهر نتائجه وحلوله على المدى القصير . إلا أن الأمية ليست بالضرورة عائقًا دون المشاركة السياسية فى الانتخابات ، والدليل أن المشاركة فى بعض مناطق القاهرة لا تزيد أحيانا على ٢٥٪ .. بينما فى الريف الذى تنتشر فيه الأمية تصل النسبة فيه ما بين ٦٠ و ٨٠٪ . والهند برغم فقرها وأميتها تعتبر أكثر ديمقراطية خارج أوربا والعالم الغربى .

من هنا فالمشاركة السياسية للمواطن لابد من تناولها بموضوعية ومصارحة . ومناقشة شكوك البعض حول الانتخابات . وعدم التزام بعض النائبين بوعودهم الانتخابية .

غير أن د . مصطفى الفقى يؤكد أنه بالرغم من كل ذلك يظل الاصرار على الممارسة الديمقراطية والإدلاء بالأصوات هو السبيل إلى منع محاولة التزييف إن وجدت .

وأن حرص الناخبين على المشاركة يلزم النائب بأن يكون صوتا حقيقيا لدائرته .

وفى نفس الاتجاه تؤكد د . منى مكرم عبيد أن المشاركة فى الانتخابات تؤدى إلى التخفيف من أية سلبيات ، بدلا من الوقوف فى مقاعد الفرجة . سيما أننا فى مظلة التعددية الحزبية وحرية التعبير وإبداء الرأى ولدينا الصحف المعارضة . وبالتالى فإن حق الانتخاب والإدلاء بالصوت والاسهام فى الدائرة السياسية أصبح ضرورة ملحة . لمواكبة هذا التغير .

وأخيرا يتوجه الدكتور حسين كامل بهاء الدين إلى الشباب مذكرا إياهم باهتمام رئيس الدولة ولقائه بهم خلال الثلاثة الأعوام الماضية حيث التقى بهم ثمانى مرات ، سواء فى معسكرات أو جامعات ، واستمع إلى آرائهم ، إيمانا منه بدورهم فى تشكيل المستقبل وما لذلك من مغزى ديمقراطى قدمه رئيس الدولة نموذجًا . بالإضافة إلى ما حدث خلال معسكر حلوان حيث جاءت لفتة الرئيس وإيمانه بالشباب وحرصه على مشاركتهم فى مسيرة الديمقراطية .

أما د . فرخندة حسن فإنها تستنكر إهدار المرأة لحقوقها بعد كفاح دام قرابة القرن ونصف القرن .

ويعود د . الفقى فيؤكد أن التخلى عن حق من الحقوق السياسية للمواطن هو أمر يهبط بدرجة المواطنة . □



المصدر : العربى

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العربى

عام الانتخابات

بدات بروفة الانتخابات لمجلس الشعب التى ستجرى بعد تسعة اشهر، ولابد من التسليم بأن سيناريو البروفة الذى جرى فى ثلاثة دوائر هى قليوب وميت البصل وبورسعيد كان متقنا ويشى بما سوف يجرى على المسرح.

وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات فى الدوائر الثلاث فان ماجرى فيها كان متوقعا، وقد التزم كل طرف بتنفيذ النص كاملا فالحزب الوطنى اعتمد على عاملين أساسيين هما السلطة والمال بينما اعتمدت الاحزاب الاخرى والمستقلون كل على حسب تاريخه الشخصى وقدرته المالية.. وبلا تحيز يمكن القول ان الشعار الاجتماعى الوحيد الذى ارتفع فى هذه الانتخابات كان شعار المرشح الناصرى فى قليوب.. وكان: «الكفاية والعدل واستقلال القرار السياسى والوقوف ضد بيع القطاع العام وتصفية الصناعة.. والاعتماد على قدرتنا الذاتية فيما ننتجه ونستهلكه.

وتتعاصر هذه الانتخابات مع انتخابات عدد غير قليل من النقابات المهنية والعمالية وبذا يمكن اطلاق «عام الانتخابات» على عام ١٩٩٥.. فهل تقدم لنا هذه الانتخابات فى مجموعها العناصر الجديدة بقيادة الاصلاح والتغيير للدخول فى القرن الواحد والعشرين؟

ان هذه الانتخابات لابد أولا ان تحكمها ضمانات هامة سبق وأن طالب بها الحزب الناصرى وأحزاب المعارضة الأخرى وأهم هذه الضمانات ان ترفع السلطة يدها ولاتصبح سلاحا فى يد الحزب الوطنى لضرب الاحزاب الاخرى وافساد العملية الانتخابية.. والضمان لهذا ان يتولى القضاة رئاسة لجان الانتخاب والفرز.. وأن تسقط التحالفات غير الشرعية التى تنشأ بين بعض الأحزاب والجماعات الغير قانونية، وألا يسمح لجماعات الضغط الاقتصادى باستثمار نفوذها المالى والأدبى فى انجاح مرشح على حساب طهارة العملية الانتخابية، والا يستثمر النواب الحاليون فى مجلس الشعب هذه الشهور الأخيرة لاستعراض عضلاتهم كدعاية انتخابية مجانية.. والضمانة الأكثر قوة وأهمية ان يقف المواطنون فى يقظة ووعى لضمان حرية الانتخابات.. ان حرية الانتخابات وسلامتها لن يحميها القانون.. ولا رجال السلطة.. ولا البلطجية.. ولكن تحميها جماهير الشعب.. وهذه هى المعادلة التى يجب أن يعيها الجميع.

العربى



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

الديمقراطية لا تتحقق بالصوت العالي والمطالب غير الواقعية

زعامة مبارك للحزب الوطني حققت نتائج إيجابية لكل أبناء الوطن

لابد من إشراف الأمن على العملية الإنتخابية حتى لا تحدث الفوضى

● عودتنا احزاب الاقلية ان تبحث عن شماعة تعلق عليها فشلها كلما احست بالفشل .. او كلما احست انها مقدمة على الفشل .. وشماعة احزاب الاقلية هذه الأيام هي رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطني .. اذ يحاولون ايهام الراى العام بان الديمقراطية التي يريدونها سوف تتحقق اذا تخلى الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطني .

● ورغم ان هذه الدعوة باطلة من اساسها .. ورغم ان الرئيس مبارك كشف زيفها في حواره مع المفكرين عقب افتتاح معرض الكتاب .. إلا ان الاقلام المدافعة عن مصالح احزاب الاقلية مازالت تردد هذا الهراء .. وتعزف على ذات الوتر .. حتى تجد لنفسها مبررا امام الجماهير اذا ما فشلت في الانتخابات القادمة .

● يقول جمال بدوى في مقاله بصحيفة « الوفد » يوم الخميس الماضي : « لا يمكن تصور قيام ديمقراطية كاملة في مصر في ظل نظام يجمع بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الحزب .. ذلك ان الانتخابات في مصر تجرى تحت اشراف جهاز بيروقراطي عتيد ومسيطر يتمثل في جهاز الامن وجهاز الادارة المحلية وكافة المصالح الحكومية التي ينتدب موظفوها للاشراف على العملية الانتخابية .. وكل هذه الاجهزة لا تتصور سقوط مرشح ينتمى الى حزب رئيس الدولة والا اتهمت بنقص الولاء » .

● ويضيف قائلا : « اما القول بان الجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب ليس بدعة وان الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا تفعل ذلك .. فهو قول يحتاج الى تبيان حتى لا تتوه الحقيقة في دوامة الجدل » .

○ التعليق

● بداية .. لاشك ان جمال بدوى يتفق معنا على ان العمل السياسي قائم ـ اساسا .. على الاختيار .. فهو عمل اختيارى اولا واخيرا .. لذلك يكفي ان تقول ان الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطني .. وان الحزب الوطني قد شرف بالرئيس مبارك حتى تنتهى القضية وينتهى الجدل .. اذ لا يتصور عاقل ان يسال جمال بدوى ـ مثلا ـ لماذا اخترت حزب الوفد لتكون رئيسا لتحرير صحيفته ؟!

او يسال ابراهيم شكرى لماذا تحول الى رئاسة حزب معارض رغم انه كان وزيرا .. وعضوا في الحكومة ..

● هذه مسالة اختيار .. تقوم على الاقتناع الشخصي ..

وعندما يعلن الرئيس مبارك تمسكه برئاسة الحزب الوطني فليس من المنطق ، وليس من الديمقراطية في شيء ان يطالب بالتخلى عن قيادة الحزب الذى اقتنع بمبادئه وبادله عطاء بعطاء .. من اجل تنفيذ برامج التنمية وتحقيق الاستقرار التشريعي والتنفيذى على حد سواء .

● لقد اثمرت زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطني .. وكان من نتائجها ذلك النجاح المبهر للاصلاح الاقتصادى وانشاء البنية الاساسية لخدمة الاستثمار وتطوير الاداء الحكومى وتعميق الديمقراطية وصدور قوانين مؤثرة كان المجتمع في امس الحاجة إليها لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحققت .

● الغريب في الأمر ان الذين يطالبون الرئيس مبارك بالتخلى عن زعامة الحزب الوطني لا يرون اى غضاضة في استمرار زعامات احزابهم لسنوات طويلة طويلة .. رغم ان الزمان قد تغير وتغير معه كل شيء ، إلا هذه الزعامات التي مازالت تعيش من زمن غير الزمن وتحارب في قضايا غير واقعية .

● ولسنا ندرى مبررا معقولا لتخوف جمال بدوى من اشراف جهاز الامن واجهزة الدولة على الانتخابات .. ففى كل دول العالم يحدث هذا .. اذ لابد من هذا الاشراف حتى لا تحدث الفوضى وتنهار الانتخابات .. وتنهار العملية الديمقراطية باكملها .. فتقع الفتنة الكبرى ، كما حدث في دول كثيرة قريبة منا .

● اما اذا كان يلمح الى ما يقع من مخالفات اثناء عمليات التصويت فالمسئول عن ذلك هم المرشحون والناخبون .. يستوى في ذلك بعض مرشحى الحزب الوطني وبعض مرشحى المعارضة والمستقلين وفي هذه الحالة يكون القول الفصل في اثبات التزوير للقاضي الذى يشرف على عملية التصويت في كل مراحلها .. ويحق له ان يهمل الاصوات المزورة اذا ما تاكد له وقوع مخالفات من اى جهة .

● وقد اجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا في امريكا ، وقبلها في فرنسا وقريبا ستجرى الانتخابات في المانيا .. فما سمعنا بمن يطالب زعماء هذه الدول بالتخلى عن احزابهم .. رغم ان الانتخابات تجرى هناك كما تجرى هنا تحت اشراف جهاز الامن واجهزة الدولة .

● على ان ما يثير السخرية حقا في مقال جمال بدوى اشارته غير الذكية الى ان اجهزة الامن واجهزة الدولة المشرفة على الانتخابات لا تتصور سقوط مرشح ينتمى الى حزب الدولة .. وإلا اتهمت بنقص الولاء .. يا رجل قل كلاما غير هذا .. ربما كان هذا التفكير البدائى قائما ايام ان كان الوفد يضع خطا على ظهر الناخب المعارض له لينتقم منه بعد ان يشكل الحكومة لكن الامر يختلف اليوم جدا .. والدنيا تغيرت .. وإلا .. فماذا تقول في عشرات الفائزين من الاحزاب والمستقلين الذين اصبحوا اعضاء في مجلس الشعب رغم احجام الوفد والعمل عن دخول الانتخابات الماضية ؟! .. كيف جاء هؤلاء الى البرلمان ؟! .. بالتزوير ام بنقص الولاء ؟!!

● مرة اخرى نؤكد .. ان الديمقراطية الصحيحة الكاملة لن تتحقق بالشعارات الرنانة والاتهامات الفارغة والصوت العالى .. والهتافات الجوفاء والمطالب غير الواقعية .. ولكن بالعمل الدائب وسط الجماهير والممارسة الجادة والراى السديد المقنع .. فماذا قدمتم في هذا .. وما أنتم فاعلون ؟!



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٥

١٩٩٥ ومعركة كل الاتجاهات

انتخابات مجلس الشعب ستتم تحت متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة

مع الانتخابات الحرة يفقد الحكم جزءاً من أغلبيته.. وإذا تدخل سيفقد شرعيته!



ما الذى يجعلنى اقول إن سنة ١٩٩٥ سوف تكون سنة فارقة إلى درجة اجدنى على استعداد معها للقول بأنها قد تكون مدخل مصر إلى القرن الحادى والعشرين، واتحدث عن المدخل فقط لأن عمر القرن كله عصى على اى تنبؤ أو على اى خيال؟

وإذا كان التوصيف الذى عرضته للأحوال فى «بر مصر» - على حد التعبير الجميل الذى صاغه واحد من ادبائنا المرموقين لإحدى قصصه دقيقا - واظنه كذلك - إذن فلابد ان نتصور أن المزاج فى «بر مصر» لابد ان يكون منحرفاً، وأن تكون فى قلبه نزعات قوية ترفض هذه الأحوال وتفتش بكل وسيلة عن طريق للتغيير. وليس بالضرورة أن يتم ذلك بالعنف، مع ملاحظة أن طبائع الناس فى «بر مصر» لاتحب العنف فى العادة، وإنما تضطر إليه اضطرارا فى أوقات غير عادية.

ومع ذلك فإن الذى قال إن «مصر بخير» له بعض الحق، ذلك أنه برغم كل ما يقول به توصيف الأحوال فى مصر من مشاكل، وما تشير إليه تداعيات هذه الأحوال من نذر - فإن المصادفا التاريخية - أو لعلها المقادير الإلهية - تلقى إلينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن ان يكون نافذة مفتوحة لفرصة أخرى متاحة مدخلاً مامونا إلى أمل يتجدد.

بتحديد أكثر فإن سنة ١٩٩٥ هى - بمصادفات أو بمقادير - سنة انتخابات... اى سنة دعوة طبيعية للتغيير.

هناك انتخابات لعدد من النقابات المهنية، وهذا مجال لحراك بالاختيار الحر بين تجمعات هى بالضرورة الأكثر استنارة، والأكثر كفاءة، ثم هى الأكثر قرباً من مواقع التأثير.

وهناك انتخابات لاتحادات نقابية كثيرة، بل وللاتحاد العام لنقابات العمال نفسه - لقد ظلت الحركة النقابية فى مصر تحت الوصاية لأزمنة طويلة، لكنى احسب أن قوى جرارة فى الحركة النقابية تجد نفسها مدفوعة هذه المرة باكثر من أى مرة سابقة إلى التعبير عن نفسها بطريقة حرة لأن ظروفها لم تعد تحتمل استمرار الوصاية.

هناك انتخابات تجديد نصفى لمجلس الشورى، ومع أن هذا المجلس من يومه «طفل أنابيب» إلا أنه يظل - بفضل الجهد الذى قامت به بعض لجانه - منبراً قد تسعى إليه أصوات لديها ما تقوله.

والسؤال هو: هل نملك الشجاعة لنترك هذه الانتخابات فى هذه المواقع تقوم بدورها كعملية تنشيط للدورة الدموية الطبيعية والضرورية؟

أهم من ذلك - وأهم بكثير جداً - أنه فى سبتمبر أو أكتوبر من سنة ١٩٩٥ يحل موعد الانتخابات العامة الجديدة لمجلس الشعب، وتلك لحظة حاسمة لعدة أسباب:

١ - هناك رغبة فى التغيير تخطت درجة السخط إلى حدود التمرد، وهذه حقيقة سياسية لايصح أن تغمض عنها العيون.

٢ - وهناك ظلال شك حول حجم القوة النسبية للاتجاهات المختلفة المؤثرة فى المجتمع، ومن ثم فهناك عنصر مخاطرة.

٣ - وهناك مطلب شعبى عارم يريد انتخابات حرة بالمعنى الحقيقى للحرية، وبما يتيح مشاركة حقيقية فى اختيار التوجهات وصنع القرارات.

٤ - وفى هذا الجو فإن هناك تصميماً من كل الأحزاب السياسية المسموح لها - وغير المسموح لها - على دخول المعركة الانتخابية مهما كان الثمن. وبالتالى فانها فى الغالب معركة كل الاتجاهات واحتكاك كل التيارات مع بعضها - ولن يقاطع الانتخابات طرف حتى إذا ادعى مبكراً ان تلك نيته وإذا حدث وجرت مقاطعة للانتخابات فظنى أنها سوف تكون مقاطعة جماعية تشارك فيها كل الأطراف الأخرى - تاركة طرفاً وحيداً على الساحة يواجه العواقب وحده إذا أراد أو إذا استطاع.

٥ - وهناك اهتمام عالمى بمبدا حرية الانتخابات، وأظن أننا هذه المرة سوف نشهد متابعة دولية تصل إلى حد الرقابة على مجرى عملية الانتخابات، وسوف يحدث ذلك سواء بموافقة رسمية أو بغير موافقة رسمية.

والسؤال المركزى هو: هل يستطيع البعض منا ان يتحمل عملية انتخابات تجرى فى ظل هذه الأسباب؟ - وإذا لم يستطع فماذا يفعل؟

وهنا فنحن أمام احتمالات خطرة مفعمة كلها بالنذر.

بين هذه الاحتمالات:

١ - انه إذا تركت الانتخابات حرة فقد يفقد الحكم جزءا مؤثراً من أغلبيته.

٢- وإذا تدخل الحكم فى الانتخابات بغلاظة فمن المؤكد انه سيفقد جزءاً من شرعيته.

٣ - وإذا فوجئ الحكم بما لم يتحسب له فنحن امام خيارين ليس لهما ثالث:

اما ان يقبل تاكل أغلبيته وشرعيته وينصرف، واما ان يرفض ذلك ويتصرف وكلا الخيارين قفزة فى الظلام إلى المجهول!

وفى كل الأحوال فلست أريد ان اخوض تفصيلاً فى حديث «النذر» ولكني أدعو الله من قلبى الاتشهد مصر فى هذا العام صداماً بين الحقائق الاجتماعية الاقتصادية الفكرية النفسية : وبين واقع السلطة فى مصر كما هو الآن. وربما رويت لكم طرفاً من لقاء جرى بين الملك «خوان كارلوس» ملك أسبانيا الحالى وبينى فى مكتبه بقصر «زرزويلا»، ولم يكن فى المكتب غيرنا.

سألته كيف استطاع ان يجنب أسبانيا مخاطر وجدها امامه حين جلس على العرش؟

وكان قوله ببساطة:

«لقد حاولت فهم حدود دورى، وتوصلت إلى انه دور يشبه ما يقوم به رجل المرور.. يحول دون توقف الحركة على الطرق من كل الاتجاهات بسبب تعارض هذه الاتجاهات وشدة الزحام عليها - من ناحية..

ومن ناحية أخرى يمنع احتمالات التصادم الخطر، ويحول بكل الوسائل دون وقوعه رغم تعارض الاتجاهات وشدة الزحام.ومن ناحية ثالثة فإن عليه أن يتذكر دائماً أن المشاة على كافة الاتجاهات اكبر كثيراً جداً من راكبى السيارات.»

قالها الملك وضحك، ولعله كان سعيداً بهذا التشبيه الذى توصل إليه فى شأن دوره.

واظن أن مصر سنة ١٩٩٥ فى حاجة إلى شئ مماثل لما فعله ذلك الرجل الذى استطاع أن ينجو بأسبانيا من مهالك تجدد الحرب الأهلية فيها.



الاستعداد بدأ مبكراً للانتخابات القادمة:

وزراء حاليون وسابقون فى قوائم الحزب الوطنى بالمحافظات
والصراع يدور على مقاعد العمال

دقت ساعة الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب المقبلة كل الأحزاب والقوى السياسية ـ بما فيها المحظور نشاطه ـ بدأت فى الترتيب لخوض أهم انتخابات تشريعية تعتبر الأخيرة فى القرن الحالى قبل الدخول إلى القرن القادم بعد أن أبدى الجميع ترحيبهم لإجراء الانتخابات هذه المرة بالنظام الفردى الذى يناسب طبيعة المجتمع فى مصر وإعطاء الفرصة للتنافس واختيار الأصلح للتمثيل فى الدورة القادمة فى حالة توافر كافة الضمانات اللازمة لانتخابات نزيهة ـ وهو ما تطالب به أحزاب المعارضة ـ والتى أهمها كما أعلن حزب التجمع على لسان الدكتور رفعت السعيد أمين عام الحزب تنقية الجداول من المتوفين وتكافؤ فرص الدعاية فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وإشراف هيئة محايدة قضائية على عمليات التصويت والفرز.

ويقترح رفعت السعيد إصدار تعديل قانونى يحدد عملية الإنفاق الانتخابى ويمنع تقديم تبرعات خلال الحملة الانتخابية فى إشارة واضحة إلى ما يتردد حول استعداد جهات خارجية لتمويل جماعة الإخوان المسلمين. المحظور نشاطها فى الانتخابات القادمة ويضيف ياسين سراج الدين رئيس لجنة الوفد بالقاهرة على الضمانات السابقة شرط التكافؤ بين المرشحين فى عقد المؤتمرات الجماهيرية وإصدار قانون بتجميع عدد من الصناديق فى كل لجنة ليشرف عليها قاض واحد لتسهيل عملية الإشراف على التصويت والفرز والتأكد من هوية الناخب سواء بالبطاقة العائلية او الشخصية أو جواز السفر وهى نفس المطالب التى ينادى بها مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار خاصة أن هناك ٢٢ الف لجنة انتخابية فى مصر.

على مستوى الاستعداد بدات الأحزاب فى ترتيب أوراقها وتجميع أعضائها فى كافة المحافظات، إلا أن البعض مازال فى حالة «استطلاع رأى» لكافة لجانه تحسبًا لمستجدات قد تطرأ على موقف الحكومة من نظام

عادل السنهورى

الانتخابات إلا ان هذا لم يمنع من بعض خطوات التنسيق والتشاور بين معظم أحزاب المعارضة بعيدًا عن الوفد الذى بات مؤكدًا دخوله الانتخابات القادمة بشكل منفرد دون التحالف أو حتى التنسيق مع أحزاب المعارضة. لأن الوفد كما يعتقد ياسين سراج الدين - «له من الثقل السياسى الذى يؤهله للاعتماد على نفسه وبدات كل لجان الحزب فى اقتراح الشخصيات المرشحة ويتوقع سراج الدين أن يحصل الوفد على ٢٥٪ من مقاعد المجلس القادم إذا جرت انتخابات حرة..!!

على مستوى اخر - ومهم، لطبيعة التحالفات القادمة فجماعة «الإخوان المسلمين» قررت كما يعلن المستشار مأمون الهضيبى أحد قيادتها والمتحدث الرسمى لها المشاركة كقوى فاعلة فى المجتمع فى الانتخابات القادمة كما حدث فى المرات السابقة. ولكن هذه المرة يتنازع الإخوان طريقين للتحالف إما مع حزب العمل - وهو الأرجح - كما يقول الهضيبى - أو مع حزب الأحرار وهو الأمر الوارد هذه المرة والذى لا يخفيه مصطفى كامل مراد رئيس الحزب فهناك مشاورات حالية لدخول بعض أفراد من «الإخوان» تحت لواء الأحرار بالإضافة إلى العمل فكل الاحتمالات واردة - فى رأى الهضيبى للتحالف من أجل المصلحة العامة للإخوان.!

ويؤيد الهضيبى مسألة تحديد عملية الانفاق الانتخابى إذا صدر قانون بذلك بشرط أن يلتزم الحزب الوطنى بذلك أيضًا وإن كان ذلك أمرا غير ممكن وليست له ضوابط حاكمة.

اما الحزب الوطنى فالصراع يدور حاليًا على أشده بين أمانات الشباب فى كافة المحافظات وبين «عواجيز



الحزب» على حد تعبير امين شباب «محافظة كبرى» فالمتوقع أن تشهد القوائم المرشحة وجوها جديدة يمكن أن تصل إلى نسبة ٦٠٪ من مرشحى الحزب للانتخابات القادمة وهو ما أكده كمال الشاذلى أمين التنظيم بالحزب مشيرًا إلى الدفع بوجوه جديدة من الشباب بالإضافة إلى زيادة العناصر النسائية وسيعتمد الاختيار على حسن السمعة والشعبية.

المعلومات التى توافرت لـ «العربى» تؤكد أن الحزب الوطنى سيدفع بعدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين على مقاعد الفئات فى المحافظات فيتردد بقوة الآن ترشيح عصام راضى وزير الرى السابق فى دائرته بالمنوفية وترشيح عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى دائرة الجيزة وترك الصراع على مقعد العمال بين الأجنحة المتعددة فعلى سبيل المثال يشهد هذا المقعد فى الجيزة صراعًا حادًا بين ثلاثة قيادات بالحزب بالمحافظة هم بدر محروس شعراوى عضو مجلس الشعب الحالى وفتحى زكى هلال عضو المجلس المحلى وقيادى الحزب بالجيزة ونجيب عبد الجابر لشغل هذا المقعد فى الانتخابات القادمة إلى جانب صراع خفى يقوده جناح الشباب فى الحزب بالمحافظة للدفع بوجوه جديدة فى الدوائر الأخرى مثل الدكتور شريف والى امين الشباب بالمحافظة. مجمل الأمر أن الوقت مازال مبكرًا إلا ان الجميع فى حالة الاستعداد والترقب لما ستسفر عنه خطوات التنسيق والتحالف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي / الجديد

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥

د. فتحى سرور : الانتخابات القادمة حرة ١٠٠٪

لو بعث عبدالناصر حيا لفعل مايفعله الحزب الوطنى اليوم ؟!

الاخوان المسلمين يعتبرون ماعداهم كفرة وملحدين !

الدكتور فتحي سرور .. ملك من ملوك الحوار في مصر ولاشك .. وهذا هو سر نجاحه في منصبه الخطير كرئيس لمجلس الشعب .. كما ان براعته تلك هي التي تغرى الآخرين بالحوار معه .. فأفكاره مرتبة .. ويملك قدره هائلة على الهدوء .. وعدم السقوط في شبكة الاستفزاز .. لذلك كان حوارنا معه هادئا جدا رغم انه مثير جدا ..

كانت البداية هي الحديث عن رحلاته مع بعض اعضاء مجلس الشعب وماذا يخرج منها قال :

انه استفاد كثيرا من معركة الانتخابات لرئاسة الاتحاد الدولى للبرلمانات .. فقد عرف مالم يكن يعرفه او كان يعرفه ولايراه فى التطبيق عن كواليس السياسة ومناورات الدول والبراجماتية التي تحكم المواقف . فى اليابان ادهشه ان الحياة السياسية تقوم على اساس بيروقراطى جدا وتعيش الحكومات على ائتلاف هش فى معظم الاحيان .. ومع ذلك فالتقدم الاقتصادى مازال يلفت النظر وضرورة الدراسة .

اما فى الصين فهي نموذج للدول الكبرى ذات التقاليد والتراث العريق .. واستطاعت بدون اى هزات ان تطور نفسها فى اتجاه التحول الاقتصادى مع استمرار النظام السياسى بعد ذلك دخلنا فى مرحلة السخونة .

مارايك فى مسالة الديمقراطية بايجاز ؟

قال ..

ببساطة .. لايمكن الحديث عن الديمقراطية بدون تنمية .. الفقراء والشحاذون تقول لهم تعالوا باشروا حقوقكم السياسية .. انت تظلمهم .. وليس معنى هذا حرمانهم بل لابد من ان يكون لهم تلك الحقوق .. ولكن اقول اننا لو لم نعطهم المقدرة الاقتصادية للحد الادنى للمعيشة فإن مباشرتهم ستكون مشوبة بعيوب كثيرة .

ارسم لنا الخريطة السياسية للاحزاب فى مصر ..

– عندنا ثلاثة عشر حزبا .

لكن هناك احزابا رئيسية ..

– الحزب الوطنى يعتبر نفسه امتدادا لثورة ٢٣ يوليو .. فقط حدث تحول فى الفهم العالمى نفسه .. فبدلا من سيطرة الدولة على الانتاج .. حدث اكتشاف لمبادىء ونظم اخرى هى التى تسمى بقوانين السوق .. اى الحرية الاقتصادية المحكومة نسبيا .

والاشتراكية فى العالم اليوم ابتعدت عن حكاية المساس بوسائل الانتاج واقتصرت على توسيع الخدمات الاجتماعية .

حزب الوفد قريب جدا من الحزب الوطنى فى الاهداف .. ولكنه يختلف فى الممارسات وبعض التفاصيل .

حزبا التجمع والناصريين هما من لون واحد ولو اختلفا .

فالتجمع خطه يسارى منذ ايام الثورة وان كان يغير ويتطور .

والحزب الناصرى يؤيد بحماس شديد ماكان يمارسه قائد الثورة المرحوم جمال عبدالناصر . بنفس المنطق والفلسفة .

وهذا وجه الخلاف بين الحزب الوطنى والحزب الناصرى .. فالحزب الوطنى يرى ان الدنيا قد تغيرت ويرى انه لوكان جمال عبدالناصر حيا لفعل مايفعله اليوم الحزب الوطنى .

ومارايك فى الاخوان المسلمين او مايسمى بتيار الاسلام السياسى ؟

هو تيار يرفض كل الحلول التى تراها معظم الاحزاب ويرى مايخالف تصوره عن الشريعة الاسلامية كفرا والحادا ويطالب بما يسميه بالحكم الاسلامى .

● وماذا عن حزب العمل ؟

– هو متحالف مع الاخوان المسلمين تكتيكيا فقط .

● تطالب كل هذه الاحزاب ماعدا الحزب الوطنى بتعديل الدستور لماذا لم تطرح هذه القضية على مجلس الشعب .

اجاب د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ;

– لم نمنع احدا من طرح هذه القضية فبعض النواب تكلموا وطالبوا بذلك .. اما اذا كنت تعنى ان المجلس كله يناقش تعديل الدستور .. فهذا التعديل له قواعد .. منها رضاء الاغلبية ورغبتها فى التعديل ..

والحزب الوطنى لايرى اى مبرر لتعديل الدستور .. وبالتالى



المصدر : الخليج الجديد

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فمن يريد تعديل الدستور عليه ان يسعى للحصول على الاغلبية في البرلمان في الانتخابات وفي هذه الحالة يمكنه تعديل الدستور كما يشاء !!

● ولكن ماذا عن الرغبة الشعبية ؟

ـ مجلس الشعب هو التجسيد لارادة ورغبة الشعب .

● والنقابات

ـ لاتمثل الشعب .. وانما فئات مهنية او عمالية منه .

● لماذا لم يحدث ان سحب مجلس الشعب الثقة من الوزارة .

ضحك وقال :

ـ دلني انت على مجلس نيابي قبل الثورة سحب الثقة من الحكومة .. مرة واحدة في عهد عدلي باشا وجاءت من جانب رئيس الوزراء عندما رفض المجلس توجيه الشكر لرئيس الوزراء .. فاعتبر رئيس الوزراء ان ذلك عدم ثقة فيه .

وعلق الدكتور سيد صبري استاذ القانون الدستوري ايامنا على ذلك بان عدلي باشا كان حساسا زائد الحساسية وكان مفروض يكون «بلطه» ويبقى في منصبه !

● مارايك فيما يدعو اليه بعض الساسة الحزبيين من مقاطعة الانتخابات .

ـ هذا خطأ فادح .. وخير للمرء ان يهزم هزيمة مشرفة بدلا من ان يقبع وراء الجدران .

● ولكن الكثيرين يتشككون في ان الانتخابات القادمة ستكون حرة .

ـ اؤكد لكم ان الانخابات ستكون حرة .. فتزوير الانتخابات مرفوض .

● البعض يرفضه نسبة الخمسين في المائة عمال وفلاحون ؟

ـ هذه فئات كانت على هامش المجتمع وجاءت الثورة ووضعتها على السطح مكانها الطبيعي فهم المنتجون .. وهم الاغلبية .

والقانون هو الذي يحدد التعريف .

وأود ان اذكر السادة المطالبين بالغاء هذه النسبة انه لو الغيت هذه المادة وسمح للعمال والفلاحين بتشكيل حزب او حزبين .. سيحصلان على ٧٠٪ من ابناء الشعب المصري ..

● ولكن للانتخابات النيابية في مصر منذ عهد الثورة سمعة سيئة .. ومحكمة النقض اكدت التلاعب والتزوير في ٩٠ دائرة وهو رقم كبير .. فكيف لاينفذ المجلس توصياتها ؟

ـ توصيات او قرارات محكمة النقض .. ليست احكاما .. وانما هي نتائج تحقيق والدستور لم ينص على التزام المجلس بها .. وانما قرر ان مجلس الشعب هو الذي يقرر مصير عضوية اعضائه واكدت المحكمة الدستورية ذلك والمجلس لايقرر فصل عضو اذا كانت الاخطاء اجرائية .

● يلاحظ الكثيرون ان مجلس الشعب لايتصدى لمكافحة الارهاب كما يجب .. اذ اين اعضاؤه مما يجري في ملوى مثلا ؟ كان مفروضا ان يلتحموا بالشعب ويعملوا على تنظيمه ضد الارهابيين المتطرفين ؟

اوافق على ان الاعضاء مفروض ان يقودوا حملة الشعب ضد الارهاب .

● وماذا عن قضايا الفساد ؟. لانرى المجلس يتخذ قرارات او قوانين ضده .

ـ نحن قد حولنا قضايا فساد للنيابة .. كما اصدرنا قوانين ضد الغش مثلا .

● حسنا .. وماذا عن حقوق الانسان مفروض ان المجلس يضع فواصل وحدودا حتى لاتحدث تجاوزات والدولة تواجه الارهاب الاجرامي باجراءات استثنائية .

ـ عندنا لجنة لحقوق الانسان في المجلس تحقق في اى تجاوزات واى نائب من حقه ان يثير اى موضوع في الشان .. والصحف كل يوم تتكلم عن نفس الموضوع فمن باب اولى مجلس الشعب اذ لايوجد حجر على حرية التعبير في هذا البلد منذ ان جاء الرئيس مبارك الى الحكم .

● مارايك فيما تثيره بعض احزاب المعارضة من ضرورة تداول السلطة ؟

ـ اذا كان المقصود ان يتنازل حزب الاغلبية عن الحكم للاقلية .. فهذا غير معقول وليس تداولا للسلطة .. فالمقصود بالتداول هو اقامة المناخ الديمقراطي الذي يسمح لكل حزب ان يمارس النشاط السياسي ليكسب ثقة الجماهير وتجرى انتخابات حرة تمكنه التحول من اقلية الى اغلبية .. وبالتالي يحكم .

هل انت متفائل بمستقبل الحياة النيابية في مصر ؟.

ضحك وقال :

.. متفائل جدا .. ومتفائل بمستقبل الاوضاع الاقتصادية !



المصدر : .... الأهرام المسائى

التاريخ : .... ٢٥ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النظام الانتخابى الفردى كتعبير عن الرأى العام

بداية.. اقدم اعتذارى لك عزيزى القارىء لعدم الالتقاء بك خلال الأسابيع الماضية الممتدة من اخر مقال كتبته فى ٩٤/١١/١٦ عن قضايا التعليم الجامعى: التوسع العشوائي فى معاهد الخدمة الاجتماعية، والذى كان احد الأسباب الرئيسية فى تغيير عميدة معهد الخدمة بالقللى بالقاهرة، وكان للمقال ردود افعال لم اكن اتوقعها!!، حيث اضطررت للسفر خارج البلاد، مع انشغال فى أمور هامة للغاية تعذر معها الانتظام فى الكتابة، فمعذرة مرة أخرى.

ولاشك أن عام ١٩٩٤ كان يمثل عام القلق فى أوساط كبيرة وعديدة من قطاعات الرأي العام المهتم بالعمل العام فى مصر، وذلك فيما يتعلق بالنظام الانتخابى المفترض ان يتم الأخذ به فى العام الجديد ١٩٩٥، والذى سيشهد انتخابات مجلس الشورى،قبل منتصف العام، ثم انتخابات البرلمان (مجلس الشعب) قبل نهاية العام، وحدثت نقاشات جادة فى هذا الموضوع الهام والحيوى والذى يتعلق بمصير الممارسة الديمقراطية اساسا. واصبح هناك ثلاثة اتجاهات هى:

اتجاه يرى الابقاء على الانتخابات بالنظام الفردى مع ضرورة استكمال ذلك بتطبيقه على المجالس المحلية التى مازالت تاخذ بالنظام الذى يجمع بين المقعد الفردى والقائمة المطلقة. واتجاه ثان يرى ضرورة التحول الى الأخذ بنظام القائمة المطلقة او النسبية وبشروط ونسب وخلاف ذلك ودون الدخول فى الآراء العديدة فى هذا الاطار، واتجاه ثالث: يرى ضرورة الجمع بين الفردى والقائمة النسبية لمراعاة المواءمة مع الدستور، وحق تكافؤ الفرص، وتقليل اهدار الأصوات، ومراعاة المستقلين. الخ

وترك النقاش ياخذ مجراه على مدار العام سواء فى داخل اروقة الحزب الحاكم، او فى داخل الأحزاب المعارضة وتبلورت اتجاهات رئيسية داخل كل منهم. الى الذى حدث داخل الحزب الحاكم نفسه تعدد للاتجاهات الثلاث التى اشرت اليها، وتعذر الاستقرار على اتخاذ قرار فى هذا الشأن خلال فترة طويلة للوقوف على صدى وحساب آثار وانعكاسات كل اختيار من هذه الخيارات المختلفة. وحينما بدات تتبلور ملامح معينة للاتجاه الذى يمكن الأخذ به، بدات قيادات الحزب تجس النبض وتعلن التصريحات تباعا للوقوف على ردود الأفعال.

وحسنا فعل الحزب الحاكم عندما استقر على خيار «استمرارية الأخذ بالنظام الفردى للانتخابات العامة» فى مجلسي الشعب والشورى.

وحسنا فعلت قيادات الحزب عندما اختارت تفسيرها لاستمرارية النظام الفردى، انه تعبير عن رغبة الرأي العام واحترام له ونزول لارادته.. الخ هذه التعبيرات الجميلة التى اثلجت الصدور وكان لها صدى طيبا فى الشارع السياسى بلاشك:

وقد بدا التمهيد لهذا القرار بافصاح أمين عام الحزب د. يوسف والى منذ فترة بان الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الفردى لانه لم يتم الاستقرار على عكس ذلك. وبعد عدة اسابيع صرح السيد/ كمال الشاذلى (أمين التنظيم) ووزير شئون مجلسي الشعب والشورى، بان انتخابات الشورى (فقط) القادمة ستكون بالنظام الفردى، وبعد عدة ايام صرح د. فتحى سرور (رئيس مجلس الشعب)، ان النظام الانتخابى الفردى قائم وستجرى على أساسه الانتخابات القادمة لانه - وعلى مسئوليته - لم تتقدم له الحكومة او اخرون باية مشروعات قوانين لتغيير هذا النظام. وفى جلسة حضره رئيس الجمهورية سئل عن نظام الانتخابات القادم.. فقال ان الأمر خاضع للدراسة، لكنه يميل شخصيا للنظام الانتخابى الفردى لانه ملائم للمجتمع وللمصريين..

ومن جملة هذه التصريحات يستطيع المحلل السياسى ان يفهم انه قد تم ترجيح خيار النظام الفردى، وجار اختيار الوقت المناسب للاعلان عنه، ولم يمض اسبوعان على تصريح السيد رئيس الجمهورية، الا واجتمعت الأمانة العامة للحزب الحاكم منذ اسبوعين تقريبا وناقشت الأمر واستقرت على خيار النظام الفردى، وأعدت تقريرا فى هذا الشأن لعرضه على السيد/ رئيس الجمهورية بوصفه رئيسا للحزب.

وفى متابعة لردود الافعال فانه قد حدث ارتياح عام لدى كل المشتغلين بالعمل السياسى، حيث حدث استقرار على النظام الانتخابى مبكرا وقبل بدء العام الانتخابى. علاوة على ان النظام الانتخابى يستهوى غالبية الأحزاب السياسية القائمة فى الساحة، وكل الأحزاب السياسية الفاعلة، حيث لم الحظ معارضة تذكر لهذا النظام الفردى. فضلا عن ذلك فان المواطنين العاديين استراحوا لهذا الاختيار لانهم قد تعودوا على ذلك من ناحية، واسهل لهم فى طريقة





د. جمال على زهران

الاختيار عن أى طريقة اخرى قد تتسبب لهم فى اهدار اصواتهم او ذهابها لغير من اعطوها لهم ككسور التصويت مثلا عندما تذهب للحزب الذى يحصل على الغالبية!! كما اننى لاحظت ارتياحا عاما لهذا القرار لدى قيادات من الحزب الحاكم فى البرلمان، لانهم رغم انتمائهم للحزب الوطنى الا انهم لايرغبون فى أن يرهنوا نزولهم في الانتخابات برغبة جهات عديدة قد تتسبب فى شطبهم او وضعهم فى ذيل القوائم، وقد يكون قرد وذلك اعتبارات شخصية مثلا. وهنا الاحظ مثلا عددا من المحافظات قد يكون المحافظ طرفا فى نزاعات مع نواب الحزب الحاكم لاسباب غير مفهومة الا انه قد لا يرتاح لهم او هم لا يرتاحون له (فى اطار نمط التعامل)، وهنا فان المحافظين ينتظرون هذه اللحظة للخلاص من هؤلاء مثلا!!. ولذلك ارتاح النواب للنظام الفردى لتاكدهم من قدراتهم على خوض المعركة وكسبها مهما كانت الأسباب والضغوط حولهم!!

وعلى اية حال فان الاستقرار على النظام الانتخابى الفردى شئ ايجابى، لأننى من المناصرين لهذا الاتجاه فى الوقت الحاضر لاعتبارات عديدة أشرت اليها فى مقال نشر بجريدة الاهرام بتاريخ (١٩٩٥/١/٥)، منها (ضرورة المواءمة مع الدستور الحالى تجنبا لعدم الطعن فى دستورية اى نظام اخر غير النظام الفردى، وكذا طبيعة الملاءمة بين الواقع المصرى الذى يتسم بسيادة ٥٠٪ اميين لا يقراون ولا يكتبون، وكذا سيادة ٧٥٪ صامتين لا يشاركون ولا يدلون باصواتهم ، وان تعقيد النظام الانتخابى بالنكوص عن النظام الفردى سيزيد هذه السمات تكريسا وحجما، وعلى العكس عند استمرارية النظام الفردى مع ضمانات اخرى للممارسة سيقلل من هذه السمات).

كما انه من الضرورى ان ينسحب هذا النظام الانتخابى الفردى على المجالس المحلية لتوحيد النظام الانتخابى العام والاعداد لذلك من الآن بدلا من الانتظار حتى اخر لحظة، وهذا مايسجل كنقطة ايجابية للحزب الحاكم.

لكن الاهم فى تقديرى من الاستقرار على النظام الانتخابى الفردى، هو ذلك المدخل التفسيرى لهذا الخيار، وهو انه اتى تعبيرا عن الراى العام فى مصر. والمعروف ان الرأى العام فى أحد تعريفاته هو اتفاق الغالبية على حل مشكلة ماثار جدل بشأنها فترة ما وبأسلوب ما. ولذلك فاذا اعتبرت مسألة النظام الانتخابى خلال عام ١٩٩٤ كانت بمثابة مشكلة تهم الرأي العام فى مصر، وثار بشأنها جدل كبير، واتفقت غالبية قطاعات المواطنين وقادة الراي على ترجيح النظام الفردى، ثم جاء الحزب الحاكم ليترجم هذه الرغبة فى قرار يؤكد هذا الخيار مشيرا الى ان قراره هذا جاء احتراما لرغبة الراى العام الذى يميل الى هذا النظام.

هذا بلاشك مسألة ديمقراطية واسلوب لابد ان نقدره، ويجعلنا نفكر فى تنشيط وخلق اجهزة قياسات الراي العام فى المجتمع الذى تتحرك فيه الديمقراطية رويدا رويدا املا ان يكون منهجا للحياة ونمطا للتفكير لاجيال حاضرة ومستقبلة، وذلك بقصد ان تضع ايدى صناع القرار على الاتجاهات الغالبة للراى العام فى كافة الامور ذات الأهمية والتى تمثل عصب حياتنا اليومية الى متى ننتظر اكثر من ذلك لكى نعرف نبض واتجاهات الشارع؟! كما ان هذا يدعونا ايضا الى مطالبة صناع القرار الى الأخذ فى الاعتبار اشياء كثيرة فى مجتمعنا المصرى وتغيير اشياء كثيرة ضرورية منها بعض من النخب المطروحة بهدف تجديد الدماء، تجاوبا مع الراي العام، واشياء اخرى على هذا النحو حرصا على المصلحة العامة.

ولذلك فانه اذا كان التفسير باختيار النظام الانتخابى الفردى جاء تعبيرا عن الراى العام فى مصر مع نهاية عام ١٩٩٤، فان الامل يحدونا ان عام ١٩٩٥، وهو عام الانتخابات سيعطى للراى العام المصرى وزنا كبيرا فى جميع الخيارات السياسية والاقتصادية توافقا مع المصلحة العامة للبلاد.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

لا .. لمرشحي الحزب الوطني..!! (١)

عصمت الهواري

اقتربت الانتخابات واقترب الامس الردئ بكل ماتركه من سوء الأثر.. ويتطلع قلب مصر لانتخاب مجلس شعب جديد يفرض ارادة الشعب لا ارادة من يحكمه.. مجلس لا يقنن خطيئة أو قيدا، ولا يتغاضى عن فساد ولا يستر عوارا.. رقيب على تصرفات الحكومة وليست الحكومة رقيبة عليه..!!

ولست أدرى كيف يخوض الحزب الوطني المتحكم تلك الانتخابات وقد انحسرت عنه ثقة الشعب.. ويعلم مرشحو ذلك الحزب أن يوم الانتخاب هو يوم المساءلة والحساب.. أنه اليوم الموعود.. وشاهد ومشهود.. يومئذ ترى وجوههم عليها خزى وعار.. اولئك الذين أوتوا كتابهم بشمالهم ولا تقرأ فيه إلا صفحات سوداء من سوء ماكانوا يصنعون.. يومئذ يقول الشعب فيهم كلمته القاضية.. بئس ماصنعوا فى أيامهم الماضية.. فكل مسئول منهم أقام من نفسه طاغية.. فهل نتوقع منهم خيرا فى خمس سنوات آتية.. انهم يخطئون اذ يحسبون أن ذاكرة الشعب غائبة غير واعية.. ومالهم اليوم يرفعون شعارات تعلن انهم يريدون استكمال المسيرة.. مسيرة عاجزة فاشلة.. فقد كتبوا على مصر أن تتأخر ويتقدم غيرها.. وفرضوا على شعب مصر العظيم الفقر والقهر والبؤس والشقاء.. كل ذلك والمتحكمون فى كهف التبلد واللامبالاة قاعدون..!!

أن للشعب اليوم حقا أن يسألهم ويحاسبهم.. لماذا تسوقنا اقدامنا الى الوراء وتسوق غيرنا الى الامام؟.. ولماذا نتجرع المعاناة ويعيش غيرنا رغد الحياة؟.. ولماذا تدهورت الاخلاق وانهزمت القيم؟.. ولماذا اضطربت موازين العدل الاجتماعى واختلت؟.. ولماذا زيفت ارادة الشعب وعطلت؟.. ولماذا ضاعت أموالنا وبددت؟.. ولماذا تكاثرت الجرائم وانتشرت؟.. ولماذا اشتعلت الأسعار وافترست اصحاب الدخول المحدودة؟.. ومن المسئول عن ذلك كله؟.. هل هى حكومة الحزب الوطنى التى تملك سلطة الحكم ومقاليده، أم أنه الشعب المقهور الذى لا يملك من أمر نفسه شيئا؟..!!

أن الشعب اليوم إذ يعلنها مدوية عالية (لا) لمرشحى الحزب الوطنى، انما يقول الحق من أجل مصرنا التى نحن لها جميعا فداء.. ولكن حكومة ذلك الحزب تسير فى طريق العجز والفشل سريعا الى الوراء.. فلا حلول جادة لاقتحام مشاكل الجماهير.. ولا ترشيد فى الانفاق الحكومى.. ولا تفكير فى انقاذ الشعب من آلام تطحنه.. وعذاب يسحقه.. فنسأل اولئك الذين يزعمون انهم يستمدون من الشعب ثقته.. هل زرتم المقابر التى اتخذ منها الاحياء سكنا؟.. وهل وقف احدكم في صفوف امام المجمعات التعاونية بحثا عن كسرة خبز أو قدر من أرز؟.. وهل سار أى منكم على قدميه فى الأزقة والحارات والشوارع ليدرك أن السير فيها صار مصيبة وكارثة؟.. وهل تذكر اى منكم حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما كان يردد «والله لو أن دابة في صحراء الشام تعثرت لسئل عمر يوم القيامة لماذا لم يمهد لها الطريق؟».. وهل حاسب أى عضو منكم حكومته عن القروض الفاحشة التى بلغت مئات المليارات من الدولارات فى أى وجه صرفت؟.. وهل تمكن واحد من اولئك المتحكمين أن يوقف سرطان ارتفاع الاسعار الذى يهدد كل بيت؟.. وهل تحرك مسئول واحد احتجاجا على تلك الخلاعة التى تقتحم بيوتنا من خلال البث التلفزيونى؟.. لقد تجمدت حكومة ذلك الحزب الوطنى فأصبح واجبا على الشعب أن يصرخ فى وجوههم.. كفاكم عبثا بمصر وآمالها.. وكفاكم استخفافا بشعبها الطيب الذى تتحكمون فيه.. ولئن كنتم تتباهون وتفاخرون بمسيرة حكمكم التى مضت.. فإن الشعب اليوم يلعن تلك المسيرة ويرفضها.. ويطلب منكم أن تقرضوه قرضا حسنا بأن تنفضوا من حوله..!!

أن الذين يطلبون اليوم ثقة الشعب وتأييده، ويرتدون عباءة الحزب الوطنى، انهم انفسهم الذين زيفوا الخريطة الزراعية فصوروا لنا اليابس أخضر.. والجفاف الزراعى نعيما، وليعلم شعب مصر أن الحزب الوطنى الذى يتقرب ويقترب مستجديا اليوم الثقة والتأييد، لم يدرك أن الانسان المصرى هو القاعدة البشرية التى تنطلق منها مصرنا العظيمة.. ولم يدرك كذلك أن كل مانعانيه من أزمات، وكل ما أدركناه من عثرات، وكل ماتجرعناه من هزائم ونكسات وكل ما اصابنا من كوارث، وكل مالحقنا من مصائب.. كل ذلك كان عنه الحزب الوطنى مسئولا.. فقد اتخذوا من الانسان المصرى أداة للتصفيق والهتاف لا للابتكار والابداع..!!

أننا نتحدى أن يعلن مرشحو الحزب الوطني انهم ضد قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحرية.. نتحداهم أن يطلبوا اشراف القضاء الكامل على كافة مراحل الانتخابات.. نتحداهم أن يطلبوا تطهير التشريعات من كل نص يقيد حريات الانسان المصرى.. نتحداهم أن يؤكدوا حرية الشعب فى اقامة الاحزاب بغير قيود.. وانهم مع الشعب فى حرية اصدار الصحف بغير معوقات.. ومع الشعب فى تحرير الصحافة الحكومية من تبعيتها للسلطة.. وأنهم ضد ارتفاع الاسعار.. وانهم لحقوق الشعب حافظون.. وانهم لا يتخذون من الحصانة البرلمانية سبيلا للافلات من مساءلة القانون.. وأني على يقين انهم لن يعلنوا شيئا من ذلك.. فكان حقا على الشعب أن يصيح فى وجوههم (لا) وألف (لا) لمرشحى الحزب الوطنى الذى يخوض الانتخابات ليس من أجل الحكم ولكن من أجل التحكم.. وغدا سوف يعلم الذين ظلموا وتحكموا أى منقلب منقلبون..!!

فى الصميم:

●● أمريكا تحرض اسرائيل علينا، ونحن بأمريكا نستنجد.. فتطلق أمريكا النار ولكن نيرانها تكتب النجاة لاسرائيل، ونحن الذين نستشهد..!!

●● جيش من أرانب يقوده أسد يتحقق له النصر.. وجيش من الأسود يقوده أرانب، مصيره الهزيمة والقبر..!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الوطنى..

منذ فترة ولاية الرئيس حسني مبارك الثانية، والمعارضة بجميع فصائلها تنادي بأعلي صوتها أن يتخلي سيادته عن رئاسة الحزب الوطني الذي يحكم البلاد ليصبح عن جدارة رئيساً لكل المصريين علي اختلاف نزعاتهم الحزبية وآرائهم السياسية المتباينة، ولقد أصبح هذا النداء يتردد بقوة علي لسان الشارع المصري، ويثير جدلاً ساخناً في المحافل السياسية، ولكن مع الأسف الشديد لم يلق صداه قبولاً لدي السيد رئيس الجمهورية ولا لدي أوساط الحزب الحاكم الذي يتشبث بقوة بهذه الرئاسة لأنها مصدر قوته وتسلطه ونجاحه في كل انتخابات تجري بالأساليب المعروفة. حيث تعمل جميع الأجهزة بدون استثناء علي مساعدة ودعم المرشحين الذين يوقع رئيس الجمهورية علي اختيارهم. والمحافظون يجوبون الدوائر الإنتخابية طولاً وعرضاً للدعوة إلي انتخاب مرشحي الرئيس جهاراً نهاراً وهم يعلمون ومتأكدون أنهم لن يكونوا محل مساءلة من أحد لأنهم يقولون الحق، فلا أحد ينكر أن رئيس الجمهورية يوقع علي قرارات الترشيح باسمه وهنا تتهاوى جميع الفواصل بين صفة رئيس الجمهورية كرئيس للبلاد، وبين صفته كرئيس للحزب الوطني.

ولقد لوحظ في انتخابات المجالس الشعبية المحلية الأخيرة أن بعض الطعون الانتخابية قدمت باسم حسني مبارك ضد مرشحي أحزاب المعارضة فكيف يستقيم هذا الوضع ويصبح أحد المواطنين محلاً للطعن في ترشيحه من رئيس البلاد بما يحمله هذا من حرج شديد لجميع الأجهزة، وكيف تستطيع هذه الأجهزة أن تتعامل معه بالحياد الواجب، وما هو شكل العدل الذي يجب ان يسود بين المرشحين في ظل هذه الظروف القاسية. ثم ما الذي يفعله المحافظون ومديرو الأمن وجهاز الإدارة المحلية إذا كانت تعليمات الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية تؤكد عليهم ضرورة إنجاح المرشحين الذين يزكي ترشيحهم الرئيس وقد يكون استمرار وجودهم علي رأس الأجهزة التي يرأسونها أو تنحيتهم عنها منوطاً بنجاح مرشح الحزب الحاكم. وفي لقاء رئيس الجمهورية مع المفكرين والمثقفين والصحفيين ورجال الدولة في افتتاح معرض الكتاب، سأل أحد الحضور الرئيس عن مسألة رئاسته للحزب الوطني فبماذا أجاب الرئيس؟ لقد أجاب سيادته علي السؤال بما يؤكد أن هذا الحزب يستمد قوته وسيطرته ووجوده من الرئاسة التي يتمتع بها وينفرد بها دون غيره من الأحزاب الأخرى، وأنه بغير استناده عليها تجعل منه حزباً هشاً متهالكاً هو والعدم سواء بسواء، فلقد قال الرئيس انه لابد من وجود حزب قوي ليحكم البلاد ويسير أمورها، وهنا يثور التساؤل ماهي العلاقة التي تربط بين قوة الحزب وبين رئاسة رئيس الجمهورية له إذا كان حزباً قوياً أصلاً، له جذوره وله أصالته؟

إن الأحزاب القوية لاتعتمد علي رئاسة رأس السلطة لها، ولكنها تعتمد علي التأييد الشعبي والتفاف الجماهير حولها، أما الحزب الذي يعتمد علي سلطة الحكم، والذي قام أصلاً علي هذه السلطة فإنه يكون بالقطع حزباً هلامياً أو حزباً ورقياً سرعان ما يتهاوي بنيانه بمجرد انفضاض السلطة من حوله. لقد قام الحزب الوطني في حضن سلطة الرئيس السابق أنور السادات بمجرد دعوته إلي تشكيله وظل هكذا يفرض سيطرته وجبروته ليس من الإرادة الشعبية ولكن من استمرار ارتمائه في حضن السلطة حتى الآن، وليعلم الجميع أن إرادة الشعوب هي الباقية وهي الخالدة، وإن التاريخ يؤكد أن كل سلطة مصيرها إلي الزوال ولابد أن يأتي يوم تزحزح فيه السلطة كتفها عن مساندة الحزب الوطني وعندها ستجده يسقط علي الأرض جثة هامدة لا حراك فيها ويصبح في خبر كان.

إن جميع الأحزاب التي نشأت في حضن السلطة سقطت، وللحزب الوطني عبرة يجب أن يلتفت إليها في حزب الشعب الذي شكله اسماعيل صدقي باشا عندما كان رئيساً للحكومة وبمجرد خروج اسماعيل صدقي من السلطة أصبح يقال كان هناك حزب اسمه حب الشعب وستسمع الجماهير انه كان هناك حب اسمه الحزب س الوطني ولكم في التاريخ عبرة إن كنتم تعقلون.

أمين القصاص

المحامي



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥



انتهت الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب في بعض الدوائر بفوز الحزب الوطني ، ونجح جميع المرشحين الذين اسعدهم الحظ بالانتماء إلى الحزب الوطني ، ولم ينجح احد من الغلابة الذين لم يسعدهم الحظ بالانتماء إلى الحزب الوطني ، ولم يستطع واحد منهم - واحد فقط (!!) - ان يفلت من هذا الحصار الحديدى .. ولم تترك الحكومة فرصة لمرشح من غير أولادها ان ينجح ولو على سبيل السهو او الخطا .. او حتى لتثبت للراى العام الداخلى والخارجي . ولو من قبيل التحدى - أنها حكومة ديمقراطية تحترم عقول البشر ، وكل ما فعلته انها اعادت الانتخابات في بورسعيد حتى توحى بانها لم تتدخل في الجولة الأولى (!!)

ومن الصدف السيئة ان هذه الانتخابات التكميلية تمت ونحن على مشارف انتخابات عامة لمجلسى الشعب والشورى ، وتخلت الحكومة عن ذكائها ، ولم تفكر فيما سوف تحدثه نتائج الانتخابات التكميلية على الانتخابات المقبلة ، فالقت بكل ثقلها إلى جانب مرشحيها بطريقة سافرة وفجة .. بلغت حد منع المرشحين - غير الحكوميين - من دخول لجان الانتخابات ، وحرمانهم من هذا الحق الذى قرره قانون الانتخاب كى يتاكد المرشح من وجود مندوبيه ويطمئن إلى سلامة العملية الانتخابية ، والحق ان الحكومة كان لها عذرها في منع المرشحين من دخول اللجان .. لانه لم يكن هناك تصويت ، ولو دخل المرشحون لوجدوا الصناديق مغلقة على البطاقات التى تم تسويدها ليلا .. وما حدث في دائرة مينا البصل بالاسكندرية هو نموذج لما حدث في بقية الدوائر ، فقد استعانت وزارة الداخلية بموظفين من مركز كوم حمادة (بحيرة) للاشراف على عملية التصويت ، وتم نقلهم ورعايتهم والتحفظ عليهم تحت إشراف مرشح الحزب الوطني - وهو رئيس شركة باتا - وتم إيداعهم في اماكن امينة من فئة خمس نجوم ، وتحت جنح الليل قام هؤلاء الموظفون برسالتهم الديمقراطية في تسويد البطاقات لصالح مرشح الحزب الحاكم ، فلما ادركهم الصباح ، سكتوا عن العمل غير المباح .. وجلسوا امام الصناديق صامتين كما يجلس سدنة المساجد امام صندوق النذور في مسجد مقطوع النذر ، ولم يتعطف عليهم الناخبون ولو بالسلام .. ولما دقت الساعة الخامسة كان كل شيء قد انتهى ، وظهرت النتيجة لتعلن ان اكثر من ٣٢ الف اسكندرانى أدلوا باصواتهم واختاروا - بملء إرادتهم - مرشح الحزب الوطني (!!)

إن هذا السلوك الفج دليل على الغباء السياسى .. وخسائره اكبر من مكاسبه للحكومة وحزبها .. لانه يرسخ المفاهيم السائدة بين الجماهير واعنى بها مفاهيم الياس من جدوى الديمقراطية .. وانه لا امل ولا رجاء في احترام الإرادة الشعبية ، ويستحيل على الحكومة ان تتخلى عن عملية التزوير والتزييف (!!) إن الحكومة تزعم انها لاتتدخل في الانتخابات .. وإنما يحدث التدخل من جانب المرشحين الذين يستخدمون العنف ويستاجرون الفتوات .. ويبذرون الذهب لشراء الذمم الخربة ..

ولو اخذنا بمنطق الحكومة لكان معناه ان البلطجي سيد قراره .. وان من حق مرشحى المعارضة ان يفعلوا نفس الفعل .. ويخصصوا جانبا من اموالهم لاستئجار الفتوات وشراء الجنازير والشوم والمطاوى .. وشراء ذمم الموظفين المشرفين على عملية التصويت واستضافتهم في فنادق النجوم الخمسة عملا بشعار «إطعم الفم تستحى العين» .. ولكن .. هل تستطيع أحزاب المعارضة - حتى لو اتيحت لها القدرة المالية - ان ترتكب هذه الافعال الشائنة التي تاباها الآداب والتقاليد وتهز ثقة الناس في الديمقراطية وفي النظام الانتخابى والنيابى معا (!!)

اقول لكم من الآن ان حزب الوفد لن يستطيع ان يخرج على تقاليده ويلجا إلى اساليب غير ديمقراطية للوصول إلى مجلس الشعب ، اما الذى يباح له ذلك فهو الحزب الوطنى لان



المصدر : الـــــــوفـــــــد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٥

عضوية المجالس النيابية عند مرشحيه تحولت إلى وظيفة او حرفة تستدعى القتال من اجلها ، والتضحية فى سبيلها بالمهج والارواح ، وهى عندهم مصدر للكسب والتربح والوجاهة والنفوذ .. ولذلك يدخلون المعركة الانتخابية على انهامعركة حياة او موت .. ليس فى سبيل الديمقراطية والحرية يموتون كما مات شهداء ثورة ١٩١٩ ، وليس من اجل الدستور كما مات شهداء ١٩٣٥ .. ولكن من اجل الاهداف التى سبق ذكرها .. ولذلك يخوضون الانتخابات بكل شراسة وعنف .. وتتاح لهم فرصة الاحتفاظ فى جيوبهم باكبر عدد من البطاقات الانتخابية لتسويدها نيابة عن اصحابها .. فضلا عن التسهيلات والتشهيلات الحكومية ، وكلها امور لن تتاح لمرشح معارض مهما كانت قيمته السياسية والاجتماعية والثقافية ..

ولا يخفى على احد مخاطر هذا النهج العابث .. وستكون نتائجه ابعد مما يتصور الراغبون فى خوض المعركة القادمة .. وسيكون من حق المواطنين ان يستنتجوا ما سوف يكون بما هو كائن .. وهو فى جميع الاحوال لا يبشر بالخير ، ولايدعو إلى الثقة فى التعددية الحزبية التى تحولت إلى غطاء للحزب الواحد الذى يحتكر الحكم إلى مالانهاية ..

لقد قلنا ـ ولن نكف عن القول ـ بان السبب فى كل هذه الاخطاء هو الجمع بين منصبى رئيس الجمهورية ورئيس الحزب .. ولن نكف عن المطالبة بالفصل بينهما كما هو سائد فى الدول الديمقراطية التى عرفت طريقها الصحيح إلى الاستقرار .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧/١١/٩٥

يبدأون مناقشته وأعينهم على الانتخابات القادمة:

«مارأثون» الرد على بيان الحكومة يبدأ بعد غد

٤ حقائق أظهرتها الدورة التشريعية.. وغابت عن الأعضاء!

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٥

بعد غد .. يبدأ مجلس الشعب «الماراثون» الاخير للدورة التشريعية الحالية فى مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة فى ظل مراهنات برلمانية من أن هذا الماراثون بالذات يمثل وقفة من نواب الشعب مع الحكومة يحللها البعض بأنها ترتبط فى المقام الاولى بعام الانتخابات التشريعية ورغبة النواب يستوى فى ذلك الاغلبية والمعارضة والمستقلون فى العودة الى دوائرهم بزاد ثمين يعينهم على خوض المعركة الانتخابية وسط متغيرات احدثت ردود افعال فى مزاج الناخب المصري لعل فى مقدمتها تزايد درجة الوعى الانتخابى فى الشارع السياسى المصرى..

البعض الاخر يرى ان وقفة النواب مع الحكومة فى هذه المرة بالذات مرجعها الرئيسى هو الانتخابات القادمة وهو أمر لا يستقيم ومنطق الممارسة التشريعية مع الحكومة ذلك أن هذا المجلس بالذات والذى يحلو للبعض ومنهم الدكتور فتحى سرور رئيس المجلس أن يطلق عليه مجلس التحول من الشمولية الى آليات السوق وتعميق الشرعية الدستورية

إن هذا المجلس بالذات شارك مع الحكومة فى صياغة ملامح مرحلة التحول وإن اختلفت حولها الرؤى بين مؤيد منصف ومعارض موضوعى وبين من يرى الامور بمنظار لا نقول اسود، لكننا نكتفى هنا بأنه يرى الامور من واقع متغير واهواء ذاتية!!

وسواء كانت هذه الوقفة من جانب نواب الشعب مرجعها عام الصخب الانتخابى او استمرارا لقوة السلطة التشريعية فى إحكام اداء مسئوليتها لتكمل بذلك الفصل التشريعى الخامس والاخير فإن ثمة مجموعة من الحقائق تبرز بينما نواب الشعب يسطرون كلماتهم فى الرد على بيان الحكومة والذين تخطى عدد طالبى الكلمة لا اقول رقما قياسيا بل لا أتجاوز الحقيقة إن كل عضو لن يجعل هذه الفرصة تمر دون ان يدلى بدلوه باستثناء قلة تعد على اصابع اليد آثرت أن يكون وهذا عهدنا بهم - دورها هى المشاركة بالانصات لما يفجره زملاؤهم من النواب

حقائق بارزة

وأولى هذه الحقائق القرارات الجريئة والشجاعة التى اصدرها الرئيس حسنى مبارك سواء فيما يتعلق منها بتهيئة مناخ الاستثمار او رفع الاعباء والاثقال عن كاهل المستثمر الصغير وتقليل وتبسيط كافة اشكال الرسوم والتمغات بما يفتح الباب على مصراعيه لنهضة استثمارية حقيقية.

وبنظرة الى بيان الحكومة نجد انه خال من هذه القرارات رغم خطورتها واهميتها فى آن واحد وهنا يبرز دور نواب الشعب ليس فقط فى استنهاض الحكومة لكى تحدث ثورة فى القائمين داخل المطبخ التنفيذى ليواكبوا ويرتقوا بالاداء التنفيذى الى مستوى المبارزات التى لم تزل ردود افعالها تثرى الشارع المصرى، بل إن المطلوب من نواب الشعب أن يشاركوا بالراى ومن واقع معايشتهم لدوائرهم. إن كانوا على صلة بها - الى جانب مشاكل ناخبيهم إن كان لديهم قنوات اتصال معهم .

إن المطلوب من نواب الشعب ان يكشفوا للحكومة أين تضع هذه الثروات وتلك الكنوز التى يتعين الوصول إليها تحقيقا لمنظومة تنموية مستمرة ومتواصلة دون اغراق المجلس فى مناقشات عقيمة ومكررة حول المياه والصرف الصحى ومراكز الشباب والأبنية التعليمية الى آخر القضايا التى يراها الكل - مواطنا ونائبا و تنفيذيا - ويقفون إزاءها حيارى لعجز فى التمويل تحت شعار «العين بصيرة واليد قصيرة»!!

اما الثانية فإن نواب الشعب وهم يناقشون بيان الحكومة يتعين عليهم وأحسب أن هذا ليس بغائب عنهم - ان يطرحوا قضايا ذات طابع قومى وحسنا تصدرت هذه القضايا تقرير لجنة الرد الذى جاء بين حيثيات سطورا الكثير .. والكثير أولى هذه القضايا وأخطرها هى البطالة وفى هذا فإن المطلوب ان يفكر نواب الشعب مرة.. ومرة مع الحكومة فى سبل مواجهتها وهل تبدأ من المنبع أقصد وقفة مع ماتدفعه جامعاتنا ومدارسنا الفنية ومعاهدنا الى سوق العمل سنويا

والبطالة هى ام المصائب التى تفتك بشبابنا المتعلم الذى انفقنا عليه المليارات فإذا به فريسة للتطرف والارهاب والعنف والادمان فإن نجا من كل هذه الشرور.فحدث ولا حرج عن الاكتئاب والقلق والتمزق النفسى كنتيجة حتمية لمعارك الطموح والواقع الاليم!!

ثالثة هذه الحقائق التى يتعين على نواب الشعب ان يفتحوا الباب لمناقشتها هى تلك المدن الجديدة وكم استوعبت من السكان والواقع الآن ان عمال المصانع فى العاشر من رمضان مثلا لايزالون يرتحلون بين اعمالهم ومحال اقامتهم فى القاهرة الكبرى والشرقية وهناك الوحدات السكنية التى لا يسكنها سوى الغربان وتنعق فيها البوم ونفس الحال ينسحب على مدن السادات و٦ اكتوبر والعامرية الجديدة وكيف نستفيد مما انفقنا من استثمارات بالمليارات فى خرسانات اسمنتية جديدة تخلو من ساكنيها.

الحقيقة الرابعة وهى تمثل بيت القصيد فى الاداء التشريعى هذه المرة ذلك أن النظام الفردى للانتخابات قد تم إقراره بالفعل وبالتالى فإن نواب الشعب وأقصد هنا نواب الأغلبية قد تخلصوا من اوزار القائمة!! وتحللوا من قبضة القائمين عليها؟! ومن يضعها؟ من ت يرتبها ؟ وبالتالى فإن المسئولية تقتضى ألا يسرف النواب فى استخدام أدوات المساءلة البرلمانية ذلك ان الحكومة وإن كانت قد اخطأت أو جانبها الصواب فى بعض تشريعات مضت وتم إقرارها فإن المسئولية هنا مشتركة بين الأغلبية والحكومة ذلك أنه يحلو للمعارضة ان تتباهى «الا هل بلغت الرسالة »



أما القرار فهو للأغلبية ولكن للانصاف نذكر لحكومة الدكتور عاطف صدقى أنها اقتحمت عش «الدبابير» واقتربت من بعض «الأصنام» التى صار لها حراس يحذرون من الاقتراب منها تجنبا للويل والثبور نعم قد يكون الاقتراب فقط من باب المكاشفة واستطلاع المجهول ولكنها بالفعل اقتربت ومن ثم فإن مسئولية نواب الشعب وهم يعيدون ترتيب أوراقهم أن تأتى مناقشاتهم حول دورة تشريعية كاملة ماذا حققت؟ وماهى الدروس المستفادة؟ ماذا عن الايجابيات لكى تتعاظم في المرحلة القادمة وماهى السلبيات التى وقعت وكيف السبيل لمواجهتها ليخرج التقرير والمناقشات ببرنامج عمل شارك فى اعداده ممثلو الشعب مع الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

«أفمن يمشى مكبا على وجهه اهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم»

صدق الله العظيم



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٥

كلمة حب

●● على كل المخالفين للقوانين أن يضعوا في بطونهم بطيخة صيفي.. فقد اقترب موعد الانتخابات. وعندها سوف يفرط الوزراء فى إلغاء المخالفات.. لترضية الناس.. والحصول على أصواتهم لصالح مرشحى الحزب.. سوف يلغى وزير الرى كل مخالفات زراع الأرز.. وسوف يلغى وزير التموين كل مخالفات المخابز ومحاضر التموين.. وسوف يوزع وزير المواصلات معدات التليفونات على القرى.. ويرى وزير الكهرباء الاف الأعمدة الجديدة فى المناطق المحرومة.. وسوف يعلن وزير التعمير عن تمليك الشقق على ٤٠ سنة.. وسوف يقوم وزير الزراعة بتاجيل ديون بنك التسليف.. والغاء المخالفات الزراعية.. وسوف يقوم وزير قطاع الأعمال بتوزيع الأرباح على الشركات..

●● فى هذه الأيام سوف تزداد حملات الحكومة ضد الناس والتجار والزراع.. حتى يمكن أن تقوم الحكومة بالغاء كل آثار هذه الحملات فى نوفمبر القادم.. والحكومة تهتم بانتخابات مجلس الشعب.. لأن فيها منافسة.. ولاتهتم بانتخابات الشورى.. لأن الناس لاتذهب عادة إلى صناديق الانتخابات فى الشورى.. وتترك الأمر للحزب الوطنى يفعل مايشاء.. تماما مثل نتائج الاستفتاء.. لابد أن تزيد على ٩٥٪.. وقد اعتاد الناس على ذلك.. اعتادوا على أن الحكومة تحاول ارضاء الناس باى شكل من الأشكال.. حتى لو على حساب القانون والنظام والعدل.. وبرغم كل هذه الرشاوى الانتخابية فإن الحكومة لابد أن تلجأ للتزوير.. انها هواية.. لاتستطيع أن تقلع عنها.. وادمان لاتتوب عنه.. فقد ادمنت الحكومة تزوير الانتخابات من ٤٠ سنة وأكثر.. ولاتريد أن تتوقف.. لانها أصبحت عادة..

●● واحترام القانون مهم.. واحترام النظام أهم.. والعدل اساس الملك.. لان العدل يعنى سيادة القانون والنظام.. واحترام حقوق الانسان وحرياته.. ومعرفة حقوق المواطن وواجباته.. ولكن حرية المواطن تحتاج إلى معرفة.. والحكومة تحتكر المعلومات.. وحرية المواطن تحتاج إلى تحديد.. فانت حر في أن تقول.. ولست حرا فى اطلاق الاشاعات على الآخرين.. تماما مثل حريتك فى أن تركب سيارة ١٠ امتار.. ولست حرا فى الإساءة إلى حريات المشاة.. ولكن الحكومة كثيرا ماتترك قواعد العدالة.. وتأخذ منها فقط مايعجبها.. فالحكومة حرة فى تحرير المخالفات.. وتتصور انها حرة فى التنازل عنها.. لاضابط ولا رابط ولا معيار.. الحكومة تفرض رسوما باثر رجعي.. وضريبة غير دستورية.. وتلغى من حساباتها قدرة الفقراء على الحياة.. الحكومة تاخذ من فتاوى العلماء مايعجبها.. وتحارب العلماء على مايقولونه ولايعجبها.. الحكومة تاخذ من أحكام القضاء ماتريده.. وتبرزه.. وتطلق ابواقها ضد القضاء إذا قال مالايعجب الحكومة.. مع أن الحكم عنوان الحقيقية.. ولكن متى كانت الحكومة ترى الحقيقة.. أو تريدها.. أو توافق عليها..

محمد الحيوان



المصدر : السياسى المصرى

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٥

الأحزاب ترفض فكرة استقدام مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات

كتب أحمد عبدالحكم :

نفت مصادر سياسية وبرلمانية ما تردد بأن هناك نوايا لاستقدام مراقبين دوليين للاشراف على الانتخابات البرلمانية القادمة .

واشارت هذه المصادر الى ان هذا الامر يشكل انتهاكا خطيرا لسيادة الدولة على اراضيها وهو امر مرفوض شكلا ومضمونا كما اكدت احزاب المعارضة انها لم تعد ولم تقدم طلبا لاستقدام مراقبين اجانب للاشراف على الانتخابات .

واوضحت القيادات الحزبية انه يمكن اجراء انتخابات حرة نزيهة دون الحاجة الى مراقبين دوليين لتوفير الضمانات الانتخابية الكافية وفى مقدمتها تحقيق الاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية وعدم قصره على اللجان العامة وفقا لنصوص الدستور بالاضافة الى ضرورة تخلى اجهزة الحكومة عن مساندة مرشحى الحزب الوطنى فى الانتخابات .

اتحاد العمال يناقش الاستعداد لانتخابات مجلس الشعب

القاهرة ـ أ ش أ: يناقش مجلس ادارة اتحاد العمال فى اجتماعه اليوم برئاسة السيد راشد الخطوات التى تمت بشأن مشروعى قانونى النقابات العمالية والعمل الموحد. كما يبحث الانتخابات الجديدة لمجلسى الشعب والشورى والتنظيمات الشعبية، تمهيدا لتحديد موقف التشكيلات النقابية العمالية فى هذه الانتخابات. كما يناقش الاجتماع التقارير التنظيمية والمالية الخاصة باتحاد النقابات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مـايـو

التاريخ : ٣٠ ينا ١٩٩٥

التليفزيون لا يخضع للمنافسة الحزبية يعبر عن قضايا الإجماع الوطني ويؤكد سيادة الدولة

الفرص متساوية أمام الأحزاب لعرض برامجها الانتخابية

مبادئ الأحزاب تصل إلى الجماهير عبر الصحف والندوات والمؤتمرات

● نقلت صحيفة « الاهالى » عن خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع قوله ان تعميق الممارسة الديمقراطية فى مصر يتطلب اتاحة فرص متساوية للأحزاب مع الحكومة والحزب الوطنى فى استخدام اجهزة التليفزيون والراديو ووسائل الاعلام الاخرى .

● اضاف خالد محيى الدين فى حواره مع المحررين البرلمانيين ان الهدف من الديمقراطية هو الاحتكام الى راى الشعب ، ويرتبط ذلك بانتشار افكار الأحزاب وسط الجماهير وتعريف الناخب بمواقف الأحزاب لخوض الانتخابات العامة .. واكد ان تحقيق هذه الاهداف لا يتم الا باتاحة الفرصة للأحزاب على مدار العام لعرض نشاطها ومواقفها المختلفة من خلال وسائل الاعلام بالمساواة مع الحكومة والحزب الوطنى .. اما الاسلوب المتبع يمنح احزاب المعارضة عشرين دقيقة كل ٥ سنوات بالتليفزيون لعرض افكارها قبل الانتخابات مباشرة لا يعدو ان يكون موقفا شكليا لا يحقق الهدف المطلوب بنشر مفاهيم التعددية والديمقراطية بين الجماهير .

○ التعليق

● للمرة الالف نقول إن جهاز الاذاعة والتليفزيون ليس جهازا حزبيا ، ولا ينبغى له ان يكون كذلك ، وانما هو جهاز الدولة ، ورمز السيادة ، يقف عند الثوابت الوطنية العليا ، ويتعامل فى مناطق الاتفاق الجماعى ، اما الممارسة الحزبية فلها مناطقها وأدواتها .

● والذين يلحون على الدعوة الى فتح الاذاعة والتليفزيون امام الممارسة الحزبية نقول لهم مهلا .. ان هذا خطر لو تعلمون عظيم ، اتركوا الممارسة الحزبية لصحف الأحزاب ومنابرها ، ولتكن الاذاعة والتليفزيون هما ، المحطة الآمنة ، للفكر الوطنى والقومى ، المعبرة عن الثوابت وتوافق الارادة المصرية ، حتى لا يطغى الفكر الحزبى على حياتنا .. وتكون للحزبية الصوت الأعلى فى اعلامنا ، وتضيع منا نقاط ارتكاز والاتفاق ونتوه بين نقاط الخلافات والاختلافات الحزبية .

● ويجب أن تحافظ قيادات المعارضة قبل قيادات الحزب الوطنى على الوضع الحالى للتليفزيون والاذاعة .. حيث انهما لا يعبران اطلاقا عن منطلقات حزبية ، وانما ينقل نشاط الحكومة ، ويتابع تنفيذ خطط الدولة ، وهو فى ذلك لا يصنف المصريين .. بل بالعكس يجعل الباب مفتوحا امام أصحاب الأدوار الغائبة ، ويستضيف خبراء احزاب المعارضة ليتحدثوا عن القضايا والقوانين والأحداث ، ولكن ليس من منطلق حزبى .. فالحزبية لها وسيلة اعلامية اخرى هى صحف الأحزاب ، بما فى ذلك الحزب الوطنى .

● وما نراه الآن من مشاركة عناصر من احزاب المعارضة فى البرامج واللقاءات الاذاعية والتليفزيونية أمر محمود ، يجب تشجيعه والحرص عليه ، دون تصنيف ايضا ، بمعنى الا يشارك هؤلاء لانهم من المعارضة ، ولا يمنعوا من المشاركة لأنهم من المعارضة ، فكلنا امام جهاز سيادة الدولة سواء ، تختفى عنا صفة الحزبية ، ومنطق الحزبية ، والمنافسة الحزبية ، ونصبح مصريين وكفى .

● بالطبع .. هذا لا يعنى إلغاء التقليد الجميل الخاص بعرض برامج الأحزاب من خلال الاذاعة والتليفزيون فى ساحات زمنية محددة ومتساوية .. كلا .. وانما ما نقصد اليه هو عدم جعل التليفزيون والاذاعة ساحة للقصف الاعلامى المستمر والعنيف الذى يصاحب الممارسة الحزبية بالضرورة .

● بهذا المفهوم .. اصبحنا نرى الآن برامج ناجحة فى التليفزيون لجمال بدوى رئيس تحرير صحيفة « الوفد » .. ود . يونان لبيب رزق ، و د . على الدين هلال ، و د . سعد الدين ابراهيم ، وهى برامج مفيدة ، لاننا نقدم للمشاهدين من منطلق قوى ، غير حزبى ، ولا طائفى .

● ان التليفزيون والاذاعة ليسا جهازا حزبيا ، ومن ثم فما يعرض فيهما لا يتناول قضايا

حزبية ، ونتحدى ان يكون هناك برنامج يتناول ـ مثلا ـ الدعاية لمبادىء وافكار الحزب الوطنى حتى يكون ذلك مبررا لمن يقولون ان التليفزيون أصبح تابعا للحزب الوطنى .

● الحزب الوطنى لا يسيطر على الاذاعة والتليفزيون ، ولا يسخرهما لمصلحته ، وانما يحافظ على طابعهما القومى والوطنى .. وفى ذلك تحقيق لمصالح كل الاطراف .. وفى المقابل هناك للممارسة الحزبية أدواتها ووسائلها الاعلامية .. هناك الصحف الحزبية الكثيرة جدا . هناك النشرات ، والمؤتمرات والندوات ، محيى الدين يقول ان افكار حزبه لا تصل الى الجماهير .



بلا حساسيات

أهلاً .. بكل الأحزاب في معركة التحديات المقبلة

صدق رئيس كل المصريين:

المعارضة .. والحكم في قارب واحد

نعم .. وألف نعم .. نحن نريد معارضة نزيهة تنتقد وتنصح .. لا تزيف ولا تحرض .. تكشف أوجه الخطأ ،والقصور .. لكن تلتزم بحدود الشرعية . لقد صدق الرئيس مبارك . رئيس كل المصريين . عندما أوضح ذلك بكل صراحة .. مؤكدا أن المعارضة ، والحكم فى قارب واحد يشكلان معاً نظاماً متكاملاً .

•••

إن حزب الأغلبية .. حريص دوما على مد يده للأحزاب الأخرى .. يدعوها إلى جواره .. تشاركه فى بحث ، ومناقشة هموم المواطن المصرى .. ومعايشة أماله ، وطموحاته .. ولم يحدث أن تبنى الحزب الوطنى .. قانونا يمس مصالح الجماهير .. من غير أن يلتقى بممثلى جميع الاحزاب .. يستمع إليهم .. ويستفيد من نصائحهم .. ويعكس مواقفهم تحت قبة البرلمان .. لاسيما الذين شاء قدرهم ألا يكون لهم ممثلون داخل مجلس الشعب .

•••

إن الدنيا .. تتطور تطوراً مذهلاً لاسيما فى السنوات الأخيرة التى تسبق حلول القرن الحادى والعشرين .. وعلاقات الناس بعضهم بالبعض .. تتشابك وتتعقد .. ولقد أدرك حزب الأغلبية تلك الحقيقة جيداً .. فكان تحركه السريع .. لاصدار تشريعات وقوانين جديدة تتمشى مع ظروف العصر .. قوانين اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية .. كما بادر بعقد المؤتمرات التى تطرح من خلالها الأفكار ، والاقتراحات ، والرؤية السديدة التى يمكن استخلاص ثمارها مستقبلا .. لتحديد المسيرة العلمية والعملية السليمة .. ولعل آخر هذه المؤتمرات .. المؤتمر الاقتصادى الحالى الذى يركز على وسائل مواجهة التحديات القائمة خصوصاً فى ظل اتفاقية الدفع والتجارة المسماة عرفا « بالجات » .. !

•••



المصدر : مايو

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هنا .. تجدر الاشارة إلى أن هذا المؤتمر لم يكن الأول من نوعه .. بل سبقته مؤتمرات مماثلة شارك فيها خبرة العلماء والخبراء الاقتصاديين الذين يمكن القول .. أن مساهمتهم الفعالة المنزهة عن الهوى .. أفادت كثيرا فى وضع دعائم الاصلاح الاقتصادى الذى اعترف العالم بمختلف منظماته وهيئاته ومؤسساته .. أنه أفضل « اصلاح » طبقته دولة من الدول .

● ● ●

على الجانب المقابل .. انظروا ماذا فعله ، ويفعله الرئيس مبارك - رئيس كل المصريين - من أجل تحقيق طفرة منشودة هائلة فى المجال الاقتصادى تستطيع بها مصر أن تقف على اقدام راسخة فى مواجهة منافسة عاتية لشعوب وحكومات .. همُ كل منها .. أن تتفوق على الأخرى .. وأن تغزو أسواقها لتحصل على أكبر نصيب « تصديرى » ، وأن تجذب لنفسها أكبر عدد من المستثمرين الذين يقيمون صناعات فوق أرضها .. ويفتحون فرص العمل أمام شبابها .. بعد أن أخذت مشاكل البطالة ، والتضخم ، والكساد .. تهدد مستقبل البشرية فى شتى أرجاء الأرض .

● ● ●

إن القرارات الأخيرة التى أصدرها الرئيس مبارك .. إنما استهدفت مصالح الجميع بلا استثناء .. وليس مصالح طائفة بعينها تنتمى إلى هذا الحزب أو ذاك .. بالعكس .. إن كل بنى الوطن سواء .. لدى القائد ، والزعيم .. فلا ينكر أحد أن قرار اقامة أى مشروع فى حدود ٥٠ مليون جنيه مع حصول صاحبه على الأرض مجانا ، واعفائه من كافة الرسوم السابقة .. سوف يساعد على تدفق رأس المال إلى مصر .. بل لقد بدأت البشائر تظهر بالفعل .. مما يضفى علينا جميعاً مشاعر الاطمئنان ، والثقة فى مستقبل آمن باذن الله .

نفس الحال فيما يتعلق بتنشيط سوق المال ، وما يتضمنه ذلك من توسيع قاعدة الملكية عن طريق الاسهم والسندات واستثمار السوق فى المساهمة فى تمويل المشروعات الكبرى .. بالضبط .. مثلما يحدث فى أى مجتمع يطبق سياسة التحرر الاقتصادى وهى السياسة التى لم يعد أمامها خيار ، أو بديل .

● ● ●

أيضا .. إن متابعة الرئيس الدقيقة للانتاج الصناعى ، وضمان جودته حتى يصبح قادرا على المنافسة عن جدارة ، واستحقاق .. هذه المتابعة تحمل - ولاشك - فى طياتها ، ودلالاتها .. معانى جديدة ، وعميقة تؤكد التواجد المصرى .. والصناعة المصرية .. وتمهد لنا الطريق لاقتحام آفاق القرن الجديد من أوسع أبوابه .

● ● ●

وفى النهاية .. تبقى كلمة :

إن الحزب الوطنى .. حزب الأغلبية .. حزب الخبرات ، والعقول .. والكفاءات ، والكادرات .. يرحب كل الترحيب .. ببقية الأحزاب الموجودة على الساحة .. والتى أتاح لها نظامنا الديمقراطى إما أن تعود للحياة بعد طول غياب .. أو أن تظهر لأول مرة فى التاريخ .. لكى تنضم إلى قافلة العمل ، والجد ، والاعداد الدؤوب للمستقبل .. بروح طيبة .. ونوايا خالصة لله والوطن .. نبنى معاً .. ونشيد .. ونعبر بمصر برعاية الله وعنايته إلى آفاق أرحب ، وأوسع .

سمير رجب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : البلاغ الجديد

التاريخ : ١ / ٢ / ١٩٩٥

الأمين العام لحزب التجمع للبلاغ الجديد

الانتخابات القادمة باطلة .. إذا أجريت وفق الجداول الانتخابية الحالية

لم تطرأ أى زيادة جديدة على مساحة الديمقراطية فى مصر

في حديث صريح وجرىء مع « البلاغ الجديد » أعلن « د . رفعت السعيد » الأمين العام لحزب التجمع تفضيله كحزب سياسى يسارى نظريا نظام القائمة فى الانتخابات افضل . لأن القاعدة تؤكد ان المواطن يذهب لينتخب برنامج . ولكن التجربة العملية فى القائمة اثبتت فشلها خاصة وان الحزب الحاكم حاول ان يفرض ارادته بقانون غير عاقل وغير معقول إذا اشترط الحصول على نسبة ٨٪ .. وهذا يعنى ان اى حزب يخوض المعركة على نطاق القوائم ولا يملك مجموعة كافية فى دائرة معينة وينجح نجاحا ساحقا فى دوائر اخرى فالمقاعد تذهب تلقائيا للحزب الحاكم لذلك لم يكن مفاجئا ان يرفض النظام بالقائمة من قبل المحكمة الدستورية مرتين وتؤكد على عدم صحة دستوريته . واضاف اننى لم اكن ضد نسبة العمال والفلاحين ولكنها تزيد من حدة التعقيد . كما اكد على ان الانتخابات الماضية تعرضت لظلم فادح حيث ان فكرة القائمة المطلقة فى انتخابات المحليات ومجلس الشورى . جعلتنا نقاطع هذه الانتخابات ؛ ففكرة القائمة النسبية المشترطة بنسبة ٨٪ تتعارض مع الدستور وغير ديمقراطية . لذلك يجب أن ندرس قانونا جديدا اكثر ديمقراطية وقدرة على تخطى حواجز التزييف . كما اعتقد انه من الخطأ والخطر ان يتركز نقاشنا حول القائمة او الفردى أو الاثنين معا . فهناك قضيتان خطيرتان .. اولهما ممارسة الحقوق السياسية .. والتى تعنى بأسلوب الأداء الانتخابى . والتى إذا اجريت وفق الجداول الانتخابية الحالية وبأى نوع ستكون باطلة . فمن خلال دراسة عينة عشوائية قام بها باحثون من حزب التجمع فى دوائر الدرب الأحمر ..

حوار :
هيثم محمود

حيث عكفوا على دراسة عدد المنتخبين دراسة متانية .. اكتشفوا ان هناك اكثر من ٥٠٠ شخص مقيد كل منهم مرتين او ثلاثة واحيانا اربع مرات فى شياخات مختلفة . بمعنى انه ذات الاسم الرباعى والعنوان و المهنة . حيث اكتشفنا احد الناخبين مقيد فى شياخة القلعة والباطنية وحارة الروم .. ومكتوب لهذا الشخص اربع اصوات فى شياخات مختلفة . كما اكتشفنا ان السيد أحمد السالم الذى نجح فى الانتخابات الأخيرة .. كان عنده ٣٠٠ شخص مقيدين أربع مرات فلكم ان تتخيلوا حجم الأصوات التى فاز بها . والشيء المذهل والذى لا يلتفت لها احد . ان الاخوان يفعلونها دائما . واضاف انه من الغريب وجود اسماء وهمية لها بطاقات .. ففى الدراسة التى قمنا بها

وجدنا ٢٦ شخصا مقيدين على اساس سكن ٥٠ ش القلعة وبعد سؤالنا عنهم اكتشفنا انه لا يوجد احد بهذه الأسماء . والكارثة اننا وجدنا ٢٠٠ من رجال الشرطة مقيدين وقاموا بالتصويت .. وهذا ما يخالف القانون . إذن ليكن نظام بالقائمة او فردى او مطلق انها سمة بطلان مطلقة بسبب القوائم الانتخابية ذاتها باطلة ..

● والنقطة الثانيه والتى يجب لفت النظر لها .. ودائما نحن نحذر ونصرخ ان سمة محاولة لشراء مصر من الخارج . ففى مؤتمر الحوار الوطنى توجهت بتساؤل إلى رئيس الوزراء « بكم يبيعون مصر » .. وأكملت ان

التمويل الخارجى وراء فوز الجماعات المتأسلمة والاخوان المسلمين

دولا خارجية رصدت بالفعل مئات من ملايين الدولارات تاتى لجماعة الاخوان المسلمين والجماعات المتأسلمة لتمويلهم فى المعركة الانتخابية .. وهذه الدول معروفة للسلطة والدولة ومعروف حجم المبلغ والجهة التى تمول من هذه الملايين . فنحن امام عملية شراء للمقعد الانتخابى .. فمن يعرض ٢ مليون جنيه مثلا فى الدوائر الريفية المفتقدة

لكافة الخدمات والمرافق ويقدم الوعود البراقة بالتأكيد ليجد من يبيعون اصواتهم لمن يدفع اكثر .

●● ويؤكد د. رفعت السعيد : هؤلاء جاهزون بأموال مستوردة ان يشتروا اصوات هذه القرى والتى تحت وطأة انعدام الخدمات لذلك فجأة ممكن ان نجد حزب لا جماهيرية له استطاع شراء مقاعد مما يعطى صورة زائفة عن الوضع فى مصر . لذلك لابد من وجود قرار رادع يمنع عملية بيع وشراء مصر من جانب دول اجنبية عن طريق هذه الجماعات المتأسلمة . فكل هذه قضايا وامور اخطر من القائمة او الفردى ويجب ايجاد الحل السريع للقضاء على مثل هذه المأساة

● وبعد كل هذا هل تتمتع مصر بالقدر الكافى من الديمقراطية ؟

●● لا يوجد قدر كاف وقدر غير كاف .. فالديمقراطية الشىء الوحيد الذى لا يمكن انقسامه . فنحن نستطيع تقسيم رغيف الخبز لكن الديمقراطية لا تتجزء . فإذا اعطى الحاكم جزء من الديمقراطية واحتفظ بجزء بحجة التدريج فهذا لا يجوز . وهنا يجب ضغط الجماهير والمطالبة بحقوقها فى هذه الديمقراطية . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا اى زيادة طرات على مساحة الديمقراطية منذ ١٥ عاما؟ فالاجابة لا زيادة .

ويؤكد ان الديمقراطية لا تعطى ولكنها تاخذ . فالديمقراطية لا تاتى تدريجيا ولا تتجزا . ولكن يتعين ان تاتى كلها مرة واحدة حتى يكون هناك ديمقراطية .



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلس الشعب فى المزاد!

عندما يتم «التسويق» لانتخابات مجلس الشعب القادمة، فانه لا غرابة - وسط شعور بالأمل فى التغيير - فى ان يتهافت على دخول المزاد أصحاب اليد الطولى من رجال الأعمال لنيل شرف عضوية الجمعية العمومية لمجلس الشعب.

واذا كان «الطلب» قد زاد من اهل العرض والطلب فى بلادنا فان «العرض» مقيد بالدستور حيث ان نصف مقاعد مجلس الشعب يجب الا تقل - يمكن تزيد - عن نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين، اللهم اذا ارتفعت نسبة رجال الاعمال الذين ينتحلون صفة العامل والفلاح فإنه لامجال امامنا فى هذه الحالة سوى التصديق بان المجلس القادم هو مجلس رجال الاعمال.

وقبل مناقشة هذه القضية فاننا نرى ان هناك عدة حقائق هامة نعتقد انها السر وراء هذا التهافت وهى مايلى:

● علاقة الوزير المسئول بالنائب هى علاقة فريدة من نوعها وتحكمها اعتبارات عديدة تجعل من الصعب على الوزير فى بعض الاحيان ان يرفض طلب النائب.. ومن هنا فان مايتاح للنائب رجل الأعمال لايتاح لرجل الأعمال غير السياسى. فضلا عن ان النائب يستطيع بسهولة أن يلتقى مع الوزير فى اى وقت رغم ان الالتقاء بالوزير ليس امرا سهلا ولقاء الوزير برجل الاعمال تعنى الكثير والكثير فى عالم السياسة!!

● الواقع يقول ان عضوية مجلس الشعب برغم محاولات التقليل من شانها - اصبحت لها جدارة تجعلها اليوم فى مقدمة شروط الحصول على ائتمان من الجهاز المصرفى، ولنا ان نسال انفسنا عن حجم مديونيات كبار رجال الاعمال «النواب» لدى البنوك، والتسهيلات الاخرى التى يعبرون بها كل اللوائح والقوانين.

● الحصانة البرلمانية التى تقى النائب من غوائل الدهر رغم انها لم تشفع للبعض الا انها تمثل حافزا براقا يعكس الامان النفسى لرجال اعمال تعودوا على «المخاطرة» بكافة صفوفها..

● عالم رجال الاعمال - ونحن لانستبعد ان يكون من بينهم شرفاء - لاتحسب الخطوة فيه وفقا لمعايير الربح والخسارة.. لكن الاولوية دائما لديهم هى تعظيم الربح.. ومادراك ماهو تعظيم الربح الذى يستلزم صراعات وحروبا واساليب اخرى خلف الكواليس، لايعرفها جيدا إلا «المحترفون»!!

تلك هى الاسباب الطبيعية لظاهرة «التهافت» من رجال الاعمال على احتلال المقاعد تحت القبة.. لكن ذلك لايجب ان ينسينا - ونحن بصدد دراسة هذه الظاهرة - ان نفرق بين رجل الاعمال الراسمالى الذى تكونت ثروته من مشروعات تقام علنا وفى النور، وتحقق الاضافة الى اقتصادنا القومى، وتفتح الفرصة امام شباب عاطل للعمل فيها وبين مايمكن تسميتهم بانهم اصحاب ثروة الصدفة الذين تاهوا وسط الزحام، وادرجوا اسماءهم تحت هذه الصفة بما يملكون من ثروة هبطت فجاة وبدون مقدمات من المتاجرة فى كل شىء.. فى الممنوعات والمسموحات، وممارسة الاحتكارات وغيرها من السلوكيات الغريبة التى يسيل لها لعاب المال والثراء.

فنحن لسنا ضد ترشيح الاغنياء القادرين الذين يملكون الوسيلة للمعاونة والمساعدة لحكومة فقيرة تنوء بتبعات غزير فقير..

وايضا لنا ان نقول لعل فى هؤلاء الاغنياء «عوضا» عن نواب اتهموا بالفكر المحدود، لان دخولهم محدودة، وظروفهم الصعبة قد تبرر لهم الكثير من التصرفات التى تضطرهم ان يظهروا - دون ان يشعروا - فى حالة مخزية لهم ولدوائرهم!!

لعلهم ايضا يكونون «عوضا» عن نواب موظفين يراقبون انفسهم فقط، ولاتسمح ظروفهم الوظيفية وحالتهم المعيشية حتى فى تقديم سؤال أو طلب احاطة لرؤسائهم الوزراء..

وتلك افة من افات العمل البرلمانى فى بلادنا التى يجب ان يضعها فى اعتبارهم القائمون على الاصلاح السياسى..

وحتى تكتمل جوانب الصورة فاننا قد استمعنا فى حوارات سريعة مع نموذجين من رجال الاعمال اعتزلا السياسة بعد تجربة مريرة معها وقررا «التفرغ» لمباشرة انشطتهما بعيدا عن السياسة..

النموذج الأول هو المهندس محمد حسن درة نائب رئيس حزب العمل وعضو مجلس الشعب السابق وقد كان معارضا محترما تحت القبة.. قال لنا ان غياب الضمير هو سر الازمة المستحكمة التى يعانى منها العمل السياسى والتنفيذى معا.. فلا احد يعمل بامانة، ولا أحد يفهم معنى تمثيل الشعب. ولا احد يدرك ايضا معنى ان الناخب يعطيك صوته فهو يحملك امانة تنوء بحملها الجبال.. وهذا الكلام يجب ان يوجه لرجال الاعمال وغير رجال الاعمال.. لابد ان تعود «المصداقية» لصندوق الانتخاب.. تلك هى البداية الصحيحة على طريق الاصلاح الاقتصادى الذى يمكن ان يستقطب كل المحترمين الشرفاء من رجال الاعمال وغيرهم من المثقفين لينالوا شرف تمثيل شعب طيب مسالم وبدون ذلك قل على السياسة السلام. قلت له.. ألا تعتقد ان ربط المشاركة لرجل الاعمال باى شروط من شانه ان يتعارض مع واجب المواطن القادر فى ان يشارك فى كل الاحوال؟!

قال محمد حسن درة فى انفعال: نحن لانضع الشروط فى عمل الخير والواجب، فالمطبوع على فعل الخير لايربطه بعضوية مجلس الشعب بل ان الثواب يكون اكبر عند الله اذا كان الفعل منزها عن الهوى وجمع الاصوات الانتخابية.



اما النموذج الثانى فانه ينطبق على محمد ابو العينين عضو مجلس الشعب السابق عن بورسعيد ورجل الاعمال الشهير الذى «اعتزل» السياسة - مبكرا - والقى بالحصانة البرلمانية فى سلة المهملات بعد تجربة قصيرة لم تزد عن حوالى العامين ونصف العام.

قال محمد ابو العينين رغم ايمانى بان واجب المشاركة السياسية يفرض على الجميع اغنياء وفقراء تلبية النداء.

إلا اننى متمسك بموقفى فى اعتزال السياسة لانه مازالت هناك رواسب ثقيلة فى الوسط السياسى تعترض طريق النقلة الاقتصادية القائمة على تحفيز المبادرة الفردية.. فهناك بروقراطية سياسية «متضخمة» تنظر دائما الى رجل الاعمال نظرة الشك المريبة، وانه مادام ناجحا، فان هذا النجاح لايمكن ان يرجع الى تالق عقليته الادارية الاستثمارية ولكنه يرجع الى فساد تلك العبارة التى لم يسلم منها مواطن فى هذا البلد صغيرا كان او كبيرا مسئولا او غير مسئول.. مع تسلمينا بان هناك فسادا.. لكننى لم ار فى حياتى مجتمعا حرص على تشويه نفسه بنفسه بهذه الصورة بحيث اصبحنا جميعا نعيش حالة «اللا صدق» والحل الوحيد هو العمل والانطلاق فى تنمية اقتصادية متحررة من الروتين والعفن الادارى تقودنا فعلا إلى تنمية سياسية سليمة.

وفى النهاية فاننا لانطالب الاحزاب جميعها بما فيها الحزب الوطنى برفض ترشيح رجال الاعمال.. لكننا فقط نرى ان هناك ضوابط وضمانات يجب ان تضعها الاحزاب فى الاعتبار وهى تعلن موافقتها على ترشيحهم.

● يجب ان تكون الاولوية لرجل الاعمال الذى نفذ مشروعات جديدة فى دائرته.. كى تصبح جديرة بترشيحه.. لا ان يكون المعيار هو الانتساب الى الدائرة بالمولد!!

● معيار السمعة هام هنا.. والبعد ايضا عن السلوك الاستفزازى الذى لايراعى فيه على الاقل مشاعر الاغلبية الفقيرة.. وبعيدا عن الخداع وفى اطار النصيحة الواجبة فاننا نقول: كم من رجال اعمال لم يكن يدرى بهم احد.. لكنهم بعد ان اعتلوا عرش عضوية مجلس الشعب وفاقت شهرتهم شهرة نجوم الكرة فى بلادنا.. سقطوا دون ان تشفع لهم حصانتهم او حتى اموالهم وكان لسان حالهم يقول عند لحظات الوداع.. لعن الله السياسة والسياسيين ولعن الله ساس ويسوس وسائس ومسوس.

فى الدورة الخاصة للجنة المركزية

خالد محيى الدين : معاركنا مستمرة لتحقيق العدل الاجتماعى و الدفاع عن العقل

برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب يتصدى لليمين المتستر بالدين

هدفنا فى معاركنا الانتخابية أن نعيد للناس الأمل فى مستقبل أفضل

دعا خالد محيى الدين أعضاء الحزب بالانشغال بقضايا الجماهير من أجل مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم اليومية ومساندة التحركات الجماهيرية. وأكد أن عام ١٩٩٥ هو عام الانتخابات التى يجب أن نستعد لها بكافة السبل دفاعاً عن مصالح الشعب.

وأكد فى خطابه. أمام اللجنة المركزية في ادورتها الخاصة يومي الاربعاء والخميس الماضين. علي النتائج السلبية لسياسات الحكومة وماأدت اليه من رفع للأسعار وتزايد حالة الركود والكساد، محذراً من الخلل فى التوازن الاجتماعى لمصلحة رأس المال ضد مصلحة العمل فى حالة تطبيق مشروعات قوانين العلاقة الإيجارية فى المساكن وقانون العمل الموحد وقانون النقابات العمالية.

وأشار الى ضرورة المواجهة الشاملة للإرهاب الظلامى الذى يهدد المجتمع وحاضره ومستقبله، وأكد على الموقف الثابت والأصيل فى مواجهة التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

بدا خالد محيي الدين كلمته بالتهنئة بالعام الجديد وعيد السيد المسيح وشهر رمضان المعظم واستعرض القضايا التيز تناولهتا اللجنة المركزية السابقة قائلا

واليوم ونحن نستعرض التطورات السياسية التي عشناها خلال الأشهر العشرة الماضية، وما نحن بسبيله خلال هذا العام الصعب الملئ بالاحتمالات، عام ١٩٩٥، استطيع القول بكل الثقة والتواضع، أن مواقف اللجنة المركزية كانت صائبة في مجملها، وان رؤيتها وتوقعاتها كانت دقيقة، وأن كل ماينقصنا ان ينخرط الحزب كله في نضال جماهيرى دءوب ومتصل، ينطلق من هذه الرؤية الصحيحة والقادرة على استشراف المستقبل..

وهذا هو موضوع دورتنا هذه..

فجماهيرية الحزب كما تعتمد على نضالنا في صفوف العمال والفلاحين، تحتاج أيضاً إلى التحرك الواعى مع النساء والشباب والمهنيين.

الزميلات والزملاء...

لقد عايشنا جميعا على الساحة الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من التطورات السلبية في معظمها، افرزتها السياسات الحكومية الخاطئة التى تركز على الإصلاح المالى والنقدى، وتخلى الدولة عن اى دور في التنمية أو توفير الخدمات الأساسية، وبيع وتصفية القطاع العام، وإطلاق حرية راس المال - المحلى والأجنبى - في الاستغلال والاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية..

وهكذا واجهنا الارتفاع المخطط والعشوائى في اسعار كافة السلع والخدمات. بما في ذلك أسعار اللحوم التى أرتفعت مرتين منذ يوليو الماضى، وأسعار الدواء الى تم رفعها من جديد في بداية هذا الشهر، وأسعار الكهرباء والمياه والمكالمات التليفونية. وسنشهد موجة جديدة خلال النصف الأول من العام نتيجة البدء في تطبيق المرحلة الثانية ثم الثالثة من ضريبة المبيعات، وتنفيذ عديد من التعهدات الواردة في الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولى.

وواكب ارتفاع الأسعار سلسلة من الازمات التموينية نتيجة اختفاء - أو إخفاء - عديد من المواد الأساسية، أخرها السكر والزيت ومن ثم ارتفاع اسعارهما بصورة جنونية. وهى ظاهرة مرشحة للتكرار والتفاقم في ظل فوضى السوق، وقرار بيع وتصفية غالبية المجمعات الاستهلاكية، وإلغاء توزيع السلع نصف المدعومة بالبطاقات.

وفي ظل تزايد حالة الركود والكساد وفتح أبواب الاستيراد، تهددت عديد من الصناعات بالانهيار خلال عام ١٩٩٤، خاصة صناعات الملابس الجاهزة والمنسوجات وحديد التسليح. ورغم الضجيج العالى حول زيادة الصادرات باعتبارها احد أهم الأسلحة للخروج من دائرة الأزمة، فإن الدراسات الدولية تؤكد ان الصادرات المصرية غير النفطية في الوقت الحاضر اقل مما كانت عليه منذ عشر سنوات بالأرقام الفعلية، وان قدرة مصر التنافسية تراجعت منذ عام ١٩٩١ بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٠٪ حسب نوع السلعة. وقد تراجعت القيمة الأسمية للصادرات غير النفطية بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الثلاث الماضية.

وتوشك ازمة الاقتصاد المصرى على الانتقال إلى مستوى جديد اكثر خطورة نتيجة للشروع في تطبيق المرحلة الاخيرة من الاتفاق الحالى مع صندوق النقد الدولى الذى يمتد حتى منتصف عام ١٩٩٦، خاصة في ظل إصرار الصندوق على إجراء تخفيض عاجل لسعر صرف الجنيه المصرى بنسبة ٢٥٪ من السعر الحالى، حيث لايمثل السعر الحالى سعرا حقيقيا وتنخفض قيمته الشرائية كل يوم. ورغم تاكيد كافة المسئولين رفضهم لهذا الطلب، فإن ما تقدمت به الحكومة لصندوق النقد من اقتراحات بديلة، تؤدى في النهاية إلى تخفيض سعر الجنيه بنفس النسبة تقريبا عبر سلسلة من الإجراءات تستغرق فترة زمنية أطول، وهو ماسيؤدى في النهاية إلى ارتفاعات جديدة في الأسعار وزيادة نسب التضخم وزيادة العجز في الميزان التجارى، وتحويل الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز.

وتزداد الصورة قتامة باستعداد الحكومة لتمرير ثلاثة قوانين تضر ضررا بالغاء بالتوازن الاجتماعى - المختل اصلا - لمصلحة راس المال ضد مصلحة العمل، وأعنى بهم:

قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن..

وقانون العمل الموحد..

وقانون النقابات العمالية...

وتمثل هذه القوانين كما تطرحها الحكومة تحديا لنا، وواحدة من اهم معاركنا والتى يجب أن يخوضها الحزب كله، ومع كل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية الحريصة على هذا الوطن ومصالح طبقاته المنتجة بكل قوة وضراوة.

الزميلات والزملاء.

كان طبيعيا في ظل المنهج الذى يفكر به الحكم وتوجسه من الجماهير المنظمة ومن حركتها، أن تكون اختياراته على المستوى السياسى والديمقراطى على عكس المنطق الصحيح، الذى يربط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية. وهكذا عشنا خلال الاشهر العشر الماضية تراجعا جديدا عن الهامش الديمقراطى المحدود اصلا.

الغريب ان هذا التراجع تم في ظل دعوة الحوار التى وجهها الرئيس حسنى مبارك في اكتوبر ١٩٩٣ وانعقاد مؤتمر الحوار الوطنى في يونية ١٩٩٤.

وكما تعلمون فقد شارك الحزب في هذا المؤتمر رغم كل النواقص والعيوب، وطرح مواقفه وأرائه على المشاركين في المؤتمر، وعلى الرأى العام في الحدود التى اتيحت له. وكما قلنا في حينه فقد ساعد الحوار على التصويب النسبى للمناخ السياسى العام، وعلى اعتراف الحزب الحاكم بوجود الآخرين، وعلى توضيح طبيعة الخريطة السياسية في مصر بصورة اكثر تفصيلا، كما أثمر الاتفاق على إلغاء وتعديل محدود لبعض القوانين والمواد القانونية المقيدة للحريات.

ولكن سرعان ما اكد الحكم موقفه الرافض للديمقراطية وتداول السلطة.

فاستبق الحوار بمد العمل بقانون الطوارى، لثلاث سنوات جديدة تنتهى في ٣٠ مايو ١٩٩٧.

وصدر قانون بتعيين العمد بعد أن كان يتم انتخابهم، وقانون اخر يحرم اساتذة الجامعات من حق انتخاب عمدائهم، ويستبدل الانتخاب بالتعيين. وتدخلت الحكومة عبر اجهزة الأمن بصورة فظة في انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات، وفي الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب واخرها انتخابات مينا البصل والتى تلقى ظلالا قاتمة على انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم - مالم نتحرك بقوة لتوفير ضمانات انتخابية حرة ونزيهة - وهو موضوع سأتناوله تفصيلا بعد قليل. كما فرض الحكم تعديلا على قانون سلطة الصحافة متجاهلا رأى جموع الصحفيين ونقابتهم، بل وفي تضاد تام لرأيهم.

كما استمرت الممارسات التى تنتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، وخاصة ظاهرة التعذيب في السجون والمعتقلات، والاختفاء القسرى، والحبس الاحتياطى لقيادات سياسية معارضة، وزاد الأمر تعقيدا كارثة السيول خاصة في الصعيد، والتى كشفت عن ضعف درور الدولة في المناطق النائية خاصة في خدمة مصالح الجماهير وعجز اجهزة الحكم المحلى عن التامل مع اى ظروف استثنائية.

الزميلات الزملاء

لم يكن غريبا في ظل هذه الأوضاع أن تتصاعد ظاهرتان..

الأولى: ظاهرة الفساد التى اصبحت خطرا داهما على استقرار الوطن

ومستقبله، خاصة فى ظل شيوع قناعة لدى الرأى العام المصرى بتورط كبار المسئولين وأبنائهم وذويهم فى الفساد، ومسئوليتهم المباشرة عنه.

الثانية: العنف والإرهاب المتستر بالدين. لقد حذر حزبنا كثيرا من القراءة الخاطئة للنجاحات الامنية التى حققها جهاز الشرطة فى معركته ضد هذا العنف الاسود، مؤكدا على اهمية وجود برنامج حقيقى متكامل للمواجهة الشاملة، وعدم تحميل الشرطة وحدها المسئولية، والحرص على تجنب تخلى الشرطة عن دورها كهيئة نظامية تسهر على أمن المجتمع، أو وقوعها فى هاوية الثأر.

وللاسف فقد صم الحكم اذنية ولم يستمع إلى هذا الكلام المسئول والذى ردده كثير من الكتاب والمفكرين معنا.

وهكذا عشنا خلال عام ١٩٩٤، وخلال هذا الشهر، تركيز جماعات الإرهاب على قتل واغتيال رجال الشرطة، خاصة فى اسيوط والمنيا. فسقط منهم طبقا للإحصائيات الرسمية ٩٤ شهيداً من الضباط والجنود خلال عام ١٩٩٤. كما سقط خلال نفس الفترة ١٣٤ قتيلا من المتهمين بممارسة الإرهاب، و٤٥ مواطنا من بينهم ٢ سائحين و١٢ قبطيا.

كما جرت محاولة أثمة لاغتيال كاتبنا الكبير نجيب محفوظ.

الزميلات والزملاء..

إذا كانت الهجمة على حياة الناس وارزاقهم قد تصاعدت خلال الفترة الماضية بصورة ملحوظة.. فقد تواصلت ايضاً مقاومة الناس ورفضهم، سواء من خلال الأحزاب وصحافتها، أو من خلال منظماتهم النقابية والديمقراطية، أو تحركاتهم الاحتجاجية السلمية..

وكمثل للمقاومة الشعبية أشير إلى اضراب عمال المناجم فى يونية ١٩٩٤، واضراب واعتصام عمال كفر الدوار فى سبتمبر واكتوبر، ومسيرة عمال المحلة الكبرى فى اكتوبر.

ومن هنا وباسمكم أوجه التحية للزملاء.. محمد الكحلاوى وحمدى حسين وأحمد وهدان وجهاد طمان ورفاقهم فى سجنى طنطا والقناطر الخيرية.

وقد كان الإعلان الاخير عن إجراء انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر القادم بنظام الدوائر الفردية، انتصارا لاحزاب المعارضة الرئيسية التى تمسكت بهذا النظام فى ظل الأوضاع الحالية.

وقد خاضت الاحزاب والقوى السياسية والمثقفون معركة أخرى هامة لاتزال متصلة، هى معركة وقف التطبيع ورفض السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى فى مواجهة الاندفاع المحموم نحو التطبيع وتحويل السلام البارد إلى سلام ساخن، وإقامة نظام شرق أوسطى تروج له الولايات المتحدة وإسرائيل، كنظام بديل للنظام الإقليمى العربى.

لقد نجحت الاحزاب والقوى السياسية المعارضة فى تكوين رأى مضاد للتطبيع والسوق الشرق أوسطية، وفى طرح سياسة بديلة وواقعية تستند إلى التمسك بالمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، وإحياء السوق العربية المشتركة، ومقاومة نهج واتفاقات كامب ديفيد ومحاولة تعريبها، وبناء موقف عربى موحد فى حده الأدنى من خلال إحياء الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية.

ورغم أن جوهر السياسة الحكومية فى هذا المجال، مازال كما هو بلا تغيير، فقد لاحظ عديد من المراقبين أن الإدارة المصرية تحركت فى الفترة الأخيرة بصورة تعكس القلق من بعض التطورات الأقليمية، ومحاولة فرض إسرائيل باعتبارها الدولة الأقليمية الكبرى فى المنطقة، وإنهاء أى دور قيادى عربى لمصر. ولفت النظر بالذات لكلمة وزير الخارجية فى مؤتمر الدار البيضاء، وانعقاد قمة الإسكندرية التى ضمت الرئيس حسنى مبارك والرئيس حافظ الأسد والملك فهد وماتلاها من تصريحات، والتى كشفت عن قلق مصر من استمرار الرفض الإسرائيلي لتوقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الذرية، والاندفاع العربى للتطبيع مع إسرائيل بينما السلام الشامل والعادل مازال بعيداً، وتراجع إسرائيل عمليا عن تطبيق بنود اتفاق أوسلو وإعاقتها تحقيق أى تقدم على المسار السورى، بل واندفاعها في سياسة الاستيطان والقمع للفلسطينيين.. ومن ثم تحركت الإدارة المصرية لمحاولة بناء موقف عربى موحد.

ومهما كانت جزئية هذه التحركات الدبلوماسية المصرية، فهي نقطة يمكن البناء عليها لتصحيح السياسة المصرية فى المنطقة.

الزميلات والزملاء..

هذه هى حقيقة الأوضاع التى نخوض فى ظلها معاركنا الجماهيرية والسياسية من اجل غد افضل لوطننا وشعبنا.

وسنعيش خلال الاثنى عشر شهرا القادمة سلسلة من المعارك الانتخابية.

انتخابات مجلس الشورى.. انتخابات مجلس الشعب... انتخابات المحليات.. انتخابات النقابات المهنية... انتخابات النقابات العمالية..

ونستطيع لو أحسنا اعداد انفسنا وتحديد اهدافنا بدقة وواقعية، والارتباط بقوة بالجماهير والدفاع بشجاعة عن مصالحها، أن نجعل هذه المعارك الانتخابية مدخلا لتغير حقيقى يعيد للناس الأمل فى مستقبل افضل ترفرف عليه رايات الحرية والكفاية والعدل.

وقد بدات الأمانة العامة والأمانة المركزية منذ اكتوبر الماضى فى الاستعداد لهذه المعارك. فاصدرت الأمانة العامة وثيقة هامة تحت عنوان «عام للإصلاح الديمقراطى والتغيير» رصدت فيها اهم التغيرات التى عاشها الوطن منذ انتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٠، والتطورات العربية والدولية، وحددت أهدافنا فى الانتخابات البرلمانية القادمة، وبرنامج العمل الحزبى استعداد لهذه الانتخابات وانتخابات المجالس المحلية. كما شكلت لجنة للاعداد للانتخابات العامة ضمت ثلاثة عشر زميلا من أعضاء الأمانة العامة والأمانة المركزية برئاسة الأمين العام للحزب شرعت بالفعل فى العمل، وشكلت لجان مماثلة فى المحافظات.

وهناك خمسة أهداف متكاملة يسعى الحزب لتحقيقها خلال الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٩٥.

* الأول والأساسى.. زيادة عدد اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب التجمع فى مجلس الشعب.

* الثانى.. العمل على إنهاء احتكار الحزب الحاكم للأغلبية المطلقة لمجلس الشعب لينفتح الباب فى المستقبل لتداول السلطة.

* الثالث.. التصدى لليمين المتستر بالدين ومقاومته بطرح برنامجنا للمواجهة الشاملة للإرهاب، وخوض المعركة ضده على ارضية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

* الرابع.. الدعاية لبرنامج الحزب وخطه السياسى لكسب نفوذ وعضوية جديدة للحزب.

* الخامس.. إعداد كوادر برلمانية جديدة وتدريبها لخوض معارك المحليات العام القادم، ومعارك مجلس الشعب التالية.

ولتحقيق هذه الأهداف الواقعية والطموحة فى نفس الوقت بدأ الحزب منذ ديسمبر الماضى فى خوض معركة جماهيرية وسياسية وإعلامية من أجل تحقيق إرادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة، تعيد له الحق فى التعبير عن إرادته الكاملة عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير مجموعة من الضمانات وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يستند إلى مشروع القانون الذى اعدته أحزاب المعارضة وتقدمت به لمجلس الشعب فى اربع دورات متتالية.

وعلينا ان ندرك أن معركة توفير الضمانات الاساسية لنزاهة الانتخابات هى المدخل الصحيح والوحيد لتحقيق

أهدافنا من هذه المعارك الانتخابية.. وعدم نجاحنا فى ذلك فى مرات سابقة لايعنى أنه قدر لافكاك منه. فالنجاح ممكن إذا حرصنا على استكمال ادوات الضغط والتنسيق في هذا الأمر مع كل القوى والأحزاب التى لها مصلحة مثلنا فى إنهاء ظاهرة التزوير الفاضح للانتخابات.

ولعل ما حدث فى الانتخابات التكميلية فى دائرة منين البصل وبصورة أقل فى دائرة قليوب والزرقا بدمياط والضواحى والعرب ببورسعيد يدفع الجميع لتكثيف الجهود من اجل تحقيق هذا المطلب وتوفير هذه الضمانات.

إننا لم ولن نعرف اليأس. وقد بدانا معركة ضمانات نزاهة وحرية الانتخابات. ولدينا الوقت والقدرة والتصميم على مواصلتها، ولدينا ايضاً برنامجا بالتعاون مع الاحزاب والقوى السياسية لتحقيق انتصار فى هذه المعركة.

ويرتبط بهذه الحركة الاستمرار فى معاركنا من اجل الإصلاح الديمقراطى وإلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى والجماهيرى، والعمل على تحرير الإذاعة والتليفزيون عمليا من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم.

وهنالك أربع مهام أخرى عاجلة يفترض أن ننشغل بها خلال هذا العام وتصب فى النهاية فى معاركنا الانتخابية.

* أول هذه المهام.. تكثيف عملنا الجماهيرى الحزبى من اجل مساعدة المواطنين على حل مشاكلهم والدفاع عن مصالحهم اليومية، ومساندة التحركات الجماهيرية والاجتماعية، وتحويل مقار الحزب إلى مراكز لتلقى شكاوى المواطنين والتحرك معهم لمواجهة المسئولين بهذه الشكاوى ومحاولة حلها، والانتقال إلى حيث توجد التجمعات الجماهيرية بدلا من انتظار ان تأتى إلينا الجماهير.

* مواصلة نقدنا لجوهر السياسات المطبقة حاليا وآثارها السلبية على حياة الناس، مع التركيز على الفساد والغلاء والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتدنى مستوى الخدمات، وطرح السياسات البديلة التى يقترحها الحزب، سواء فى برنامجنا للتغيير او ادبياتنا المختلفة.

* إجراء اتصالات مع كافة الأحزاب والقوى السياسية لمعرفة مواقفها وآرائها ومدى استعدادها للعمل الديمقراطى المشترك، وحدود التنسيق او العمل المشترك أو التحالف ومستوياته. وإعطاء اولوية فى هذا المجال للأحزاب والقوى والشخصيات اليسارية، ثم الأحزاب والقوى الليبرالية.

* المهمة الاخيرة - والتى تسبق كل المهام الأخرى - هى انتهاء أمانات ولجان المحافظات من تحديد الدوائر التى تقترح أن يخوض الحزب الانتخابات فيها، والمرشحين المقترحين لهذه الدوائر، والتكلفة المالية المقترحة ونصيب المرشح والدائرة فيها، وذلك طبقا للأسس التى وضعتها الأمانة العامة وتم إبلاغها لأمانات المحافظات.

الزميلات والزملاء..

لقد وقع على عاتق أجيالنا فى النصف الثانى من هذا القرن عديد من المهام الصعبة. لقد عايشنا انتصارات باهرة وهزائم كبيرة، وقدمنا تضحيات ضخمة. واليوم ونحن نوشك على دخول القرن الواحد والعشرين، نجد أنفسنا مطالبين مرة أخرى بخوض كل المعارك القديمة، ومعارك جديدة أيضاً..

* معركة تحرير الوطن من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

* معركة القضاء على الفقر والجهل والمرض.

* معركة العدل الاجتماعى والتطلع إلى الاشتراكية.

* معركة حماية حقوق الإنسان والحريات العامة وتحقيق الديمقراطية وفتح الباب أمام التداول السلمى للسلطة.

* معركة الدفاع عن الثقافة الوطنية ومقاومة الهيمنة الصهيونية والأمريكية.

* معركة الدفاع عن العقل والاستنارة والحضارة فى مواجهة القوى الظلامية.

* معركة الدفاع عن عروبتنا والتطلع إلى وحدة الأمة.

* معركة تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى.

وقدرنا كحزب وكأفراد أن نتحمل مسئولية أساسية فى كل هذه المعارك، وأن نكون مع شعبنا دائما، وفى مقدمة الصفوف.

وفقكم الله.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



المصدر : الحياة اللندنية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٥

الاخوان يستعدون للانتخابات البرلمانية على رغم الأزمة مع الحكومة المصرية

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ هل سيكون للازمة الاخيرة بين الحكومة المصرية وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة تاثير في موقف الاخيرة من الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل؟ كل الظواهر تؤكد ان «الإخوان» مصممون على خوض الانتخابات البرلمانية.

وكانت الازمة تفجرت عقب قيام السلطات بالقبض على ٢٨ قياديا بارزا في «الاخوان» واحالتهم على نيابة امن الدولة العليا التي قررت حبسهم ١٥ يوما على ذمة التحقيقات بعد ان وجهت لهم تهم «التحرك من خلال منظمة سرية تسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة وحيازة مطبوعات مناهضة واجراء اتصالات مع جهات اجنبية».

ويرى مراقبون ان «الإخوان» الذين يواجهون اتهامات حكومية مستمرة بدعم ومساندة «الارهاب» ربما يلجأون الى استغلال الازمة لكسب تعاطف الناخبين على اعتبار ان التحقيقات التي جرت مع عدد كبير من اعضاء «الجماعة» خلال العشرين عاما الماضية لم تثبت تورط اي منهم في عملية ارهابية.

لكن مصادر مصرية اكدت ان القضية الاخيرة المتهم فيها قادة في «الاخوان» في مقدمهم النائب السابق الدكتور عصام العريان الامين المساعد لنقابة الاطباء ربما تكون اكثر القضايا التي اتهم فيها «الاخوان» تكاملا من حيث العناصر القانونية. وتشير تلك المصادر الى ان اوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سري تم رصد اجتماعاته وان في أوراق القضية ما يثبت ان المتهمين عقدوا اجتماعات خارج مصر لما يسمى بالتنظيم العالمي لـ «الاخوان المسلمين» وانهم بعد عودتهم اشرفوا على انتخابات سرية جرت بين «الاخوان» لتشكيل مجلس شورى الجماعة.

غير ان المستشار مامون الهضيبي الناطق باسم «الجماعة» رأى ان الازمة الاخيرة لا علاقة لها بالانتخابات وصرح لـ «الحياة»: «ان الوقت ما زال طويلا حتى موعد الانتخابات وموقف الجماعة لن يتاثر بالقضية».

وعلى رغم ان الانتخابات المقبلة ستجري بنظام الانتخاب الفردي الا ان كل المؤشرات تؤكد ان التحالف الثلاثي بين حزبي العمل والاحرار وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة سيظل قائما وان القوى الثلاث ستقسم في ما بينها الدوائر الانتخابية وستقف خلف مرشحيها في مواجهة مرشحي الحزب الوطني الحاكم والاحزاب الاخرى.

وليس من الغريب ان يخوض حزبا الوفد والتجمع الانتخابات باقل قدر من التنسيق مع القوى السياسية الاخرى، وهو الامر الذي حدث من قبل عام ١٩٨٧ حينما رفض الحزبان المشاركة في الانتخابات ضمن قائمة واحدة تضم كل القوى السياسية المعارضة.

وتأمل أحزاب المعارضة بأن تتخذ الحكومة اجراءات ترى انها ضرورية، حتى تتم العملية الانتخابية في اجواء سليمة. ومن بين تلك الاجراءات التي تطالب بها المعارضة تنقية الجداول الانتخابية واشتراط توقيع الناخب امام اسمه في تلك الجداول واثبات رقم بطاقته الشخصية وان يتولى القضاء الاشراف الكامل على اللجان الانتخابية وعملية فرز الاصوات. وكانت تلك هي مطالب المعارضة التي على اساسها قاطعت انتخابات عام ١٩٨٧ على اعتبار ان الحكومة لم تستجب لها.

ولعل اكثر التساؤلات التي تدور في الاوساط السياسية المصرية تتركز على قدرة التيار الاسلامي عموما، وجماعة «الاخوان المسلمين» المحظورة خصوصاً، على الوصول الى مقاعد البرلمان اذ ان الانتخابات المقبلة هي الاولى منذ اندلاع الصراع بين الحكومة والجماعات الدينية المتطرفة في بداية عام ١٩٩٢. وفي هذه الاثناء لا تتوقف وسائل الاعلام الحكومية عن اتهام «الاخوان» بدعم الارهاب ومساندته على رغم نفيهم ذلك. وكان «الاخوان» خاضوا الانتخابات التي جرت عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ وفقاً لنظام القوائم الحزبية اذ شاركوا في الاولى ضمن قوائم حزب الوفد وفي الثانية ضمن التحالف الثلاثي مع حزبي العمل والاحرار، وقاطعوا انتخابات عام ١٩٩٠ تضامنا مع احزاب المعارضة بعد رفض الحكومة تنفيذ مطالبها.

ومن غير المستبعد ان تقاطع احزاب المعارضة انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المقرر اجراؤها في نيسان (ابريل) المقبل، وكان مكتب ارشاد «الاخوان» قرر المشاركة في الانتخابات البرلمانية ومقاطعة انتخابات الشورى. وترى قوى المعارضة المصرية ان مجلس الشورى لا يلعب دورا مؤثرا في صناعة القرار على اعتبار انه لا يمارس اي دور تشريعي، وبالتالي فإن المجازفة بالدخول في معركة انتخابية تستنفد الجهد والاموال من دون فائدة يعد من وجهة نظر هؤلاء امرا غير مرغوب فيه.

وكان الرئيس حسني مبارك طالب في خطاب القاه في اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى في افتتاح الدورة البرلمانية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «ان ينظر الجميع الى العملية الانتخابية لا باعتبارها معركة تستخدم فيها كل الاسلحة والاساليب لتجريح الخصوم وتعميق العداوة بين المرشحين بل بوصفها منافسة شريفة يطرح فيها كل مرشح او كل حزب سياسي رؤيته وبرنامجه سعيا الى الحصول على تاييد جماهير الناخبين على اساس المفاضلة بين البرامج والتوجهات وليس على اساس التشهير بالاخرين والإساءة اليهم».

وشدد الرئيس المصري على «ان واجب كل القوى السياسية التي تعمل في اطار الشرعية الدستورية ان تتخذ مواقف المشاركة الايجابية في العملية الانتخابية لان تلك المشاركة تشكل واحدا من أهم اركان المسؤولية العامة ولان احجام هذه الفئة او تلك لن يوقف مسيرة الانتخابات ولن يشل الحركة السياسية في البلاد او يعيد عقارب الساعة الى الوراء».

ومنذ ان تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد الحكم عام ١٩٨١ جرت الانتخابات البرلمانية بثلاثة انظمة انتخابية: ففي آب (اغسطس) عام ١٩٨٣ صدر قانون الانتخابات الرقم ١١٤ ونص على ان تكون «انتخابات اعضاء مجلس الشعب عن طريق الانتخابات بالقوائم الحزبية وتكون لكل حزب قائمة خاصة به ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد (...) وان تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا للعدد المطلوب انتخابه في الدائرة وعددا من الاحتياطيين مساوياً له». غير ان المحكمة الدستورية العليا قضت في عام ١٩٨٦ بعدم دستورية القانون ١١٤ «بسبب ما يؤدي اليه انتخاب اعضاء المجلس بالقائمة من حجر على



المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٥

المواطنين غير المنتمين للاحزاب في ترشيح انفسهم» ومن ثم تم حل مجلس الشعب قبل استكمال فصله التشريعي الرابع وتم إعداد قانون انتخابات جديد هو القانون الرقم ١١٨ لعام ١٩٨٦ الذي تضمن «ان يكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب عن طريق الجمع في كل دائرة انتخابية بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي على ان يكون لكل حزب قائمة خاصة، ولا يجوز ان تتضمن القائمة الواحدة اكثر من مرشحي حزب واحد». وجرت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ وفقا لذلك القانون الا ان المحكمة الدستورية العليا عادت وقضت بعدم دستوريته ومن ثم صدر القرار بقانون الرقم ٢٠١ لعام ١٩٩٠ وحدد نظام الانتخابات بالطريقة الفردية التي تتيح للمستقلين الترشيح دون اية قيود وهو القانون الذي جرت على اساسه الانتخابات الاخيرة عام ١٩٩٠.

وشاركت احزاب الوطني والوفد والعمل والتجمع والاحرار في انتخابات عام ١٩٨٤ التي جرت بنظام القوائم فيما قاطعها حزب الامة، وشارك «الاخوان» في تلك الانتخابات في ائتلاف مع حزب الوفد وشكلا قائمة واحدة، وحصل الحزب الوطني على ٣٩٠ مقعدا مقابل ٥٨ مقعدا للوفد، فيما فشلت احزاب العمل والتجمع والاحرار في الحصول على اي مقعد بسبب عدم تخطي اي منهم نسبة ٨ في المئة من مجموع الاصوات الصحيحة على مستوى الجمهورية وفقا لما كان القانون ١١٤ يقتضيه. وفي انتخابات عام ١٩٨٧ شاركت احزاب: الوطني والوفد والتجمع والامة والخضر والاتحادي الديموقراطي ومصر الفتاة ومرشحون مستقلون فيما تحالف حزبا العمل والاحرار مع الاخوان تحت اسم «التحالف الاسلامي» ورفعوا شعار «الاسلام هو الحل» وحصل الحزب الوطني على ٣٤٨ مقعدا والوفد على ٣٥ مقعدا وحصل التحالف الاسلامي على ٦٠ مقعدا ونجح ٥ من المستقلين ولم تحصل بقية الاحزاب على اي مقعد.

وفي انتخابات ١٩٩٠ التي قاطعها تحالف العمل والاحرار و«الاخوان» اضافة الى حزب الوفد حصل الحزب الوطني على ٣٦٠ مقعدا وحصل حزب التجمع على ٥ مقاعد وحصل المستقلون على ٧٩ مقعدا الا ان معظمهم تحول الى الحزب الوطني وقليل منهم الى الحزب الناصري بعد اشهاره.



المصدر : ....الـــــــــوفـــــــد.........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٢ فبراير ١٩٩٥

لا .. لمرشحى الحزب الوطنى .. !! (٢)

انهم غير جديرين بثقة الشعب

مازال القلم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطنى من خراب ادرك مصرنا.. لقد سكنت الاوجاع قلب مصر بفشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير.. واختلطت صرخات الجياع مع بذخ الابقار السمان التى تتحكم فى مقدرات هذا الشعب.. وسحقتنا الازمات بعد ان تحقق فشل المسئولين.. فلا رحمة بجائع يفترسه جوع.. ولا بمريض يغتاله مرض. ولا بعاطل تذروه رياح الضياع.. ولا بفقير يسحقه فقر.. ولا بمواطن تجمد دخله امام ارتفاع الاسعار الرهيب.. ولا بخائف ينشد امنا واستقرارا.. فذلك كله حصاد الزمن الردىء الذى هو طرح حكومة الحزب الوطنى التى تراها اليوم تستجدي الشعب ان يمنحها ثقته وتأييده..!!

اية ثقة تلك التى يبتغيها الحزب الوطنى من شعب ذاق المرار من حكومة هذا الحزب.. لقد انفصل المسئولون فيه عن الانسان المصرى فلم يعد له فى نفوسهم وعقولهم وجود.. ولم يعد له فى ضمائرهم كيان.. فأين هو الانسان المصرى الذى كان ملء السمع والبصر قبل ان يستولى ذلك الحزب على مقاليد الحكم فى مصر؟ . واين كانت مصر التى كانت القيم تاجا على جبينها؟ .. واين مصر وتاريخها العريق، وتراثها العميق؟... واين مصر التى كانت هبة النيل تجنى من خيراته اطيب الثمر؟ .. واين مصر التى كانت تملك ما لم تملكه اية دولة من تاريخ يمتد إلى اعماق الزمن؟.. واين خيراتنا التى كانت تفيض عن حاجاتنا فكانت كفة الصادرات ارجح من كفة الواردات؟.. واين مصر التى كانت تتباهى بالعمالقة فى كل المجالات؟.. واين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير ؟.. واين خطط الاصلاح والانقاذ لمصرنا التى القوا بها فى هاوية سحيقة تحت خط الفقر؟.. وغدا هو يوم الحساب فصار لزاما ان يواجه الشعب مرشحى الحزب الوطنى بتلك التساؤلات جميعها.. فليس كافيا من اولئك المرشحين ان يرفعوا شعارات خادمة، فليس بالشعارات يكون بناء الامم.. فالشعارات لا تملأ بطونا خادعة.. ولا تبعث الحياة فى من فقد الحياة..!!

على جماهير مصر ان تسأل مرشحى الحزب الوطنى سؤالا واحدا محددا.. ماذا فعلت حكومتكم لمصلحة الشعب منذ ان تواجد الحزب الوطنى على ارض مصر؟.. واسألوهم هل لحزب اتت به السلطة ولم تأت به الجماهير، ان يشعر بآلام تلك الجماهير وآمالها؟.. اسألوهم ماذا فعلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بناء مصر؟.. وماذا قدموا للفلاحين الذين ساءت احوالهم حتى هجروا الفلاحة التى كانت مصدر ثروتنا؟.. وماذا اتخذت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش الموظفين المسحوقين المطحونين حتى تتساوى دخولهم مع ارتفاع الاسعار الرهيب؟!!

على الناخبين اليوم ان يصرخوا فى وجه اولئك المتحكمين ان العامل يئن ويشكو ولا احد

عصمت الهواري

يستمع لصراخه.. وان الفلاح ساءت حالته حتى ترك الارض جدباء.. وان الموظف سحقته المعاناة القاسية، ويتجرع العذاب .. انها حقا لكارثة اقتصادية واجتماعية يعانى منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا، وكلهم يمثلون مجموع الشعب الظاهر.. فرغم انهم يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا، الا انى اشعر بهم انهم فى دار غير دارنا.. وفى عصر غير عصرنا.. بل وفى مصر غير مصرنا.. فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدا؟..!!

على جماهير الناخبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطنى هى حكومة العجز والفشل والخراب.. عجزت عن ان تحقق للشعب المصرى وفرة زراعية تغنيه..ان هى الا تصريحات خادعة عسى ان تخمد بها نيران غضبه فترضيه.. ولكن ليعلم الحزب الوطنى انه اذا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاخضر عصفا.. ونسفت رقعتنا الزراعية نسفا.. فاليوم تلعنها ارض مصر وشعبها.. يوم ان يلفظ الشعب ممثلى ذلك الحزب الذى حسب اعضاؤه انهم فوق المساءلة والقانون.. والذين حرصوا على ان ترفع مصر راياتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر.. فكان لزاما على جماهير الناخبين ان تصيح فى وجوههم لا للعجزة والفاشلين.. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهون.. والذين هم لثرواتهم ورخائهم حافظون.. والذين هم فى المتاع غارقون. وبمقدرات الشعب ومستقبله معرضون. ونراهم اليوم يستجدون من الشعب الثقة والتأييد.. وفاتهم ان ذاكرة الشعب واعية لن تغيب، يقولها بملء الفم (لا) للعجزة.. والف (لا) للفاشلين ..!!

افلا ينظرون إلى الزراعة وكيف تدهورت، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحراوية .. وإلى الصناعة وكيف نهبت واهملت، فلا تحديث ولا احلال للقديم فى المصانع التى تركها الاولون.. وإلى التجارة ـ الداخلية منها والخارجية ـ وقد اختل ميزان المدفوعات فتضخمت الديون حتى صارت مصر اسيرة للدائنين.. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطنى من الشعب ثقة وتأييدا..!!

فى الصميم

** اقول دون رهبة من بطش جلاد ملعون.. ودون رغبة فى مال قارون.. ان المسئولين فى بلدنا عن حقوق الشعب ساهون.. وانهم لاموالهم وخزائنهم حافظون..!!

** كلما دفنوا الديمقراطية فى مقبرة الزيف والظلام.. استطاع المنافقون التسلق على جدار النظام..!!



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

لا .. لمرشحى الحزب الوطنى .. !! (٢)
انهم غير جديرين بثقة الشعب

عصمت الهواري

مازال القلم يطوف حول ما تركته حكومة الحزب الوطنى من خراب ادرك مصرنا.. لقد سكنت الاوجاع قلب مصر بفشل حكومة ذلك الحزب وعجزها عن حل مشاكل الجماهير.. واختلطت صرخات الجياع مع بذخ الابقار السمان التى تتحكم فى مقدرات هذا الشعب.. وسحقتنا الازمات بعد ان تحقق فشل المسئولين.. فلا رحمة بجائع يفترسه جوع.. ولا بمريض يغتاله مرض. ولا بعاطل تذروه رياح الضياع.. ولا بفقير يسحقه فقر.. ولا بمواطن تجمد دخله امام ارتفاع الاسعار الرهيب.. ولا بخائف ينشد امنا واستقرارا.. فذلك كله حصاد الزمن الرديء الذى هو طرح حكومة الحزب الوطنى التى تراها اليوم تستجدى الشعب ان يمنحها ثقته وتأييده..!!

اية ثقة تلك التى يبتغيها الحزب الوطنى من شعب ذاق المرار من حكومة هذا الحزب.. لقد انفصل المسئولون فيه عن الانسان المصرى فلم يعد له فى نفوسهم وعقولهم وجود.. ولم يعد له فى ضمائرهم كيان.. فأين هو الانسان المصرى الذى كان ملء السمع والبصر قبل ان يستولى ذلك الحزب على مقاليد الحكم فى مصر؟ . واين كانت مصر التى كانت القيم تاجا على جبينها؟ .. واين مصر وتاريخها العريق، وتراثها العميق؟... واين مصر التى كانت هبة النيل تجنى من خيراته اطيب الثمر؟ .. واين مصر التى كانت تملك ما لم تملكه اية دولة من تاريخ يمتد إلى اعماق الزمن؟.. واين خيراتنا التى كانت تفيض عن حاجاتنا فكانت كفة الصادرات ارجح من كفة الواردات؟.. واين مصر التى كانت تتباهى بالعمالقة فى كل المجالات؟.. واين الحلول الجذرية لمشاكل الجماهير ؟.. واين خطط الاصلاح والانقاذ لمصرنا التى القوا بها فى هاوية سحيقة تحت خط الفقر؟.. وغدا هو يوم الحساب فصار لزاما ان يواجه الشعب مرشحى الحزب الوطنى بتلك التساؤلات جميعها.. فليس كافيا من اولئك المرشحين ان يرفعوا شعارات خادمة، فليس بالشعارات يكون بناء الامم.. فالشعارات لا تملأ بطونا خادعة.. ولا تبعث الحياة فى من فقد الحياة..!!

على جماهير مصر ان تسأل مرشحى الحزب الوطنى سؤالا واحدا محددا.. ماذا فعلت حكومتكم لمصلحة الشعب منذ ان تواجد الحزب الوطنى على ارض مصر؟.. واسألوهم هل لحزب اتت به السلطة ولم تأت به الجماهير، ان يشعر بالام تلك الجماهير وآمالها؟.. اسألوهم ماذا فعلوا من اجل العمال الذين يقع على عاتقهم بناء مصر؟.. وماذا قدموا للفلاحين الذين ساءت احوالهم حتى هجروا الفلاحة التى كانت مصدر ثروتنا؟.. وماذا اتخذت حكومتهم من اجل رفع مستوى جيش الموظفين المسحوقين المطحونين حتى تتساوى دخولهم مع ارتفاع الاسعار الرهيب؟!!.

على الناخبين اليوم ان يصرخوا فى وجه اولئك المتحكمين ان العامل يئن ويشكو ولا احد يستمع لصراخه.. وان الفلاح ساءت حالته حتى ترك الارض جدباء.. وان الموظف سحقته المعاناة القاسية، ويتجرع العذاب .. انها حقا لكارثة اقتصادية واجتماعية يعانى منها فلاحونا وعمالنا وموظفونا، وكلهم يمثلون مجموع الشعب الظاهر.. فرغم انهم يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا، الا انى اشعر بهم انهم فى دار غير دارنا.. وفى عصر غير عصرنا.. بل وفى مصر غير مصرنا.. فهل يستحق الحزب الوطنى بعد ذلك ثقة من الشعب وتأييدا؟..!!

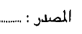
على جماهير الناخبين ان تدرك ان حكومة الحزب الوطنى هى حكومة العجز والفشل والخراب.. عجزت عن ان تحقق للشعب المصرى وفرة زراعية تغنيه..ان هى الا تصريحات خادعة عسى ان تخمد بها نيران غضبه فترضيه.. ولكن ليعلم الحزب الوطنى انه اذا كانت حكومته قد عصفت ببساطنا الاخضر عصفا.. ونسفت رقعتنا الزراعية نسفا.. فاليوم تلعنها ارض مصر وشعبها.. يوم ان يلفظ الشعب ممثلى ذلك الحزب الذى حسب اعضاؤه انهم فوق المساءلة والقانون.. والذين حرصوا على ان ترفع مصر راياتهم لا ان يرفعوا هم رايات مصر.. فكان لزاما على جماهير الناخبين ان تصيح فى وجوههم لا للعجزة والفاشلين.. لا لاولئك الذين هم عن اصلاح مصر ساهون.. والذين هم لثرواتهم ورخائهم حافظون.. والذين هم فى المتاع غارقون. وبمقدرات الشعب ومستقبله معرضون. ونراهم اليوم يستجدون من الشعب الثقة والتأييد.. وفاتهم ان ذاكرة الشعب واعية لن تغيب، يقولها بملء الفم (لا) للعجزة.. والف (لا) للفاشلين ..!!

افلا ينظرون إلى الزراعة وكيف تدهورت، حتى صار عارا علينا ان نستورد القمح من بلاد صحراوية .. وإلى الصناعة وكيف نهبت واهملت، فلا تحديث ولا احلال للقديم فى المصانع التى تركها الاولون.. وإلى التجارة ـ الداخلية منها والخارجية ـ وقد اختل ميزان المدفوعات فتضخمت الديون حتى صارت مصر اسيرة للدائنين.. فهل بعد ذلك يستحق الحزب الوطنى من الشعب ثقة وتأييدا..!!

فى الصميم

** اقول دون رهبة من بطش جلاد ملعون.. ودون رغبة فى مال قارون.. ان المسئولين فى بلدنا عن حقوق الشعب ساهون.. وانهم لاموالهم وخزائنهم حافظون..!!

** كلما دفنوا الديمقراطية فى مقبرة الزيف والظلام.. استطاع المنافقون التسلق على جدار النظام..!!

المصدر :  الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٥

في ندوة الوفد حول الانتخابات والديمقراطية:

انتخابات ٩٥ .. مسألة حياة أو موت

الفقيه الدستورى محسن خليل:

الفصل فى الطعون الانتخابية من حق محكمة النقض دون مجلس الشعب

د. حلمى مراد:

الجبهة الحزبية ضرورة للضغط على الحكومة لتوفير نزاهة الانتخابات

محمود أباظة :

التغيير الحقيقي يبدأ بإصلاح الدستور

اقامت لجنة الشئون الدستورية بحزب الوفد مائدة مستديرة حول قضية الانتخاب والديمقراطية شارك فيها الفقيه الدستورى محسن خليل والدكتور حلمى مراد ممثلا عن حزب العمل والدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومحمود اباظة رئيس لجنة شباب الوفد والمستشار سعيد الجمل وحضرها الدكتور نعمان جمعة، نائب رئيس الوفد ولفيف من رجال القانون والمهتمين اما المناقشات الدكتور عاطف البنا استاذ القانون العام بجامعة القاهرة وعضو اللجنة الذى بدأ بالحديث عن ازمة الانتخابات فى مصر فقال: منذ قامت حركة يوليو فى عام ١٩٥٢ وحق الانتخاب لجميع المصريين غير مكفول بالاسلوب الصحيح لوزير الداخلية يمكنه ان يشكل مجلس الشعب طبقا للبيان الذى يتلوه فى اعقاب كل انتخابات وعلى المتضرر اللجوء للقضاء وللمجلس حق الموافقة على الاحكام من عدمه. وتحدث الفقيه الدستورى الدكتور محسن خليل فقال: لقد اصبح من المعروف ان الديمقراطية هى حكم الشعب السياسى لصالح الشعب بكامله اى ان الشعب السياسى هو الذى يقوم بالحكم ويكون ذلك لصالح عامة الشعب وهذه المسألة اصبحت مهجورة فى الوقت الحاضر والديمقراطية النيابية معناها انتخاب الشعب لمجلس نيابى يأتى اعضاؤه بالانتخاب ليمثلوا الشعب ويقوموا بمباشرة السلطة نيابة عنه ولقد اصبح الانتخاب هو الوسيلة لتخصيص الديمقراطية وبدونه فلا ديمقراطية نيابية.. والانتخاب له دعائم عديدة وحتى يمكن وصفه بأنه انتخاب حقيقى لابد من توافر هذه الدعائم التى تتمثل فى حرية الترشيح بحيث يكون من حق كل فرد ان يرشح نفسه طالما توافرت فيه الشروط القانونية المنصوص عليها.

وتساءل: هل كان هذا سائدا فى مصر؟

منذ دستور ١٩٥٦ - وهو اول دستور مصرى وضع فى عهد الجمهورية - ولم يكن هناك حق الترشيح فالذى كان يرشح هو الاتحاد القومى حيث كان يمكن ان يعترض على اى طلب ترشيح دون ابداء الاسباب!

لان كانت سلطة الاتحاد القومى نهائية والمعروف انه عبارة عن حزب واحد انشأته السلطة فى هذا الوقت وكان كل اعضاء المجلس النيابى تابعين للاتحاد القومى فى هذا الخصوص ثم جاء دستور ١٩٥٨ فى ظل



الوحدة بين مصر وسوريا وكانت عضوية المجلس النيابي بالتعيين على ان يكون نصفهم من بين مجلس الامة المصرى والنصف الآخر من البرلمان السورى ثم جاء دستور ١٩٦٤ الذى اكد على ان يكون المرشح عضوا عاملا في الاتحاد الاشتراكي «وريث الاتحاد القومي» اذن يجب ان يكون ضمن اعضاء الحزب السياسى الواحد دون وجود معارضة فى البرلمان.. فى هذه الحالة كان جميع الاعضاء تابعين للتنظيم السياسى الواحد ينفذون تعليمات وآراء يتحتم الالتزام بها وهذه سياسة التصفيق والهتاف وليست سياسة المعارضة والديمقراطية. وجاء دستور ١٩٧١ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية المغلقة فكل حزب سياسى يتقدم بقائمة مرتبة وعلى الناخب ان ينتخب القائمة بأكملها كما هى.. استبعد هذا الدستور فئة المستقلين تماما.. اذن اقتصر الترشيح على الحزبيين وتم الطعن فى الاسلوب وتم تعديل النظام واقرار النظام الذى يخلط بين القائمة والفردى ليأتى بمقعد فردى واحد بجوار القوائم الحزبية.. والانتخاب بالقائمة يفترض كبر مساحة الدائرة الانتخابية عكس الانتخاب الفردى ولاجدال ان الانتخاب الفردى افضل من القائمة بالنسبة لمصر.

الدعامة الثانية هى المساواة بين المرشحين فى تحمل اعباء المرحلة الانتخابية.

والدعامة الثالثة هى عدم اختصاص فئة بمزية دون الفئات وهذا ما ظهر فى دستور ١٩٦٤ ومازال حتى الآن بخصوص نسبة العمال والفلاحين وحرمان باقى الفئات من هذه المزية يعتبر مخالفا لمبدأ المساواة والديمقراطية.

ونعود لدستور ١٩٢٣ حيث كان لهاتين الفئتين حقوقا كاملة عكس ماقيل بعد ذلك وادى الى اقرار نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين.. فاين باقى الفئات بعد تخصيص هذه النسبة.

الدعامة الرابعة هى المساواة بين جميع المرشحين فى الاحزاب وكذلك بين المستقلين فى اقامة فرصة الاعلان عن برامجهم فى وسائل الاعلام.

جداول الانتخابات

وتحدث الفقيه الدستورى الدكتور محسن خليل عن دعامات المعركة الانتخابية التى تكفل انتخابات حرة وسليمة.

فقال: يجب ان ننقى جداول الانتخابات من البداية لتصبح نظيفة ومنقحة واشار الى ضرورة حياد السلطة وعدم تدخلها لصالح احد المرشحين ضد الآخر لخروج الانتخابات نزيهة دون ضغط او اكراه بأى وسيلة من الوسائل. ثم تساءل عن تغيير ضمان حياد السلطة بعد الانتخابات فاشار الى المادة ٨٨ من دستور ١٩٧١ التى تنص على وجوب الاقتراع تحت اشراف اعضاء الهيئة القضائية.

وعن صحة النتائج فى الانتخابات اضاف: إن دستور ٢٣ اعطى الفصل فى صحة العضوية لمحكمة النقض ودستور ٣٠ اعطى هذا الحق لمحكمة الاستئناف منعقدة فى صورة محكمة نقض وجاء دستور ٧١ ونص فى المادة ٩٣ منه على مايلى:

«محكمة النقض تجرى تحقيقا والفصل

تابع الندوة:
عماد خيرة
ابراهيم الجندى

فى المجلس النيابى باغلبية ثلثى الاعضاء»

وهنا يثور السؤال.. مامدى حجية تحقيق محكمة النقض امام المجلس النيابى؟! البعض قال ان المحكمة حين تتولى الفصل فى صحة العضوية لا تصدر احكاما وهذا الرأى لا يمكن التسليم به، والرأى الآخر قضت به المادة ٩٣ من دستور ٧١ من ان تحقيق محكمة النقض يكون بجلاء الحقيقة والكشف عنها والحكمة هى ان انتخاب الاعضاء بالكامل وبشكل سليم ينتج عنه وجود مجلس نيابى حقيقى لأنه اذا لم يكن لتحقيق النقض اهمية لما اعطاها المشرع الدستورى اى صلاحيات واسند الفصل والتحقيق لمجلس الشعب الذى نرى ان سلطته ليست مطلقة وتوجد حدود لسلطاته والقول باهدار اختصاص محكمة النقض وقصر حق الفصل على المجلس يتعارض مع نص المادة ٩٣ من الدستور. ونحن ننادى بحرية الانتخاب والترشيح وان يكون التحقيق والفصل فى الطعون بعد الانتخابات موكولا لمحكمة النقض وهنا تتحقق الديمقراطية فاذا لم يوجد مجلس نيابى حقيقى فلا ديمقراطية حقيقية.

معارك حتى النهاية

وتحدث الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل فقال: يجب استبعاد كل المعارك التى لا تخص الانتخابات واذا كان الرئيس مبارك يدعو الى مشاركة سياسية واسعة فنحن سنبدأ المعركة ونخوضها حتى النهاية، ونرى انه لا فرق بين طريقة الانتخاب الفردى او القائمة مادام «الطبخ» قائما وبدون ضمانات ونرى ان الضمانات تتمثل فى:

١ـ تنقية جداول الانتخابات من خلال السجل المدنى

٢ـ ان يكون تصويت المرأة فى الارياف والاماكن النائية عن طريق البطاقة الشخصية او اى اثبات آخر، وفى صدد الضمانات نحن لا نطالب باكثر من الضمانات التى صدرت عن البرلمان الدولى الذى يرأسه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب. وفى خصوص تنقية الجداول نرى ان انشاء جداول جديدة افضل من تنقية الجداول القديمة والضمانة الاخرى ان يكون للاشراف القضائي الدور الرئيسى اثناء التصويت ونطالب الا يكون رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم.

٣ـ ان يوقع الناخب باسمه او ببصمته. فامريكا تطبق هذين النظامين

٤ـ ان يبدأ الاشراف القضائي منذ اصدار البطاقات ويكون على قدر اعداد الناخبين حتى لا يحدث تلاعب ولا ينتهى الاشراف القضائي الا بانتهاء العملية الانتخابية بالكامل.

المساواة

واشار الدكتور مراد الى ضرورة المساواة فى الدعاية الانتخابية بين المرشحين، واتهم الحكومة الحالية بأنها متمرسة فى تزوير الانتخابات وطالب الرئيس مبارك بتغييرها قبل عملية الانتخابات وتعيين حكومة محايدة واكد ضرورة طلب رقابة دولية على العملية الانتخابية حتى يتم رصد تزوير وزارة الداخلية، واكد ان جميع الاحزاب توافق على البنود الواردة في لائحة البرلمان الدولى، ويرى مراد ان جميع الاحزاب انه على جميع الاحزاب تتكتل ليمكنها الضغط على الحكومة وذلك لتنفيذ نقاط الاتفاق بينها.

المشاركة الشعبية

وتحدث الدكتور حسن نافعة فقدم الشكر لحزب الوفد لاقدامه على تنظيم هذه الندوة الهامة على اعتبار انها جاءت فى وقت حساس ونحن على ابواب انتخابات البرلمان لعام ١٩٩٥ وقال: ساعرض رأيى هنا كما اعرضه فى قاعات الدرس وسأركز على المشاركة الشعبية واثرها فى تكوين مجلس الشعب والأداء البرلمانى.. واعتقد ان مسائل كثيرة جدا سوف تتحدد من خلال الانتخابات القادمة فهناك مجموعة من الشروط يجب توافرها والا عندما نتحدث عن الانتخابات والديمقراطية وهل اذا توافرت هذه الضمانات التى عرضها المتحدثون السابقون وخضنا انتخابات ديمقراطية.. فهل يمكن ان يؤدى هذا الى نظام ديمقراطى؟

فى رأيى الاجابة لا.. لأن الديمقراطية عبارة عن شجرة فى غابة والغابة تمثل الانتخابات فهناك مجموعة من الشروط يجب ان تتوافر حتى نتأكد من توجهات النظام السياسى نفسه ونتساءل هل يمكن ان تكون هناك انتخابات ديمقراطية بالمعنى الصحيح فى ظل هذه القيود التى تحاصر الديمقراطية؟

ان الشروط التى تنص عليها المادة ٦٧ من الدستور الحالى بتخصيص نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين تعد قيدا يحد من حرية وامكانية تكافؤ الفرص وهذا القيد يرتبط بنظام سياسى هو النظام الاشتراكى وقديما كان هناك اتساق بين نظام الحكم الاشتراكى اما الآن فقد تغير نظام الحكم من اشتراكى الى نظام اقرب الى الرأسمالية والليبرالية.. فكيف يتسق هيكل النظام مع هذا القيد؟

الضغط على النظام

وتحدث محمود اباظة فقال.. عندما نطالب بنزاهة الانتخابات نعلم ان هذا المطلب لن يستجاب له اختيارا ولن يتم الا بعد ان يغير النظام طبيعته ولابد من الضغط عليه.. ونحن نطالب بحرية فى الانتخابات حتى يتم التغيير سلميا وبدون قوة.

وقد كنا متفائلين بالتغيير فى المرحلة الاولى من حكم مبارك اما الآن فقد ثبت ان النظام لا يعكس حقيقة الوضع الاجتماعى الموجود ومن هنا توجد ازمة موضوعية فالنظام غير قادر على التواصل ولنأخذ مثالا.. فالتنمية نسبتها ١,٢٪ مقارنة بالزيادة السكانية التى بلغت نسبتها ٢٪ ومن هنا ظهر الفارق الذى حدث لنا ارهاب يقوم به شباب من سن ١٨ الى ٣٥ سنة.. وقد فشل النظام فى الحفاظ على الامن خلال الثلاث عشرة سنة الماضية بالرغم من قوة الدولة وتجرؤها على



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

الشرعية والفشل فى الاستمرارية من مظاهره الفشل فى اختيار نائب لرئيس الدولة حتى الآن..

ولا يعنى عدم اختيار نائب للرئيس انه ليس هنك من صلح وهنا يزعج الناس لانهم لا يرون البديل ونخلص ان هنك ازمة موضوعية تدفعنا لإيجاد مخرج للوضع الحالى.

واضاف اباظة نحن نطرح بديل الحل السلمى اى الاخذ بتداول السلطة والاعتراف بحقوق الامة بديلا عن الانفجار الشامل ونود توضيح هذا من خلال وسائل الاعلام الشهيرة كالتليفزيون.. ومن هنا يجب تحرير الاعلام واسع الانتشار لمناقشة قضايا جوهرية مثل التغيير السلمى ويجب ان يعدل النظام من نفسه..

واخيرا اكد «اباظة» ان هذه اللقاءات تمهد لجبهة وطنية سبقتها محاولات اخرى من جميع رؤساء الاحزاب ويهنئ القاعة بالوفد لكن بطش الدولة يضعف هذه الخطوات والانتخابات كما نراها ستكون للترويج لافكارنا وليست للتغيير وعقب المستشار سعيد الجمل قائلا:

نادى الجميع بتغيير الدستور ولكن الوضع العملى يقول بعدم امكانية هذا التغيير..



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

وهل ستكون الانتخابات حرة.. هذه المرة ؟!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

إن هذا السؤال هل تجرى انتخابات حرة؟! أو هل ستكون هذه الانتخابات حرة هذه المرة؟!.. سؤال يحمل من المرارة والقسوة ما لا يستطع قلم.. لقد بادرنى أحد المواطنين قائلا: وماذا يجدى أن يقال ويردد فى الصحف وأجهزة الاعلام ويلقى جماعة الحكم والوزراء المتحكمين الوعود بأنها ستكون حرة ثم أتوجه الى لجنة الانتخاب أحمل بطاقتى الانتخابية واثبات تحقيق شخصيتى فيلتفت الى رئيس اللجنة مبتسما وهو ينظر إلىّ وكأنه يهزأ بى كأنه ينظر إلى ساذج: لقد انتخبت يا استاذ!.. انتخبت كيف؟.. أمامى مؤشر على اسمك انك انتخبت، فهل تريد أن تنتخب مرتين.. إنها جريمة وأعمل لك محضر.. خذها من قصيرها وانصرف مع السلامة؟.. وسرعان ما يشدنى مفتولا الذراعين ضخما الجثة إلى خارج اللجنة.. وهكذا يهان المواطن ليؤدى واجبه الوطنى كما يزعقون ويهللون فى التليفزيون والراديو ليل نهار.. «لا تنس تأدية واجبك ايها المواطن نحو وطنك مصر.. بالتوجه لتدلى بصوتك!».. وعندما يتوجه ليؤكد انتماءه اقل ما يناله ويكافأ عليه انه يدخل بريئا.. ويخرج هكذا متهما ذليلا.! فتلحقه المهانة.. وتداس كرامته وتقول لى: هل ستكون الانتخابات حرة؟!..

وأخر يقول: توبة توبة! ان اذهب ثانية الى انتخاب! لقد دخت السبع دوخات لقد ذهبت الى مقر اللجنة طبقا لما هو مدون فى البطاقة الانتخابية وقد جددتها رقم اللجنة وحرف الانتخاب وانتقل من لجنة الى لجنة وكل رئيس لجنة يقول لى اسمك مش هنا ياسيد.. وعندما اتساءل وكيف؟! وهذه هى بيانات التذكرة يصرخ فى وجهى وينهرنى زملاؤه والمندوبون. مش بتعرف تقرأ؟ خذ كشف الناخبين وهو احنا عميان!! وهكذا حتى اخرج والعرق يتصبب منى وحالى أسوأ من أن يوصف وأنا أودع بعبارات غريبة: إيه حكايتك يا استاذ فلا أجد إلا الفرار من هذا الموقف المهين الذى يدفعنى إلى التساؤل وإلى توبيخ نفسى.. وما الذى يدعونى الى أن يستخف بى قوم هدفهم إبعاد المواطن عن اداء واجبه.. ويتحمل هذه المرة غرامة قدرها عشرون جنيها!.. ملعون الانتخاب وملعون من يذهب لينتخب..! فأجابه رفيق له كان يسمعه: ولا تخش الغرامة.. فهم أراحوك من عناء الانتخاب.. وزمانهم انتخبولك من بدرى.. وزمان اللجنة اتقفلت والبطاقات اسودت!.. وهاهم قد اراحوك!.. كتر خيرهم!!..

وهكذا سرى الاعتقاد بفساد الانتخاب ونظامه فى نفوس المواطنين.. وهكذا حقق ويحقق أنصار الديكتاتورية وزعماء الديمقراطية الجدد والتبع هدفهم.. ووصلوا الى بغيتهم ومآربهم فى أن ينزعوا ثقة الناخب ويفرغوا فى قلبه اليأس ويحطموا ما يحمله من اعتزاز فى انه يشارك فى اختيار من يمثله ويحيلوا جرائم التزوير والتزييف وعدم الشرعية إلى انها أمور عادية.. يهضمها المواطن.. لا ينظر اليها بغرابة.. أو بدهشة بل يستسيغها ويرحب بها.. فلا يفسدون الحكم وحده بل يفسدون معه المواطن.. ويجرده من اخلاقه التى يتسلح بها!.

أفبعد ذلك يكون هناك داع للسؤال أو التساؤل: هل ستجرى الانتخابات حرة هذه المرة؟!.

حرة لماذا؟! هذه المرة؟ إن الظروف عند جماعة الحكم ادعى بأن تسير ككل مرة.. هذه المرة بالذات! ولماذا معركة شرسة؟! ولماذا العودة ـ كحسب اعتقاد جماعة الحكم ـ العودة الى الفتن ـ والمؤامرات ـ

وتصعيد الأزمات؟!.. هل هناك حرية أكثر من تلك التى تتمتع بها هذه المعارضة: مقالات تدبج فى الصحف وتتصايح.. ويكفى اننا لا نقبض على اصحابها ولا نودعهم كما كان يفعل الذين قبلنا!.. بل نعجب من هؤلاء الذين ينادون باعطاء المعارضة فرصة في التليفزيون. لتعبر عن برامجها وآرائها.. وأعطيناها الفرصة الكافية والمتساوية والمكافئة مع حزب الأغلبية ربع ساعة لكل حزب بالتمام والكمال.. بل يخرج وزير الاعلام منذ ستة اشهر فى احدى الصحف «روزاليوسف» ليعلن انه من المؤسف أن الأحزاب المعارضة تهاجم الاعلام المصرى وتدعى بأنها لا تأخذ فرصتها كافية فى حين ان بعض هذه الأحزاب من المعارضة لم تقم بتغطية الخمس عشرة دقيقة التى سمح بها لكل حزب!

وأخيرا ما يدعو الحكومة أو جماعة الحكم أو من يسير دفة الأمور ان يتغير ويغير ما يثبت اوتار هذا الوضع حتى يكون هناك مجرد امل أو بارقة لأن تكون الانتخابات القادمة حرة!

.. حقا ان واقع الحال كما يقول الشاعر:

واستقرب المجهول وهو مباعدى.... واستبعد المعلوم وهو مقاربى!!

لكى لا ننسى!!

- بعض الدول تضع سياستها الخارجية على أساس ان الحاجة أم التدخل!!

- أغلب الناس لا تهتم كم يدفعون من اجل شىء.. ماداموا لن يدفعوا الثمن فورا!!

- شيئان نجدهما فى الحياة بوفرة: النصيحة الجيدة.. والمثل السيىء!!

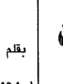


المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمصلحة من يُحَارب الإخوان المسلمون؟!



بقلم

د. محمد السيد حبيب

واكبت فترة الاعداد لانتخابات بعض النقابات المهنية وانتخابات مجلسى الشورى والشعب، تنادى الكوكبة العلمانية من سدنة النظام الى خوض معركة حامية الوطيس مع أصحاب التيار الإسلامى المعتدل، تعتمد التهجم عليه والصاق الاتهامات الزائفة به ومنها الخروج على الدستور، ودعم او ايواء عناصر الإرهاب، والتغلغل المزعوم هنا او هناك والسعى للقفز على السلطة، والاتصال بهذه الجهة الأجنبية أو تلك، وذلك فى محاولة مكشوفة ومفضوحة لتشويه صورة التيار الإسلامي، وقطع الطريق امام دخوله هذه الانتخابات وممارسته لحق المواطنة الذى كفله الدستورلجميع المواطنين.

وبغض النظر عن مدى تاثير الاخوان المسلمين فى الشارع السياسى من عدمه، فإن التحديات التى تواجه مصر الآن حكومة وشعبا تقتضى من النظام الحاكم ان يعمل جاهدا على راب الصدع ووحدة الصف وحشد طاقات الامة كلها وراءة، إن الامر جدلا هزل فيه، كما انه ينذر بعواقب وخيمة ربما على المستوى القومى، لا تحتمل التباطؤ او التفافل او الدخول فى معارك جانبية لن يستفيد من ورائها إلا اعداء الأمة والوطن.

غير ان الكوكبة العلمانية مضت- ولا تزال تمضى- فى طريقها غير عابئة بما يحدث حولها وبما يواجه الأمة كلها، واصرت على ان تخوض حربها المقدسة(!!) ضد اصحاب التيار الإسلامى المعتدل الذى كان له شرف الوقوف والتصدى لاعمال العنف والإرهاب.

وسارت خطة الحرب على محورين، أحدهما إعلامى والآخر امنى.. فاما المحور الإعلامى فقط انطلق يبث كماً هائلا من المعلومات المغلوطة والبيانات الملفقة عن الاخوان المسلمين والدور المبدع الذى يقوم به بعضهم داخل النقابات بهدف تشويه الصورة وتلويث الفكرة، وإلهاما للراى العام بمدى خطورة الاخوان المسلمين(!) على التجربة الديمقراطية، وكيف ان دعوتهم من البشاعة والفظاعة (!!) بحيث تهدد السلام الاجتماعى وتعرض الوحدة الوطنية للخطر!!!

واما المحور الامنى فتولى اعمال القبض والاعتقال والتقديم الى نيابة امن الدولة العليا بالتهم المعتادة فى مثل هذه الاحوال والتى تتضمن أحياء نشاط جماعة الاخوان المسلمين المحظور نشاطها قانونا، والدعوة الى الانضمام الى جماعة سرية الغرض منها الدعوة لتعطيل احكام الدستور والقوانين، والاضرار بالسلام الاجتماعى، وحيازة وإحراز مطبوعات ومستندات تروج لافكارهم... الخ وهى كما هو واضح تهم لا تخلو منها اية صحيفة إتهام، الامر الذى يقطع بان العملية لا تعدو ان تكون محاولة لتخويف الدعاة الى الله وتعطيلهم عن اداء دورهم والقيام برسالتهم فى اصلاح الفساد ومقاومة المفسدين.

بالامس القريب قال بعض سدنة النظام الحاكم من حملة المباخر فى عادل حسين ماقال مالك فى الخمر.. وكالت له مباحث امن الدولة تهما كفيلة بان تضع حبل المشنقة حول عنقه، او على الاقل تخفيه وراء الشمس سنوات او شهورا، ولان الشعب كله بجميع طوائفه واتجاهاته يعلم كذب هذه الادعاءات وهشاشة هذه المفتريات، فقد استجلب الامر برمته سخطا شعبيا واسع النطاق ادى الى وضع النظام الحاكم كله فى مأزق لا يحسد عليه.

وخرج عادل حسين من محبسه بعد ثلاثة اسابيع.. وتداعت المفتريات والاباطيل وتبخرت الاتهامات الملفقة والتى لا تستند الى دليل.

لقد كانت هناك اسئلة تتردد على ملايين الشفاة.. لماذا فعل النظام الحاكم ذلك؟

وما الذى دفعه الى هذا المنزلق؟ وما هى المكاسب التى كان يسعى الى تحقيقها؟

وكانت الاجابة واضحة بانه لا شئ سوى عجز النظام والفشل والرصيد المتنامى من الخسائر فى كل ميدان.. لقد كسب عادل حسين الكثير من الصلابة والصبر والثبات، وقبل ذلك وبعده ذلك التعاطف الشعبى العام ورصيد الحب الهائل فى قلوب الملايين من شعب مصر.. واما النظام الحاكم فقد خسر كعادته كل شئ.

وفى القضية المعروضة على الراى العام اليوم وهى قضية القبض على ٢٨ من خيره دعاة الاصلاح فى مصر واكثرهم براووفاء وولاء وعطاء نجد نفس الاسئلة ونفس الاجابات تتردد على ملايين الشفاة..

لقد فات النظام الحاكم أن يدرك حقيقة هامة وهى ان الراى العام فى مصر يعلم الآن عن الاخوان المسلمين الكثير والكثير مما يعد صفحة مشرقة وصورة مضيئة فى هذا الجو الكئيب الذى يعانى منه جميع افراد الشعب لقد اثبت الاخوان المسلمون منذ بدء دعوتهم وحتى اليوم انهم اخلص العناصر لوطنهم واشدهم حرصا على امن واستقرار البلاد، فضلا عما قدموه لجميع الشرائح والفئات وفى كل المواقع والميادين من فكر ثاقب وروعة ناضجة، وعمل بناء، وخدمات جليلة تمثل فى الواقع اوسمة رفيعة على صدر كل فرد فيهم.

ثم إن الراى العام الآن أصبح يقظا وواعيا واصبحت قدرته فائقة على التمييز بين الصدق والكذب، بين الحقيقة والزيف، بين الحق والباطل، وما عادت تنطلى عليه دعاوى التلبيس وخلط الأوراق وإثارة الغبار واشاعة الاباطيل وتلفيق التهم دون سند أو دليل.

فى كل انتخابات خاضها الاخوان المسلمون وقف الشعب بكل طوائفه وشرائحه خلفهم يؤيدهم ويساندهم عن طواعية واختيار وهو على حق ويقين بان الاخوان المسلمين هم الاصلح والافضل... وعلى العكس لم يحقق النظام الحاكم فى كل معاركه غير الفشل والعجز والمزيد من نقمة الشعب وسخطه وغضبه.

ومع احساس النظام الحاكم بالاختناق وهو على مشارف انتخابات نقابية وتشريعية يعلم سلفا نتيجتها اذا مضت في نزاهة ودونما تدخلات فلم يكن هناك بد إذن سوى ان يسخر اقلام سدنته ويحرك عساكره فى محاولة لتهيئة الجو لكسب الجولة القادمة.. إنه لم يعد مستعدا لقبول اى فشل، وهو من ثم ماض بكل ثقله وبجميع اسلحته للدخول فى المعركة الانتخابية بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ولو ادى الأمر إلى ان يلقى بهامش الديمقراطية التى يتشدق بها دوما الى الجحيم.

ان النظام الحاكم فى مصر يعلم - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لم يساندوا الإرهاب قط ولم يشجعوا عليه، بل انهم ادانوه واستنكروه، وبذلوا كل ما يستطيعون لمواجهته والتقليل من اثاره وافكاره، وقد نجحوا فى ذلك ايما نجاح، ودورهم فى ذلك لا ينكره إلا جاحد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين يرفضون اقامة اية تنظيمات سرية من منطلق حرصهم على نشر فكرتهم وتبليغ دعوتهم- اى دعوة الإسلام والتى تتلخص فى ضرورة القيام بتطبيق شرع الله تعالى- الى كل الناس والى جميع البقاع.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين يدعون الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وانهم ينشدون الاصلاح لمجتمعهم وامتهم عن طريق الوسائل القانونية والدستورية، وهم لذلك شاركوا فى جميع الانتخابات التى جرت على ارض مصر فى العشر السنوات الاخيرة.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين من احرص الناس على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية، وان علاقتهم بالاخوان الاقباط على افضل ما يكون، وانهم يقرون لهم بحقوق المواطنة الكاملة تاسيسا على الحرية التى نادى بها الإسلام وقيم العدل التى امر بها.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين اعلنوا التزامهم بالديمقراطية، وانهم يريدون الاحتكام الى الشعب ليقول كلمته فيمن يمثله ويعبر عن توجهاته بحق وصدق عن طريق انتخابات حرة تكفل لها جميع ضمانات الحيدة والنزاهة وهو ما يطالب به كل غيور ومخلص وحريص على هذا البلد.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لا يريدون إقامة حكومة دينية على نفس النمط الذى كانت تمارسه الكنيسة فى العصور الوسطى، ولكنهم يبغون إقامة حكومة مدنية ذات مرجعية إسلامية.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر - قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين اصحاب قيم ومبادىء مستمرة من قيم الإسلام وتعاليمه، وانهم لا يساومون على هذه القيم والمبادىء مهما كان الثمن المعروض، وان حبهم لوطنهم وحرصهم على امنه واستقلاله وسلامته يمثل جزءا مهما من إيمانهم.

ويعلم النظام الحاكم فى مصر- قبل الراى العام- ان الاخوان المسلمين لا يتعاملون مع اية انظمة او حكومات اجنبية مهما علا قدرها وأيا كانت الأسباب والدوافع، ومهما بلغ التضييق عليهم- وهم من ناحية اخري حريصون على إقامة حوار مع النظام الحاكم لما فيه مصلحة البلاد والعباد على اساس انهم مواطنون عاديون لهم جميع الحقوق الممنوحة لغيرهم.

نقول رغم علم النظام الحاكم بكل ما سبق إلا انه مع ذلك يعد إصرارا على المضى فى طريق القمع والإرهاب.. إرهاب من يريد لهذا الشعب العزة فى الدنيا والسعادة فى الآخرة.. إرهاب من وثق الشعب فيهم ووقف الى



جانبهم وأحاطهم بكل صدق المودة والمحبة.

إن الهجمة الشرسة التى قامت بها الاجهزة الامنية فى القبض على ٢٨ فردا من خيرة الدعاة الى الله ممن لهم مواقعهم ومكانتهم واسهامهم المبدع والخلاقفى خدمة مجتمعهم لا تمثل اعتداء على الحريات العامة، وحربا على الإسلام واهله، الامر الذى سوف يستجلب مزيدا من سخط الراى العام معاداة للشعب فى جميع المواقع والميادين، وإذا كان هذا الحدث يعتبر تمهيدا وتهيئة وحلقة فى سلسلة تزوير إرادة الامة فإن الامر- اضافة الى ما سبق - يستلزم من الاحزاب وجميع القوى السياسية ان تتكاتف جهودهم وتتضافر طاقاتهم وامكاناتهم للوقوف صفا واحدا ضد من يريد اغتصاب حق الامة فى إقامة حياة حرة كريمة.

ان القضية ليست قضية الـ ٢٨ فردا من ابناء مصر الاوفياء، ولكنها قضية شعب باسره من حقه أن يشارك فى صياغة حاضره وصنع مستقبله على النحو الذى يتلاءم مع حضارته وتاريخه وامجاده...
سوف يخرج هؤلاء الاوفياء من ابناء مصر من محبسهم - حين يأذن الله بذلك- وهم أشد عزما واقوى شكيمة واصلب عودا كما خرج الذين من قبلهم.. وإذا كان للباطل جولة فإن للحق جولات وجولات «وتلك الأيام نداولها بين الناس» «والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون» «وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون»

كاتب المقال رئيس نادى هيئة تدريس محافظة أسيوط



المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

●● أثار الزميل محمود معوض للحرر البرلماني للاهرام عدة قضايا هامة بالنسبة للانتخابات القادمة.. انه مثلا يقول على لسان كمال الشاذلي انه يتمنى ان تكون الانتخابات القادمة بالنظام الفردي.. ومعنى ذلك ان نظام الانتخابات القادمة لم يتقرر بعد.. بالرغم من ان امانة الحزب الوطني وافقت على النظام الفردي.. واحزاب المعارضة طالبت بالنظام الفردي.. ولكن القرار الاخير لم يصدر بعد!!

●● وأثار قضية ٥٠٪ عمالا وفلاحين وقد اتفق الجميع على انها تخالف نظام تعدد الاحزاب ولكن الحزب الوطني يتمسك بها لأنها في الدستور.. والحزب الوطني يرفض تعديل الدستور.. برغم كل عيوبه لانه اصبح متخلفا تماما عما يجرى في العالم فالدستور اشتراكى يعتمد على القطاع العام.. ويتمسك بالاشتراكية برغم سقوطها في كل انظمة العالم.. وحتى في الأنظمة التي استوردنا منها الحكومة الاشتراكية..

●● ولكن اخطر ما اثاره الزميل هو قضية استغلال بعض النواب للعضوية للاثراء غير المشروع.. والحصول على تسهيلات مصرفية وقروض بضمانة عضويته بمجلس الشعب.. وتمسك هؤلاء الاعضاء بالعضوية لانها مصدر للثراء والربح والتكسب ولجنة الرد على بيان الحكومة اشارت الى ضرورة خضوع كبار القوم لقانون من أين لك هذا.. لتبرير تضخم ثرواتهم اثناء العضوية خصوصا وان بعضهم يخالف الدستور تماما.. ويتعامل مع الحكومة بيعا وشراء وايجارا.. واغتصابا.. ومن الغريب ان الحزب الوطني يعيد ترشيحهم.. ويزور الانتخابات من اجلهم.. على أن الانتخابات الحرة وحدها كفيلة باسقاط هؤلاء.. لأن الناس ادرى بهم.. وبما يفعلونه من صفقات حرام!!

●● ان الزميل محمود معوض يطالب فقط بمراجعة حسابات هؤلاء الاعضاء في البنوك خصوصا بنوك القطاع العام.. ليعرف حجم المديونيات التى حصل عليها الاعضاء.. ويعرف حجم السيولة التى يتمتع بها البعض الآخر.. ومن باب اولى ان نراجع في الشهر العقارى ثروات الاعضاء من اراض وعقارات لهم ولعائلاتهم..

●● ويثير الزميل قضية الاعضاء الموظفين.. وهى مسألة خاصة بمجلس الشعب المصرى.. ولاتوجد في اى برلمانات في العالم الحر.. وعجز هؤلاء الاعضاء عن القيام بواجبهم الرقابى على رؤسائهم من الوزراء.. واخطر ماقاله ان الحزب الوطني سوف يشترط حسن السمعة والشعبية في مرشحيه في الانتخابات القادمة.. وهى مسألة مشكوك فيها تماما لأن الحزب الوطني وعد بذلك في كل مرة.. ووعد بترشيح وجوه جديدة ولكنه يعود ويصر على ترشيح الوجوه المرفوضة شعبيا.. وهذا من حسن حظ المعارضة.. اذا كانت الانتخابات حرة.. لأن الناس تريد التغيير.. ولو شعرت بأن الانتخابات حرة.. فإنها سترفض مرشحى الحزب الوطنى المؤبدين.. ولذلك اتصور ان الحزب الوطني سيظل على موقفه.. يرشح الوجوه القبيحة.. ويزور الانتخابات من اجلها

وكل انتخابات وأنتم بخير..

محمد الحيوان

ياسين سراج الدين :

لايوجد تنسيق بين أحزاب المعارضة في انتخابات مجلس الشعب

كتب جمال حسن :

اكد ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة ان حزب الوفد لم يقرر حتى الان المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة لان قرار المشاركة ليس من سلطة رئيس الحزب فؤاد سراج الدين وإنما الجهة الوحيدة المنوط' بها اتخاذ مثل هذا القرار هى الهيئة العليا للحزب

واشار انه لا صحة مطلقا لما يردده البعض الآن بخصوص التنسيق بين احزاب المعارضة وحزب الوفد على وجه الخصوص فى الانتخابات البرلمانية القادمة فى مواجهة الحزب الوطنى الديمقراطى .



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٥

شقيق عبدالناصر يرشح نفسه مستقلا

كتب عماد منصور :

صرح عادل عبد الناصر حسين شقيق الزعيم الراحل جمال عبد الناصر انه سيرشح نفسه لانتخابات مجلس الشعب القادمة عن دائرة بنى مر مركز ابنوب الحمام محافظة اسيوط .

واكد شقيق الزعيم الراحل انه بدأ فى الاعداد لهذه الانتخابات وانه سيرشح نفسه مستقلاً بعيدا عن الحزب الناصرى .



المصدر : .... الأحـــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ٥ ... ابريل ... ١٩٩٥

قادة الحزب يطالبون مجددا بإشراف القضاء الكامل لضمان نزاهة الانتخابات

اكد قادة الحزب ضرورة الإشراف القضائى الكامل على انتخابات مجلسى الشعب والشورى القادمة واعربوا عن املهم فى اجراء الانتخابات القادمة بعيداً عن التزوير الذى تتبعه الحكومة فى كل انتخاب كما طالبوا بوضع عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه التزوير فى الانتخابات.

«جريمة التزوير»

يقول سامى انيس لوقا وكيل الحزب وعضو الأمانة العامة: على الحكومة أن تتخلى عن جريمة تزوير الانتخابات التى تمارسها مع كل انتخابات حتى لو كانت لعضوية مجلس محلى فى قرية.. ولو تحقق الاشراف الكامل للقضاء على العملية الانتخابية فان ذلك سيريح احزاب المعارضة ويجعلها تخوض الانتخابات وهى مطمئنة.

ويشير سامى لوقا الى أن الحزب قادر على خوض الانتخابات بقوة والحكومة لن تدفعنا الى التراجع والابتعاد ابداً فالمواطنون فقدوا الثقة تماماً فى الحكومة وحزبها الحاكم.

ويبدى حسنى رشوان امين الحزب بالقاهرة قلقه وخوفه الشديدين من عدم نزاهة الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى، كما حدث فى السنوات الماضية وحدوث تزوير لصالح مرشحى الحزب الوطنى، ويتذكر حدوث هذا الموقف معه شخصياً عندما كان مرشحاً لانتخابات مجلس الشورى بمحافظة الفيوم حيث تم التزوير بصورة علنية. وعلى الرغم من صدور قرار محكمة النقض ببطلان الانتخابات إلا أننا فوجئنا بتاييد المجلس لها على أساس صحة العضوية لحصولهم على الاغلبية المطلقة اللازمة للفوز، ولذا فإننا نخشى الا تسير الانتخابات القادمة بصورة ديمقراطية بعيداً عن التزوير فى صناديق الانتخاب ولكن يحدونا الأمل نتيجة الاقبال الشديد من المواطن لاستخراج بطاقات الانتخاب مما يؤكد حدوث صحوة لديه. ويؤكد : محمد عبد الحميد سالم أمين الحزب فى بنى سويف أن الضوابط الكافية لضمان نزاهة الانتخابات لم توضع بعد، ويجب تجريم التزوير سواء كان من اعضاء اللجان او من أى شخص آخر والانتخابات القادمة لاتبشر باى تقدم أو مؤشر ايجابى لعدم توافر الوقت الكافى بالنسبة للناخب وبالتالى فالتزوير وارد بدرجة كبيرة، لعدم تحديد اللجان بفترة كافية، وتحديد الفترة الانتخابية بـ ٣ دقائق وبالتالى فالأمل فى ديمقراطية الانتخابات لمجلسى الشعب والشورى وعدم التزوير اشبه باحلام اليقظة التى لاتتحقق إلا إذا منحت السلطة الكاملة فى الاشراف على الانتخابات من البداية الى النهاية للقضاء المصرى.

«إلغاء قانون الطوارىء»

يطالب ابو بكر كلش أمين الحزب بكفر الشيخ بضرورة الغاء قانون الطوارىء خلال الفترة التى تجرى فيها الانتخابات فما يحدث أن مرشحى المعارضة يقومون بتعيين مناديب لهم فى اللجان الانتخابية ولكن تقوم اجهزة الأمن بطردهم ومنعهم



من الوجود فى اللجان والقبض عليهم تحت دعوى قانون الطوارى».

ويؤكد أمين كفر الشيخ أنه لابد من اعطاء فرص متكافئة لجميع الاحزاب وعدم التمييز بين الحزب الوطنى واحزاب المعارضة بل وابعاد الحزب الوطنى تماماً عن العملية الانتخابية.

ويؤكد كريم نصر الدين – أمين الحزب بقنا ان العملية الانتخابية يتحكم فيها الامن واجهزة الحكم المحلى الذين يسعون لكشف صناديق الانتخابات التى يكون فيها الوجود الضعيف للمعارضة، فتلجا الحكومة والمحليات والعمد ومشايخ البلد لتزوير هذه الصناديق كاملة لصالح مرشحى الحزب الوطنى، وهذا يرجع الى عدم إشراف القضاء على العملية الانتخابية، وبالتالى فالانتخابات القادمة ستعمل الحكومة جهدها لتكرر لعبتها من خلال تسويد بطاقات الترشيح وممارسة دورها في الكفور والقرى طالما نعيش فى ظل ديمقراطية غائبة، والمطلوب أن يتم الاشراف الكامل من وزارة العدل على سير الانتخابات من البداية للنهاية، وجعل دور الأمن والشرطة قاصراً على الدور الأمنى فقط مع وضع ضوابط رادعة عند اكتشاف أى محاولة للتزوير وهو ماسيجعل الانتخابات تسير بصورة حيادية وديمقراطية.

ويؤكد د. يونس عبيد – أمين الحزب بالشرقية أن الحكومة لن تتوانى عن تكرار التزوير فى الانتخابات لصالح مرشحيها كما حدث فى الانتخابات الماضية وذلك سيتطلب منا مجهودا كبيرا كاحزاب معارضة لتقليل فرص التزوير وتفويت الفرصة على حكومة الحزب الوطنى ويجب حث المواطن على استخراج بطاقات الانتخابات وترشيح كل من هو صالح لتمثيل المواطن وللقضاء دوره الكبير فى تطبيق العدالة داخل اللجان الانتخابية وحماية المندوبين التابعين لأحزاب المعارضة من انصار الحزب الوطنى وضرورة الاستماع الى المندوبين عند التقدم باى طعن عند حدوث تزوير فى الانتخابات.

ويؤكد عبد الناصر زيدان موسى – أمين التنظيم بسوهاج أن الانتخابات القادمة لمجلس الشورى يستعد لها الحزب من خلال دائرة مركز المراغة، ويرى أن للانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى لن تؤدى الى مزيد من الديمقراطية بسبب استمرار تزوير الانتخابات والمساندة غير العادية من جانب الحكومة لانجاح مرشحيها وعلى سبيل المثال فمجلس الشورى اتخذ قراره باستبعاد عضو سوهاج عثمان احمد ابراهيم مرشح الحزب الوطنى بعد اكتشاف تزويره فى الانتخابات واعلان فوز المرشح المستقل فاروق فؤاد حمدان بدعوى قضائية وقد احدث ضجة فى اروقة الشارع على مستوى الدائرة بالمراغة، واعتقد ان الجماهير هى التى لها حق الدفاع عن مرشحها من خلال المحافظة على صناديق الانتخاب من خلال مندوبى اللجان.



المصدر : العربى

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

كلمة العربى

واجب وظيفى اسمه «التزوير»!

هل تجيء انتخابات ١٩٩٥ مختلفة عن سابقاتها؟

لا نريد أن نصادر على المطلوب، ونعى اهمية تعزيز المشاركة السياسية، ونعرف أن الإحتكام إلى «صناديق الانتخابات» شرط لا غنى عنه لتجنب انزلاق بلادنا إلى المجهول.

وقد أعلنت أحزاب المعارضة كلها تقريبًا عن نيتها المشاركة فى الانتخابات، وتلك أجواء افضل عن مثيلتها قبل انتخابات البرلمان سنة ١٩٩٠، وقتها قاطعت أطراف أساسية فى المعارضة، وأن يشارك الجميع هذه المرة فمما يجب أن نحرص عليه، والخوف: أن تعصف ظروف المنافسة الانتخابية بذلك التطور الإيجابى، أو أن تتصور الحكومة أن المعارضة وقعت لها «على بياض» وتغاضت عن ضمانات النزاهة فى الانتخابات.

وبديهى أن ردع التزوير هو أول الضمانات المطلوبة، والتزوير له طرق كثيرة أخطرها تدخل الإدارة، فالحزب الحاكم فى بلادنا ليس حزبًا بالمعنى المفهوم، والتصاقه بالإدارة يجعل من نجاحه الانتخابى كما لو كان واجبًا وظيفيًا، وفى كل دورات الانتخاب السابقة شهدنا صورًا فظة من التدخل الإدارى، المحافظون ووكلاء الوزارات ورؤساء المدن وعمد القرى يقفون وراء المرشح الحكومى دائمًا، وهؤلاء الموظفون يقومون - كثيرًا - بالتصويت نيابة عن الناخبين، وهم لا يعرفون معنى «الحياد الانتخابى» ويعاقبون مرشحى المعارضة والمستقلين بمنع مؤتمراتهم وتهديد أنصارهم، وأغلبهم يرادف بين بقائه فى وظيفته وجهوده فى «تقفيل» دائرة عمله لصالح الحكومة.

وطبيعى، أن هؤلاء الموظفين لا يتحركون بدون «الضوء الأخضر» من جهات أعلى، وهم يؤدون أدوارهم فى تنسيق واضح مع جهات الأمن بالذات، وآخر الأمثلة: ما جرى فى انتخابات دوائر تكميلية جرت مؤخرًا فى قليوب والإسكندرية وبورسعيد وغيرها، ولو استمرت الظاهرة دون ردع فسوف تفقد الانتخابات معناها، ولا يعود من فرق بين أن تقاطع المعارضة أو تشارك، ولا بين أن يذهب الناس لصناديق الانتخابات أو يمتنعون، والخاسر الأعظم: هو الوطن الذى يضره أن ينجح مرشحو الحكومة بتزوير موظفيها!



د. حسام عيسى يحاور هيكل:

نظام بلا بديل وأزمة بلا حل

السلطة لاتملك مفاتيح التغيير والانتخابات لاتكفى

النظام فقد الهيمنة فى الداخل ويخضع لهيمنة الخارج

البديل: مشروع قومى للبناء وكتلة تاريخية جديدة

«الأزمة» «الإصلاح» «عام التغيير».. عناوين طرحها الأستاذ هيكل فى محاضرته بمعرض الكتاب، ود. حسام عيسى يبدأ الحوار، والقضية فى راى د. حسام ليست فى زيادة المستشارين او تعيين نائب للرئيس، الأزمة اعمق وأكبر من إدارة او حتى إرادة، الأزمة فى نظام فقد «الهيمنة» وفقد بالتالى قدرة التحكم فى مفاتيح التغيير، والبديل: «مشروع قومى للبناء» تنهض به قوة تحول اختيارها إلى عنوان للمجتمع كله.

محمد حسنين هيكل ظاهرة فريدة فى حياتنا الفكرية والسياسية، ليس فقط لانه واحد من اهم المفكرين السياسيين الذين انتجتهم مصر فى تاريخها المعاصر، ولكن ايضًا لما يتمتع به من مقدرة فائقة على تخطى الحدود والفواصل بين مدارس الفكر والعمل السياسى فى مصر. والوصول مباشرة إلى جماهير هذه المدارس على اختلاف توجهاتها ليجمعها حوله، يحاورها وتحاوره، تختلف معه احيانًا وتتفق معه غالبًا، ولكنها فى كل الاحوال لا تختلف عليه ابدًا.

ولعل هذه المقدرة هى التى تفسر التأثير الكاسح لهيكل على العقل السياسى المصرى، رغم الحصار الإعلامى المضروب حوله فى الصحافة «القومية» وفى اعلام الدولة المسموع والمرئى.

وفى كل مرة يتحدث، يقول لنا اشياء جديدة كثيرة، ولكن غالبًا ما يكون المسكوت عنه فى خطاب هيكل هو اهم ما فيه، وأعنى بالمسكوت عنه ما لم يقله هيكل رغم أنه حاضر فى خطابه. وخطاب هيكل فى هذا الشأن اقرب ما يكون إلى لوحات الرسم اليابانى حيث يلعب الفراغ المتروك الدور المحورى فى تشكيل العمل الفنى.

الا ان هيكل فاجأنا هذا العام فى حديثه فى معرض الكتاب، فلم يترك فراغًا، وإنما قال كل شىء. وبكلمات قاطعة كحد السيف، ومن هنا كان تساؤل الكثيرين فى الطبقة السياسية المصرية عن الأسباب التى حدت بهيكل إلى الخروج على نمط خطابه التقليدى.

وكان هيكل كان يتوقع هذا التساؤل فاجاب عنه فى مقدمة حديثه، وهو فى معرض وصفه لملامح الازمة الخانقة التى تضرب فى كل جوانب الحياة المصرية ابتداءً من الاقتصاد وإنتهاء بالثقافة والفن مرورًا بالاجتماع والأمن، يقول هيكل: «لاننا امام وضع لا مفر من التسليم بانه بالفعل مخيف».

«ولأن النار قريبة من الحطب باكثر مما تحتمله سلامة الأحوال فى برمصر»، فإن هيكل لم يكتف هذه المرة بتشخيص الأزمة - او بتوصيف الاحوال على حد تعبيره - وهو ما كان يفعله دائمًا، ولكنه تجاوز ذلك إلى البحث عن مخرج للأزمة، واقتراح روشتة العلاج. ولم يتردد هيكل وهو يطرح برنامجه للإصلاح فى المساس بكل الأوتار الحساسة التى عزف الكثيرون عن الاقتراب منها مُنذ زمن بعيد. الا أن هيكل لم يكن ليغامر بطرح برنامج للتغيير لو لم تكن هناك. على الأقل من وجهة نظره - فرصة حقيقية للتغيير. وهو بالفعل يؤكد فى خطابه ان هناك «مدخلاً مأمونًا إلى امل يتجدد رغم نتائج التجربة الماضية».. وهى بكل المعايير «سلبية»، ذلك أن المصادفة التاريخية - او لعلها المقادير الإلهية - تلقى الينا سنة ١٩٩٥ بما يمكن أن يكون نافذة مفتوحة لفرصة اخرى متاحة، لان سنة ١٩٩٥ هى بمصادفات او بمقادير - سنة إنتخابات اى دعوة طبيعية للتغيير».

الإنتخابات لا تكفى

وليسمح لى القارئ أن اتوقف هنا لأبدأ الحوار الذى دعت إليه «العربى» والذى من اجله فتحت ابوابها وصفحاتها سأبدأ الحوار بمفهوم السنة الفارقة سنة ١٩٩٥ التى يمكن ان تكون مدخلنا إلى التغيير، وهو ما يعنى بعبارة اكثر وضوحًا ان الانتخابات القادمة يمكن أن تكون هى المخرج من الأزمة الطاحنة التى شرح لنا الأستاذ هيكل ابعادها فى الجزء الاول من خطابه.

المشكل الاول هنا ان الأستاذ هيكل يقول هذا ولكنه يقول لنا فى الوقت ذاته شيئين على جانب عظيم من الاهمية، اولهما: ان النظام القائم فى مصر ليس له بديل مقبول فى الوقت الراهن وبالتالى فمساعدته بكل الوسائل ضرورة من ضرورات السلامة، وثانيهما: ان الانتخابات

القادمة سوف تؤدى بالضرورة إما إلى فقدان الحكم لجزء مؤثر من أغلبيته إذا جرت فى جو من الحرية، وإما إلى فقدان الحكم لجزء من شرعيته إذا زورت الانتخابات.

والآن ما هى محصلة كل هذا؟

أولاً أن مصر تمر بأزمة مجتمعية شاملة... والقارئ لملامح الأزمة كما حددها الأستاذ هيكل لا يحتاج لبراعة خاصة ليتبين ان النظام القائم بتحالفاته الطبقية واختيار الاقتصادية وأساطيره الأيديولوجية غير قادر على فرض هيمنته على المجتمع المصرى - وانا استخدم الهيمنة هنا بالمعنى الذى حدده جرامشي - والأستاذ هيكل يقول لنا فى الوقت ذاته إنه لا يوجد بديل للنظام، اى انه لا توجد أية قوة سياسية تحمل مشروعًا يمكنها به ان تفرض هيمنتها على المجتمع.

ومن هنا كانت الأزمة

والآن كيف يمكن فى هذا الإطار ان تشكل الانتخابات القادمة - مخرجًا من الأزمة خاصة وان الأستاذ هيكل يقول إن هذه الانتخابات سوف تؤدى فى كل الأحوال إلى اضعاف مقدرة النظام الحالى على الهيمنة.. لأنه سيفقد بالضرورة أغلبيته أو شرعيته؟

الانتخابات وحدها إذن فى ظل الظروف القائمة لا تكفى... بل أحسب انها قد لا تكون هى المدخل الحقيقى للتغيير.

ولقد شعر الأستاذ هيكل نفسه بذلك فطرح فى الوقت ذاته برنامجًا سياسيًا للتغيير، وكان من الطبيعى أن يعهد الأستاذ هيكل إلى النظام القائم - «الذى لا بديل له» - بمهمة تنفيذ هذا البرنامج الذى يقوم على أسس ثلاثة: تطوير فى اسلوب الإدارة السياسية واتخاذ القرار، تغيير فى الوجوه التى استهلكت وعلاها الصدا، ثم أخيرًا وليس آخرًا عقد إجتماعى جديد بين الحكام والمحكومين فى بر مصر.

وحقيقة الامر اننى كنت مبالغًا بعض الشىء عندما قلت لتوى إن الأستاذ هيكل قد عهد إلى النظام القائم بمهمة تنفيذ برنامجه، ذلك أنه قد عهد بها إلى الرئيس مبارك شخصيًا. ولا ادرى بالضبط ما الذى يعنيه هذا الاختيار... هل يعنى أن الرئيس مبارك هو النظام فى نهاية الأمر؟ أم أنه يعنى الرئيس ومعه مؤسسة الرئاسة التى أولاها الأستاذ هيكل عناية خاصة فى برنامجه الإصلاحى هما فى التحليل الأخير فوق النظام لا يخضعان لضغوطه، أو على الأقل هما قادران على التحلل منها والارتفاع فوقها؟

أزمة هيمنة

أيًا كانت الإجابة فهى فى كل الأحوال تؤدى بنا إلى نوع من الإرادية بحيث تصبح القضية قضية إرادة وإدارة فى حين أن قراءة الجزء الأول من حديث الأستاذ هيكل تؤدى بنا إلى تشخيص مختلف تمامًا للقضية.

حقًا إن أى سلطة سياسية تتمتع باستقلال نسبى عن مجموع القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية فى المجتمع، بل ان هذا الاستقلال النسبى هو الذى يشكل ماهية السلطة والشرط الأساسى لكى تستطيع اداء وظيفتها فى المجتمع، ومن ثم فإن اى سلطة سياسية تستطيع دائمًا وفى حدود معينة أن ترتفع فوق ضغوط القوى الاجتماعية حتى تلك المساندة لها، ومن ثم فهى تملك دائمًا القدرة على التغيير... ومرة أخرى فى حدود معينة.

الا ان هذه القدرة على التغيير تفترض تحكم السلطة السياسية فى مفاتيح التغيير، بمعنى أنها تفترض سيطرتها الكاملة على سلطة إصدار القرار على المستوى المجتمعى.

ومن ثم فإن السؤال الذى يطرح هنا هو: هل مازالت السلطة السياسية المصرية - فى مرحلة الازمة الشاملة التى نعيشها - تسيطر على مفاتيح القرار على المستوى المجتمعى؟

الإجابة فى رايى بالنفى.. لان الازمة التى نعيشها والتى حدد الأستاذ هيكل ملامحها... هى ابتداء وانتهاء أزمة هيمنة.. بمعنى انها ترجع إلى فقدان النظام القائم... القدرة على ممارسة الهيمنة فى الداخل وعلى مقاومة علاقات الهيمنة فى الخارج... وهو ما يعنى بعبارة اخرى فقدان القدرة على السيطرة الكاملة على مراكز إصدار القرار.

القضية إذن - على الاقل من وجهة نظرى - ليست قضية إرادة ولا إدارة ولكن فى كيفية تهيئة الظروف التى تستعيد بها الإرادة - بافتراض وجودها - قدرتها على ان تكون فعالة ومؤثرة، وبعبارة أخرى: القضية هى تهيئة الظروف اللازمة لايجاد مشروع مجتمعى للبناء الوطنى المستقل ولتنفيذه.

والتاريخ يعلمنا أنه ما من مشروع وطنى للبناء قد تم تنفيذه بغير الاستناد إلى كتلة وطنية واسعة... والتى اسماها جرامشى بالكتلة التاريخية.

مشروع جامع مفقود

ولكن كيف يمكن تكوين هذه الكتلة التاريخية؟

هنا تظهر اهمية ما اشار إليه الاستاذ هيكل بتعبير العقد الاجتماعى وهو تعبير استقاه الأستاذ هيكل من أساطير الفكر الليبرالى، ومع ذلك فلا بأس من استخدامه، وإن كنت أفضل تعبير المشروع القومى للبناء.

ولكن ما هو المقصود بالمشروع القومى؟

إن أى مشروع مجتمعى هو بالضرورة مشروع لطبقة أو فئة اجتماعية أو لمدرسه فكرية أو ايديولوجية... ولكن ما يجعل مثل هذا المشروع «الفئوى» مشروعًا قوميًا فى لحظة تاريخية معينة هو أن الطبقات والفئات الاجتماعية والمدارس الفكرية الأخرى... كلها أو معظمها ترى فيه جزئيًا تحقيقا لمشروعها الاجتماعى الخاص بها.

هنا يصبح المشروع قوميًا وتتشكل حوله كتلة وطنية واسعة.. (الكتلة التاريخية)..

وبتكوين هذه الكتلة التاريخية... تتوافر للطبقة الرائدة صاحبة المشروع كل شروط الهيمنة المجتمعية... وتستطيع تنفيذ مشروعها الذى تحول إلى مشروع للمجتمع كله... دون أن يعنى ذلك بالضرورة توقف الطبقات الأخرى عن طرح مشروعاتها الجزئية حتى يحين الظرف التاريخى ليتحول بدوره إلى مشروع للمجتمع كله.

ولقد كان هذا هو حال مشروع البرجوازية الارستقراطية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ حيث رات فيه الكتلة التاريخية التى تكونت فى خضم احداث الثورة تحقيقًا جزئيًا لمشروعاتها... وأحلامها.

ولقد كان هذا هو الحال نفسه فى المشروع الناصرى، الذى جسد إلى حد كبير مشروع الطبقة الوسطى المصرية التى استطاعت أن تجمع حولها كتلة تاريخية عرفت باسم قوى الشعب العامل.

واليوم اين هو ذلك المشروع الذى يمكن أن تتجمع حوله كتلة تاريخية جديدة... يمكن معه للسلطة السياسية أن تمارس هيمنتها على المجتمع كله.

إن أزمة المشروع الساداتى... وهو مشروع الرأسمالية المصرية الجديدة بتحالفاته الداخلية والخارجية ترجع

إلى عجزه الكامل عن تكوين مثل هذه الكتلة التاريخية.. والتى يمكن معها أن يكتسب مشروعية تاريخية.

ومن هنا كانت أزمته المستمرة... والتى بلغت أوجها اليوم.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن المشروع الإسلامى الذى عجز طوال تاريخه فى مصر عن تكوين مثل هذه الجبهة الواسعة حوله... ومن هنا كانت أزماته المستمرة.

وباختصار فالقضية المحورية اليوم ليست فى زيادة عدد المستشارين حول الرئيس، ولا هى فى تعيين نائب للرئيس يتولى الحكم من بعده وبه تصبح الجمهورية المقنعة ملكية سافرة. المشكل هو فى كيفية تكوين كتلة تاريخية حول مشروع حد أدنى للنهوض والبناء القومى.

وأظن فى النهاية أن أقدر الناس على الإجابة على هذا التساؤل هو الأستاذ هيكل.

ولكننى أعرف أنه لن يفعل.... لأنه مثل المتنبى يلقى بكلماته ثم ينام ملء جفونه عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم.

المؤسسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأخبار
التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٥

لاول مرة فى تاريخ مجلس الشورى :

ابطال عضوية نائب بسوهاج .. لم يحصل على اعلى الاصوات فى الانتخابات

اعلان خلو الدائرة .. واعادة الانتخابات .. وللنائب الحق فى خوض المعركة

١٨٥ عضوا وافقوا ورفض ٢ وامتنع رئيس حزب الامة

فى سابقة تعد الاولى من نوعها فى تاريخ مجلس الشورى عام ١٩٨٠ .. قرر المجلس ابطال عضوية النائب عثمان ابراهيم عضو المجلس عن دائرة البلينا بسوهاج .. وافق على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ببطلان العضوية باغلبية ١٨٥ عضوا ورفض محمود باشا ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار وامتنع احمد الصباحى رئيس حزب الامة عن التصويت .

واعلن الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس خلو الدائرة وسيتم اخطار وزير الداخلية لاجراء انتخابات بالدائرة وذلك اعمالا لحكم المادة (٢١٧) من اللائحة الداخلية بالمجلس .

ويجوز للعضو الذى ابطلت عضويته ان يخوض الانتخابات التى ستجرى فى الدائرة .

وكانت جلسة امس قد شهدت اكبر نسبة حضور لم تشهدها من قبل حيث حضر ١٨٩ عضوا .. وفى بداية الجلسة قام طاهر المصرى مقرر الموضوع بعرض مبررات اللجنة فى ابطال العضوية والتعقيب على ما اثاره النائب عثمان ابراهيم من نقاط اعتراض على تقرير اللجنة فى جلسة يوم الاحد ٢٢ يناير الماضى عند عرض التقرير فاكد ان اوراق العملية الانتخابية سليمة ولم يعبث بها احد الا انه قد وقع خطأ مادى فى رصد الاصوات فى اللجنة ٤٧ واللجنة ٦٠ ترتب عليه حصول النائب عثمان ابراهيم على اعلى الاصوات وتبين بعدها خطأ ذلك وان النائب لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات .

وقال ان تحقيق محكمة النقض اثبت عدم حصول النائب على اعلى الاصوات مما يترتب عليه بطلان الانتخابات .. كما ان اللجنة اعادت فرز الاصوات من واقع مسودات رصد الاصوات كما ان اللجنة استمعت الى اقوال النائب ثلاث مرات وتبين ان الاصوات التى حصل عليها النائب ١٦٦٤٠ صوتا وليس ١٦٧٣٥ صوتا – كما اعلنت اللجنة العامة للانتخابات – وحصول الطاعن على ١٦٧٠٣ وهو مايؤكد ان النائب لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات وبالتالى يكون اعلان انتخابه باطلا .

تابع الجلسة :
زايد على سعد
محمد عبدالحافظ

واكد ان الخطأ الذى حدث فى فرز الاصوات يعد خطأ ماديا لم يسىء اليه احد وان الانتخابات كانت نظيفة ١٠٠٪ .

وقال طاهر المصرى ان تاخر ورود تقرير محكمة النقض الى المجلس عن ٩٠ يوما ليس خطأ وانه يعد من المسائل الاجرائية التى لاتعد خطأ يشوب نظر اللجنة للطعن .

وذكر ان تقرير محكمة النقض ماهو الا تحقيق ودور اللجنة التشريعية دورا تحضيريا وان المجلس صاحب الرأى النهائى .

وعقب عثمان طاهر ابراهيم فاكد ان مصر تعيش عصر الديمقراطية وحرية الرأى .. وقال ان الدستور عندما نص على وجوب ورود تقرير لمحكمة النقض الى المجلس فى الطعون الانتخابية خلال ٩٠ يوما ويعد الزاما وان تقرير الطعن الخاص وصل بعد هذه المدة .. واكد ان الطاعن لم يطعن فى اجراء الانتخابات فقط بل قال ان فرز الاصوات حدث فى غيبته وهذا لم يحدث لانه وقع على جميع المحاضر كما طعن فى ٦٠٢ صوت .. وقال ان اعتماد اللجنة على المسودات يعد خطأ لانه كان لابد الرجوع الى صناديق الانتخابات . وقال ان هذه سابقة فى المجلس حيث لم يعرض عليه مثل هذا التقرير من قبل .

وقال ان هناك سوابق لمثل هذا الطعن فى مجلس الشعب ورفضت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب الاخذ بتقرير محكمة النقض ورفضت ابطال عضوية نواب مجلس الشعب وأشار الى تقرير اللجنة الذى ناقشه مجلس الشعب فى جلسته فى ٣٠ مايو .

وقال ان ٨٠٪ من الدوائر الانتخابية حدثت بها طعون وهذا يرجع الى ان الطعن يعد علاجا نفسيا للنائب الذى لم يحصل على اعلى الاصوات .

وقال مصطفى كامل مراد – رئيس حزب الاحرار – انه شهد مئات الطعون على مدار الـ ٣٥ سنة التى قضاها فى البرلمان ولم يشهد مثل هذا القرار الذى ابطل عضوية نائب لمجرد خطأ عادى .. وطالب بضرورة اعادة فرز الصناديق وقال ان الفارق فى الاصوات بسيط ويمكن ان يكون قد حدث خطأ .

وعقب طاهر المصرى مؤكدا ان سوابق مجلس الشعب ليست ملزمة لمجلس الشورى للاخذ بها . كما انه لايمكن فرز الاصوات من الصناديق لانها طالما فتحت فالخطأ الوارد فيها يكون كبيرا .

وعقب عثمان ابراهيم مؤكدا انه بمجرد ان يتم الطعن فى دائرة انتخابية يتم التحفظ على صناديق الاقتراع كما هى فى مديرية الامن والخطأ حتى ينتهى الطعن !

وقال مصطفى كمال حلمى انه تلقى طلبات من ٢٠ عضوا بغلق باب المناقشة .. وتمت الموافقة .. ثم طرح اقتراح مصطفى كامل مراد باعادة فرز اصوات الصناديق للتصويت فرفض الاعضاء ولم يوافق سوى ٤ نواب فقط . فطرح ماانتهت اليه اللجنة التشريعية للتصويت . فوافق الاعضاء على ابطال عضوية النائب عثمان ابراهيم .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٥

د . شريف امام الشورى : ١,٣ مليار جنيه للتنمية فى سيناء ومدن القناة

اعلن الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية انه تم توفير ١.٢ مليار للتنمية المحلية بمحافظات سيناء الشمالية والجنوبية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس .. واكد على

اهمية تحقيق التنمية التكنولوجية حتى يمكن لمنتجاتنا ان تنافس فى الاسواق العالمية .. واضاف ان الدولة بدأت فى تنفيذ المشروع القومى لتنمية سيناء والذى يتضمن وادى التكنولجيا الذى يقع على بعد ١١ كيلو مترا من قناة السويس على مساحة ١٣ الف فدان ..

وتم اختيار هذا الموقع لسهولة الاتصالات والمواصلات به ..

جاء ذلك فى بيانه الذى القاه امام مجلس الشورى فى جلسته المسائية امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى خلال مناقشة تقرير المشروع القومى لتنمية سيناء .

واشار د . شريف انه تم تخصيص ٤ ملايين جنيه لتوصيل البنية الاساسية (مياه وكهرباء وطرق) الى وادى التكنولجيا وقال انه سيتم طرح مناقصة عالمية لوضع التخطيط التفصيلى لهذا الوادى الذى سيكون دوره الاساسى تطوير الصناعة المصرية حتى تستطيع المنافسة .. واضاف ان هناك ٥ دول و١٠٠ شركة طلبت اقامة مراكز علمية لها بوادى التكنولجيا ..

ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد صباحا ..



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٥



☐ الديمقراطية لا تتدعم إلا بالمعلومة الصحيحة .. والفكرة البعيدة عن الأهواء والأغراض الشخصية .. والكلمة الصادقة التي لا تبتغي غير وجه الله ومصلحة الوطن .

ولأن صحف أحزاب الأقلية تصر على قلب الحقائق .. وتشويه المعلومات بما يحقق أهدافها الضيقة .. فقد رأت «مايو» أن تقدم لك -عزيزي القارىء- هذه الصفحة إسهاما منها في تصحيح الممارسة الديمقراطية .. وأملا في أن يصبح العمل الوطني بريئا من الزيف والضلال ☐

قانون الحقوق السياسية يوفر «الضمانات» الكافية لحرية ونزاهة «الانتخابات»

● ضمانات .. ضمانات .. ضمانات !!

● هذه هي النغمة السائدة حاليا في صحف احزاب الاقلية .. وهي نغمة ضالة مضللة .. لأنها تطالب بضمانات لهذه الاحزاب حتى تخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة .. وتوحي - في ثنايا ذلك - بان الدستور والقانون لا يحتويان على ضمانات كافية ونزاهة الانتخابات .

● وطبعا .. الحكومة هي الجهة الوحيدة المطالبة بتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات .. وليست هذه الاحزاب ذاتها .. التي يتعمد كثير من مرشحيها الاساءة إلى العملية الانتخابية ككل .. ابتداء من اساءة استعمال الحرية .. بتشويه الخصم المنافس ، والنيل من كرامته ووطنيته ، بشعارات معروفة وممجوجة .. وانتهاء بممارسة التزوير علنا بتسويد البطاقات الانتخابية .

● ولكي تنتهي هذه الظاهرة تماما من انتخاباتنا لابد ان تتوافر العزيمة لدى كل الاطراف على التعاون من اجل انتخابات حرة نزيهة .. تلتزم بالضمانات العديدة التي وفرها الدستور والقانون .. وتضع في اعتبارها القيم الحضارية لمجتمعنا التي ترفض توزيع الاتهامات .. وتشويه السمعة .

● والضمانات المطلوبة - اذن - ليست من القانون ، ولكن من الممارسين للعملية الانتخابية .. وان تبدا هذه الضمانات من اليوم بحيث يساهم الجميع في توعية الجماهير بضرورة التعاون مع عمليات اعادة القيد وتنقية الجداول الانتخابية .

○ التعليق

● عندما تطالع واحدة او اكثر من صحف احزاب الاقلية يخيل اليك ان كتابها يغرقون في الاشتراطات .. ويبالغون في طلب الضمانات .. ويهددون ويتوعدون بانهم اذا لم تنفذ مطالبهم فسوف ينسحبون من الانتخابات .. وقد ثبت بالتجربة ان هذا اسلوب لم يعد يناسب العصر .. والمتغيرات التي نعيشها .

● ولكي نقطع الطريق امام المزايدين والمشككين فإننا نؤكد ان قانون الحقوق السياسية ينص على ضمانات كاملة لجميع الانتخابات .. فهناك اشراف قضائي على العملية الانتخابية برمتها ، حيث يتم انتداب عدد من اعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض .. ويتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن كل اللجان التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة تامة .. ويتلقى اية شكاوى للناخبين والمرشحين تتعلق بالانتخابات ، ويتولى الفصل فيها وحلها على الفور .

● كما يشرف القاضي رئيس اللجنة العامة على عملية فرز الاصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد النتيجة النهائية للجنة العامة التي يتولى رئاستها .

● ولا يتوقف الاشراف القضائي عند هذا الحد ، ولكن هناك رقابة قضائية ايضا على جميع اجراءات الانتخابات حيث يمكن لاى مواطن اللجوء إلى القضاء للطعن في اى اجراء انتخابي يرى انه مخالف للقانون ، وتفصل المحاكم المختصة في هذا الامر .

● وهناك ضمانات اخرى تتعلق بالسماح لاى مرشح في اية انتخابات عامة ان يكون له مندوب عنه في كل لجنة فرعية عند التصويت ليتاكد من حسن سير العملية الانتخابية ، وكذلك يكون له مندوبون في لجان فرز الاصوات .. لتتم جميع مراحل عملية الفرز تحت سمعه وبصره ، ويمكنه الاعتراض على اى اجراء يتم ، ويعتقد انه غير قانوني .

٣٦٠١٧٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٥

● واعطى الدستور لمحكمة النقض دورا محددا في نظر الطعون التى تقدم بشان
زوير الانتخابات .. على ان تبدى المحكمة رايها في هذه الطعون ، ولكون الكلمة
لاخيرة في تحديد صحة العضوية لمجلس الشعب نفسه ، وهذا يعنى ان مجلس
لصلاحية الكاملة في الفصل في صحة العضوية ..

● وهكذا يتبين ان الضمانات موجودة في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية
تضمن حرية التصويت ونزاهة الانتخابات .. ويبقى على اولئك الداعين في كل
مناسبة إلى « الضمانات » ان يبدوا قدرا من الاحترام للدستور والنظر إليه بعين
نصفة .. والدعوة إلى التعاون من اجل تنفيذ ضمانات الدستور والقانون مباشرة
لحقوق السياسية بنزاهة وحسن نية .

● فإذا ما اضفنا إلى بنود « الضمانات » تلك الروح الطيبة التى اعلن عنها الرئيس
مبارك عدة مرات في دعوته الصادقة إلى كل الاحزاب لتشارك في الانتخابات لاتضح ان
هذه الدعوة اكبر ضمان .. يوفر الامان ومناخ الثقة امام احزاب الاقلية لخوض
الانتخابات دون اى تخوف .



سكان حلايب يشاركون في الانتخابات المصرية

القاهرة: «الشرق الاوسط»

قالت مصادر مطلعة في القاهرة لـ «الشرق الاوسط» امس ان الحكومة السودانية تدرس حاليا ايفاد وزير خارجيتها حسين ابو صالح للقاهرة في الشهر المقبل لرئاسة الوفد السوداني الى اجتماعات الدورة الجديدة لمجلس الجامعة العربية.

وفي الوقت نفسه اكد وزير النقل والمواصلات المصري المهندس سليمان متولي ان مصر طالبت السودان عبر سفيرها بالقاهرة بضرورة تعيين ممثلين سودانيين في اللجنة المشتركة المكلفة بتصفية هيئة وادي النيل النهرية لسرعة اتمام هذا العمل بعد توقف اعمال الهيئة.

وابلغ وزير النقل نواب البرلمان المصري ان الوزارة انتهت من اتخاذ كل الاجراءات الخاصة بتصفية هيئة وادي النيل للملاحة النهرية وحصر كل الحقوق المصرية.

على صعيد اخر انتهت وزارة الداخلية من اجراء حصر كامل للناخبين في منطقة حلايب في جداول الانتخابات تمهيدا لمشاركتهم في الانتخابات المقبلة العام الحالي وهي انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في يونيو (حزيران) 1995 وانتخابات البرلمان في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٥

صفوت الشريف وكمال الشاذلى .. فى النادى السياسى للحزب :

لاخلافات فى الحكومة والحزب .. حول مرشحى الشعب والشورى

السمعة .. والسلوك .. والشعبية .. وخدمة الجماهير .. أساس الاختيار

حريصون على تقوية صفوف الحزب .. بدم جديد قادر على العمل

كتب - رفعت خالد واسكندر احمد :

احتل موضوع انتخابات مجلسى الشعب والشورى واختيار المرشحين اكبر مساحة من اهتمامات ومناقشات النادى السياسى للحزب الوطنى .. اكد صفوت الشريف الامين العام المساعد وامين الاعلام وكمال الشاذلى الامين العام المساعد امين التنظيم على عدم وجود اية خلافات سواء داخل الحزب أو بين الحزب والحكومة حول تحديد اسماء المرشحين .. وان السمعة الطيبة والسلوك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير هى اساس الاختيار .. فى نفس الوقت فإن الحزب حريص على تقوية صفوفه بدماء جديدة تكون قادرة على العمل والعطاء .

اعلن صفوت الشريف الامين العام المساعد للحزب وامين الاعلام أنه لا رقابة على برامج احزاب المعارضة عند تقديم برامجها لانتخابات مجلسى الشعب والشورى فى أجهزة الاعلام .

قال انه فى ظل النظام القائم على التعددية .. سوف تعطى الفرص لكل الاحزاب لكى توضح برامجها الانتخابية .

اضاف ان الدول الديمقراطية تعطى الاحزاب مساحات فى التليفزيون او الاذاعة لعرض برامجها طبقا لنسبة مقاعدها فى البرلمان .. لكننا فى مصر نعطى الاحزاب جميعا سواء أغلبية أو معارضة مساحة واحدة .. اما الاحزاب التى لن تدخل الانتخابات فليس من حقها الكلام .

اكد ان الممارسة الديمقراطية فى مصر بالنسبة للاحزاب مازالت تحتاج الى مزيد من التعريف بالاحزاب المختلفة ولذلك فان الحزب الوطنى يرى ان يتنازل عن حقه فى المساحة الاعلامية للاحزاب الاخرى .

اضاف أنه سوف تعطى الفرص على مستوى الدوائر من خلال المحطات الاقليمية لكى تقوم بدورها فى العملية الانتخابية لكل الاحزاب المشاركة فى الانتخابات لتعريف الناخبين بممثليهم .

اعلن ان الحزب حريص على ان يدعم صفوفه بدم جديد وجيل شاب قادر على العمل من اجل مصر .. ونحن نقترب من القرن الحادى والعشرين .

وقال كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والامين العام المساعد للحزب امين التنظيم ان الامانة العامة اعدت خطة للتحرك الحزبى فى المرحلة القادمة بالنسبة لانتخابات مجلسى الشعب والشورى .

اوضح أن الخطة تشمل لقاءات يقوم بها اعضاء المكتب السياسى والامانة العامة ورؤساء اللجان فى جميع المحافظات والتنسيق مع القيادات .

اضاف ان الامانات المتخصصة والنوعية اعدت خطة للتحرك وكلها تتضمن شرحا لانجازات حكومة الحزب فى جميع المجالات .. وتوالى الامانة العامة الاتصال بالامناء من اجل هذا التنسيق خاصة ان انتخابات مجلس الشورى من المتوقع اجراؤها فى الاسبوع الأول من يونيه القادم وانتخابات مجلس الشعب فى نوفمبر .

واعلن كمال الشاذلى ان الحزب يقوم الان باجراء تقييم لمرشحيه فى هذه الانتخابات للوصول الى عناصر وطنية مخلصة تعمل من اجل الصالح العام ويكون حسن السمعة والسلوك القويم والشعبية والقدرة على خدمة الجماهير وحل مشاكلها اساس الاختيار .. مشيرا الى أن الامانة العامة ستعمل على اتاحة الفرص للعناصر الشبابية والنسائية ممن تنطبق عليهم هذه الشروط وسيكون الحزب مدعما لهذه العناصر من اجل مصر وشعبها .

اكد على عدم صحة ما ينشر أو يثار فى بعض صحف المعارضة حول وجود خلافات داخل الحزب أو بين الحكومة والحزب بسبب تحديد مرشحى مجلسى الشعب والشورى .. وقال ان الحكومة هى حكومة الحزب الوطنى .. والكل يعمل فى فريق واحد حول هدف واحد .. هو الصالح العام .

حقــوق المواطـن الانتخابيــة

اخي المواطن كل عام وانتم بخير

* بنهاية شهر يناير الماضى اقفل باب القيد فى جداول الناخبين ولعل الله قد وفقنا جميعا فى أداء واجبنا والحرص على حقوقنا التى كفلها لنا الدستور والقانون فى الأشهر الثلاثة الماضية، بان بادرنا بقيد أسمائنا فى جداول الناخبين. ويثبت اداؤك لهذا الواجب بتسلمك بطاقة القيد الانتخابى من رئيس لجنة القيد التى تقدمت إليها بطلبك، كما يوجب قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى نصت المادة ٢٠ من لائحته التنفيذية على أن «يسلم رئيس لجنة القيد فى الجدول لكل من قيد اسمه فى جدول الناخبين شخصيا شهادة بذلك (بطاقة) مختومة بخاتم المركز أو القسم يذكر فيها اسم المديرية او المحافظة واسم الناخب ولقبه وصناعته وسنه ووقت القيد وتاريخ قيده بالجدول ورقم القيد والحرف الهجائى المقيد تحته وموطنه الانتخابى ومحل إقامته والمركز او القسم التابع له. ويوقع الناخب عند تسلمه للبطاقة كما يوقع من قام بتسليمها له».

* أخي المواطن: إذا كنت قد تسلمت البطاقة فهذا حقك وإذا لم تكن قد تسلمتها فواجبك أن تطالب بتسلمها وفى كلتا الحالتين اجاز لك القانون الاطلاع على جداول الناخبين التى تعرض فى الشياخات فى المدن او فى كل حصة من القرى طبقا لما نصت عليه المادة ١٤ من القانون بوجوب عرض تلك الجداول، وكما أوضحت المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية حيث نصت على: «تعرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية فى كل شياخة فى المدينة، وكل حصة فى القرية وذلك فى الأمكنة التى يعينها المحافظ او المدير بقرار منه»، والمواعيد القانونية بدأت من اول فبراير الحالي وتنتهى فى آخره بإذن الله.

* تأكد من قيد اسمك فى كشوف الناخبين المعلنة وفى اللجنة التى طلبت قيد اسمك فيها. فإذا لم تجد اسمك او وجدت خطا فى بياناتك الخاصة بقيدك فبادر بالطعن فى ذلك بتقديم طلب طبقا لما منحك القانون فى مادته رقم ١٥ التي تنص على «لكل من اهمل قيد اسمه فى جداول الانتخابات بغير حق او حدث خطا فى البيانات الخاصة بقيده أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير الجداول ان يطلب قيد اسمه او تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه فى جداول الانتخابات ان يطلب قيد اسم من اهمل بغير حق او حذف من قيد من غير حق او تصحيح البيانات الخاصة بالقيد. ويجب تقديم هذه الطلبات لغاية ١٥ من مارس من كل سنة وتقدم كتابة لرئيس لجنة القيد بالمحافظة وهو رئيس المحكمة الابتدائية بها «ومقره مديرية الأمن» وتقيد بحسب ورودها فى سجل خاص وتعطى إيصالات لمقدميها».

كما تنص المادة ١٦ من القانون على: «تفصل فى الطلبات المشار إليها فى المادة ١٥ لجنة برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وذلك خلال اسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشان خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها».

* تابع مع اللجنة المشار إليها فى البند السابق ما آل إليه طلبك خلال الأيام المحددة قانونا. فإذا رفض طلبك او تقرر حذف اسمك من غير حق فمن حقك أن تلجا إلى الطعن فى قرار اللجنة أمام القضاء الإدارى وذلك فى الفترة من اول مارس حتى الخامس عشر منه.

ولنا لقاء بإذن الله قبل بداية فترة الطعون لنعرض كيف تقدم تلك الطعون وطريقك لإثبات حقك فى أن تكون لك بطاقة انتخاب تمارس من خلالها مباشرة حقوقك السياسية التى كفلها لك الدستور والقانون.

* على كل لجان واعضاء حزب العمل متابعة تنفيذ ما جاء بعاليه وتقديم كل المساعدات للمواطنين لاداء واجباتهم فى هذه المرحلة وهى الحلقة الثانية من حلقات القيد فى جداول الانتخابات.

* على اللجان الحزبية ايضاً ان تمارس حقها فى الحصول على نسخ من كشوف الناخبين فى اثناء عملية العرض من اول فبراير حتى نهايته وذلك بالتقدم بطلبات بذلك إلى المراكز والأقسام تطبيقاً لنص المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لقانون مباشرة الحقوق السياسية.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ [illegible] 1990

فكرة!

نريد انتخابات حرة ولا نريد ان تتكرر الاخطاء الماضية . وقبل كل شيء نقول ان لا احد في مصر يريد منافسة الرئيس حسني مبارك على رياسة الجمهورية ! فهذا المنصب خارج المنافسة .. ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع يجري عليها انتخابات حرة تمام الحرية خالية من اي ضغط او تزييف او تزوير .

لا نريد نوابا يعينهم المحافظون ورجال الشرطة ورجال الحكم المحلي . نريد نوابا يختارهم الشعب ، ويمثلون الشعب لا الحكومة . ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور واعادة سلطة الأمة . لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب . يؤمر فياتمر . وتشخط فيه الحكومة فيخاف . يقول نعم اذا قالت له الحكومة نعم ويقول لا اذا قالت الحكومة لا .. نحن نريد برلمانا يراقب الحكومة لا برلمانا يطيع الحكومة . نريد برلمانا يخيف الحكومة لا برلمانا يخاف من الحكومة .

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التي استمرت ٥٢ عاما ان يتمتع بحقه في اختيار ممثليه وان تكون الانتخابات انتخابات حقيقية فوق الشبهات . وان يشعر الشعب انه شريك لا تابع وانه مخير لا مسير وانه صاحب رأي قاطع في اختيار ممثليه ونوابه . ولهذا يجب أن نلجأ إلى القضاء لنضمن العدالة والأشراف النزيه على الانتخابات ونترك لمحكمة النقض وحدها حق النظر في الطعون وان نحترم احكام القضاء ولانضعها على الرف فلا يجيء يوم يكون في المجلس خمسة وسبعون نائبا حكمت محكمة النقض بسقوطهم ويبقون في مقاعدهم برغم حكم القضاء .

نحن نقبل على فترة جديدة في تاريخنا . تتطلب وجوها جديدة وروحا جديدة وتفكيرا جديدا وقد اصبحت اغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وبرلمانات حرة وديموقراطية حرة .

انتهت عصور الانتخابات المزيفة والبرلمانات الملفقة وأصبح الشعب مصدر السلطات .

ومن حقنا ان نعيش في هذا العصر الجديد .

مصطفى أمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

½ كلمة

بينما يدفع مجلس الشعب باحكام قضائية تعويضات باهظة عن بطلان انتخابات اعضاء به دون الاعتراف ببطلان عضويتهم لانه سيد قراره ، نرى مجلس الشورى يبطل عضوية نائب به احتراما للقانون ، وينبغى على مجلس الشورى - منعا للالتباس - ان يعلن انه لا صلة له بعيلة قراره .

أحمد رجب



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥



الاستعداد.. للانتخابات

كتب - خالد الديب:

انتهت فترة القيد بجداول الانتخابات بانتهاء شهر يناير وبالتالى فان من تم قيدهم بالاضافة الى المقيدين فى السنوات الماضية هم مجموع الناخبين الذين سيشاركون فى الانتخابات القادمة بعد استكمال تنقية الجداول.

لواء بدير المنشاوى

وقد اوشكت الادارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية على الانتهاء من اعداد الجداول فى صورتها النهائية من خلال العرض والفحص ونظر الطعون.

يقول اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات إنه بعد صدور القرار الجمهورى بمباشرة الحقوق السياسية الذى مد فترة القيد الى ٣ شهور يصبح من حق كل من يبلغ ١٨ عاما حتى ٣١ يناير ان يقيد تلقائيا من خلال مصلحة الاحوال المدنية أو من خلال طلب يتقدم به المواطن وفى كل الاحوال يتم القيد بدون رسوم أو دمغات وخلال فبراير يتم عرض كشوف القيد على المواطنين ومن حق كل مواطن ان يعترض على اى خطأ فى اسمه او اسم الغير.

ويوضح اللواء المنشاوى ان اعداد المقيدين قبل العمل بالتعديلات الاخيرة بلغ ٢١ مليون مواطن واستطاعت الادارة تنقية نصف مليون اسم خلال العامين الماضيين.

وعن القيد خلال الفترة من نوفمبر حتى نهاية يناير الماضى يقول اللواء المنشاوى ان الادارة انتهت من الحصر حتى ١/١٥ ووصل عدد الذين تم قيدهم إلى ٩١٨ الف مواطن وخلال نفس الفترة تم حذف ٢٠٠٣٠٠ اسم من الجداول وبلغت نسبة القيد ٧٠٪ للذكور و٣٠٪ للاناث. وسجلت بعض المحافظات ارتفاعا كبيرا فى اعداد المقيدين حيث وصل العدد فى الاسكندرية الى ١٠٩ الاف مواطن وفى الدقهلية ١٠٤ آلاف وانخفضت النسبة وسجلت اقل معدل فى السويس ٨٣٤ مواطنا فقط.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

لأول مرة ... علنا

حلف بين الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية

دعم «الاخوان المسلمون» فى انتخابات مجلس الشعب لتشكيل الحكومة

كتب - مدحت الزاهد : اتفقت قيادات "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" داخل السجون على دعم "الإخوان المسلمين" فى انتخابات مجلس الشعب المقرر إجراؤها في نوفمبر القادم.

ادلى منتصر الزيات محامى "الجهاد" و"الجماعة الاسلامية" بتصريحات خاصة "للاهالي" أكد فيها سعى الجماعات للتعاون والتحالف مع الاخوان ، وقال إن هناك مساحة كبيرة للاتفاق فى الثوابت رغم وجود خلافات تكتيكية يمكن تحقيق التقارب بشأنها واضاف انه حمل رسالة هذا التعاون، وأن الرسالة قد وصلت إلى من يعنيه الامر.

وكشف محامى الجماعات والجهاد عن مشاورات جرت بين القيادات داخل السجن درست فيها احتمالات الصحوة فى السودان والجزائر واليمن على وضع «الحركة الإسلامية» في مصر توصلت فيها «القيادات» إلى ضرورة دعم الإخوان لتشكيل الحكومة من خلال الحصول على أغلبية فى الانتخابات.

واضاف الزيات انه رغم الموقف السلبى للجماعة الإسلامية من الانتخابات إلا أنه سبق للشيخ عمر عبد الرحمن، مفتى الجماعة أن دعا المواطنين للتصويت للإخوان والتحالف الإسلامى فى انتخابات ١٩٨٤ ونفى الزيات إدلاءه باى حديث للإذاعة البريطانية، وهو الحديث الذى بثته هذه الإذاعة فى الاسبوع الماضى.................

ونسبت فيه إلى منتصر الزيات دعوته للحوار بين السلطة والجماعة الإسلامية، وقال إنه أدلى بحديث مع فريق من مجلة «ميدل إيست تايمز» يبدو أن مقتطفات مجتزأة منه هي التي بثتها الإذاعة البريطانية دون إذنه. وأضاف أنه سئل عن احتمال الحوار بين الحكم والجماعة الإسلامية فأجاب بأن الصورة قاتمة، ولكن الحوار على العموم هو المخرج الحقيقي من النفق المظلم.وعندما سئل «الزيات» عن اتهامات الرئيس حسني مبارك للتنظيمات الإسلامية بتلقي تمويل خارجي قال إنه مع احترامه للرئيس لم ير دليلاً واحداً على صحة هذا الإدعاء. وأضاف منتصر الزيات أنه في حالة حكم الإخوان فإن الجماعات لن تخرج عليهم ولن ترفع في وجههم السلاح اكتفاء بالدعوة والتبصير.وعن سؤال حول الدعوة التي وجهها الكاتب الإسلامي د.محمد عمارة بالحوار بين الحكومة والإخوان المسلمين، قال الزيات إنه لاتوجد أية صلة بين الحديث الذي أدلى به والذي ركز على الحوار بين الإخوان والجماعات وحديث عمارة المذكور.



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع بدء موعد الطعن على الكشوف..

أقسام الشرطة تجاهلت تعليمات الداخلية

بدا يوم الاربعاء الماضى موعد الطعن على القيد فى الجداول الانتخابية والذى يستمر حتى اخر شهر فبراير الحالى. . تابع مندوبو «الاهالى» الموقف وكانت المفاجاة أن اقسام الشرطة بجميع المحافظات لم تلتزم بالإجراءات القانونية، وتجاهلت تعليمات وزارة الداخلية التى تقضى بتعليق كشوف الجداول الانتخابية بعد أن تم تنقيتها- لإتاحة الفرصة للمواطنين للطعن عليها. وقالت مصادر مسئولة ان اقسام الشرطة تكتفى حالياً بإبلاغ مديريات الأمن او تسليم نسخة للمرشحين اثناء الانتخابات.

الشرقية - كتب ثروت شلبي: صرح مصدر امنى مسئول "للاهالى" بانه لم تعلق كشوف الناخبين بعد مراجعتها وحذف اسماء الموتى والمكررة من الجداول فى اقسام ومراكز الشرطة وارسلت لمديرية امن الشرقية. وذلك لكى يتمكن بإعطاء الجداول الاولى الشان من المرشحين فى الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية قبيل إجرائها فقط.!!

واضاف المصدر.. وكمثال لتنقية وتعديل الجداول الانتخابية فى بندر اولاد صقر بالشرقية، فلقد بلغ صافى الناخبين المقيدين فى الجداول ١٤ الف ناخب واستبعد ٢٦٠ متوفياً وتكرر الاسماء واضيف ٤٨٠ من المواليد الجدد اى أن الإضافة الحقيقية للجداول ٢٢٠ ناخباً فقط هذا العام من واقع كشوف السجل المدنى للمواليد والوفيات .ولم يتم فى بندر اولاد صقر استبعاد أى ناخب لصدور حكم قضائى نهائى ضده.

ورداً على سؤال بالنسبة لضباط الشرطة والقوات المسلحة والمجندين المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية طبقاً للقانون لطبيعة عملهم كم هو عددهم وهل تم استبعادهم؟..

اجاب المصدر.. لم يحدث. ولم تمدنا القوات المسلحة ومراكز التعبئة باي إحصائيات بهذا الشان. ولقد ارسلت اكثر من مرة دون جدوى فاضطررنا لإرسال الكشوف شاملة المجندين والضباط بوزارتى الدفاع والداخلية.

القليوبية - كتب محمد الصدفي: رغم تعليمات وزارة الداخلية بتعليق الجداول الانتخابية بعد تنقيتها لإتاحة الفرصة للمواطنين للطعن عليها خلال شهر فبراير الجارى، إلا انه لم يتم تعليق هذه الجداول بديوان مركز الخانكة.

صرح محمد السروجى رئيس القلم بديوان المركز انه لا يملك سوى نسخة من الدفاتر التى تضم المقيدين بالجداول الانتخابية عن دائرة المركز كما توجد نسخة اخرى لدى عمد القرى وشيوخ البلاد.

ويقول محمد السنارى عمدة الجبل الاصفر إن الإقبال على القيد فى الجداول الانتخابية كان ضعيفاً رغم تمديد وزارة الداخلية لفترة القيد حتى نهاية يناير ٩٥.

ورغم زيادة تعداد المقيمين بالقرية وشمول زمامها على ١٤ عزبة وامتداد نطاقها العمرانى حتى عزبة عبد الهادى من الناحية البحرية، وحتى العجمى من ناحيتها القبلية، إلا ان الحصر الجديد للجداول انتهى إلى قيد ٦٦٥٥ مواطناً بزيادة عن العام الماضى بلغت ١٣٣٨ مواطناً فقط رغم ارتفاع تعداد سكان القرية إلى اكثر من ١٠٠ الف نسمة



المصدر : الأهالى
التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة تطالب بضمانات لنزاهة الانتخابات المقبلة

الحكومة تحاول "ترقيع" الجداول الإنتخابية

أكدت الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب التى جرت مؤخراً عدم كفاية الضمانات القانونية لنزاهة الانتخابات. بل أن الضمانات القليلة الموجودة تنتهكها الحكومة.

وخلال هذا العام ستجرى انتخابات مجلس الشعب وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى.

فما هى الضمانات التى تطالب بها الأحزاب لكى تكون نزاهة الانتخابات حقيقية، ولا تستمر «مجرد كذبة» ترددها الحكومة قبل الانتخابات وبعدها.

...

تحقيق : مصطفى الحفناوى

يقول د. حسام عيسى عضو الأمانة العامة للحزب الناصرى إن الضمانة الأساسية الأولى هى وجود إقبال جماهيرى يمنع التزوير وإنه على الأحزاب أن توجه جهودها إلى هذا الاتجاه، وأن تنسق عملية الرقابة على الانتخابات .

اما الضمانات القانونية فيجب تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بالتصويت لمن يحمل بطاقة شخصية.كما يجب أن تنسق الأحزاب فيما بينها انتخابيا لكى تتغلب على «أسلوب الاعتقالات فى اليوم السابق للانتخابات».

وطالب د. حسام عيسى بالضغط لإسقاط جزء من شرعية الحكومة فى هذه الانتخابات وإثبات التزوير حيث أن الحكومة لن تتنازل عن أغلبية الثلثين.

إشراف القضاء

اما مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار فيطالب بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات بما فى ذلك اللجان الفرعية البالغ عددها ١٢٢ الف لجنة، فإن لم يكف عدد القضاة فإنه يمكن أن يشرفوا على مقرات اللجان وهى لا تتجاوز ٦ الاف مقر، أو أن تجرى الإنتخابات على عدة أيام.

واضاف أنه يجب أن يوقف العمل بقانون الطوارئ منذ دعوة الناخبين للإدلاء باصواتهم وحتى إعلان النتائج، وأن يوقع الناخبون أمام اسمائهم بعد الإدلاء بأصواتهم.

يقول إبراهيم الدسوقى اباظة رئيس الهيئة العليا لحزب الوفد إذا كانت الحكومة تتعلل بعدم وجود العدد الكافى من القضاة للإشراف على الانتخابات، فلماذا لا يخفض عدد مقرات اللجان إلى ٥ الاف لجنة ، ولدينا حوالى ١٢ الف قاض كما أن فرنسا تجرى الانتخابات على عدة أيام.واتهم الحكومة بانها افرزت هذا العدد من اللجان الفرعية لكى تتعلل بعد ذلك بعدم وجود العدد الكافى من القضاة.

كما طالب بان لا يتم أنتداب القضاةبواسطة وزير العدل لأنه عضو فى السلطة التنفيذية، ولكن أن يتم الانتداب بواسطة قضاء اعلى (محكمة النقض على سبيل المثال).

وقال إنه من غير المقبول أن يقوم موظف ما بإثبات ان الناخب ادلى بصوته، ولابد من التوقيع ببصمة اليد لإيقاف التزوير وإثبات المتسبب فيه وهنا يجب تغليظ عقوبة التزوير إلى الأشغال الشاقة.

ترقيع حكومى

من جهته، يطالب د. رفعت السعيد . أمين عام حزب التجمع بضمانات متعددة تتعلق بجدول الناخبين وبسير العملية الإنتخابية ذاتها.

وقال إن المحاولات جارية من جانب الحكومة لترقيع الجدول الحالى وهو غير صالح للترقيع. وقد قام الحزب بدراسة «علمية بعينة» فى الدرب الأحمر كشفت ان الجداول بها خلل يوشك أن يجعلها غير صالحة لإجراء الإنتخابات على اساسها. فتوجد أصوات للموتى والبوليس وأسماء وهمية وهناك مئات سجلوا انفسهم اكثر من مرة وفى ذات الجدول.

ويشير د. رفعت السعيد أن «لعبة» القيد المتكرر ليست قاصرة على الحزب الحاكم، ويتعين عليه ان لا يهنا بها. حيث توجد معلومات أن جماعات التاسلم السياسى قد مارست نفس اللعبة على مدى السنوات الماضية.

ومن هنا فإن الجدول الحالى غير صالح ولا مفر من إعادة إعداد الجداول

سواء على أساس الرقم القومي أو السجل المدنى، وإن كان الأمر فى حاجة إلى متطوعين فإن التجمع على استعداد لحشد أى عدد مطلوب.

أما بخصوص العملية الانتخابية، فيطالب د. رفعت السعيد بأن ترفع يد وزارات الداخلية عن العملية الإتخابية، وأن يقتصر دورها على حفظ الأمن خارج اللجان، وأن تترك العملية الانتخابية للجنة قضائية يختارها المجلس الأعلى للقضاء أو مستشارو محكمة النقض.

ولدرء خطر التصويت المتكرر ، يطالب باستخدام أسلوب وضع علامة على يد الناخب لضمان عدم تصويته مرة أخرى وأن يكون جرم التزوير مضاعفاً باعتباره تزويراً فى محرر رسمى.

لكن- يقول د. رفعت السعيد- هناك مسألة هامة هى استعداد البعض لحشد أموال «مستوردة» لإنفاقها فى العملية الإنتخابية وهذا مجافاة للديمقراطية.

وطالب بوضع ضمانات للحد من هذه الظاهرة منها إدخال تعديل تشريعى يمنع المرشح من ان يتلقى أو يقدم تبرعات خلال الحملة الانتخابية، وأن يُعطى لقاض مستعجل الحق فى نظر الشكاوى والحق فى شطب المرشح إن ثبت عليه ذلك.

إن هذه المسألة تمثل عنصراً حاسماً حيث ان تيارات متاسلمة بعينها قد حشدت وستحشد تمويلاً خارجياً يمكنها من شراء مقاعد برلمانية.

ولكن ماذا لو لم تستجب الحكومة؟

يرد رفعت السعيد: إننا سنواصل النضال لحشد أوسع قوى حزبية وديمقراطية حول هذه المطالب من أجل تحقيقها. كما أن خالد محيى الدين رئيس الحزب تقدم بمشروع قانون لتعديل شروط إجراء الإنتخابات لمجلس الشعب ونتطلع لسرعة مناقشته وحشد التأييد حوله.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٥

٤٣ عاما.. على حكم الطوارئ

رجال القانون الدستوري يطلبون

تعطيل الأحكام العرفية.. في فترة الانتخابات

يبدو أن مصر ستظل تحكم بقانون الطوارئ، ولسنوات قادمة، لا يعلم أحد مداها.. فقانون الطوارئ يمنح «السلطة البوليسية» سلطات واسعة، ويطلق يدها الى عنان السماء لتفعل كل ما يخدم اغراض النظام الحاكم.. تعتقل من تشاء وبأوامر شفوية.. تفرض قيودا على أحزاب المعارضة وتمنعها من مباشرة حقوقها السياسية.. تقيد الحريات.. تمنع الاجتماعات العامة.. تخضع الصحف وكل وسائل الاتصال والمراسلات للرقابة!!

وقد استخدمت السلطة قانون الطوارئ لإرهاب أحزاب المعارضة أثناء انتخابات مجلس الشعب، فاعتقلت المندوبين، ومنعت المعارضة من اقامة السرادقات وممارسة حقها فى الدعاية الانتخابية.. وهو ما يتنافى مع حرية ونزاهة الانتخابات ومع الديمقراطية ايضا.. وعلى حد تعبير د. عاطف البنا استاذ القانون الدستوري، ان «الديمقراطية والأحكام العرفية نقيضان لا يلتقيان».

والغريب، بل والمثير ان تحكم مصر على مدى ٤٣ عاما (أى منذ قيام ثورة يوليو) بقانون الطوارئ أو بالأحكام العرفية.. رغم ان الأصل فى حالة الطوارئ هو الاستثناء.. الا ان ما يحدث هو أمر غير مفهوم، وغير منطقى، وغير ديمقراطى، وان دل فإنما يدل على ان السلطة الحالية تريد البقاء فى الحكم الى الابد، وانها لن تعطى احزاب المعارضة حقها الشرعي والدستوري والديمقراطى فى تداول السلطة.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ فبراير ١٩٩٥

الطوارىء أطلقت يد السلطة البوليسية لمنع المعارضة من مباشرة حقوقها السياسية

بداية سوف نستعرض تاريخ فرض الاحكام العرفية فى مصر، والتى جملتها حكومة الحزب الوطنى فاطلقت عليها «قانون الطوارىء» او «حالة الطوارىء»..
عام ١٩١٤ عرفت مصر ما يسمى بالأحكام العرفية، عندما فرضها الجنرال الانجليزى «ماكسويل» على الشعب المصرى اثناء فترة الاحتلال، وكان ذلك بسبب قيام الحرب العالمية الاولى.. وبعد انتهاء الحرب تم الغاؤها.

وفى عام ١٩٣٩ اثناء الحرب العالمية الثانية فرضت الاحكام العرفية على مصر مرة ثانية وكان الانجليز مازالوا يحكمون البلاد، وكان يبرر وجودها وصول القوات الألمانية الى العلمين، وبعد انتهاء الحرب تم الغاؤها.

وفرضت مرة ثالثة اثناء حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث كانت القوات المصرية مشاركة فى تلك الحرب.

أما المرة الرابعة التى فرضت فيها الاحكام العرفية فكانت عقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وظلت حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث فرضت مرحلة انتقال وتعطل الدستور ثم اعلن سقوطه، وحكم مجلس قيادة الثورة البلاد ولم ترفع حالة الطوارىء.. وقبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، بعامين الغيت حالة الطوارىء وعادت بعد الهزيمة وظلت حالة الطوارىء قائمة حتى قبل مصرع السادات بعام.. وفى عام ١٩٨١ عادت حالة الطوارىء تحكم بها البلاد حتى كتابة هذه السطور.

هذا هو تاريخنا الاسود مع الاحكام العرفية، او قانون الطوارىء كما يجب ان يسميه النظام الحاكم فى مصر.. ولكن ما هى خطورة حالة الطوارىء على العملية الانتخابية.. ولماذا نطالب بالغائه، هذا ما يقوله رجال القانون والسياسة فى مصر..

تحقيق:
سيد عبدالعاطى

الاعتقالات!!

الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة يؤكد على ضرورة إلغاء حالة الطوارىء فورا.. لانه لا يتصور وجود حريات او ديمقراطية فى ظل اعلان حالة الطوارىء.. لان معنى اعلان الطوارىء هو اعطاء صلاحيات واسعة تكاد تكون غير محدودة للحاكم العسكرى او نائبه.. هذه الحالة تعطى الحق فى الضبط والقبض والتفتيش والرقابة على الصحف ومصادرتها والاستيلاء على اية منقولات او عقارات.. بل اضافة الى ذلك انه يجوز بقرار جمهورى اضافة صلاحيات اخرى.. بمعنى ان كل الصلاحيات والسلطات الاستثنائية الواردة فى قانون الطوارىء انما جاءت على سبيل المثال وليس الحصر.. فيجوز اضافة اية سلطات اخرى بقرارات من رئيس الجمهورية.

اكثر من هذا ان القانون اجاز اتخاذ اجراءات الطوارىء بأوامر شفوية، ثم تعزز بعد ذلك بالكتابة، ولك ان تتخيل مدى ما يمكن ان يصدر فى ظل حالة الطوارىء من حملات اعتقال باوامر شفوية.. إذن حالة الطوارىء لا يتصور فى ظل وجودها، وجود ضمانات للحريات العامة، لان الطوارىء مقيدة للحريات، بل ومهدرة لها، ولا تخضع لقانون الاجراءات الجنائية.. بمعنى انه لا يشترط فيها اذن الجهات القضائية، فهى تطلق يد السلطة البوليسية فى اتخاذ اية اجراءات تقيد بها حرية الاشخاص بالاعتقال مثلا.. وتخضع الصحف وكل وسائل الاتصال والمراسلات للرقابة، وتمنع الاجتماعات العامة، وتحظر التجول، وتحدد ساعات لفتح المحال واغلاقها، وتحدد الاقامة فى مناطق معينة، او تحظر الاقامة فيها.. كل هذا بدون ضمانات قانون الاجراءات الجنائية.. اى بدون اذن النيابة او قاضى التحقيق!!

الملاحظة الثانية - كما يقول د. البنا - ان حالة الطوارىء يجب ألا تفرض إلا لأسباب جدية، كحالة حرب، او اضطرابات عامة، او كوارث طبيعية لا يمكن مواجهتها بالاجراءات والقوانين العادية.. والمفروض ايضا، ان تكون حالة الطوارىء لمدة وجيزة، لأن الضرورة تقدر بقدرها، بحيث يجب رفعها عندما تزول اسباب فرضها، والمفروض كذلك ان حالة الطوارىء تفرض فى منطقة محددة تقوم فيها اضطرابات او كوارث عامة مثلا.. وما هو حادث عندنا هو خروج عن كل هذه المبادىء الدستورية والديمقراطية فقد فرضت حالة الطوارىء فى كل ربوع البلاد، وتمتد وتجدد بطريقة تكاد تكون تلقائية منذ ٦ اكتوبر ١٩٨١ على اثر اغتيال الرئيس السادات.. واذا كان مقبولا فرضها على اثر هذا الحادث الكبير، فإنه ليس هناك داع لاستمرارها كل هذه السنوات، بل كان يكفى بقاؤه عدة اشهر بعد ان تم التحقيق فى الحادث واصدار الاحكام وتنفيذها، اما ان يتخذ ذلك ذريعة لاستمرار الطوارىء فمعناها اننا نعيش فى ظل حالة تعطيل لكثير من احكام الدستور والقوانين العادية.. لدرجة ان بعض الفقهاء يعبر عن حالة الطوارىء بانها دستور ثان، بمعنى ان دستور الدولة يكون معطلا ونعيش فى ظل دستور آخر، هو حالة الطوارىء.

خلاصة القول - كما يقول د. البنا - ان حالة الطوارىء الممتدة، لا يتصور ان تتحقق فيها الضمانات لانتخابات حرة، وبالتحديد يمكن ان تحدث اعتقالات ومنع اجتماعات عامة لأحزاب معارضة او للمرشحين المعارضين، وطرد المندوبين الى آخره.. كل هذا باجراءات من الحاكم العسكرى وبأوامر شفوية، ولذا كان من المطالب الجوهرية التى تطالب بها احزاب المعارضة والقوى السياسية هو الغاء حالة الطوارىء حتى تحكمنا القوانين العادية، خاصة فى فترة الانتخابات.. اما اجراء الانتخابات فى ظل حالة الطوارىء، وفى ظل عدم تحقيق اشراف قضائى كامل على

العملية الانتخابية، وفي ظل رئاسة رئيس الجمهورية لحزب، فاعتقد ان الانتخابات تصبح مسألة شكلية يراد بها اضفاء طابع ديمقراطي على نظام ديكتاتوري، لانه لا التقاء بين الديمقراطية والاحكام العرفية، فهما نقيضان لا يلتقيان.

الطوارىء ضد الإرهاب

● الدكتورة فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ترى ان الظروف الحالية التي تمر بها مصر تستوجب الاستمرار في تطبيق قانون الطوارىء، وهي ظروف الارهاب.. وتضيف: اما المسألة الاخرى، فإن قانون الطوارىء لم يستغل اطلاقا في الانتخابات الماضية (انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠) وهذا باعتراف جميع النواب، سواء من الحزب الوطني، او احزاب المعارضة او المستقلين.. وهذا الكلام قيل في المجلس الحالي، وكلهم اقروا بان الانتخابات كانت نزيهة، وليس هناك اوقع من شهادة نواب المعارضة والمستقلين..

●● قلت: انتخابات مجلس ١٩٩٠ لم تشارك فيها احزاب قوية منافسة للحزب الوطني مثل حزب الوفد، ولم تشارك فيها قوى سياسية لها شعبيتها مثل الاخوان المسلمين، وبالتالي لم تحدث تجاوزات قوية ولها تأثيرها في الانتخابات الماضية ولم تستغل السلطة قانون الطوارىء لعدم وجود قوى منافسة للحزب الحاكم.. ولكن تم استغلال قانون الطوارىء في الانتخابات الماضية التي شاركت فيها احزاب قوية وهي انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧؟!

● قالت الدكتورة فوزية عبدالستار: لسنا بصدد العودة الى الماضي، نحن نتكلم عن المستوى الذي وصلنا اليه في انتخابات ١٩٩٠، فلا رجعة الى الوراء، ونريد أن نكون متفائلين، وسوف تكون الانتخابات القادمة نزيهة ومحايدة.

●● قلت: من المعيب ان تحكم مصر منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن بالاحكام العرفية بحجة الارهاب وهو ما لم يحدث في اية دولة في العالم، او بمعنى آخر اذا لم يتم القضاء نهائيا على الارهاب وهو امر متوقع، فهل ستحكم مصر طيلة عمرها بالاحكام العرفية؟!

● قالت د. فوزية: مصر لا تحكم بالاحكام العرفية بمعنى الكلمة، ولكن قانون الطوارىء احد القوانين المطبقة.. والحرية متوافرة للجميع.. وقانون الطوارىء نطاقه محدود جدا ولم يستغل ضد قلم او حرية رأى ولم يستغل ضد ابداء الرأى في الانتخابات.. ولكنه محصور من حيث التطبيق في اطار تحقيق الأمن للمجتمع، ومن هنا فلا يصح ان نطالب بالغائه والا سيسقط هدفه.. ولا يقلقنا طول المدة طالما مبرر وجوده لا يزال موجودا.

●● قلت: في بعض الدول مثل فرنسا وانجلترا والمانيا، اصدرت قوانين خاصة بالارهاب، وتطبقها على الحوادث الارهابية فقط ولم تفرض قانون الطوارىء على بلادها رغم وجود حوادث ارهابية لا تقل خطورة عما يحدث في مصر؟!

● قالت د. فوزية: قانون الطوارىء هو قانون استثنائي، وبمجرد ان يزول مبرره يلغى القانون.. وهذا القانون لا يستخدم فقط ضد الارهاب، ولكن يستخدم ضد جرائم المخدرات، والغش التجاري، وهي جرائم لا تقل خطورة عن جرائم الارهاب.. ونحن لا نريد اصدار قانون خاص بالارهاب ليكون قانونا دائما.. ولكن نريد أن يكون القانون استثنائيا ومؤقتا، فهو افضل من ان يكون هناك قانونا دائم.

مباشرة الحقوق السياسية

المستشار سعيد الجمل يرد على ما قالته الدكتورة فوزية عبدالستار.. يقول: من أهم الضمانات التي تكفل اجراء انتخابات حرة ونزيهة، ان تلغى حالة الطوارىء.. بل انني اطالب بالغاء حالة الطوارىء من الآن.. لانها تطلق يد الشرطة لتفعل ما تشاء، ويجعلها تبالغ في كثير من الأمور، مما يعيق عملية مباشرة الحقوق السياسية..

والحجة التي يستند اليها البعض لتبرير العمل بقانون الطوارىء هي وجود الارهاب، نحن نقول لهؤلاء، هل قانون الارهاب خفف من الارهاب.. بل ونقول لهم، ان الارهاب موجود في دول كثيرة في انحاء العالم، ومع ذلك لم تفرض حالة الارهاب مثلما يحدث في مصر.

ويضيف المستشار «الجمل»: ان مجرد وجود قانون الطوارىء، فإنه يحد من حرية الانتخابات بالنسبة للمرشح وللناخب نفسه، يشيع جوا من الخوف، هذا الجو عائق امام حرية الناخب والمرشح نفسه.. اما الادعاء بانه لم يطبق في الانتخابات السابقة، فنحن نقول انه مشرع على الرؤوس، وليست هناك اية ضمانات لعدم استخدامه، فالسلطة تستطيع استخدامه في اى وقت، وحسبما تريد.

● الدكتور صوفي ابو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق، له رؤية خاصة في هذه القضية.. يقول: عندما نطالب بالغاء قانون الطوارىء فاننا نقع في حيرة للمفاضلة بين الاوضاع الامنية في مصر، وبين الحرية الانتخابية..

البعض ينادى بتعطيل تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات، يرد على هذا، بأن ذلك سيتيح الفرصة للعناصر الارهابية، وعناصر تخريب الاقتصاد المصري ان تقضي على مقومات المجتمع والدولة، وبالتالي يستحيل عدم تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات.

ولكن ما هو البديل؟!.. هكذا يطرح د. صوفي السؤال ويجيب عنه.. يقول: الاحكام العرفية تشمل مجموعة افعال، يجرمها قانون العقوبات.. نستطيع ان نوفق بين مقتضيات الامن والحاجة للأحكام العرفية في ظل الارهاب والانتقال الاقتصادي من نظام الى نظام عن طريق اخراج الجرائم الماسة بالرأى من نطاق تطبيق الاحكام العرفية اثناء فترة الانتخابات.. أي أنه اثناء فترة الانتخابات تعطل القوانين العرفية فيما يتعلق بجرائم الرأى.. اما فيما عدا ذلك تظل مطبقة، وتطبيقها لا يؤثر على ارادة الناخب، ولا على حرية وحركة الاحزاب في الدعاية الانتخابية.

فتستطيع احزاب المعارضة مع الحكومة الاتفاق على وجه التحديد في الجرائم الماسة بالرأى واستخراجها وإبعادها اثناء فترة الانتخابات، كما يتم الاتفاق ايضا على المدة التي يعطل فيها تطبيق هذه الاحكام قبل اجراء الانتخابات واثناء اجرائها، ولتكن مثلا، شهرين او ثلاثة اشهر.

●● قلت: أليس غريبا ان تحكم مصر بالاحكام العرفية منذ حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ وحتى اليوم.. فخلال تلك الفترة تم الغاء الاحكام العرفية عامين قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧ وعام قبل مصرع السادات في اكتوبر ١٩٨١؟!

● قال د. صوفي ابو طالب: نعم وقت حريق القاهرة كان لابد من تطبيق الاحكام العرفية.. بعدها قامت الثورة في يوليو ١٩٥٢، والثورة لا تستطيع تأمين نفسها بالقوانين العادية، ولما استقرت الثورة ومبادئها في أواخر عهد السادات (!!).



المصدر : المرشد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٥

●● قاطعت د. صوفي قائلا: هل يعقل الا تستقر الثورة الا في اواخر عهد السادات؟!

● اجاب د. صوفي: كانت تحكم البلاد خلال فترة عبدالناصر بالشرعية الثورية.. وايضا معظم الفترة التي حكمها السادات كانت تحكم البلاد بالشرعية الثورية، وفي اواخر حكم السادات حكمت البلاد بالشرعية الدستوري حيث استمدت السلطة شرعيتها من القانون وليس من الثورة.. وبعد مقتل السادات في اكتوبر ١٩٨١ - حيث كنت رئيسا لمجلس الشعب - كان من الضروري اعلان الاحكام العرفية.. وكان من المفروض أن تكون لفترة وقتية غير ان احداث الارهاب من ناحية، والتحول الاقتصادي من ناحية ثانية اقتضت عودة الاحكام العرفية.. فالفترة طويلة، لكن الاحداث التي حدثت في المجتمع المصري هي التي اقتضت ذلك.

●● قلت: ان قانون العقوبات به احكام رادعة تصل الى حد الاعدام، وبه نصوص تعاقب كل جريمة بما فيها الحوادث الارهابية.. اذن لماذا تصر الدولة على فرض قانون الطوارىء والاحكام العرفية التي تم استخدامها ضد المعارضة في انتخابات سابقة؟!

● قال د. صوفي: الفرق ليس في العقوبة، فالعقوبة واحدة.. ولكن الفرق يظهر في الاجراءات الجنائية.. القبض والمحاكمة.. لو تركناها بالقانون العادي، في بعض الحالات يكون من المستحيل ضبط المتهم وتجنيب المجتمع شروره، ولكن في ظل تطبيق الاحكام العرفية تكون هناك سهولة للوصول الى القرائن والدلائل.. وفي النهاية لا خوف من هذا بالنسبة للشخص العادي، لانه لو حدث خطأ في التطبيق هناك ضمانات قضائية على رأسها انه من حق المعتقل الطعن امام القضاء لقرارات القبض او الاعتقال، فالامر يعود في النهاية الى القاضي.. وهناك فعلا بعض الانتهاكات، والقضاء يرد الامور الى نصابها.

● الدكتور سليمان الطماوي استاذ القانون العام والحريات.. يقول: المثل الاعلى الذي نريد ان نصبوا اليه هو الغاء الاحكام العرفية.. ولكن اقول ايضا، هل تسمح الظروف الحالية بإلغائها.. أرى ان سلامة الوطن فوق كل شيء، حتى فوق القانون إذا كان هناك ما يهدد الوطن.. ولكن هناك حلا وسطا لاجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو ان تعطل الاحكام العرفية خلال فترة الانتخابات، وان يعلن رئيس الدولة ذلك، وان تكون هذه الاحكام العرفية قاصرة على ما يهدد سلامة الدولة وامنها.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فكرة!

نريد انتخابات حرة، ولا نريد أن تتكرر الأخطاء الماضية، وقبل كل شيء نقول: إن لا أحد في مصر يريد منافسة الرئيس حسني مبارك على رياسة الجمهورية! فهذا المنصب خارج المنافسة، ولهذا يجب أن تكون باقي مناصب الدولة مفتوحة للجميع، يجرى عليها انتخابات حرة -تمام الحرية- خالية من أى ضغط أو تزييف أو تزوير.

لا نريد نوابا يعينهم المحافظون ورجال الشرطة ورجال الحكم المحلى، نريد نوابا يختارهم الشعب، ويمثلون الشعب لا الحكومة، ومثل هذا البرلمان قادر على تعديل الدستور وإعادة سلطة الأمة، لا فائدة من برلمان لا يمثل الشعب، يؤمر فيأتمر، وتشخط فيه الحكومة فيخاف، يقول نعم إذا قالت له الحكومة نعم، ويقول لا إذا قالت الحكومة لا، نحن نريد برلمانا يراقب الحكومة لا برلمانا يطيع الحكومة، نريد برلمانا يخيف الحكومة لا برلمانا يخاف من الحكومة.

ومن حق الشعب بعد كل هذه التجارب التى استمرت ٥٢ عاما، أن يتمتع بحقه فى اختيار ممثليه، وأن تكون الانتخابات انتخابات حقيقية فوق الشبهات، وأن يشعر الشعب أنه شريك لا تابع، وأنه مخير لا مسير، وأنه صاحب رأى قاطع فى اختيار ممثليه ونوابه، ولهذا يجب أن نلجأ إلى القضاء لنضمن العدالة والإشراف النزيه على الانتخابات، وتترك لمحكمة النقض وحدها حق النظر فى الطعون، وأن نحترم أحكام القضاء ولا نضعها على الرف، فلا يجيء يوم يكون فى المجلس خمسة وسبعون نائبا حكمت محكمة النقض بسقوطهم ويبقون فى مقاعدهم على الرغم من حكم القضاء.

نحن نقبل على فترة جديدة فى تاريخنا، تتطلب وجوها جديدة وروحا جديدة وتفكيرا جديدا، وقد أصبحت أغلب دول العالم تتمتع بانتخابات حرة وبرلمانات حرة وديمقراطية حرة.

انتهت عصور الانتخابات المزيفة، والبرلمانات الملفقة، وأصبح الشعب مصدر السلطات. ومن حقنا أن نعيش فى هذا العصر الجديد.

مصطفى أمين



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شكرى فى المنوفية: معركتنا الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات

عقب تفقد الاستاذ إبراهيم شكرى لمقار حزب العمل فى شبين الكوم وكفر المصيلحة وأشمون، عقدت ندوة بعد صلاة العشاء بمنزل إبراهيم جميل أبو على عضو اللجنة التنفيذية وأمين المنوفية حضرها لفيف كبير من أعضاء حزب العمل والقيادات السياسية والشعبية، كما جرى حوار بين الحاضرين والمهندس إبراهيم شكرى استمر قرابة الساعتين.

بدأ شكرى كلمته داعيا أعضاء الحزب للاستعداد للانتخابات حيث ستجرى انتخابات مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية التى أصبحت فى سبيلها للحل بعد الطعن فيها بعدم الدستورية.

وطالب شكرى بضرورة توافر ضمانات لنزاهة الانتخابات، فجميع الانتخابات يتم تزويرها لعدم وجود الضمانات الكافية وتعتبر انتخابات النقابات المهنية هى الانتخابات الوحيدة التى تتم بشىء من الديمقراطية وأكد أن معركة الحزب الكبرى ستكون ضد تزوير الانتخابات.

وتحدث الاستاذ إبراهيم شكرى عن زيارة السودان فقال إن السودان هى العمق الاستراتيجى لمصر، كما يوجد بالسودان ٢٥٠ مليون فدان صالحة للزراعة والمياه متوافرة وتحتاج فقط لمن يزرعها، وهو حل عملى لمشكلة الغذاء فى مصر والسودان، كذلك يعتبر مشروع زراعة المصريين لأرض السودان بداية لوحدة الشعبين المصرى والسودانى وصولا لوحدة الوطن العربى. أما مشكلة حلايب فمظهر الخلاف حولها قديم وعلى الجميع أن يحسن النيات حتى تحل تلك المشكلة. وحول قضية حبس الاستاذ عادل حسين قال شكرى حبس الاستاذ عادل حسين كان أمرا خطيرا، فهل وصل الأمر إلى حد حبس أمين عام حزب شرعى له وزنه فى الداخل والخارج وشخص بوزن عادل حسين؟ فذلك يعد جريمة بكل المقاييس، كذلك احتجاز الدكتور محمد حلمى مراد ليلتين فى حجز قسم مصر الجديدة ولم يفرج عنه إلا بعد دفع خمسة آلاف جنيه كفالة ونتساءل هل كان عادل حسين تاجر مخدرات أو سلاح حتى يعامل مثل هذه المعاملة السيئة ونحن نحمد الله أنه كان مؤمنا وخرج أكثر صلابة والحكومة هى التى خسرت من هذه القضية الملفقة لذلك لابد من وقف العمل بقانون الطوارىء.

البقية ص٦

شكرى فى المنوفية

كما تطرق شكرى إلى عملية التطبيع مع الكيان الصهيونى والسوق الشرق اوسطية مشيرا إلى ان إسرائيل لا يعجبها سير عملية التطبيع وتحاول أن تتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى شئوننا، وهى التى ستفوز من السوق الشرق اوسطية وستكون لها الهيمنة على المنطقة إذا لم يفق العرب ويتحدوا ونعتمد على أنفسنا.

كما تحدث إبراهيم جميل أبو على أمين المنوفية مرحبا بالحاضرين وطالب الجميع بالتمسك بحقوقهم السياسية والحرص على الإدلاء بأصواتنا وعلى أعضاء الحزب ضرورة الوجود بين المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم لأن الانتخابات تجرى فى ظل ظروف قهر السلطة وبلطجة بعض المرشحين مما يدفع الناخبين العزوف عن الإدلاء بأصواتهم كما دعا إلى تشجيع تجربة زراعة أرض السودان حتى نحقق التكامل الحقيقى بين البلدين وأن نتحرر من قيد رغيف العيش كما تحررت السودان التى أصبحت تصدر القمح الآن.

أما د. أحمد المهدى فتناول اتفاقية حظر الأسلحة النووية فى المنطقة وتعنت إسرائيل برفضها التوقيع عليها بل وصل الأمر للقول بأن إسرائيل ستقوم بكتابة إقرار بتوقيعها على الاتفاقية بعد استكمال عملية السلام، فهل وصل الأمر لهذه الدرجة من التهريج واللعب بسلامة وأمن الدول والشعوب.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥

كشوف الناخبين في أدراج الحكومة

لوحظ فى أغلب المحافظات أن جداول الناخبين لم تعرض على الجمهور رغم أن شهر فبراير هو الموعد الذى حدده القانون لعرض هذه الجداول ليراجعها الجمهور لبيان مطابقتها للواقع ولكى يتأكد المواطن من أن إبلاغه قد تم تنفيذه.. وهذه إحدى وسائل النظام الحاكم وخططه لتزوير الانتخابات.



بالعقل ؟

حسمت حكومة الحزب الوطني الانتخابات البرلمانية القادمة مبكرا، فراحت تعتقل رموز المعارضة وتطلق عناصرها للردح والتسفيه، وتسعى الى اغلاق البرلمان القادم أمام رجالها بالضبة والمفتاح.. وقد شهدنا على رؤوس الاشهاد المعارك الانتخابية الأخيرة في بورسعيد والاسكندرية وغيرهما، وكيف رفضت الحكومة بكل قوة أن تسمح حتى للقريبين منها بالفوز في احدى هذه المعارك للاستمتاع بالجلوس لاشهر قليلة على كرسي البرلمان.. ويبدو ان الحكومة اصيبت بحالة من النهم الشديد، فراحت تستكثر على المعارضة السيطرة على بعض النقابات عبر الانتخابات الحرة المباشرة فاعلنت الحرب ودعت كافة القوى الى مساندتها في معركتها ضد رموز التيار الاسلامي المعادين للديمقراطية!! ولما فشلت الحكومة في معركتها الخاسرة ووجدت الكافة يتخلون عنها بل ويعادون توجهاتها باعتبارها تمثل الخطر الاكبر على الديمقراطية راحت تفكر في طريقة للحل، ومنذ نحو عامين اصدرت الحكومة القانون ١٠٠ والذي استهدف تاميم النقابات المهنية بعد أن توهمت انها بالفعل حكومة اغلبية وان الزام الجميع بالمشاركة في انتخابات النقابات من شأنه أن يقضي على سيطرة من تسميهم بالقلة الذين يستفيدون من عزوف الكثرة عن المشاركة فينجحون في السيطرة على النقابات عبر هذا الاسلوب. ولكن الحكومة اكتشفت فجأة ان الاغلبية منحازة إلى المعارضة بدورها وان احدا لم يعد يطيق مرشحيها، ولهذا لجأت الى تأجيل الانتخابات ومحاولة افسادها لاكثر من مرة استعدادا للمعركة الفاصلة.. ويبدو ان ترزية القوانين الخائبين بحثوا في الامر فلم يجدوا سوى ضرورة اجراء تعديل جديد على القانون ١٠٠ واضافة مادة اخرى ٦٠ مكررة تنص على تحديد اختصاصات اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات وتعطيها الحق في مراجعة سجلات القيد وفحص كشوف الناخبين وانتداب من ترى الاستعانة بهم من الاجهزة الادارية المختصة، بحيث تكون لهم جميع صلاحيات اللجنة القضائية، ويكون من حق اللجنة الاعتراض على من قيد اسمه في كشوف الانتخاب او اهمل قيد اسمه .. الخ.. ومع تقديرنا الكامل لقضائنا العادل والنزيه الا ان الحكومة تهدف وبصراحة من وراء ذلك الى ضرب تيار المعارضة واسناد النقابات الى عناصر حكومية لاهم لها سوى تسخير النقابات لمصلحة الحكومة واهدار كل المكاسب المهنية والنقابية ومصادرة حق المهنيين في الانتخاب. وهذا القانون الجديد الذي جرى «سلقه» امس الأول في لجنة الاقتراحات والشكاوى بحضور ثلاثة من اعضاء مجلس الشعب فقط لن يمر مرور الكرام خاصة ان حالة الاستنفار عمت كافة النقابات التي بدأت في حشد اعضائها للرد على هذه الانتهاكات الخطيرة التي تمثل ردة عنيفة عن الديمقراطية في البلاد. واذا كانت الحكومة تتصور بهذا الاجراء الجديد انها قادرة على حسم الامر لمصلحتها واسقاط رموز التيار الاسلامي المسيطر على غالبية هذه النقابات فلتعلم انها دخلت الى مستنقع جديد لن تخرج منه بسهولة. وتستطيع الحكومة ان تقبض على الجميع وان تصدر ما تشاء من قوانين وان تعزل هذا وتأتي بذاك ولكنها بالتأكيد تدق بذلك المسمار الاخير في نعش هذا النظام.. واذا كان الجميع على يقين بأن هذه التصرفات ليست لمصلحة الحكم أو لمصلحة الرئيس بل من لمصلحة تيارات العنف والتطرف فبالله عليكم لماذا يتم الابقاء على هذه الحكومة؟!

سيادة الرئيس مايجري الآن لايصب لمصلحة الوطن أو المصلحة النظام ولهذا ندعوك الى التدخل لوقف هذا الارهاب الجديد الذي يمارس علينا جميعا!!

مصطفى بكري



فكرة!

لن نسكت سنطالب دائما ان تكون الانتخابات حرة خالية من اى قيود . انتخابات تظهر راى الشعب وتعلن كلمة الامة وتختار ممثلى البلد الحقيقيين لا ممثلى الحكومة ومحاسيب المحافظ او المامور .

اننا نعتقد اننا نخدم الحكومة عندما نطالبها بان تكون الانتخابات القادمة انتخابات حرة لاول مرة منذ انتخابات ممدوح سالم التى كانت اول انتخابات حرة منذ قيام الثورة وهى التى سقط فيها بعض الوزراء وبعض المسئولين . ولم تضعف هذه النتيجة الحكومة يومها. بل زادتها قوة وتاييدا واستقرارا :

واذا جرت انتخابات حرة ستفقد الحكومة حوالى مائة مقعد ويبقى لها ثلاثمائة مقعد وستؤدى الى قيام برلمان قوى له كلمة مسموعة وله راى مطاع وستصبح المعارضة قوية ولكن ستبقى الحكومة اقوى من المعارضة .

لاتكسب الحكومة شيئا عندما تصبح المعارضة هزيلة ضعيفة لاقيمة لها . فالمعارضة الضعيفة تضعف الحكومة وتشلها وتجعل البرلمان المزيف اشبه بخيال المآته تخاف منه العصافير ولا تهابه النسور .. ولكى تستمتع البلد بانتخابات حرة يجب على الاقل وقف قانون الطوارئ اثناء الانتخابات والافراج عن المسجونين السياسيين .

وقد حدث ان تمت احتماعات بين الحكومة وبعض زعماء المعارضة وكانت الاجتماعات ودية ولكنها لم تصل الى حلول قاطعة . فالحكومة حتى الان لم تقتنع ان البلد فى حاجة الى تغيير وانها لاتريد ان يستمر الحال بلا تغيير ولاتبديل بينما المعارضة تصر على ضرورة التغيير وان لايقتصر التغيير على الاشخاص بل يشمل الاسس نفسها والقوانين الاستثنائية التى قيدت ايدى المعارضة ووضعت العراقيل فى طريقها .

اغلبية المعارضة ضد الارهاب . وترفض ان تكون مصر كايران والجزائر وتتمسك بالديموقراطية الحقيقية وترفض الديموقراطية الوهمية وتريد ان يكسب الشعب شيئا او اشياء فى فترة الانتخابات

ولكن الحكومة لاتزال تتمسك بان تكون خطواتها بسيطة وتعتقد ان « محلك سر » هو اسرع طريق الى الاصلاح .

مصطفى أمين



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ - [illegible] ١٩٩٥

حكومتنا الرشيدة توفر ضمانات النجاح لعصام العريان فى الانتخابات القادمة

بقلم: د. سيد الفضلى

استدعت دراستى التى اضطلعت بها ان اتابع مسيرة سيرة عدد من الجماعات الاسلامية على الصعيد المصرى.. الافكار والمعتقدات.. الاساليب والوسائل.. الاهداف والغايات.. وقد وقفت كثيرا عند جماعة الاخوان المسلمين.. فقد استرعى انتباهى ان للجماعة تاريخا حافلا بالاعمال والانجازات والاثر والتاثير .. كما هو حافل بالاتهامات الموجهة الى الجماعة.. مثلما هو حافل بالمتاعب والشدائد.

واحسب ان الجماعة وقد تعرضت لكثير من الضغوط التى وصلت الى حد الملاحقة والمحاكمة والاعتقال والسجن والتعذيب.. والتعتيم ومحاولة اضفاء ستار كثيف على الحقائق مع تشويه الوقائع.. قد ضاعف من اثقالها ما الصق بها من الدعاوى والاقاويل الكثيرة التى تحتاج من الباحث الكثير من الجهد والبحث والتقصى مع المتابعة الحكيمة من اجل التمحيص والفرز.

وقد اقتضى الامر فيما اقتضى ان اتابع الجماعة من خلال ادبياتها ومن خلال ادبيات وافكار المعارضين والمهاجمين- ان جاز التعبير- وكذلك من خلال افكار عدد من المنتمين البارزين لها.. ونشاطهم وممارساتهم على الساحة الامر الذى دفعنى الى التركيز بالطبع على مجموعة منتقاة منهم عصام العريان.. الطبيب والكاتب.. وعضو مجلس الشعب.. والنقابى.

لفت نظرى فى هذه المجموعة.. تلك الطاقة العجيبة التى يتميز بها غالبية المجموعة ومنهم عصام العريان.. ولفت نظرى اكثر النهوض بتبعات الاعمال المتعددة التى يضطلعون بها.. وظننت بادىء الامر ان تعدد المهام وكثرة الحركة فى اكثر من مكان ربما مردهما الى محاولة الاختفاء او التستر. حتى لايظهر الوجه الحقيقى.. الا ان التناسق والتنسيق بين حجم المهام والاعمال.. وحجم الانجاز مع الوضوح والجلاء والسعى والمسعى دفعنى ان انحى جانبا الاتهامات وان اعتمد حكما خاصا ينبنى على الواقع والعمل المشاهد مع عدم اغفال التنقيب.. والغوص بحثا عن الجذور والدوافع..

وربما اعطتنى هذه العملية دفعة مع مزيد من الهمة ومزيد من الدقة والتدقيق حرصا على الوصول الى النتائج المضمونة التى تعتمد الاساس العلمى والمنطق الصحيح.

وقد سعيت بجدية فى التنقيب عن الامس القريب خاصة فترة السبعينات.. بالنسبة لهؤلاء الناس واستطيع ان اقول انه لم يفلت منى بيان من بيانات الجماعة الاسلامية او كتاب او كتيب من كتبها او كتيباتها وعلى الخصوص فى فترة الدراسة الجامعية الا وقد قراته محللا دارسا لاكتشف من بين ما اكتشفت وهو كثير ان هذه الفئة كانت من المتفوقين المتقدمين دراسيا وايضا من المتميزين بالمساهمة فى العديد من الانشطة.

وقد انتقلت الى فترة لاحقة لانقب فى مضابط مجلس الشعب حيث كانت التجربة الاولى لعدد منهم فى عضوية البرلمانات.. ولفت نظرى ان مفهوم العمل البرلمانى والتمثيل البرلمانى عندهم هو المفهوم الصحيح السليم.. اذ فهموا عضوية مجلس الشعب على انها انابة عن الشعب كله مع المحاسبة والتقويم للعمل التنفيذى والرعاية للمصالح العامة.. وليست لانجاز المصالح الخاصة او الالتفاف حول الوزراء للحصول على توقيعاتهم على الالتماسات.

وبقدر ماقرات وسمعت على الطرق الاخر او الناحية الاخرى الكثير من الاتهامات الموجهة للمنتمين لهذا الفكر وفى مقدمة هذه الاتهامات.. الارهاب وتهديد الوحدة الوطنية واستغلال الديمقراطية للوثوب على السلطة ثم الاجهاز على الديمقراطية واقامة الديكتاتورية الدينية ورفض اى شكل من اشكال المعارضة والغاء اى هامش للراى الاخر، والعيش فى خيام العصور الاولى والتقوقع ونبذ العصرية.. والافتقار الى البرامج والعباءة الفضفاضة التى تخرج من ثناياها جماعات التطرف والارهاب.. بقدر ماقرات عن هذا وغيره- بقدر ما امعنت فى الدراسة والبحث وتقصى الحقائق.. ولكم كانت المفاجاة العلمية اكثر من مذهلة.. فعلى سبيل المثال وجدت مكانا بارزا يكاد يكون منتظما فى جريدة الاخوان المسلمين اليومية فى الاربعينات كان مخصصا لنشر اخبار «بابا الاقباط» والكنيسة.. كما قرات عن زيارات قام بها رهبان من كنائس المحافظات لشعب هذه الجماعة... وقرات رسائل وجهها الاخوان لحكام الامس يطالبون بالديمقراطية والانتخابات النزيهة.. والطريف انه مع المطالبة بالانتخابات التشريعية النزيهة منذ خمسين عاما وجدت تصريحا من مرشدهم يعلن انهم لن يدخلوا الانتخابات لظروف تستدعى التنظيم والترتيب المسبق. كما تؤكد لدى الادلة والوثائق أن القوم لم يكفروا مجتمعا.. ولم يستخدموا سلاحا لفرض راى او معارضة راى...

وعصام العريان الذى تابعته او تابعت اخباره فى العمل النقابى والعمل السياسى والعمل العام وفى الندوات واللقاءات.. فى حزب التجمع.. وحزب العمل وعلى صفحات الوفد وفى الندوات التى شارك القوميون فيها اكد تمسكه بالديمقراطية والراى الاخر والتعددية وتداول السلطة واستنكار الارهاب... كما اكد انحيازه للحريات من خلال الدفاع عن الحريات والانحياز لحق الانسان.. اى انسان فى الحرية...

ومن اجل ذلك فقد ذهلت حين قبض على عصام العريان ورفاق العريان.. وقلت لعل هناك لبسا قد وقع او خطأ قد حدث.. او لعل الحكومة من خلال اجهزتها العديدة ووسائلها الكثيرة قد وجدت من القرائن والادلة فى ايام ما عجزت عن ان اجدو لو بعضا منه فى اعوام طوال .. هى اعوام الدراسة التى اعددتها.. وقلت فلننتظر حتى ينقشع الغبار.. ويتبدد الضباب.. ويسفر وجه الحقيقة..

ثم اعلنت الحكومة قرار الاتهام .. لتملا السعادة جوانحى.. فقد اعتمدت اتهامات الحكومة.. الادلة الصحيحة والوقائع المؤكدة والنزاهة العلمية التى التزمت بها فى دراستى وذلك حين اتهمت عصام العريان ورفاقه بالاعداد لقلب نظام الحكم



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٥

بالقوة، واقتناء مطبوعات محرمة او ممنوعة.. واقامة حزب محظور..!!

لقد اكدت الحكومة من خلال اتهاماتها ان عصام العريان لم يدبر مؤامرة بليل لقلب الحكم ولم يمتط صهوة دبابة للوثوب على السلطة ولم يشهر سلاحاً ليجعل منه وسيلة للحوار ولم يكفر مجتمعاً ومن المؤكد ان لديه واحدة من نسخ كتاب دعاة لا قضاة .. افضل واحسن واقوى واصح ما اخرجه الفكر الاسلامى الصحيح المعتمد على الفقة والشرع فى تصحيح الافكار والقاء الاضواء على الطريق السوى السديد. نعم تؤكد هذه الاتهامات ان العريان لم يسع لاحداث فتنة فى ربوع الكنانة ولكن كل جريمته- كما لمستها ولمسها المنصفون هى انه ينوى ترشيح نفسه فى الانتخابات القادمة.

ولا املك الا ان اوجه التحية لعصام العريان ورفاقه.. وايضا معها تحية لحكومتنا الرشيدة لا على اتهاماتها الركيكة.. ولكن لانها اسدت لعصام العريان وجماعته اكبر الخدمات الكفيلة بنجاحهم فى الانتخابات.. بعد أن ضمنت لهم تاييد الجماهير.. وتعاطف الجماهير فى الانتخابات وغير الانتخابات..



المصدر : الأخبار

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٠



صباح الخير

تتساءل الناس : ما سر الصمت ، الذى تمارسه الحكومة ، فى مواجهة النقد الذى توجهه لها قوى المعارضة .. والذى يصل احيانا الى حد الاتهام والتجريح ؟!

هل هو الشعور بالثقة الزائدة ؟ ام هو العجز عن التصدى ، وعدم القدرة على المواجهة ؟

مثلا .. فى الايام الاخيرة الماضية .. قامت بعض النقابات المهنية ، وفى مقدمتها نقابتا الاطباء والمهندسين .. بنشر العديد من الاعلانات فى الصحف القومية ، وفى الصحف الحزبية .. انتقدت فيها بشدة التعديلات التى تقرر ادخالها على قانون النقابات المهنية ، بقصد تحديد دور وسلطات اللجان القضائية المكلفة بالاشراف على انتخابات النقابات المهنية .. واعتبرت النقابات هذه التعديلات عدوانا صارخا على الحريات ، واستقلال النقابات !

ولم توضح النقابات الاسباب التى دفعتها الى اثارة هذه المخاوف .. إنما اكتفت باطلاق اتهامات غامضة مبهمة .. تخلق احساسا بين الناس بان الحكومة تتآمر على النقابات ، وتسعى الى السيطرة عليها عن طريق القانون .. بعد أن عجزت عن السيطرة عليها عن طريق صناديق الانتخاب !

وطبقا لما نشرته احدى صحف المعارضة .. فإن بعض القيادات النقابية قررت تصعيد المواجهة مع الحكومة ، عن طريق الدعوة الى الاجتماع ، والاعتصام .. وربما الدعوة الى الاضراب !

والغريب .. ان الحكومة تقرأ هذا الكلام وتسكت ! كما لو كان الامر لا يعنيها ، او كما لو كانت هذه الاتهامات موجهة الى حكومة الصومال ، وليست موجهة الى حكومة مصر ! والاغرب .. ان التعديلات المقترحة تسد الثغرات الموجودة فى القانون ، ولا تمثل عدوانا جديدا على النقابات كما قال لى احد النقباء الذين احترم رايهم .. ورغم ذلك التزم رئيس الوزراء ، ومختلف الوزراء السكوت والصمت .. ولم يحاول أى منهم التصدى للاتهامات التى توجه اليهم .. وتوضيح الحقائق للرأى العام !!

وفى قضية تعديل قانون الانتخابات المهنية تملك الحكومة العديد من الحجج التى تحسب لها ، ولا تحسب عليها ! لانه اذا كانت القوى النقابية تطالب باشراف القضاء على انتخابات مجلس الشعب ، حتى تضمن نزاهة الانتخابات وحيدتها .. اذن لماذا تعترض النقابات على قيام اللجان القضائية بالاشراف على الانتخابات التى تجرى فى النقابات المهنية ؟!

وقد كان فى امكان الحكومة انهاء التصعيد الذى مارسته ، بعض النقابات المهنية .. لو انها قامت بدعوة المعترضين الى ندوة تذاع عبر التليفزيون .. وواجهتهم ، وناقشتهم ، وردت على حججهم .. واقنعت الرأى العام بسلامة موقفها ، وعدم صحة موقف المعارضين !

ولكن مشكلة الحكومة فى مصر .. انها إما لا تملك القدرة على المواجهة .. او ربما تجهل اساليب المواجهة ! والأمر المؤكد انها تفتقر الى وجود مخرج جيد بجوارها ، يقنع الناس بأعمالها .. كما تفتقر الى محام ماهر يدافع عن موقفها وقضاياها .. ونتيجة لذلك اصبحت تخسر قضاياها .. حتى القضايا الرابحة والمضمونة .. اصبحت تخسرها .. وبجدارة !!

سعيد سنبل



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

قلم رصاص

القانون سيد قراره

• ماحدث يوم الأحد الماضي تحت قبة مجلس الشوري يستحق التعليق عليه بل والتنويه به. باختصار شديد أكد المجلس بأغلبية محترمة - عدداً أو سلوكاً احترامه لقرار محكمة النقض ببطلان انتخابات دائرة البلينا محافظة سوهاج.

وأعطي رئيس المجلس «دكتور محمد مصطفي حلمي» الفرصة للنائب «عثمان ابراهيم» ثلاث مرات رد فيها علي قرار لجنة الشئون التشريعية ودافع عن نفسه باسلوب كريم، وبسلوك متحضر وغادر القاعة عند التصويت. من جانب آخر لم يقاطع أحد من الحضور النائب المطعون في صحة بياناته لا بالتهمة ولا بالشوشرة. وانتهت الجلسة بتأكيد احترام المجلس لما انتهت اليه محكمة النقض وهذا موقف جديد علي مجلس الشوري.

هل نكمل لكم الصورة بالتفصيل؟ انتخابات إعادة للتجديد النصفي لمجلس الشوري في دائرة البلينا - محافظة سوهاج، اجريت في ١٧ يونيه ١٩٩٢. وتم اعلان فوز «عثمان ابراهيم» بصفة عامل - وتقدم العضو المنافس «فاروق حمدان» بطعن بوجود خطأ مادي في رصد الأصوات ترتب عليه فوز منافسه. شيء طبيعي جداً أن يتقدم من يحس بالظلم الي القضاء لينصفه. واخذت محكمة النقض اكثر من عامين في بحث هذا الطعن. وهنا ينبغي أن نتوقف! محكمة النقض أخذت أكثر من عامين في بحث الطعن. الموضوع ليس سلق بيض مثل المبادرة باعلان أن (المجلس سيد قراره) دون ترو ودون تمحيص. ولكن بدراسة لأكثر من سنتين. عمل محكمة النقض جدير بالاحترام وجدير بالموافقة عليه بعيدا عن العصبية الحزبية وبعيداً عن الانفعال الشخصي.

المهم أن محكمة النقض انتهت الي بطلان النتيجة الحالية لانتخابات الدائرة.

ثم جاء دور مجلس الشوري، وجاء دور لجنته التشريعية، واسم مقررها «طاهر المصري» الذي قال أمام المجلس أن اللجنة التشريعية تابعت كل شيء - مش كلفتة - وكانت في غاية القلق، وراجعت الموضوع المرة بعد المرة وانتهت الي ما انتهت اليه محكمة النقض.

ونحن لانطلب اكثر من هذا، المراجعة الدقيقة واحترام قرار محكمة النقض. وكان الحضور في الجلسة مكثفا وليس كما يعرض علينا في الصور اياها. وترك المجلس الفرصة للنائب المطعون في صحة انتخابه. وكان هذا النائب عظيما وهو يعود بزملائه أعضاء مجلس الشوري الي زملائهم اعضاء مجلس الشيوخ السوالف (الذين سطروا لمصر تاريخا تتحدث به الأيام وضربوا لنا مثلا في الممارسة البرلمانية حينما تسترجعها تتضاءل أمامها كل الممارسات) - هكذا كانت المؤسسات الدستورية لافض فوك يا أبا عفان ياصعيدي يابلدياتنا. ولكننا نحرص أكثر من حرصنا علي عضويتك بمجلس الشوري، نحرص علي احترام ماانتهي اليه محكمة النقض فالقانون عندنا هو (سيد قراره) ولعلك تذكر مقالنا هنا في ٢٢ يناير بعنوان (رحم الله سيد قراره) الذي استندنا وأشرنا فيه الي الموضوع الذي نشرته جريدة الأهرام يوم الجمعة ١٣ من يناير حول (عدم جواز مخالفة أحكام محكمة النقض ببطلان عضوية أعضاء مجلس الشعب) وكان هذا الرأي للمستشار «عبدالعاطي الطحاوي» ولقد أوضح «المستشار الطحاوي» كيف يفصل المجلس في صحة العضوية بقوله: (ان المشرع استهدف - ربما عهد به لمحكمة النقض - أن يستقيم لمجلس الشعب صواب قراره في اقامته علي دعامات مستمدة من تحقيق قضائي محايد. وأن يمكن لسلطة القضاء في استظهار الحق واستجلاء وجه الحقيقة بشأن صحة الطعون الانتخابية. ثم يتبقي بعد ذلك القدر من الاختصاص لمجلس الشعب متمثلا في اعلان القرار الكاشف بصحة العضوية أو بطلانها استنادا ووفقا لما انتهت اليه نتيجة تحقيق محكمة النقض) ومع ذلك رفض مجلس سيد قراره ٤٣ قراراً لمحكمة النقض.

هذا هو الرأي الذي احتفينا به لأنه كان يمثل مصباحا مضيئا في مواجهة التعنت واستخدام أغلبية الأعضاء لفرض موقف غاشم يسد الطريق أمام الأعضاء الذين فازوا بأصوات الناخبين ويفرض علي المقاعد البرلمانية لخرين غير مستحقين لهذه العضوية.

وقلنا في مقالنا (رحم الله سيد قراره) إننا عشنا الفترة الماضية في توتر مصدره ماجري داخل مجلس الشعب وعلي وجه التحديد ماجري من رئيس مجلس الشعب الذي استخدم - سامحه الله - كل ثقافته ومهارته الفكرية ليسد الطريق أمام المعارضة وبذلك خلق لنفسه أعداء كان يمكن أن يكونوا من أصدقائه.

وكان لهذا الموقف المتعسف أثره في المناخ العام. سرت العدوي الي هيئات ومؤسسات كثيرة. ولجأ بعض رؤساء مجالس الادارات الي تعطيل أحكام القضاء التي حصل عليها مرؤوسوهم. ونشطت بعض الادارات القانونية - وهي تتبع عادة رؤساء مجالس الادارات - الي أساليب كثيرة للحيلولة دون تنفيذ هذه الأحكام. لقد ساد مناخ غريب ينال من هيبة القضاء وأحكامه.

وخيم الأحباط في النفوس لأنه اذا كان مجلس الشعب ورئيسه وأعضاؤه لا ينفذون أحكام محكمة النقض فكيف نلوم هذا النفر من رؤساء الهيئات والمؤسسات اذا لم ينفذوا أحكام القضاء المختلفة.

نحن الآن في الطريق الي انتخابات جديدة لمجلس الشعب. وكل خطوة سليمة تؤدي الي خلق مناخ سليم وتصل بنا الي انتخابات حره نزيهة يجب علينا أن نلقي الضوء عليها وأن نحتفي بها. ومما لاشك فيه أن ماتم في مجلس الشوري يوم الأحد الماضي من هذه الخطوات التي علينا أن نحتذيها في مسيرتنا. مؤسسة دستورية كمجلس الشوري تؤكد احترام أحكام محكمة النقض فيما يختص بطعون الانتخابات. انها خطوة علي الطريق الصحيح. والسلوك الذي اتخذته اللجنة التشريعية والذي مارسه رئيس مجلس الشوري، وسلوك الأعضاء، وسلوك العضو المطعون في صحة انتخابه.. كانت كلها خطوات حضارية تبعث الاطمئنان في النفوس. نطالب أن تكون نموذجا لنا في مقبل الأيام حتي تستقر الأحوال ونخرج بهذا البلد الأمين من المأزق الذي هو فيه.

لمعي المطيعي



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقائع برلمانية

الذعر الانتخابى

المناقشات حول بيان الحكومة فى رمضان تبدأ ساخنة جدا .. حتى من جانب الحزب الوطنى .. فقد مزق الدكتور زكريا عزمى فى كلمته أمس الالتزام الحزبى، حينما وجه انتقادات حادة وجادة للحكومة .. اتهمها بانها لاتحترم الرأى العام.

وقال فى غيظ كفانا توزيعا لكئوس الانتاج التى لاتعكس حقيقة الانتاج فى بلدنا .. ونرجو أن نراعى الله فى وطننا وكفانا ايضا دعاية وإعلانا ولايعبر عن المواطن فى شئ. فهو انفاق فقط!!

وتنتقل الكلمة - دون ترتيب - الى البدرى فرغلى الذى يصرخ معبرا عن شعب بورسعيد فى ازمته الحادة التى ترتب عليها تلوث مياه الشرب وتصل الكلمة الى الذروة ليطالب البدرى فرغلى بتنحية الحكومة وتحدى أن تعلن الحكومة انها ضد التزوير فى الانتخابات.

ويقف كمال الشاذلى ليرد بكل قوة مؤكدا وهو يتوجه بكلامه ونظره ايضا الى الدكتور زكريا عزمى الذى يجلس فى الصفوف الخلفية - أن الحكومة تحترم الرأى العام فهى حكومة الشعب وهى تعمل لمصلحة الشعب .. ثم توجه كمال الشاذلى بكلمته الى البدرى فرغلى ليؤكد له أن الحكومة لاتمارس التزوير وفى استحياء ورغبة فى ضبط النفس اكتفى كمال الشاذلى - حسب كلامه - بذكر واقعة تعدى البدرى فرغلى على احد رؤساء اللجان فى انتخابات الإعادة فى بور سعيد.

●● سجل الدكتور سرور احترامه للصحافة والصحفيين وتاكيده أن ماينشر فى الصحافة لايرد عليه إلا فى الصحافة وهو بذلك قد رد على بعض النواب الذين يعيشون حالة من الذعر الانتخابى الذى دفع البعض منهم - فى سابقة غير مسبوقة - الى المطالبة بحرمان صحفى من الانضمام الى شعبة المحررين البرلمانيين وحرمانه من حق دخول مجلس الشعب لمجرد انه تجرأ بالاستعداد من الآن لدخول الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

ولا اعتقد ان هناك من يجهل حقيقة ان شعبة المحررين البرلمانيين هى كيان نقابى وشرعى قام بناء على قرار من نقابة الصحفيين « الأم» لحماية حقوق الصحفيين تحت القبة.

محمود معوض



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ـ١ـ١٩٩٥

المعارضة ترفض استقدام خبراء أجانب للإشراف على الانتخابات القادمة

كتب مراد مجلع

اكد رؤساء احزاب المعارضة انه يمكن اجراء الانتخابات البرلمانية القادمة دون الحاجة الى فكرة استقدام مراقبين دوليين للاشراف على هذه الانتخابات وقد اكد رؤساء هذه الاحزاب ثقتهم الكبيرة فى الضمانات المصرية التى يمكن للدولة ان توفرها لضمان نزاهة العملية الانتخابية

واعرب رؤساء الاحزاب المعارضة عن اسفهم الشديد لترويج مثل هذه الفكرة مؤكدين على ان هذا الامر يعد انتهاكا خطيراً لسيادة الدولة وهو امر ترفضه احزاب المعارضة شكلاً وموضوعاً ..

واوضح رؤساء الاحزاب ان الضمانات الفاعلة والمؤثرة التى تطالب بها احزاب المعارضة والتى لو اخذت طريقها الى التنفيذ سوف تعد افضل من فكرة استقدام مراقبين دوليين وهذا مايؤكد عليه ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل



ابراهيم شكرى

والذى يقول ان حزبه يرفض جملة وتفصيلاً فكرة استقدام اى جهة اجنبية للإشراف على اى انتخابات ... ولكنه اكد ان حزبه لن يمل من الان وحتى موعد اجراء الانتخابات من مطالبة الجهات المعنية ممثله فى شخص الدولة بضرورة ان يكون هناك ضمانات محلية قوية تحمى ارادة الشعب فى اختيار ممثليه عبر الصناديق الانتخابية ... واكد شكرى ان الضمانات المالية هى بلاشك ضمانات ضعيفة لاتخدم العملية الانتخابية بل تسهل فى حقيقة الامر على تزويرها من خلال الثغرات الموجودة الان والتى من بينهما عدم توقيع الناخب فى البطاقة الانتخابية الامر الذى يسهل على محترفى التزوير تزييف ارادة الامة ...

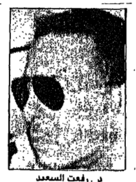
مصطفى كامل مراد

فى حزب الأحرار يرى مصطفى كامل مراد رئيس الحزب انه لاداعى اطلاقاً لاستقدام اى جهة للإشراف على العملية الانتخابية لان هذا يعد سابقة خطيرة فى حق المعارضة حتى لوكانت هى التى طالبت بذلك ..وفى راى مراد ان التركيز على الضمانات المحلية هى خيرسبيل لضمان نزاهة الانتخابات المقبلة



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٥



د . رفعت السعيد

اما فى حزب التجمع التقدمى الوحدوى فيؤكد الدكتور رفعت السعيد الامين العام للحزب لانحبذ هذه الفكرة لان هذا يعتبر تدخلاً من جانب جهات اجنبية فى الشئون الداخلية لمصر ونحن نرفض هذا ولا نقبله باى شكل من الاشكال .. وفى حين اكد الدكتور رفعت السيد على رفض حزبه لهذه الفكرة وتاييده للضمانات المحلية الا انه اعرب عن تخوفه من الظروف التى ستجرى فيها الانتخابات القادمة لمجموعة اسباب من بينها بعض الممارسات التى حدثت وتصاعدت فى الانتخابات التكميلية ببورسعيد بدائرة منيا البصل وقليوب الامر الذى يوحى ان البعض لايهمه الشكليات ولكن يهمه فقط حصوله على المقعد البرلمانى بالحق او الباطل

اما فى حزب الوفد فان ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا للحزب ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة فيرى انه لايميل شخصياً على تأييد هذه الفكرة ومن جانبى وهذا رأى الحزب ايضاً اننا نرفض ان يشرف على الانتخابات القادمة اى جهات امنية لان هذا يعد اهداراً فى حق كرامة مصر .. وهذا رأى حزب الوفد وسيظل اما إذا رات بعض احزاب المعارضة غير ذلك فان هذا يكون رايها الذى يعد فى حقيقه الامر اتهاما صريحاً للحكومة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

قادة الحزب يرفضون رشاوى الحكومة الإنتخابية

اعتادت الحكومة تقديم الوعود للشعب قبل الإنتخابات بانها سوف تحل كل مشاكله وسوف ترفع من مستوى معيشته ويتفنن ويتنافس كل مرشح من مرشحي الحكومة في التصريح بانه سوف يفعل كذا وكذا بعد نجاحه ويصدقه الناخبين فيعطونه اصواتهم وبعد نجاحه وجلوسه على المقعد لا احد يرى وجهه ولا ينفذ شيئا مما وعد به الناخبون ويتهرب من لقاء ابناء دائرته وتساعده الحكومة والحزب الوطني في ذلك لانه مرشحها وهو ينفذ ما يملى عليه من قبلها .

سنوات طويلة تمر وتجرى فيها انتخابات عديدة يستمع فيها المواطنون الى كم هائل من الوعود حول تطوير المناطق الشعبية والعشوائية وتحسين مستوى الخدمات والقضاء على الفساد ورفع مستوى المعيشة والدخل وما إن ينتهي موسم الانتخابات ينتهي معه مفعول هذه الوعود وكان احدا لم يعد وكان احدا لم يسمع واصبحت الحكومة في نظر الشعب كالراشي الذي يعد برشوة مقابل اداء عمل فهي تعد المواطنين بعمل كذا مقابل نجاح مرشحيها وبدلا من تنفيذ هذا الوعد بعد اداء العمل تنسى ما وعدت وتزيد المواطن اعباء جديدة ..

حول اسلوب الرشوة الذى تتبعه الحكومة في اثناء الانتخابات التقت صفحة الحزب وعدد من قيادات حزب الأحرار لمعرفة رايهم في هذه الظاهرة وكيفية القضاء عليها خاصة ونحن على ابواب انتخابات مجلسي الشعب والشورى .

يقول رجب هلال حميدة الامين العام للحزب: انا لا اميل الى تسميتها بالرشاوى الانتخابية ، ولكن اطلق عليها اليات التاثير في قناعات الناخبين فحكومة الحزب الوطني تدرك وتعلم جيدا الجوانب النفسية التي يتشكل على اساسها وجدان الشعب المصري فهو شعب صبور وسريعا ما ينسى إساءة المسيء ، فالحكومة تسيء الى «المواطن» في كافة المجالات فمثلا تسيء إليه في الخدمات كالمواصلات والتليفونات والاسكان والسياسة السعرية التي لا تتفق مع الأجور والرواتب وهناك ندرة حقيقية في الإنتاج تؤدي الى زيادة التضخم الذى يشعر به عامة الشعب وهذه المجالات الخدمية المتعددة يعاني منها الشعب بداخله فتعمد الحكومة في هذه الفترة من الانتخابات الى القضاء على السلبيات والمعوقات لإدراكها وعلمها انها ستغير سريعا من قناعات الشعب والتى امتلات نقمة على الحكومة وضيقا بالحزب الوطني ، بمجرد حل هذه المشكلات ينسى الشعب ولكنه سرعان ما يستيقظ من الحلم الذى يتبدد بوصول الحزب الوطني الى مقاعد السلطة ويهيمن على السلطة التشريعية والتنفيذية ، وبالتالى فإنني اطالب المواطن المصرى بضرورة الإستفادة من دروس الماضى والأساليب التي تستخدمها الحكومة لمساندة مرشحي الحزب الوطني والتى لا تستخدم إلا في اوقات الانتخابات فقط وتتلاشى بعد ان تحقق الهدف ، كما اطالب حكومة الحزب الوطنى بان تتقى الله وان تعمل لصالح المواطن المصرى بإقرار حرية الراى والفكر وسهولة اختيار نائبه دون تاثير او ضغط او ترغيب او تهويل .

ويري محمد فريد زكريا وكيل الحزب

ان الحكومة المصرية تعودت عند قرب الانتخابات ان تقوم بالعديد من التصريحات الوردية وإيهام المواطن بانها ستحل جميع مشكلاته وانه سيعيش في رخاء ، وفي إطار هذا الخداع المتكرر الذى تعود عليه المواطن المصرى الذى تحصن وتعود على ان كلام الانتخابات هو كلام للإستهلاك المحلى فقط ، فمثلا كم من المرات وعد يوسف والى وزير الزراعة برفع معاناة الفلاح وتحرير المحاصيل الزراعية



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

والمصالحة فى المديونيات والمخالفات ، وعقد انتهاء الانتخابات يبدأ فى عمليات الحجز والاضطهاد للفلاحين ، وعلى مستوى العمال تظهر تصريحات رئيس الحكومة بانه لا اجبار ولا معاناة ولا فصل ولا بيع لشركات القطاع العام ومكاسب ثورة ٢٣ يوليو وعقد الانتخابات يشرد المئات من العمال واسرهم بعمليات قمع بشعة ، ايضا ما حدث مع الصحفيين فى المعارضة ونقابة المحامين ونقابة الاطباء ، كل هذا جعل المواطن محصنا ضد الخداع الحكومى وليس الرشاوى فقط ، فالمفروض ان تحقق الحكومة مصالح المواطن ، وبالتالى بات من الضرورى ان تكون احزاب المعارضة والنقابات جبهة وطنية واحدة وامانة انتخابية تتلاحم فيها النقابات والاحزاب للوقوف خلف المعارضة فى مواجهة قائمة الحزب الوطنى التى تعدها الحكومة رافعين شعار التعمير وعلى الشعب المصرى ان يرد على هذه الرشاوى والاكاذيب بموقف قوى يؤدى الى التغيير عبر صناديق الانتخابات .

هذه الرشاوى الحكومية تقدم نتيجة إحساس حكومة الحزب الوطنى بفقدان المصداقية فى الشارع المصرى ولهذا كما يقول شفيق جاد الامين العام المساعد للحزب :إن الوعود تتزايد من جانب الحكومة فى وقت الانتخابات وهى فى الاصل رشاوى تحاول الحكومة من خلالها شراء صوت المواطن ، وكمحاولة لجذب التاييد لمرشحى الحزب الوطنى والدليل على ذلك واضح عند سؤال اى مواطن عن اى وعود حكومية او تصرحيات سيقول ان ذلك من اجل الانتخابات القادمة وهذه الوسيلة اثبتت فشلها بعد الكم الهائل من الكوارث التى احاطت بالمواطن ، علاوة على ان هذه الظاهرة لها خطورة على الوطن والمواطن فهى تاتى بمرشحين لا يعنيهم حياة المواطن بقدر ما يعنيهم ارضاء الحكومة علاوة على انها تصيب المواطن بالياس والاحباط لتردى الأحوال السياسية .

ويشير محمد عبد الله عزيز امين الحزب بالفيوم الى نقطة مهمة وهى ان الرشاوى التى تقدمها الحكومة من اجل نجاح مرشحي الحزب الوطنى هى اصدق دليل على غياب العمل الديمقراطى فى الانتخابات البرلمانية ، فهى تستغل امكانات الدولة لتقويض قدرة ودور الأحزاب كما ان هذه الرشاوى تاتى ببعض العناصر غير المؤهلة لقيادة الوطن وحل مشكلات المواطنين انما تاتى لخدمة الاهداف الشخصية بالدرجةالأولى والأخيرة .

ويصف عبد المجيد يونس -سكرتير الحزب بقنا ان هذا الفعل داومت الحكومة على ارتكابه قبل اى انتخابات سواء مجلسي الشعب والشورى او المحليات ولكن المواطن اصبح على يقين من الاعيب الحكومة وإذا كانت الحكومة قد حققت بعض النجاح فى الفترات السابقة ، فانا ارى انها سوف تسقط هذه المرة ، خاصة والمواطن بات يعلم تفكير الحكومة وبصفة خاصة فى صعيد مصر من خلال عمل مصالحات مع المحافظات التى تكثر بها زراعةالمحاصيل الرئيسية من خلال صرف التعويضات ، وهذه الوسائل ما هى إلا محاولة لإكتساب عناصر جديدة لتاييد الحزب الوطنى الذى فقد المصداقية فى الانتخابات ، والغريب فى الأمر اننا كنا نتوقع ان يبحث الحزب الوطنى عن طرق جديدة ومستحدثة ، ولكن على الرغم من ذلك فإننى اتوقع ان تحقق المعارضة نجاحا كبيرا فى الانتخابات القادمة ، خاصة ان اسلوب الرشاوى المتبع له اثاره السلبية .



الأحزاب المصرية والديموقراطية والليبرالية

بقلم
حسين عبدالرازق *

تثير ندوة «الوسط» عن مستقبل النظام الحزبي في مصر – والتي تعرضت لكثير من المواضيع التي تتجاوز الأحزاب السياسية ومشاكلها – مجموعة من القضايا تستحق مزيداً من النقاش والمتابعة من اطراف مختلفة، خصوصاً ان الحوار امتد الى مفهوم الوطنية والديموقراطية وعلاقتها بالليبيرالية، والأهداف القومية، والمتغيرات العالمية واهمية المرحلة.

ولفت نظري – على رغم تنوع الانتماءات الفكرية والحزبية للمنتدين – غياب اتجاهات اساسية في المجتمع المصري. اذ غاب ممثل للحزب الوطني الديموقراطي الحاكم منذ قيام الشكل الحالي للتعددية الحزبية عام ١٩٧٦، والذي يتحمل المسؤولية السياسية – شئنا ام ابينا – عما وصلت اليه حال الأحزاب السياسية في مصر، والاوضاع الديموقراطية عموماً. ولا يمكن اعتبار الدكتور مصطفى الفقي أو الدكتور عبدالمنعم سعيد او الدكتور وحيد عبدالمجيد معبرين عن هذا الحزب، حتى وان اقتربوا من زاوية واخرى من الحزب او من رئيسه. ولست بالطبع من القائلين باستقلال المثقفين وحياد البحث العلمي، فلا شك في ان لكل منهم انتماءه وانحيازه الفكري الذي يبدو واضحاً من خلال حوارهم في هذه الندوة وغيرها. ولكن بلا شك هناك مسافة بين اجتهاداتهم والموقف الرسمي للحزب الذي يعبر عنه قادته ويمارسونه.

كذلك غاب الحزب العربي الديموقراطي الناصري الذي يمثل قطاعاً مهماً من التيار القومي الاشتراكي. وغاب اي ممثل حقيقي للأخوان المسلمين وللحزب الشيوعي المصري، وكلاهما قوة سياسية لها وجود في الساحة السياسية والحزبية بدرجات متفاوتة، على رغم حجم الشرعية القانونية عنهما.

ولا يقلل من اهمية الندوة واهمية القضايا الكثيرة التي طرحتها، الأثر السلبي لغياب هذه الأحزاب الأربعة. اذ طرح في بداية الندوة استنتاج مفاده ان العالم كله يشهد تراجعاً لدور الأحزاب السياسية وفاعليتها كوسيط بين الشارع ومقاعد السلطة، نتيجة الانتقال من فكرة التعبئة الى فكرة التنمية التي تقوم على برنامج قومي شامل لا يتبناه بالضرورة، ونتيجة لثورة المعلومات، وبروز جماعات الضغط وقوى المصالح، واختفاء الاعتماد على نظرية «الكاريزما».

وعلى رغم اختلافي مع هذا الاستنتاج واسبابه، فالمشكلة الحقيقية انه ينطلق من رؤية للمجتمع الغربي عموماً والأميركي خصوصاً. وهناك اختلاف وتباين بين ظروف هذه المجتمعات وظروفنا، مما يجعل هذه المقولة لا تنطبق – في الوقت الحاضر – على مجتمعنا، ومن ثم فالقياس خاطئ تماماً.

فمثلاً يشكو المجتمع المصري من نقص المعلومات والقيود الواسعة المفروضة على تداولها، واحتكار السلطة لاجهزة الاعلام الجماهيري (الاذاعة والتلفزيون)، وما زالت مؤسسات المجتمع المدني ضعيفة وعاجزة عن التاثير الحقيقي، فما بالنا بالتحول الى جماعات ضغط وقوى ومصالح! وما زال المجتمع المصري يعاني من انقسام واضح حول قضايا اساسية وبالتالي يصعب الحديث عن وجود اتفاق على برنامج قوي شامل. كما ان القضية الوطنية ما زالت مطروحة بقوة على الساحة، وهناك مناهج مختلفة – بل متناقضة – لحلها. وما زالت العلاقات العائلية والتربيطات الاقليمية والقبلية تلعب الدور الرئيسي في الانتخابات العامة والأمية الابجدية تتجاوز ٥٠ في المئة من افراد المجتمع.

إن اسباب ضعف التعددية وهامشية الأحزاب السياسية في مصر، تكمن في ان مصر تحكم بنظام ديموقراطي شكلاً، بينما الجوهر شمولي يستند الى حزب واحد. ولعل واقعة تاريخية تعود الى عام ١٩٧٩ تقدم مثلاً صارخاً لهذه الحقيقة، وهي واقعة هجر اعضاء مجلس الشعب لحزبهم، حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يراسه المرحوم ممدوح سالم رئيس الوزراء في ذلك الحين، ومسارعتهم بالقفز الى «الحزب الديموقراطي» الذي شكله رئيس الجمهورية الراحل انور السادات ليصبح في يوم وليلة حزب الغالبية المطلقة منذ ذلك اليوم وحتى الآن.



ونظرة واحدة دقيقة الى الاطار الذي يحكم الحياة السياسية والى الممارسة خلال السنوات الثماني عشرة الماضية كافية لكي ندرك الأسباب الحقيقية لأزمة الديموقراطية في مصر.

فقانون الأحزاب (٤٠ لسنة ١٩٧٧) وقانون الجمعيات (٣٢ لسنة ١٩٦٤) وقانون التجمهر (١٠ لسنة ١٩١٤) وقانون العقوبات (٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته) والقانون الذي يحرم حق الاضراب (٨٥ لسنة ١٩٤٩) وقانون سلطة الصحافة (١٤٨ لسنة ١٩٨٠) وغيرها تفرض قيوداً على قيام الأحزاب وحركتها، وتقيم اطاراً محكماً معادياً للديموقراطية.

هذه الترسانة هي التي منعت حتى الآن قيام حزب «الاخوان المسلمين» والحزب الشيوعي، وعطلت قيام الحزب الناصري ستة عشر عاماً، وفرضت على الأحزاب جميعاً تشابهاً في البرامج المعلنة نتيجة النص في القانون على «ضرورة التزام اي حزب بمبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، وبمبادئ ثورتي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ و١٥ ايار (مايو) ١٩٧١، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديموقراطي والمكاسب الاشتراكية»!

وقد ادت هذه القيود ايضاً الى حصار الأحزاب – عدا الحزب الحاكم – داخل المقار وفي الصحيفة الحزبية، ومنعها من تكوين لها في الجامعات والشركات والمصالح الحكومية. وبالتالي اصبحت الوحدات الحزبية قاصرة على الأحياء السكنية. ومنعت الأحزاب من تنظيم التظاهرات السلمية (عقوبة التظاهرة، ٢٥ عاماً اشغالاً شاقة) ومن مخاطبة الجماهير عن طريق الاجتماعات العامة او توزيع البيانات، او من خلال الاذاعة والتلفزيون (لكل حزب فرصة وحيدة مدتها ٢٠ دقيقة كل خمس سنوات لمناسبة انتخابات مجلس الشعب)، او من خلال النشر في الصحف العامة المسماة «القومية».

وتحضرني تجربة عشتها عام ١٩٨٦ وكنت رئيساً لتحرير صحيفة «الأهالي» المعارضة، ففي لقاء مع اللواء احمد رشدي وزير الداخلية حينئذ – واكثر وزراء الداخلية نجاحاً – نقلت له احتجاج قيادة حزب التجمع على القاء مباحث أمن الدولة القبض على ستة من القيادات العمالية النقابية الأعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لتوزيعهم في مدينتهم كفر الدوار بياناً صادراً عن الحزب ومنشوراً في جريدته «الأهالي». وفوجئت به يؤكد ان كل من يوزع بياناً خارج مقار الحزب والجريدة سيقبض عليه. باختصار ليس مسموحاً للحزب بان يتوجه الى الجماهير وانما على الجماهير ان تسعى هي اليه إما بشراء صحيفته واما بالانتقال الى مقار الحزب!

فإذا اضفنا الى ذلك ان الراي العام في مصر اقتنع نتيجة للحملة المتصلة من اجهزة الحكم ضد الأحزاب واتهامها بالكفر والعمالة والارهاب (او مساندته)، ونتيجة لتجاربه بفساد الحياة الحزبية والديموقراطية، وان نتائج الانتخابات العامة محددة سلفاً، وتضمن مقدماً للحزب الحاكم اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان... فمن الطبيعي الا ينظر الناس بجدية الى هذه الأحزاب التي لا يعرفون مواقفها في صورة صحيحة نتيجة للحصار، وان ينصرفوا في النهاية عن العمل السياسي كله. خصوصاً ان الجميع يعرفون ان الانتماء الى حزب سياسي معارض والنشاط داخل صفوفه يؤديان في كثير من الأحيان الى الاعتقال والحبس «الاحتياطي» لفترات قد تطول الى ستة اشهر، والى التهديد في العمل ولقمة العيش. وقد تعرض اكثر من ١٠٠٠ عضو وقيادات التجمع للاعتقال والحبس في السبعينات ومطلع الثمانينات. وهناك اليوم ٦ من اعضاء التجمع وقياداته النقابية رهن الاعتقال، وفي السنوات الأخيرة تعرض قادة حزب العمل واعضاؤه والاخوان للاعتقال بدورهم.

الغريب ان يحمّل بعضهم – ممن يعرفون جيداً الأوضاع السياسية والحزبية في مصر – احزاب المعارضة مسؤولية عدم توافر الشروط للتحول من «التعددية المقيدة» الى ديموقراطية حقيقية كاملة، ويتهمونها بالاستعجال ونفاد الصبر والافتقار الى طول البال والرغبة في التغيير السريع ورفض التدرج، معتبرين ان المطالبة بانتخابات برلمانية حرة هو تطلع الى «الحد الأقصى» الذي لا يمكن تحقيقه الا بعد ١٠ او ١٥ سنة!

باختصار يطالب هؤلاء الليبيراليون احزاب المعارضة بقبول وصاية الحزب الواحد والتسليم بالمجتمع الأبوي وقبول ما يجود به الحكام وعدم الاندفاع الى المطالبة بانتخابات برلمانية حرة. والاكثر غرابة انهم يربطون تحقيق الديموقراطية في مصر – وكل المجتمعات – بقيام نظام اقتصادي اجتماعي معين، هو النظام الراسمالي، او الليبيرالي كما يسمونه، ثم لا يجوز ان نطالب بالديموقراطية ونطالب في الوقت نفسه بالقطاع العام. بل لا يجوز ان نطالب بالديموقراطية وباستمرار الصراع مع اسرائيل (المحتلة للاراضي العربية) ومع اميركا في الوقت نفسه!

اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط للديموقراطية، هو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية.

واظن ان القائلين باستحالة الديموقراطية الا في ظل مجتمع ليبيرالي اقتصادياً يتناسون عن عمد ان الديموقراطية (او الليبيرالية) السياسية القائمة على التعددية وحرية تكوين الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني لم تكن الوجه الآخر لليبيرالية الاقتصادية في الغرب، فقد احتاج الوصول الى هذه الليبيرالية السياسية الى معارك دامية وتضحيات ضخمة طوال النصف الاول من هذا القرن، حتى استقرت الديموقراطية السياسية التي نعرفها اليوم، «ورضخت الراسمالية الحاكمة للمطالب الديموقراطية من جانب القاعدة الشعبية فسمحت بتكوين الأحزاب والنقابات وحرية التظاهر والاضراب والمشاركة في الانتخابات». ولعبت الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية، ووجود الاتحاد السوفياتي وما مثله من تهديد للراسمالية، دوراً اساسياً في تحقيق هذه الديموقراطية التي تعد بحق ميراثاً للبشرية كلها. وتناسوا ايضاً ان الراسمالية ضحت وتضحي بالديموقراطية اذا تهددت مصالحها (المانيا النازية – ايطاليا الفاشية – الولايات المتحدة في فترة المكارثية) وان الليبيرالية الجديدة التي تجتاح العالم الراسمالي اليوم، تحاول انتزاع المكتسبات الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى والعمال والتراجع عن الديموقراطية وما عرف بدولة الرفاه.

اما اشتراط التخلي عن الطموحات الوطنية والمواجهة مع الاستعمار والصهيونية كشرط آخر للديموقراطية، فهو نوع من الاملاء قد يفسر ظهور موجات التطرف والعنف في بعض البلاد العربية. فكما وضع بعضهم في الماضي – واليسار من بينهم – الحرية في مواجهة الخبز، فالليبيراليون الجدد يضعون الحرية في مقابل الهوية الوطنية والقومية.

ان القضايا التي تثيرها هذه الندوة كثيرة ومتعددة، وارجو الا يفهم بعضهم ان الأحزاب المعارضة لا تتحمل اي مسؤولية عن ازمة الديموقراطية والتعددية في مصر، فانا من القائلين من خلال التجربة، ومن داخلها، انها تتحمل قدراً كبيراً من المسؤولية. وهو موضوع يحتاج الى تناول مستقل ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....[illegible]..............

التاريخ : ..... ١٣ [illegible]

الأحزاب تستعد لانتخابات الخريف المقبل في مصر

مقاطعة الاخوان لمجلس الشورى مؤكدة والتركيز على انتخابات مجلس الشعب

□ القاهرة - من حمدي رزق:

■ معركة المجلس الكبير او مجلس الشعب هي محور الارتكاز خلال العام الانتخابي الجاري في مصر. واذا كانت الاحزاب بشكل او باخر سترفض الدخول في معركة مجلس الشورى حسب ما صرح به ياسين سراج الدين، رئيس لجنة حزب الوفد في القاهرة لـ «الحياة» واجمع عليه المستشار مامون الهضيبي، الناطق باسم الاخوان، واكد عليه من التجمع الدكتور رفعت السعيد ولكل مبرره سواء بالاعتراض على الصيغة التي يعمل وفقها مجلس الشورى والتي تجعله اقرب الى المجالس العلمية المتخصصة منه الى المجالس النيابية إذ ليس من حقه لا الرقابة ولا التشريع ولا غيره كما يقول سراج الدين، او لعدم تشتيت الجهود فيما لا يجدي حسب قول الهضيبي. ويضيف من ذا الذي يتحمل انتخابين موسعين على مستوى الجمهورية في غضون اشهر عدة؟

اذن نستطيع ان نؤكد ان معركة الشورى ستكون مقصورة على الحزب الوطني وبعض الاحزاب الهامشية التي تطمع في معونة الانتخابات ليس اكثر ومنها احزاب «الخضر» و«الامة» و«العدالة» وغيرها او على الاقل ان يتحول قادتها الى اعضاء في المجلس حسب الوعد الحكومي السري الذي تتحدث عنه هذه الاحزاب التي ستكون ديكوراً لهذه الانتخابات. وسوف يستغلها الحزب الحاكم في التخلص من بعض رموزه التقليدية ولم يثبت نجاحها في الانتخابات الاشتراعية الكبرى عام ١٩٩٠ وتحاول فرض نفسها في دوائر بعينها او لترضية بعض العناصر التي ما زالت غاضبة من اثار معركة ١٩٩٠ ولإحداث التوازن القبلي المطلوب بين العائلات في الصعيد. وستكون ترشيحات الشورى مقابل تاييد مرشحي الوطن في البرلمان الكبير.

أسئلة برلمانية

تبقى المعركة الكبرى المحدد لها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. واذا كان الرئيس مبارك القى بقفازه في وجه المعارضة وقرر اجراء الانتخابات بالشكل الفردي، وهو المطلب الذي كانت تصر عليه طوال الفترة الماضية التي اجريت فيها الانتخابات على اساس القائمة النسبية، فإنه بذلك وضع الاحزاب جميعها في مازق وطرح اسئلة عدة منها:

ما مصير التحالف القائم حالياً بين «العمل والاحرار والاخوان» خصوصاً وانه لم يعد له فائدة، فالاخوان يستطيعون الآن الترشيح وبشكل فردي ومن دون لافتة حزب شرعي.

هل سيظل حزب الوفد الذي يرى في نفسه عمدة احزاب المعارضة على الخط مقاطعاً الانتخابات البرلمانية في الوقت الذي تحول الحزب الى مجرد صحيفة وتاكلت شعبيته الى درجة كبيرة خصوصاً بين العائلات التقليدية في الصعيد. وهل دخوله سيكون فرصة لترميم جدرانه المتصدعة بفعل معاول الخلاف التقليدي بين الاجنحة الراديكالية ممثلة في نعمان جمعة نائب الباشا فؤاد سراج الدين وجناح التفاهم مع الحكومة ممثلاً في شقيق الباشا ياسين سراج الدين.

اذا كان سقوط التحالف الاخواني مع الاحرار والعمل قائماً فهل هناك فرصة للتنسيق بين احزاب المعارضة الكبرى ضد الحزب الوطني الحاكم، وما شكلها إذا حصلت واين يقع الاخوان فيها؟

الاجابة ليست سهلة ولكل طرف طروحاته في هذا الصدد:

لنبدا بالسؤال الاول ما مصير التحالف الاخواني؟

يقول المستشار الهضيبي: اولاً: انه حق طبيعي ان ندخل الانتخابات ونحن جزء من هذا الشعب ولنا كل الحقوق الدستورية والقانونية. واعتقد ان المحكمة الدستورية قررت أن حق الترشيح والانتخاب مطلق ولا يجوز تقييده ولن نقبل العدوان على هذا الحق.

ثانياً: اننا والاحزاب الاخرى عندما قاطعنا انتخابات عام ١٩٩٠ كنا نحاول الضغط الادبي على الحكومة لتحقيق المساواة بين الاحزاب والحزب الحاكم والاشراف القضائي الكامل، لكننا هذه المرة وعلى رغم عدم نجاح الضغط سنشارك ونحن مع المشاركة الكاملة.

● في شكل تحالف ثلاثي؟

- حكاية التحالف لم تعد مطلوبة لعدم وجود القوائم بمعنى ان التحالف القانوني الذي كان قائماً لم يعد له وجود ومضمون التحالف الذي نسعى اليه الآن هو التنسيق وبذل الجهد المشترك لتحقيق المساواة الانتخابية وترك دوائر معينة لكل اتجاه ونساند البعض.

● إذن انت تسعى على ما يبدو لجبهة موحدة من المعارضة ضد الحزب الوطني؟!

- الجبهة مرفوضة تماماً بسبب الاختلافات الفكرية والعقائدية بين الاحزاب.

● إذن ستدخلون بمفردكم؟

- وهل هناك ما يمنع. سنعطي الفرصة لعناصرنا للدخول ولسنا في حاجة لعباءة احد لان الانتخاب الفردي يتيح الحق للمستقلين بالدخول كافراد وليس كاحزاب.

● الا تعتقد أن القبض على التنظيم الاخير من جماعتكم يشي بمصادمات اخرى في الطريق قد تحول بينكم وبين ما تصبون اليه من دخول البرلمان؟!

- اعتقد أنها ستزيد في الفترة المقبلة، والدولة كلها تقول اننا لسنا شرعيين وان وجودنا خطر. ووزير الداخلية قال: «اننا نساند الارهاب» وان كل هذا لن يمنعنا من دخول هذه الانتخابات.

● والشورى؟

- دلنا على حزب في مصر يستطيع ان يتحمل انتخابين كاملين في ظرف خمسة اشهر، سوف نترك الشورى للافراد ورغباتهم.

● يبدو انكم تواجهون مازقاً في النقابات قد يترك اثره على الانتخابات العامة؟

- نحن لا نتدخل في انتخابات النقابات والناس في النقابات يرتبون احوالهم وان كنت احذر من مغبة التورط الحكومي بهذا الشكل في النقابات.

اذن التحالف سيصبح عديم الفاعلية وستقل بالتاكيد فرصة ابراهيم شكري لدخول البرلمان كما ستقل الى حد كبير فرصة مصطفى كامل مراد رئيس الاحرار إلا باذن حكومي. اما الاخوان فيبدو ان طرقهم كثيرة ودخولهم ببعض العناصر مؤكد إلا اذا جدت ظروف اخرى.

على صعيد حزب الوفد ستعقد الجمعية العمومية العادية خلال الستين يوما المقبلة فإذا نجح الباشا في حسم خلافات الكبار داخل الحزب وملء الفراغات داخل هيئة الحزب العليا باصحاب الاملاك والنشاطات الاقتصادية لتوفير الدعم المالي قد يجد بعض «الباشوات» فرص الدخول تحت راية الوفد الخضراء، اما اذا ظلت الاجنحة تتصارع على هذا النحو فإن الحزب قد يجد نفسه مضطراً لاقامة تحالفات للخروج من حالة البطالة السياسية التي يعاني منها منذ عام ١٩٩٠.

يقول ياسين سراج الدين شقيق رئيس حزب الوفد ورئيس لجنة الوفد في القاهرة: إن المقاطعة كانت قرار الهيئة العليا في ١٩٩٠ ووقفت انا والمرحوم علوي حافظ ضدها. فإذا كان الحزب سيقاطع ماذا يتبقى منه، صحيفة مثلا. صحيح نحن نرفض ان نكون تكملة لصورة الديموقراطية في مصر لكن في الوقت نفسه ان المقاطعة لها آثارها السلبية اخطرها تاكل العضوية وشعبية الحزب، وانا ما زلت اصر على المشاركة واظن ان الاتجاه داخل الوفد الآن هو المشاركة.

● هل هناك شروط للمشاركة؟

- بعض الاتجاهات المعارضة تشترط ان يترك الرئيس مبارك موقعه كرئيس للحزب الوطني. وهؤلاء بهذه الحجة يحاولون ان يتستروا على عدم قدرتهم على النجاح في دوائرهم وان يضعوا العصا في العجلة. فمبارك لن يترك الوطني فهل نستمر في المقاطعة.

● هل كان الشرط الوحيد؟

- لا. هناك شروط أخرى منها خلق مناخ ديموقراطي سليم يمكن معه اجراء انتخابات نظيفة ونزيهة. وللوفد مطالب منها تنقية جداول الاقتراع والاشراف القضائي المحايد وتكافؤ الفرص في الاعلام واظنها قريبة التحقيق وليست تعجيزية.

● بعيداً عن الشروط هل هناك نية لإقامة تحالفات او جبهة وطنية لدخول الانتخابات؟

- الوفد يجد في نفسه من الثقل السياسي والوزن الشعبي وكحزب معارض الاول في الشارع المصري وليس بحاجة للتحالف مع احد سواء العمل او الاحرار او حتى الاحزاب الورقية الاخرى.

● والاخوان؟

- هناك مشكلتان: الاولى ان الوفد عرض نفسه بتحالفه عام ١٩٨٤ مع الاخوان للنقد اذ اخذ البعض عليه انه سمح لنفسه بالتحالف مع تيار مشكوك فيه وخرجت منه بعض تيارات العنف وتلك تهمة لا يقبلها اي وفدي على حزبه الوطني.

الثانية، تم تضخيم شخصية الاخوان الى درجة انهم قد يشترطون نصف عدد المقاعد، وبخاصة ان البعض يرى انهم اكثر تنظيماً والتزاماً بعد نجاحاتهم في النقابات المهنية.

واضيف ان الوفد غير مستعد لان يعطيهم ما يطلبون. الفرصة امامهم للدخول من دون حاجة لوجود غطاء شرعي.

● والشورى؟

- لن نشترك في انتخابات التمديد النصفي للشورى لاننا غير مقتنعين بهذا المجلس فليست له سلطات تشريعية او رقابية على الموازنة ولا اي شيء، هو اقرب الى مجالس البحوث. اما ان يعطى سلطات مجلس الشيوخ قبل الثورة اما اننا لن ندخله.

يبدو ان حزب التجمع حسم امره في الانتخابات وقرر الدخول ليس لانه لم يقاطع في عام ١٩٩٠ (فاز بخمسة مقاعد يحتل احدها رئيسه خالد محيي الدين بصفته زعيم المعارضة البرلمانية) بل، حسب ما يقول الدكتور رفعت السعيد امين اللجنة المركزية للحزب، «ان المشاركة هي الاصل والمقاطعة هي الاستثناء، والحزب السياسي من المفترض الا يقاطع منفرداً. اي أن تكون المقاطعة تتويجاً لفعل سياسي يؤدي لمقاطعة جماهيرية والمقاطعة المعزولة جماهيرياً لا جدوى من ورائها.

ايضا قبل ان يقاطعوا لا بد وان يعرفوا ان الحزب السياسي لا بد وان يحدد اسباب المقاطعة وان هذه الاسباب يمكن تحقيقها وان يعود للمشاركة اذا ما تحققت. والاحزاب التي قاطعت عام ١٩٩٠ كانت تطلب تداول السلطة وهو مبدأ صعب افتراضه الآن، وهي الآن تعود الى المشاركة على رغم ان تداول السلطة لم يتحقق.

● فرصتكم في انتخابات ١٩٩٥ ربما كانت اقل من عام ١٩٩٠ لان الاحزاب ستشارك ولن تنفرد بصفة الحزب المعارض التي توفرت لكم في الانتخابات الماضية؟

- من المفترض ان المقاعد الخمسة تزيد لاننا كحزب قدمنا نموذجاً للمعارضة الايجابية والضارية التي ابتعدت عن الصراخ والعويل وعارضت جيداً ولم تتسابق لتاييد برامج الحكومة والموازنة كما فعلت الاحزاب الاخرى في البرلمانات السابقة.

● واذا كان هناك تحالف الا يشكل خطراً على فرصكم وبالتالي يمكنكم احتواؤه بالدخول فيه؟

- لنا منطلقات اساسية نوقشت في اجتماع اللجنة المركزية الاخير.

اولاً نحن نرفض مبدأ التحالف او التنسيق مع الجماعات المتاسلمة او الاحزاب التي تتاثر بها.

● تقصد الاخوان والعمل والاحرار؟

- ارفض التسمية لانها لا تضيف. والقاعدة واضحة جداً.

ثانياً: وارد التنسيق وطبيعي ان يحدث. وسبق وحدث مع حزب الوفد عندما لم يترشح احد في دائرة خالد محيي الدين ورددنا لهم الجميل في دوائر اخرى.

ثالثاً: نجري تنسيقاً فعلاً مع الحزب الناصري واعتقد ان الحزب الناصري سيدعو الاحزاب السياسية لبحث العمل المشترك في الفترة المقبلة لضمان حياد ونظافة المعركة الانتخابية.

● انتم حزب موارده محدودة كيف تواجهون معركة الفلوس في الانتخابات المقبلة؟

- قضية التمويل تمثل خطرا داهما على مجرى العملية الانتخابية ليس هذا فقط بل على مجرى الديموقراطية ككل والجميع يعرفون هذا، ولعل البعض تاكد ان قوى متاسلمة بذاتها حصلت على دعم مالي خارجي بهدف شراء مقاعد

برلمانية في الانتخابات المقبلة وكلنا يعرف أن العملية الانتخابية اذا انفق فيها مال زائد في ظل نقص الخدمات في القرى وحاجة هذه القرى لاستكمال مرافقها. كل هذا يشكل عامل جذب لمنطق الفلوس في تلك المعركة.

ليس هذا فقط بل ان اصحاب الموارد السوداء تجار المخدرات وخلافه، سيكون لهم دور في ذلك اذا ما دخلوا باموالهم الى ساحة شراء المقاعد. ومن هنا لا بد من تعديل تشريعي يحرم المرشح من تلقي او تقديم اي تبرعات خلال العملية الانتخابية ويحدد قاض مستعجل لنظر تلك المخالفات ويكون من حقه شطب المرشح اذا صدرت منه هذه الاعمال.



المصدر : الاهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ / ١ / ١٩٩٥

رسالة مفتوحة الى نواب الشعب

أين المفر من المواطنين ؟

حدث .. فى مجلس الشعب

عبدالجواد على

ادعو اعضاء مجلسى الشعب والشورى وهم على مشارف الدورة البرلمانية الاخيرة استعدادا لخوض غمار انتخابات جديدة ستكون بمثابة امتحان، قد يكرم «النائب» فيها او يهان ادعوهم جميعا ليشاهدوا صورة صادقة وواقعية من الريف المصرى وهم قد جاءوا الى البرلمان نوابا عن الشعب كله ليكونوا تعبيرا عن اماله وآلامه وطموحاته واطروحاته، نحو غد افضل لشعب مصر العريق صاحب حضارة سبعة آلاف سنة، وهو صانع الحضارة منذ فجر التاريخ وحامل لواء رقى بنى البشر على وجه البسيطة كلها، وهو رائد العلم والمعرفة، ماديا وروحيا على السواء ولاتزال اثارها العظيمة خير شاهد على ذلك.

اقدم هذه الصورة الى نواب الشعب ليرى من خلالها كل واحد منهم نفسه ويقوم اعماله قبل التفكير فى دخول الانتخابات القادمة لكيلا يتحمل مالايطيق، وكفاه ما حققه من مصالح شخصية حتى لايفقدها او تكون سببا فى ضياعة دنيويا بعد ان اضاع نفسه اخرويا بالبعد عن الله والانغماس فى الهوى ومتع الحياة، وعدم الوفاء بالقسم الذى قطعه على نفسه بأن يكون راعيا لله والوطن وحق الناس!

اقول لكم ايها النواب، وبصراحة شديدة اننى شاهدت فى قريتى وهى احدى قرى محافظة المنوفية صورة مجسدة لما يحدث فى باقى قرى مصر من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، شاهدت تدهورا على كافة المستويات الزراعية والصحية والثقافية والاجتماعية بفعل الاهمال وغياب دور اعضاء مجلس الشعب عن المتابعة اليومية للمشاكل وبذل كل جهد من اجل حلها لان كل نائب بات مشغولا بمصالحه الشخصية او همومه الذاتية!

كفاكم جريا وراء مصالحكم الشخصية فليس بالسعى وراء اصوات الناخبين يحيا النائب حياة صحية سليمة تحت قبة البرلمان لان حمل رسالة النيابة عن الشعب مسئولية تكليف وليس جاها او تشريفا يسعى الراغب فيها ليكون من الوجهاء بين عشيرته وابناء جلدته فالنيابة عن

الشعب امانة يجب ان يؤديها من يقبل تحملها بالذمة والنزاهة والصدق والاخلاص، وان يكون راغبا وقادرا على العطاء لكل الناس على السواء، والا يكون صاحب هوى او غرض دنيوى يبغى تحقيقه، والا فإن المسألة تكون خيانة لما قبل النائب عن الشعب حمله من امانة قد تكون له يوم القيامة خزى وندامة!

لم اجد اثرا يذكر لنشاط اعضاء مجلس الشعب فى تادية خدمات استراتيجية للمواطنين كما كان يحدث فى الماضى لان النواب لم يعودوا يركزون نشاطهم الا فى قضاء بعض الطلبات الخاصة ومنها الاقرباء واصحاب الجاه والسطوة فى محيطهم الاجتماعى املا فى الحصول على تاييدهم فى الانتخابات القادمة، وتلك بالقطع نظرة ضيقة لاتتجاوز حدود الاقدام، ففيها تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة التى هى الابقى والادوم، لان المصالح الشخصية لاتعدو الا ان تكونامرا عارضا مصيره سلة الاهمال والنسيان، ان لم تكن وبالا على اصحابها!

ومثل هذا التصرف اللا إنسانى طبعا ، يترك أثرا سيئا فى نفوس الفلاحين وينمى شعور العداء تجاه كل مسئول بالمحليات الذى لايظهر لكى يخدم ويحل المشاكل ولكن ليمارس اسلوب الجباية ، ولذلك صار هناك نوع من الارتباط الشرطى بين شعور الفلاح بالظلم وظهور رجال الدولة امامه ، وهذا هو السبب الحقيقى فى عزوف الكثيرين عن المشاركة السياسية بشكل إيجابى وبدافع شخصى ، وإن بدا انه يشارك فى العمل السياسى مثل الانتخابات التشريعية او الاستفتاء أو غيرها من صور المساهمة السياسية لان المشاركة تتم بضغط من العمد والمشايخ ، فيكون الفلاح بذلك مجبرا أو مسيرا لامخيرا (كنوع من « التقية» ليبدأ بها عن نفسه شبهة المعاداة للادارة الحكومية حماية لنفسه ولاولاده من اى الاوقات ، إذا ظهر بمظهر المتقاعد أو المتقاعس عن اداء الواجب المفروض عليه فرضا حتى ولو لم يكن على إقتناع بما يفعل !!

ولقد تدهورت احوال الترع فى الريف تدهور كبيرا ، فقد كانت فى الخمسينات والستينات اوسع وأعمق وانظف من الحشائش مما كان يسهل معه وصول المياه إلى النهايات فيلبى إحتياجات الرى دون اى شكوى ، والسبب ان هذه الترع كانت تتم لها سنويا فى موسم « السدة الشتوية » عملية تنظيف وتطهير كاملة وبجهد بشرى خالص ، فقد كان يتم الاستعانة بشباب كل بلد تمر الترعة



بزمامه للقيام بعمليات التطهير مقابل اجر يومى عن العمل وكان هذا العمل يتم تحت إشراف مهندسين يؤدون واجبهم بالذمة والامانة والحرص على الصالح العام دون مجاملة لأحد ولذلك كان العمل يتم على اكمل وجه واحسن اداء . كما كانت عمليات تطهير الترع موسميا بمثابة فرصة للاستفادة من طاقات الشباب فى الريف باتاحة عمل موسمى لهم يدر عليهم دخلا يلبون به إحتياجاتهم ومطالبهم العائلية ، وكان اجر العمل فى هذه « الترحيلة» التى تصل مدتها إلى ٤٥ يوما هو اربعة قروش فى اليوم وبجملة ١٨٠ قرشا فى المدة كلها ، وكان هذا الرقم كافيا لشراء مستلزمات الأسرة الريفية فى فصل الشتاء !!

اما اليوم فان تطهير الترع يتم اليا ، وان كان فى ظاهرة الرحمة ، إلا انه يحمل العذاب للفلاح لشدة معاناته من قلة المياه التى تحملها هذه الترع ، لأن المعدات الحديثة لاتؤدى نفس المهمة البشرية فى عمليات تطهير الترع ، فهى تعمق المجرى فقط دون مقدرة على إزالة ما علق بالحواف من رواسب طينية او حشائش نامية او أشجار طاغية ، وبمرور الزمن ضاقت الترع واصبح اى عائق ولو قليل يؤدى إلى توقف إنسياب المياه بالترع ، لذلك لم يكن غريبا أن يجار الفلاحون بالشكوى من نقص مياه الرى فى كل وقت وحين !

كان من الاولى ان يحدث تطور حقيقى بالريف ، ولكن للاسف تراجع ما هو قائم فيه إلى الخلف ، فبدلا من ان يكون الريف محل إهتمام وتطوير اصبح موضع إهمال ، حتى الجسور التى كانت مقامة على ضفاف فرعى النيل بالدلتا هما الدمياطى والرشيدى ، لم تسلم هذه الجسور من الاهمال والتعديات عليها مع ان إقامتها كان مستهدفا منها حماية الدلتا من الغرق فى موسم فيضان النيل ، و الواجب يفرض الحفاظ عليها تحسبا لاى طوارئ فى المستقبل !

فأين انتم يانواب الشعب من كل هذا ، والكل يتساءل عن سبب غياب دوركم ووعودكم التى قطعتموها على انفسكم فى الانتخابات الماضية ؟!

اخيرا ... لم اقصد بعرض هذه الصورة ان اثبط الهمم او ابث اليأس فى النفوس ، ولكن ليشحذ كل منا همته ووطنيته لمواجهة الواقع مهما كان مريرا ، بكل الجدية والمسئولية من أجل النهوض بالمجتمع المصرى ، وزيادة الوعى والأمل بين أبنائه ليزداد ترابطهم وتماسكهم فى مواجهة الأخطار المحيطة ، فقد كان ترابط الشعب المصرى وتماسكه دائما هو العاصم له من التحلل والفناء رغم شدة الخطوب والمحن التى إعتصرته فى بعض المراحل حتى النخاع ، الأمر الذى حير المؤرخين وعلماء الاجتماع الأجانب ، وقد حاول بعضهم أن يجد حلها لما يعتبره لغزا ، فقد شبه أحد المؤرخين الأسبان الشعب المصرى بالتمساح ، يبدو نائما ولكنه فى غاية اليقظة والانتباه لأنه عندما ينتفض لايستطيع احد أن يمنعه او يحول دونه ودون تحقيق هدفه بكل قوة وإمتداد وجسارة تصيب الآخرين بالعجز والشلل التام ! فيانواب الشعب ، هل وصلتكم رسالتى ، وانتم على مشارف انتخابات جديدة . نأمل ان تسفر عن إختيار افضل العناصر الوطنية الراغبة بصدق ونزاهة فى خدمة الشعب وليس العمل لتحقيق مصالحها الشخصية ؟!

(الا قد بلغت ؟

اللهم فاشهد !



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٥

فى جلسة غير قانونية

النواب يحذرون الحكومة من تزوير الانتخابات
ووزير شئون مجلس الشعب يرفض التحذير

تابع الجلسة

محمود غلاب

استانف مجلس الشعب برئاسة الدكتور فتحي سرور امس . مناقشة بيان الحكومة بدات الجلسة غير قانونية حيث حضرها ٦٠ عضوا فقط وارتفع عددهم الى ١٠٠ عضو قبل نهاية الجلسة فتر حماس الاعضاء فى الحديث او الاصغاء وغاب الاعضاء الذين سجلوا اسماءهم لطلب الكلمة مما دفع الدكتور سرور الى مطالبة الحاضرين بالكلام انشغل الاعضاء فى احاديث جانبية . وكونوا شللا فيما بينهم لتسلية الصيام كما انشغل الدكتور يوسف والى وزير الزراعة فى حديث جانبى مع كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى واصبح المتكلم يحدث نفسه . والتسجيل فى المضبطة فقط . هاجم الذين تحدثوا فى البيان الحكومه لعدم تطبيق القوانين التى تصدرها مثل قانون البيئة والمبانى وانتقدوا عدم تنفيذ الحكومة لوعودها فى اعادة حقوق المودعين فى شركات توظيف الاموال . واعادة حقوق العاملين بالعراق . وتوفير فرص عمل للخريجين . وتطوير الجهاز الادارى للدولة

اعترض النائب ابراهيم النمكى على قرارات الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية التى وزعتها على المحافظات بعدم توصيل المرافق والكهرباء لاصحاب المبانى الذين لم يسددوا متاخرات التامينات وطالب الحكومة بسداد مستحقات مودعى شركات توظيف الاموال من فائض المبالغ بالبنك المركزى البالغة ١٧ مليار جنيه وهاجم محيى الدين هاشم الصندوق الاجتماعى مؤكداً انه اصابه مس من الجن بسبب عدم تمكين عدد كبير من الشباب من الحصول على القروض التى يخصصها الصندوق لاقامة مشروعات الشباب

وطالب محمد ابو سديرة الحكومة بالدخول مستثمرة فى مشروعات الصعيد بجانب القطاع الخاص . واعرب عن قلقه من استمرار تدهور الصحة وانتشار الدروس الخصوصية فى المدارس بسبب مجانية التعليم والصحة . وطالب باعادة النظر فى هذه المجانية وتساءل عن دور البحث العلمي فى توفير التكنولوجيا للمشروعات الجديدة

وعلقت الدكتورة فينيس كامل بانه تم تشكيل لجنة عليا للبحث العلمى برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء للارتقاء بالتكنولوجيا . وانشاء مراكز لحل مشاكل الصناعات الصغيرة . ومراكز تطوير تكنولوجية .

وطالبت سوسن الكيلانى بسرعة الانتهاء من تحديد كردونات القرى والمدن . والبدء بالمحافظات الصحراوية والساحلية . لفض الاشتباك بين القرى والمدن . كما طالبت بتقييم مشروع فصل انتاج الخبز عن الانتاج . واشارت الى ضرورة استمرار هذا المشروع لتوفير فرص العمل للشباب . ومراجعة حصيلته . واقترحت انشاء كادر خاص للاطباء الشرعيين للحصول على حقوقهم . وزيادة مخصصات وزارة الصحة للارتقاء بمستوى الخدمات التى تقدمها للمرضى

وحذرت الدكتورة حورية مجاهد من الاشتباكات المستمرة بين عدد من الوزارات مطالبة بحلها بعيداً عن الاثارة . واكدت على اهمية وضع استراتيجية متكاملة للتنشئة السياسية تتبلور فيها جهود الاسرة والمؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية لتكوين فكر الشباب . كما طالبت بتطبيق كادر القضاء على اعضاء هيئة التدريس . ورفع سن المعاش لهم اسوة بالصحفيين . وحذرت من استمرار خروج الرحلات العلمية التى تنظمها الجامعات عن الخط الذى تهدف اليه بعد ان تحولت الى رحلات سياحية يتمتع بها غير الطلاب .

واشاد اللواء احمد رشدى بجهود اجهزة الامن فى مواجهة الارهاب . وطالب الدولة بزيادة دعم رجال الشرطة . وانتقد عدم تطبيق قانون المبانى . مما ادى إلى تحويل الجراجات الى مخازن وتسببت فى اعاقة حركة المرور بسبب ركن السيارات فى الشارع . كما انتقد عدم صدور اللائحة التنفيذية لقانون البيئة حتى الان . ووجه انتقادات حادة الى الحكومة لعدم تنفيذ وعودها فى حل مشاكل المودعين فى شركات توظيف الاموال وتطوير الجهاز الادارى للدولة . كما حذر من تجاهل ازمة المياه التى دخلت صراعات دولية وطالب بترشيد المياه بعد زيادة المساحات المستصلحة من الاراضى وزيادة عدد السكان . واوضح ان التقارير كشفت استيرادنا لحوالى ٤٢ ٪ من الطعام . وطالب الحكومة بوضع الخطط الاقتصادية اللازمة فى التركيز على الانتاج . لتقليل الاستيراد .

واشار الدكتور امين مبارك الى اهدار المال العام فى شركة شمتو . وطالب الدولة باعادة النظر فى اسعار بيع شرائح الكهرباء مشيراً الى وجود مبالغة كبيرة فى اسعار بيع الكهرباء . واقترح دعم الشريحة الاولى من مستهلكى الكهرباء . وسرعة انشاء جهاز رقابى خاص باسعار الكهرباء ومياه الشرب .

وتساءل فاروق متولى قائلاً هل تجرى انتخابات مجلس الشعب القادمة بالطريقة التى اجريت بها الانتخابات التكميلية حيث حدث فيها اخلال بالديمقراطية واعرب عن امله فى ان تجرى الانتخابات بطريقة ديمقراطية . ووصف كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى كلام فاروق متولى بانه كلام فى الهواء وغير محدد . واضاف ان الانتخابات التكميلية تمت فى ٨ محافظات للشعب والشورى وتمت بطريقة ديمقراطية . وتحدث فاروق متولى مرة اخرى قائلاً انه يحذر

الحكومة من اجراء انتخابات غير ديمقراطية وقال كمال الشاذلى انه يرفض هذا التحذير باسم الحكومة . وشن جلال غريب هجوماً على الحكومة ، مشيراً الى ارتفاع الديون المحلية والخارجية ، وانفاق ملايين الجنيهات بصفة يومية على الوزارات . وانتقد عدم عناية الحكومة بالقطارات وخاصة الدرجة الثانية ، واقترح اشراف وزير المالية على اجراء انتخابات مجلس الشعب والشورى . واضاف ان الحكومة كشفت عن معدن الشعب واصالته لتحمله المصاعب وقدرته على الصبر الذى يتحول بجانبه صبر ايوب الى رفاهية .

شكرى فى طنطا:

نطالب بوزارة محايدة لإجراء الانتخابات

كتب صلاح النحيف:

أدان الأستاذ إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل تعديل الحكومة لقانون النقابات دون الرجوع إلى أصحاب الشأن لإحكام قبضتها على هذه المؤسسات الديمقراطية. واستنكر اعتقال بعض قياداتها.

أكد شكرى أن النقابات المهنية تلعب دوراً وطنياً مهماً وتعمل لصالح الأمة وليس فى مصلحة البلد ضربها والقضاء على دورها.

وعن انتخابات مجلس الشعب القادمة قال شكرى فى الندوة التى نظمها حزب العمل بطنطا مساء الخميس الماضى: ان الأمة كلها تريد انتخابات حرة نزيهة بالمعنى الحقيقى الذى تتاح فيه الفرصة أمام الشعب لاختيار ممثليه وتوضع لها ضمانات تسد الثغرات وتكفل سلامة الإجراءات.

وأضاف شكرى: إننا سنمضى فى طريقنا مهما حاولوا إيقافنا، ندق الأجراس ونجمع الأمة بكل اتجاهاتها وتياراتها لانتزاع حق هذا الشعب فى أن ينعم بانتخابات حرة نزيهة.

وأشار شكرى إلى أنه قد حان الوقت لتقف أحزاب المعارضة صفا واحدا فى مواجهة إصرار هذه الحكومة على التزوير، وسأدعو أحزاب المعارضة والقوى السياسية وكل فئات الأمة لنعلن موقفنا ومطالبنا وتمسكنا بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، إعمالا لأحكام الدستور، وبوزارة محايدة لإجراء الانتخابات وضمانات بشأن سلامة إجراءات الانتخابات. وأعرب شكرى عن دهشته لرفض القيادة السياسية لتوصيات مؤتمر الحوار الوطنى، وخاصة حيدة الانتخابات وهى من الموضوعات الرئيسة التى حظيت بالاتفاق التام من كافة الاتجاهات العامة والخاصة وتصدرت توصيات مؤتمر الحوار الوطنى.

وناشد المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل فى كلمته التى ألقاها فى الندوة التى عقدتها أمانة حزب العمل بالغربية مساء الخميس الماضى بالمقر الرئيسى للحزب بمدينة طنطا.. ناشد أهل الحكم أن يعملوا جاهدين لتجميع الشعب وتجنب القلاقل نظراً للظروف العصيبة التى تمر بها البلاد ولم تر مصر مثيلا لها من قبل ومنها على وجه الخصوص محاولات إسرائيل أن تأخذ كل شىء بدون مقابل.

وقال: إسرائيل هى الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية بها أكثر من مائتى رأس نووية يمكن حملها على صواريخ يصل مداها إلى كل العواصم العربية من الخليج إلى المحيط.. ليس هذا



شكرى فى طنطا:

إلى المحيط.. ليس هذا فحسب بل يحاول هؤلاء الصهاينة اليوم فرض سياساتهم الاستيطانية وتسخير اللوبى الصهيونى بأمريكا لتهديد مصر ومعاقبتها على قرار حكومتها بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا إذا وقعت إسرائيل.. وياللعجب فى الوقت الذى سارعت فيه كل الاقلام بالصحف الحكومية والمعارضة تندد بإسرائيل وبمحاولات قطع المعونة الامريكية عن مصر كانت حكومة مصر تفكر فى شيء آخر وهو ممارسة ضغوط على أحزاب المعارضة وتوجيه اتهامات باطلة لرموز هذه الاحزاب لاسند لها من القانون..

وفى هذا الوقت الذى كان يجب فيه على أهل الحكم أن يجمعوا شمل الامة.. نرى تراجعا ونرى ضغوطا أمريكية وصهيونية على حكومة مصر لتغير موقفها بدعوى انه عندما تتم التسوية النهائية على المسار السورى اللبنانى يمكن أن يكون هناك وعد من إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية!!

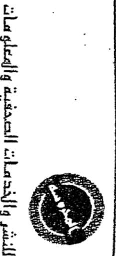
وندد شكرى بمحاولات وتحركات الحكومة المصرية لتعديل قانون النقابات المهنية. وأوضح أن النقابات المهنية تلعب دورا مهما ووطنيا لرفع كلمة الحق والعمل لصالح رفعة هذه الامة!. وهذا لا يرضى الحكومة المصرية ومن هنا كانت هذه الهجمة التى أقدمت عليها الحكومة باعتقال أعضاء النقابات المهنية.

وأشار إلى دور حزب العمل عندما حاول الرئيس السادات الخروج على القانون ضد نقابة المحامين وهو الحزب الوحيد الذى وقف ضد السادات وتعسفه ضد نقابة المحامين. وتناول شكرى فى كلمته بالشرح والتحليل سياسات الحكومة الفاشلة التى أودت بنا إلى مانحن فيه من ضعف وهم وكرب، وانتشار الفساد فى أجهزة الحكم بشكل خطير يهدد كيان الامة.. مؤكدا أنه لامخرج لنا من كل هذه الأزمات الطاحنة إلا بالرجوع إلى شرع الله إعمالا بأحكام الدستور التى تنص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع.

وفى نهاية اللقاء أجاب شكرى عن كافة الأسئلة والاستفسارات التى طرحت حول السوق الشرق أوسطية، واختلال ميزان مصر التجارى، ورؤية الحزب فى قانون الإسكان الجديد وقد تحدث فى الندوة عضوا اللجنة التنفيذية محمد بدر ومحسن أبو سبعده وآثرا إفساح المجال أمام الحاضرين للاستماع إلى المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب. كما تحدث صلاح القفص أمين حزب العمل بالغربية وتناول فى كلمته المخاطر المحدقة بالامة والمخططات الامريكية الصهيونية لوأد أى صحوة إسلامية.. ونقل أمين الغربية تحية جموع الشرفاء والمحامين المجتمعين بالمحلة الكبرى للدفاع عن المعتقلين والمقبوض عليهم إلى الأستاذ إبراهيم شكرى.

كما تحدث أيضا محمد شحاته عضو هيئة مكتب حزب العمل بالغربية.

وفى نهاية الندوة توجه الأستاذ إبراهيم شكرى لمنزل مجدى إبراهيم محرم لتهنئته بعقد قرانه على الآنسة داليا عبد النبى الطوخى، ثم قام بزيارة النائب المستقل فكرى الجزار للاطمئنان على صحته بعدها توجه لمنزل كريمة الأستاذ صلاح القفص للتهنئة بزفافها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

□ في مناقشات الرد على بيان الحكومة:

الأعضاء يطالبون بوضع استراتيجية شاملة للصناعة المصرية

الحرص على تعميق الممارسة الديمقراطية في الانتخابات التشريعية القادمة

واصل مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس المجلس مناقشة الرد على بيان الحكومة حيث طالب الأعضاء بدعم الصناعة الوطنية، وإعادة النظر في أسعار الكهرباء بما يتناسب مع محدودي الدخل، كما طالب الأعضاء بالحرص على تعميق الممارسة الديمقراطية على أن تسود هذه الممارسة في الانتخابات القادمة لمجلسي الشعب والشورى.

كما طالب الأعضاء بوضع استراتيجية شاملة للاقتصاد المصري، تكون واضحة المعالم، وتضمن تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين مستوى المعيشة لكل الطبقات، وتحمي المنتجات الوطنية من السلع المستوردة.

وقال الدكتور أمين مبارك انه تجب اعادة النظر في أسعار الكهرباء بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة للمؤسسات الصناعية، حتى يمكن تخفيف الأعباء المالية عن هذه المؤسسات. وتناول النائب فاروق متولي قضية الممارسة الديمقراطية قائلا: اننا مقبلون على انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وأعرب عن أمله في أن تتمتع هذه الانتخابات بالضمانات الكاملة التي تضمن أداءها بطريقة ديمقراطية سليمة. كما طالب بالاسراع في اقامة مشروع تنمية خليج السويس لضمان خلق فرص عمل جديدة أمام شباب الخريجين.

وانتقد النائب المستقل جلال غريب زيادة الديون الخارجية وزيادة الانفاق الحكومي، وطالب بتطوير الصناعات المصرية لمواجهة اثار اتفاقية الجات.

وطالب النائب توفيق الصادق بضرورة الاهتمام بمستلزمات الانتاج التي تدخل في القطاع الزراعي، خاصة التقاوي، حتى يمكن الارتقاء بالانتاج الزراعي.

وأشار النائب ابراهيم النمكي الى القرارات الخاصة بعدم توصيل المرافق الى أصحاب المباني الذين لم يسددوا متأخرات ومستحقات وزارة التأمينات الاجتماعية.

وتساءل: ما ذنب السكان في هذه القرارات التي تحرمهم من استخدام المرافق؟!، وقال انه يجب على الحكومة أن تقوم بسداد مستحقات أصحاب شركات توظيف الأموال من فائض الأموال الموجودة بالبنك المركزي. وطالب النائب المستقل ابراهيم عبادة بوضع استراتيجية شاملة للصناعات المصرية تضمن لهذه الصناعات الحماية الكاملة من السلع المستوردة.

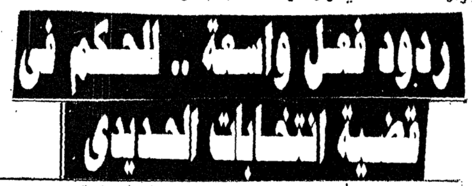
وأشاد النائب أحمد رشدي بجهود أجهزة الأمن في مواجهة الارهاب، وطالب بزيادة دعم رجال الشرطة، وحل مشكلة المودعين في شركات توظيف الأموال، وتطوير الجهاز الاداري بالدولة.

وطالبت الدكتورة حورية مجاهد بوضع سياسة تعليمية بالتنسيق بين المؤسسات التعليمية والأسرة والمؤسسات الاجتماعية لنشر الوعي السياسي بين الشباب وتعميق الانتماء.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٥



ردود فعل واسعة .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى

الدكتور حلمى الحديدى لـ « آخر ساعة » :

أنحنى إجلالا .. لقضاء مصر الشامخ

● الحكم التاريخى لاستئناف القاهرة أعاد إلىَّ الروح .. وأعاد الثقة لكل الشرفاء فى مستقبل أفضل لوطنهم

● لم أكن أبغى تعويضا ماديا وإنما استهدفت إثبات حق ليس لى وحدى.. وإنما حق الناخبين من أهل دائرتى

● أصابت المحكمة .. فى كل ما انتهت اليه وطالبت به

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible]

وسوف أتبنى كل هذا ..
فى مجلس الشعب القادم .. بإذن الله

● تحقيق : زكريا أبو حرام .. المحرر البرلمانى "لآخر ساعة"

أثار الحكم التاريخى لمحكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد .. ردود فعل واسعة فى جميع الأوساط السياسية والبرلمانية والحزبية .. وبين المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال القانون .. وجميع المهتمين بالشئون البرلمانية وكافة جوانب العمل الوطنى والعمل العام .: بل امتدت إلى كل القواعد الشعبية .. خاصة الملايين من المقيدين فى جداول الانتخابات والمتحفزين للانتخابات القادمة لفى حكم المحكمة بإدانة سلبية المواطنين .. وتخليهم عن واجبهم القومى ترحيبا كبيرا .. واستنكارا شديدا لهذا التصرف من الناخبين .. كما ازداد الترحيب والتاييد الشعبى المطلق لما نادت به المحكمة بالا تسقط جريمة تزييف ارادة الناخبين بالتقادم « المعروف انها تسقط بعد ٦ شهور » وكذلك الزام المزيفين بدفع التعويضات من جيوبهم والا يتحملها عنهم دافعو الضرائب إلى جانب ما قضت به المحكمة وكان الاعجاب والترحيب به اشد .. بان مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره وان الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية .. وحيا الجميع ما طالبت به المحكمة بضرورة اختيار رؤساء اللجان الانتخابية .. من اساتذة الجامعات والقيادات الادارية العليا إلى جانب رجال القضاء .

واكد الجميع ان المحكمة « تجلت » فى حكمها برفض التعويض المادى للمتضرر .. لان عضوية البرلمان عمل تطوعى ينفق عليه .. ولا يرتزق منه .. او يتكسب احد من خلاله .

وفى هذا التحقيق تقدم « آخر ساعة » بعض النماذج لردود الفعل الناتجة عن حكم القضاء التاريخى، وكان اولها مع العالم الجليل وأستاذ الطب القدير والسياسى البارز والوزير الأسبق الدكتور حلمى الحديدى الفارس الذى صمد بكل الصلابة والقوة حتى صدر الحكم لصالحه .. بعدما قدم من أسانيد مختصما فى دعواه رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية باغيا الحكم ضدهما وضد كل من شارك فى إهدار إرادة الناخبين لما حاق به من أضرار نتيجة لما اسفرت عنه انتخابات مجلس الشعب التى تقدم بالترشيح فيها بدائرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط فى ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٩٠ وما شاب هذه الانتخابات من مطاعن على اجراء وفرز الأصوات والأخطاء فى عملية جمع الأصوات مما اهدر أكثر من الف صوت تخصه واعطيت لآخرين .. وترتب على ذلك حرمانه من شرف تمثيل الأمة .

انحنى إجلالا للقضاء

قال الدكتور الحديدى ـ أنه بعد أن علم بالحكم من محاميه الأستاذ الدكتور احمد كمال أبو المجد ـ إنه لا يملك إلا ان ينحنى إجلالا .. لقضاء مصر الشامخ لأنه لا يستطيع أن يوجه الشكر لهيئة المحكمة الموقرة لأن من يملك الشكر يمكنه ان يوجه « القدح » وهذا غير جائز على الاطلاق . وقال : لو كان الشكر من حقى .. لقمت به فى كل مكان وفى كل وقت .. واكد ان هذا الحكم التاريخى الذى صدر فى قضية الموسم التى حسمت فى بداية عام الانتخابات .. قد اعاد إليه الروح وانتشله من الهم والأسى والغم الذى انتابه لسنوات طوال والذى ادركته المحكمة .. كما اعاد الحكم الثقة لكل الشرفاء فى مصر وهم كثيرون جدا .. واعطاهم الأمل فى مستقبل افضل لوطنهم .. وحال دون استغراقهم فى اليأس والقنوط والاحباط . واضاف الدكتور حلمى الحديدى .. انه فى دعواه لم يكن يبغى تعويضا ماديا على الاطلاق .. وإنما استهدف اثبات حق ليس له وحده .. وإنما هو حق الناخبين من انصاره واهل دائرته .. كما انه متفق مع ما جاء فى حكم محكمة استئناف القاهرة .. بانه لابد ان يتحمل المخطىء والمحرض على الخطأ نتيجة خطئه وانه لا يقر ان تدفع الدولة من ميزانيتها مليما واحدا تعويضا بل يجب أن يكون ذلك من جيب الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدكتورة فوزية عبد الستار رئيسة اللجنة الدستورية والتشريعية واعوانهما لما ترتب على تصرفهما داخل مجلس الشعب .. وما اكدته المحكمة من الاضرار به ، كذلك وزير الداخلية وهو بالطبع الوزير السابق اللواء عبد الحليم موسى لما حاق به نتيجة لسلوك تابعيه وتصرفاتهم التى ادت إلى تزييف ارادة الناخبين .. وقال إنه متفق تماما ومرحب ترحيبا كاملا بما قالت به المحكمة : ان تمثيل الأمة شرف ينفق عليه .. ويضحى من اجله وليس بالفعل وسيلة للاسترزاق او الكسب او التربح .. ووصف تمثيل الامة والنيابة عن الشعب كله متمثلا فى عضوية البرلمان . انه قمة العمل الوطنى والسياسى وانه شرف لا يعادله شرف ، وأكد الرجل أن حكم المحكمة بإدانة سلبية المواطنين وعزوفهم عن اداء واجبهم القومى حكم عادل .. وان ما قضت به المحكمة لابد انه سيعيد الثقة للناخبين بأن اصواتهم لن تهدر وأن ارادتهم ستحترم ولذا



● المستشار رفعت السيد .. اصدر الحكم التاريخى الذى اثار ردود الافعال الواسعة .

فسوف يحرصون على المشاركة .. وقال انه إذا وفقه الله فى الانتخابات القادمة التى يرجو أن تكون سليمة تماما .. وانه يعلن ذلك فى « آخر ساعة » التى يقدرها ويحترم كل توجهاتها القومية والوطنية وأنه سيتبنى داخل مجلس الشعب بإذن الله كل ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة وما نادت به وطالبت .. والعمل على استصدار التشريعات اللازمة لسلامة العملية الانتخابية .. وضمان حيدة ونزاهة القائمين على امرها .. وكذلك التشريعات الخاصة بعدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم وغيرها من المبادىء السامية التى خلصت إليها المحكمة .

العملية الانتخابية

ويقول الدكتور احمد كمال ابو المجد الوزير الأسبق وأستاذ القانون ومحامى الدكتور حلمى الحديدى فى القضية : بداية احب أن اوضح ان المسألة كان بها شقان : نتيجة الانتخابات كما أعلنتها وزارة الداخلية ومسار الطعن الذى تقدم به الدكتور حلمى الحديدى إلى مجلس الشعب .. فحسب الدستور أن الذى لا يرتضى نتيجة الانتخابات يقدم طعنا فيها إلى رئيس مجلس الشعب . والذى يلتزم حسب الدستور أن يحيل هذا الطعن إلى محكمة النقض ـ لتجرى فيه تحقيقا ـ التى بدورها بعد اجراء هذا التحقيق ترفع تقريرها بالرأى الذى وصلت إليه إلى مجلس الشعب الذى بدوره يفصل فى الأمر .

والطعن فى هذه المسألة كان مبنيا على أن العملية الانتخابية وقع فيها عدة اخطاء وشابها عدة ثغرات وخطأ فى الحساب ادى إلى أن النتيجة التى اعلنت أول الأمر أدت إلى الاعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدى بينما لو احتسبت النتيجة بشكل صحيح لتمت الاعادة بين الدكتور الحديدى وآخر .

وقد عرض الموضوع على محكمة النقض التى حققته تحقيقا شاملا انتهى إلى قبول الطعن شكلا وتبين اكتشاف عدة مخالفات وثغرات فى العملية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible]

الدكتور أحمد كمال أبو المجد :

يجب أن تتولى المحكمة الدستورية الفصل فى صحة عضوية النواب

● المجالس التشريعية تاريخيا كثيرا ما انحازت .. الى المنتمين لأحزاب الأغلبية وأسقطت العضوية عن الشرفاء.. وتمسكت بها لأصحاب السوابق !!

الانتخابية بعضها يتعلق بالتوقيع على الكشوف ومحاضر فرز الأصوات وبعضها خطأ فى احتساب الأصوات وعدّها بحيث انه اهمل اكثر من ١٥٠٠ صوت كان يجب احتسابها للدكتور حلمى الحديدى ورفعت محكمة النقض تقريرها إلى مجلس الشعب .

إلى هنا والأمر طبيعى وعادى وكان المتوقع ان يؤدى ذلك إلى استعادة الدكتور الحديدى لحقه من خلال الاجراءات التى تتم فى مجلس الشعب بعد وصول نتيجة التحقيق إليه إلا ان الذى حدث أن التقرير الذى ورد إلى مجلس الشعب بنتيجة التحقيق من محكمة النقض ظل بالمجلس دون اتخاذ أى اجراء أكثر من سبعة أشهر كاملة حتى اضطررنا إلى وصف مسلك المجلس بأنه (خرج بالصمت عن لا ونعم) فلا هو رفض ولا هو ناقش نتيجة التحقيق فى الطعن ..

نتيجة التحقيق

ولما رفعنا الدعوى أمام المحكمة نظر المجلس نتيجة التحقيق واحالها إلى لجنة الشئون التشريعية والدستورية واللجنة بسرعة كبيرة انتهت إلى رفض الطعن شكلا استنادا إلى ان الطاعن لما تقدم بصفته إلى مجلس الشعب لم يصدق على توقيعه فى الشهر العقارى وهنا اضطررنا إلى تقديم مذكرة تكميلية فى الدعوى تعقيبا على هذا المسار الذى سلكه الطعن بعد ورود نتيجة التحقيق إلى مجلس الشعب .

ومحكمة اول درجة لم تقرر مسئولية مجلس الشعب وإنما قررت مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التى سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وبناء على هذا حكمت المحكمة بإلزام وزارة الداخلية بدفع تعويض للدكتور حلمى الحديدى مقداره ٥٠ الف جنيه وهذا الحكم لم يرتضه الدكتور الحديدى ولم ترتضه وزارة الداخلية فالطرفان استأنفا الحكم امام محكمة الاستئناف التى بدورها تجاوزت حكم محكمة الدرجة الأولى وخالفته فى انها قررت مسئولية مجلس الشعب فى أمرين :

● التراخى فى عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشئون التشريعية والدستورية بالمجلس .

● وإنها استجابت بالكامل لما قررناه من أن مجرد عدم التصديق على عريضة الطعن لا يؤدى إلى رفض الطعن شكلا وهذا من الناحية القانونية مبنى على حجتين هامتين :

— إنه من قواعد قانون المرافعات والاجراءات ان الاجراء لا يعتبر اجراء جوهريا بحيث يؤدى اغفاله إلى البطلان الا فى حالتين : **الحالة الأولى** : إذا نص القانون على البطلان كجزاء . **والحالة الثانية** : إذا ترتب على إغفال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسائية

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

الاجراء ضرر مبنى على تغير في نتيجة الاجراء . ومجرد التصديق في الشهر العقاري لا يعتبر كذلك .

— إنه في حالة الطعون الانتخابية الطاعن ليس هو الذي يرفع حقه إلى محكمة النقض إنما يرفعه إلى مجلس الشعب ومجلس الشعب بدوره هو الذي يحيل الطعن إلى محكمة النقض ومعنى هذا أن المجلس شريك للطاعن في عدم استيفاء هذا الاجراء وبحكم هذا الاشتراك لا يجوز له أن يحتج ويتمسك بهذا العيب .

فمن القواعد المتعارف عليها والمقررة حتى في الفقه الاسلامي قاعدة تقول (من سعى لنقض ما تم على يديه فسعيه مردود عليه) وبناء على هذا قررت محكمة الاستئناف أن هذا الطعن مقبول شكلا واضافت أن ما وقع من تأخير في عرض نتيجة التحقيق داخل المجلس ثم ما وقع بعد ذلك في لجنة الشئون التشريعية والدستورية ثم ما ترتب عليه من رفض الطعن من جانب المجلس كل ذلك يشكل خطأ يستأهل في نظر المحكمة الحكم بالتعويض .

قرار المحكمة

المهم من وراء هذه التفاصيل أن المحكمة قررت أن ممارسة مجلس الشعب لاختصاصاته في هذا المجال لا تستعلى على سيادة القانون ولا تخرج عن اختصاص القضاء وقيمة هذا المبدأ الذي قررته المحكمة قيمة كبيرة لأنها في نظرنا تتفق مباشرة بسيادة القانون والدستور وأن الضمانات الدستورية لا تكون لها قيمة إلا إذا توجتها رقابة تضامنية فعالة .

الأمر الآخر الذي أضافه حكم محكمة الاستئناف أنه راجع تقدير محكمة الدرجة الأولى بالنسبة للتعويض فالطاعن شخصية عامة لها وضع اجتماعي وسياسي معين وأن تفويت حقه في عضوية مجلس الشعب بناء على هذه السلسلة من الأخطاء يستوجب تعويضا اكبر ولذلك رفعت التعويض المحكوم به من ٥٠ الف جنيه إلى ١٠٠ الف جنيه .

لنا بعد ذلك ملاحظتان هامتان ـ والكلام للدكتور احمد كمال ابو المجد ـ احداهما على الحكم والثانية على نظام فحص الصفوف الانتخابية . أما الحكم فقد قرر أنه يمنح تعويضا عن الضرر الأدبي وأنه يربأ بالطاعن عن أن يعوض تعويضا عن ضرر مادي في أمر الأصل فيه أنه خدمة عامة وسياسية هي نيل شرف تمثيل الأمة وهذا أمر نتحفظ عليه إذ الغالب ان يتحمل المرشحون اعباء مالية كبيرة لا نرى معها وجها لعدم تعويضهم عنها إذا ما قضى بمسئولية الادارة أو مجلس الشعب .

استقلال المجالس التشريعية

اما الأمر الآخر فهو اننا منذ زمن بعيد نتحفظ على ملاءمة نظام استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون العضوية وهو تحفظ لا نستمده من تحليل تجاربنا في مصر فحسب وإنما هو أمر مثار في الفقه الدستوري من زمن بعيد فقد دلت التجارب في كثير من دول العالم على أن انفراد مجلس الشعب بالفصل في الطعون الانتخابية يعيبه أمران :

١ ـ أنه يعهد إلى المجلس وهو مجلس تشريعي وسياسي بمهمة قضائية جوهرها تطبيق احكام القانون والدستور على اجراءات الانتخابات وليس للمجلس التخصص التضامني المطلب ولا الحياد الذي تنفرد به السلطة القضائية .

٢ ـ ان الاعتبارات السياسية جعلت المجالس التشريعية ومنها اغلبيات حزبية تنحاز في كثير من الأحيان إلى من ينتمون للحزب الغالب فيها فترفض طعون المنتمين للمعارضة وتقبل طعون المنتمين للأغلبية حتى قال فقيه دستوري قديم : « إن المجالس التشريعية كثيرا ما ابطلت صحة الانتخابات أو اسقطت العضوية عن اعضاء سجلهم صاف كالبللور بينما وقفت إلى جانب مرشحين او نواب منسوب إليهم ارتكاب جرائم مخلة بالشرف » .

ولهذا كله طالبنا في مرحلة سابقة بأن الأوفق والمخرج من ذلك كله أن يعهد بهذه الطعون وبالفصل في صحة العضوية إلى المحكمة الدستورية . خصوصا وأن الاعتبارات التاريخية التي ادت إلى تقرير مبدأ استقلال المجالس التشريعية بفحص طعون صحة العضوية اكثرها يعبر عن ملابسات تاريخية لم تعد قائمة كما أن الاستقلال المنوط بالمجلس إنما هو استقلال عن السلطة التنفيذية وليس عن السلطة القضائية التي تنحصر مهمتها في انزال حكم الدستور على سائر السلطات العامة بحيث لا تعلو ارادة سلطة من السلطات فوق ارادة الأمة المعبرة عنها صراحة في نصوص الدستور وبحيث تكون كل سلطة سيدة قرارها ولكن في حدود الدستور وحسبنا أن نذكر أن دستورنا القائم يقضي بأن تكون ممارسة كل سلطة لاختصاصاتها (على النحو المبين بهذا الدستور) .



المصدر : الـمــســاءـــة
التاريخ : ٥ / ٩ / ١٩٩٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دور محكمة النقض

وارى أن الدور الممنوح لمحكمة النقض دور قلق ينقص من احترامها فى نظر الكافة لأنها احيانا تنتهى إلى نتائج حاسمة وبعضها يتعلق بمواقع مادية لا يتصور الخلاف حولها ومع ذلك فإن مجلس الشعب يملك ان يتجاهل تقريرها وهو امر فى الوضع الحالى ممكن ومناسب دستوريا ولابد من إعادة النظر .

ومجمل النظام القائم بفتح الباب لدخول الاعتبارات السياسية فى أمر هو فى جوهره دستورى وقانونى وقضائى وهناك دول اذكر منها دولة الكويت بعد أن كانت تمنح هذا الاختصاص للمجلس التشريعى جعلته للمحكمة الدستورية حيث انشائها إلا ان الفارق أن النص الوارد فى الدستور هناك كان يسمح بهذا النقل أما فى مصر فلا يمكن إجراء هذا الا بعد تعديل الدستور .

ويختتم الدكتور أحمد كمال أبو المجد حديثه قائلا : إن الحكم فى تقديرى استطرد من موضوع الدعوى إلى أمور صحيحة فى ذاتها ، كحث الناخبين على الادلاء بأصواتهم وهذا وإن كان فيه راى غير مستغرب تماما وتسترسل اليه بعض الأحكام القضائية فى أكثر دول العالم المتقدم ويسمونه هناك الأقوال القضائية المرسلة (DICTA) .

مواجهة رئيس اللجنة التشريعية

هناك العديد من الأسئلة تحتاج إلى إجابة لماذا رفض مجلس الشعب الطعن وهل أخطأ برفضه تقرير محكمة النقض الذى قضى بالبطلان وهل تأخر مجلس الشعب فى نظر التقرير وتجيب الدكتوره فوزية عبدالستار فتقول ان مجلس الشعب رفض الطعن المقدم من الدكتور حلمى الحديدى لأنه لم يستوف الشكل القانونى الذى اشترطته المادة (٢٠) من قانون مجلس الشعب فهذه المادة اشترطت لقبول الطعن الانتخابى تحقيق شروط ثلاثة :

● ان يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب .

● ان يكون الطعن مشتملا على الأسباب التى بنى عليها .

● ان يكون مصدقا على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى .

وإذا تخلف اى شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر فى الموضوع والطعن المذكور لم يكن مصدقا على توقيع الطالب عليه اى غير مستوفى للشروط الشكلية .

لا توجد بدعة

وهل تخلف الشروط الشكلية له هذه الأهمية ؟

تقول الدكتور فوزية عبدالستار بكل تأكيد والأمر ليس بدعة فى هذا النص وليس مقصورا على الطعون فقط إنما للشكل أهمية كبيرة فى الدعاوى والطعون العادية مثال ذلك صحيفة الطعن بالنقض فى حكم من الاحكام يجب أن يقدم إلى محكمة النقض فى خلال مدة معينة ٦٠ يوما من تاريخ الحكم فإذا قدمت بعد هذا المدة ولو بيوم واحد قضى بعدم قبول الطعن ويحول ذلك دون نظر موضوع الطعن . كذلك يجب أن تكون صحيفة الطعن بالنقض موقعا عليها من محام مقبول امام محكمة النقض فإذا اغفل هذا التوقيع كان الطعن غير مقبول شكلا مهما كانت أوجه الطعن واضحة ومهما كانت أحكام الحكم لصالح الطاعن احتمالا غالبا .

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير محكمة النقض تقول المادة (٩٣) من الدستور التى حددت صراحة وبوضوح شديد اختصاص كل من محكمة النقض ومجلس الشعب فيما يتعلق بالطعون الانتخابية فقررت أن « يختص المجلس بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى اعضاء المجلس .

رئيس حزب العمل :

النظام الانتخابى بالقوائم افضل الطرق الانتخابية ولكن .. !!

كتب : هيثم محمود

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب .. يزداد القلق والتوتر بين الاحزاب والمرشحين ، خاصة وانه حتى الان لم يعلن عن النظام الذى ستجرى عليه الانتخابات القادمة ، وفى لقائنا مع الاستاذ ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل اعلن تفضيله لنظام القوائم النسبية غير المشروطة ، كما اكد على اهمية تحسين الاداء الانتخابى قبل اعلان النظام الانتخابى نفسه .. كما تطرقنا معه اثناء الحديث الى نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب وهل هى فى الصالح العام ام عكس ذلك .

ففى البداية .

● قلت .. مارايكم فى تاخر اعلان النظام الذى ستجرى به الانتخابات القادمة ؟

●● قال .. سبق وان عرضنا راينا من خلال الحوار الوطنى .. بتاكيدنا على تحسين اداء الانتخاب نفسه .. حيث طالبنا باثبات شخصية الناخب وتثبيت بطاقته التى يحملها سواء شخصية او عائلية ، وان يوقع امام اسمه او يبصم سواء كان رجلا او امراة ، ولكن عدم اثبات شخصية الناخب هى الثغرة التى يحدث من خلالها تلاعب وتزييف ، فضلا عن وجود اشراف القضاء على عملية التصويت ، كما أنه يجب تنقية جداول الانتخابات واضافة الاسماء التى لها الحق فى الانتخاب .

● قلت .. واى نظام للانتخاب تفضل .. ؟

●● قال .. لكل من النظام الفردى او نظام القوائم النسبية غير المشروطة مزاياه وعيوبه ، ولكننا نرى ان نظام القوائم النسبية غير المشروطة من افضل الطرق .. حيث انه معترف به دوليا .. وانه يساعد على تكوين الاحزاب بطريقة صحيحة .. فمثلا لايتم تشكيل الاحزاب فى كثير من الدول بقرار من لجنة الاحزاب كما يحدث فى مصر ولكن يتم عن طريق القوائم النسبية غير المشروطة كما حدث بالنسبة لحزب الخضر فى المانيا ،

ويضيف ان معظم الدول العريقة فى الديمقراطية قلقة من تطبيق النظام الفردى ، ولكن الحزب الحاكم احتفظ لنفسه بان يختار هو الشكل الذى تجرى عليه الانتخابات فنحن ما علينا سوى الاستعداد فقط .

● وهل ترى للنظام الفردى مميزات ؟

●● بالتاكيد .. فالناخب يعرف تماما من هو ممثله حيث انه يختار شخصا معينا ، ومن هنا ينشأ ما نسميه بالمصالح المتبادلة ، والتى يمكن ان تجعل الناخب يوجه اغلب نشاطة الى قضاء مصالح تخص الافراد الذين ساعدوه فى الوصول الى البرلمان واذا كان منتميا لحزب فأنه لايتحمس لهذا الحزب بقدر مايهتم بمصالح افراد دائرته .

● قلت .. مارايكم فى نسبة العمال والفلاحين فى مجلس الشعب ؟

●● قال .. ان نسبة العمال والفلاحين عليها ضجة كبيرة ، ومطالبه بتعديل هذه المادة من الدستور ولكن ارى انها تبقى كما هى الا عندما يكون هناك اتجاه بوضع دستور جديد يتوافق مع كل المتغيرات ، ولكن تعديل مادة من الدستور بالتجديد سوف يؤخذ منها بانها اتجاه ضد الطبقات الكادحة ، ولذلك يمكن الاستعاضة بوضع تعريف جديد للعمال والفلاحين



رغم حكم النقض

مجلس الشوري يخالف القوانين والدستور ويطلب من الداخلية إجراء انتخابات جديدة بالبلينا

تم التصديق مؤخرا فى مجلس الشورى على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والذى انتهى الى بطلان اعلان انتخاب عثمان احمد ابراهيم مباشر عضو للمجلس عن دائرة البلينا بمحافظة سوهاج بناء على الطعن المقدم من فاروق حمدان منافسه فى الانتخابات عام ١٩٩٢. ثبت للجنة ان عثمان ابراهيم عن العمال لم يكن الحاصل على اعلى الاصوات فى انتخابات الاعادة فى التجديد النصفى لمجلس الشورى الدائرة الخامسة مركز البلينا والذى اجريت بين فاروق حمدان وعثمان ابراهيم «عمال» وان فاروق حمدان هو الحاصل على اعلى الاصوات حيث تبين للجنة ان مجموع الاصوات التى حصل عليها عثمان ابراهيم هى ١٦٦٤٠ صوتا وليس ١٦٧٣٥ صوتا كما ورد فى محضر اللجنة العامة فى الدائرة الانتخابية فى حين حصل منافسه فاروق على ١٦٧٠٣ اصوات.. وبذلك جاء فوز عثمان بطريق الخطأ المادى وان الفائز هو فاروق حمدان كما جاء ذلك ايضا بتحقيق محكمة النقض الذى اشار اليه تقرير اللجنة.

وتتضمن تقرير اللجنة الدستورية والتشريعية قيام مجلس الشورى باعمال نص المادة ١٢٧ من اللائحة الداخلية للمجلس والتى تتضمن قيام المجلس باخطار وزير الداخلية باجراء انتخاب تكميلى بالدائرة بعد التصويت على ابطال المجلس لعضوية الفائز(!).

والغريب انه لايجوز قانونا تطبيق نص المادة على الحالة المذكورة حيث انها لاتخضع لنص المادتين ٩٣ و٩٦ من الدستور ولاتخضع لنص المادة ٣٢ من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى حيث ان الحالة المذكورة هى مجرد خطأ مادى تتطلب احلال حمدان محل عثمان فى عضوية مجلس الشورى دون اخطار وزير الداخلية لاعادة انتخاب تكميلى.. حيث ان البطلان انصب على مجرد اعلان انتخاب عثمان احمد ابراهيم رغم عدم احقيته فى ذلك وقد جاءت العملية الانتخابية بكافة مراحلها سليمة

مصطفي كمال حلمي لواء فاروق حمدان

واقعا وقانون والطعن منصب فقط على تصحيح الخطأ المادى المذكور باعلان انتخاب حمدان بدلا من عثمان دون اعادة الانتخابات وذلك ليس من فراغ فقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على انه يتبين من احكام الدستور وقوانين مجلس الشعب والشورى ومباشرة الحقوق السياسية ان العضوية فى هذين المجلسين اساسها الارادة الشعبية الممثلة فى الناخبين الذين يتعين الادلاء باصواتهم بالاغلبية القانونية اللازمة لصالح مرشح ممن تتوافر فيه الشروط التى نص عليها الدستور والقانون ويعتبر عضوا بمجلس الشعب او بمجلس الشورى بمقتضى السيادة الشعبية وبناء على التعبير الصحيح عن هذه الارادة الشعبية بقوة الدستور وليس بمقتضى ارادة اى سلطة اخرى سواء كانت سلطة لجنة ادارية او سلطة وزير الداخلية فليس للجان المختصة بعمليات الاقتراع والفرز واعلان النتيجة او لوزير الداخلية من بعدها اى سلطة فى تحديد الارادة الشعبية فى اختيار اعضاء مجلس الشعب او الشورى او فى تقرير صحة العضوية بالمجلس والرقابة التى يقررها الدستور لصحة العضوية هى لمجلس الشعب ومجلس الشورى وحدهما بناء على التحقيق الذى تجريه محكمة النقض فى المطاعن الموجهة الى صحة هذه العضوية.. اما الاعلان عن فوز عضو فهو مجرد كاشف عن الارادة الشعبية وليس منشأ لمركز قانونى للمرشح للعضوية يعتبر بمقتضاه عضوا بالمجلس من الوجهتين الدستورية والقانونية لأن هذه العضوية تتحقق له بمقتضى الدستور والقانون منذ اقفال باب التصويت باللجان الانتخابية حيث تكون الارادة الشعبية والسيادة الشعبية قد اودع التعبير عنها مسجلا فى تذاكر التصويت بصناديق الانتخاب وتكمن في هذه التذاكر حقيقة ومضمون هذه الارادة التى لا شأن لأية سلطة او لأحد بعدها إلا فى الكشف عنها او النزول عليها. واعلانها للكافة دون تعديل او تغيير او لذلك فإن عضو مجلس الشعب او الشورى يتمتع بهذه العضوية وفقا لصريح نصوص الدستور والقانون من تاريخ وساعة انتهاء عملية التصويت وهذا واضح من حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن ٢٠٣ لسنة ٨٧ والطعن ٢١٠ سنة ٣٧ قضائية والطعن ٢١٧ لسنة ٣٧ قضائية والطعن ٢١٨ لسنة ٣٧ قضائية ورغم كل هذا فان مجلس الشورى لم يعتد بالاحكام القضائية السالفة وخالف بذلك حكم محكمة النقض الصادر لصالح فاروق حمدان كذلك خالف احكام الدستور بطلبه من وزير الداخلية اجراء انتخابات جديدة بدائرة البلينا ورغم ان فاروق حمدان هو الحاصل على اعلى الاصوات من واقع التذاكر الانتخابية وصناديق الانتخابات بعد فرزها وبالتالى فإنه لايجوز بقوة الدستور والقانون اعادة الانتخابات مرة اخرى لأن ذلك يشكل اعتداء صارخا على الارادة الشعبية التى اختارت ممثلها.

هناء مصطفى



المصدر : الوفد

التاريخ : 15 فبراير 1995

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حب

●● هناك ارهاب اهالي.. وارهاب حكومة.. ارهاب الاهالي باطلاق الرصاص.. وهو مرفوض.. تقوم به قلة منحرفة.. واطلاق الرصاص مكروه لأنه يلغى صوت العقل.. ويصادر الحوار.. ويفرض العنف.. ويجعل الكل خائفا ومرعوبا.. ولكن ارهاب الحكومة يتم بالقوانين سيئة السمعة.. وفرض حالة الطوارئ.. ومصادرة الرأى الآخر.. واتهام المعارضة بأنها حاقدة وجاهلة ومرتزقة ومن العملاء.. وارهاب الحكومة يتم بتزوير الانتخابات.. ومطاردة الصحفيين.. واذا كان ارهاب الأهالى يمكن مقاومته والقضاء عليه.. الا أن ارهاب الحكومة يتستر وراء قوانين تصدر من مجلس الشعب.. وعلى وجه السرعة.. وبدون دراسة.. ولا هدف لهذه القوانين الاستثنائية الا مصادرة الهامش البسيط من الحرية والديمقراطية.. ارهاب الحكومة ترسانة من القوانين الاستثنائية تحاصر الحريات العامة.. وتضيق عليها الخناق.. وتعتبر ان الاستعداد للانتخابات جريمة عقوبتها الحبس.. حتى لا تفكر الاحزاب فى دخول الانتخابات القادمة..

●● وقد صنع السادات كثيرا من الامجاد السياسية.. ولكنه دخل التاريخ متهما بالعداء للحرية.. وبحادثة ٥ سبتمبر.. فالسادات قضى على النفوذ السوفيتى.. وطرد الخبراء السوفيت.. وقاد انتصار اكتوبر.. وحقق الانفتاح الاقتصادى والسياسى.. وحقق السلام من موقع التكافؤ.. وانهى الحراسات.. ولم يحكم بالطوارئ.. واقام المدن الصناعية الجديدة.. ودعم انشاء الاحزاب.. ولكنه فى نفس الوقت حاصر العمل السياسى بعدد من القوانين الاستثنائية.. وفى النهاية اغلق صحف المعارضة.. لأنه لم يطق صبرا على الهامش البسيط من الحرية.

●● وكان الأمل ان يتسع نطاق الحرية.. وأن تكون الطوارئ لضرورتها.. وأن تزيد ضمانات حرية الانتخاب.. وان يتسع مجال حرية الاختيار امام الناس.. سواء فى نقابات العمال او النقابات المهنية او الجامعات او الاتحادات الرياضية او المجالس الشعبية.. من المجلس المحلى فى القرية الى مجلس الشعب.. وأن يتم تعديل قانون الاحزاب وقانون الصحافة.. وقانون الغرف التجارية واتحاد الصناعات.. وأن تعود للمواطن سيادته وحقه فى الاختيار.. ولكن الحكومة فى السنوات الاخيرة تصدر من القوانين مايسمح لها بالتدخل فى كل شئ.. حتى يكون كل شئ تحت السيطرة.. ولا تترك الحكومة للفرد المواطن فرصة الحركة.. حتى الاقتصاد اصبح مرعوبا من بعض الاجهزة.. التى تمارس ارهاب الحكومة ضد رجال الاعمال.. لدرجة ان مصر اصبحت دولة طاردة للاستثمار كما تقول التقارير الدولية..

●● وإذا كان بعض السواح يهربون من ارهاب الاهالى فإن البعض الآخر يهرب من ارهاب الحكومة.. من أول خطوة يخطوها فى المطار أو الميناء.. وإذا كان رأس المال الجبان يهرب من ارهاب الاهالى الا ان معظم رجال الأعمال يهربون من ارهاب الحكومة.. لأن رأس المال يحب العمل فى النور.. ويحب ان يكون له صوته فى الاعلام وفى البرلمان.. وارهاب الحكومة يمنع ذلك.. ولا يسمح به..

محمد الحيوان



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

بأمـــر القـــانون

بالرغم من انتهاء موعد القيد فى جداول الانتخابات وبالرغم من تعليمات وزير الداخلية للادارة العامة للانتخابات بسرعة اعلان النتائج النهائية للقيد، الا ان القيد مستمرا فى ست دوائر.

يقول اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للانتخابات ان الدوائر التى تتزامن فيها عملية الانتخابات التكميلية مع موعد القيد الانتخابى من اول نوفمبر حتى نهاية يناير يتم فتح باب القيد فيها بدءا من اليوم التالى لاعلان نتيجة الانتخابات التكميلية ولمدة ثلاثة شهور وفقا للمادة العاشرة من القانون ٧٣ المنظم لعملية الانتخابات.

والدوائر المستمر بها القيد هى مينا البصل والزرقا وقليوب والدائرة الاولى بسوهاج والثانية بالشرقية والسابعة بالمنيا ومقرها مركز مغاغة.

حسن الألفى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الساعة

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٥

الدكتورة فوزية عبد الستار :

مجلس الشعب .. لم يخطىء

● مواعيد الفصل فى الطعن .. استرشادية وليست اجبارية

● المجلس وحده .. المختص بالفصل فى صحة العضوية

● خالد محيى الدين :

تزييف ارادة الناخبين دفع المواطنين للعزوف عن المشاركة فى الانتخابات

● مصطفى مراد :

نزاهة الانتخابات وسلامة العضوية مسئولية وزارة الداخلية ومجلس الشعب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

● د . حمدى السيد :

الحكم فريد من نوعه ووضع أصابعه على المواجع التى نشكو منها فى العملية الانتخابية

الطعون الانتخابية

ومن الواضح وفقا لهذا النص ان المشرع الدستورى أعطى للطعون الانتخابية اهمية خاصة باعتبارها تتعلق بكيان السلطة التشريعية نفسها تجعل من محكمة النقض ـ على سبيل الاستثناء ـ سلطة تحقيق وليست سلطة حكم فى الطعون الانتخابية فتنحصر مهمتها فى التحقيق فى أسباب الطعن ثم تنتهى إلى إبداء رأيها فى تقرير ترسله إلى مجلس الشعب ويختص المجلس بالفصل فى صحة هذا الطعن فى ضوء التحقيق الذى أجرته محكمة النقض ويعنى ذلك أن المجلس لا يلتزم بتقرير أو برأى محكمة النقض فى الطعن لان من المسلم به على الصعيد القانونى أن راى سلطة التحقيق لا يلزم إطلاقا سلطة الحكم وبناء على ذلك فإن المجلس مع تسليمه بنتيجة التحقيق الذى أجرته محكمة النقض إلا انه قد يختلف معها فى الراى الذى يكونه فى ضوء هذا التحقيق .

فقد ترى المحكمة أن إجراء معينا يترتب على إغفاله بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس أن إغفال هذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان استنادا إلى أن هذا الاجراء ليس إجراء جوهريا . والضابط فى معرفة جوهرية الاجراء وهو الذى استند إليه مجلس الشعب فى عدة طعون الضابط فى ذلك هو ما إذا كان إغفال الاجراء قد ترتب عليه تزييف الارادة الشعبية أم انه لم يترتب عليه هذا الأثر ورأى المجلس انه لا يوجد بطلان طالما لم تزيف الارادة الشعبية .

التزام بالمدد

هل عدم التزام مجلس الشعب بالمدد المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من الدستور يعتبر خطأ من جانبه يترتب عليه الحكم بالتعويض أم لا ؟

وتقول ان نص المادة ٩٣ الزم محكمة النقض الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالة الطعن إليها . كما الزم المجلس بالفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ويذهب أغلب فقهاء القانون الدستورى إلى أن المواعيد التى وردت فى هذا النص هى مواعيد إرشادية أى تنظيمية لا يترتب على مخالفتها البطلان أى لا يلتزم بها مجلس الشعب ولا محكمة النقض وإذا كان الأمر كذلك فإن تأخر مجلس الشعب فى الفصل فى صحة الطعن بما يتجاوز هذه المدة لا يمثل خطأ من جانبه وواقع الأمر ان الطعن قد أرسل إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديمه فى ١٢ / ١٢ / ٩٠ وورد تقرير محكمة النقض بالرأى فى التحقيق الذى اجرته إلى المجلس فى ٥ / ٣ / ٩٢ اى بعد فوات الـ ٩٠ يوما المنصوص عليها وهذا يؤكد المعنى الذى يذهب إليه اغلب الفقهاء فى القانون الدستورى فهذه مواعيد إرشادية . والمجلس بدوره فصل فى هذا الطعن فى ٢٢ / ١ / ٩٣ ويعتبر هذا ايضا أخذا بفكرة المواعيد الارشادية ومن ثم فليس هناك خطأ لا فى مجلس الشعب ولا فى محكمة النقض .

ضوابط المجلس

وتشير إلى ان المجلس وضع ضوابط للفصل فى صحة الطعون فإذا تبين للمجلس أن هناك خطأ إجرائيا حدث فى الانتخابات فإنه يبحث فيما إذا كان يترتب على هذا الخطأ تزييف فى إرادة الناخبين وفى هذه الحالة يقرر البطلان لأن نتيجته مخالفة لحقيقة الارادة الشعبية اما إذا تبين أن الخطأ الاجرائى لم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية فإنه لا يترتب البطلان وعلى سبيل المثال القانون يشترط توقيع رئيس اللجنة العامة على محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان الفرعية وقد يصل عددها إلى ١٥٠ أو يزيد فى الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض رؤساء اللجان الفرعية عن التوقيع لسبب أو لآخر . للارهاق مثلا . هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ البسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق فيها من اموال وجهد وحشد للمواطنين بالطبع لا . لانه إجراء غير جوهرى ولم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية .



ولمجلس الشعب تجربة فقد أبطل عضوية أحد المطعون فى انتخاباتهم فى الدورة الأولى للمجلس الحالى عندما تأكد للمجلس من التحقيق الذى أجرته محكمة النقض تزييف الارادة الشعبية رغم ان المطعون ضده كان حزب وطنى والطاعن مستقلا .

واخيرا تقول الدكتورة فوزية عبدالستار لقد أكدت المحكمة الادارية العليا من قبل ما ورد فى المادة ٩٣ من الدستور بأن من اختصاص مجلس الشعب وحده الفصل فى صحة العضوية .

أدوات ضغط

ويقول خالد محيى الدين الأمين العام لحزب التجمع :

إن مثل هذه الأحكام تعد أدوات ضغط معنوية للرأى العام من أجل الوصول إلى انتخابات نزيهة وهى تعد أداة فى نضالها من أجل تحقيق هذا الهدف .

وفى اعتقادى أن نضال الناس المستمر سيصل فى النهاية إلى إجبار الحكومة لأن تجرى انتخابات تتسم بالنزاهة وتضع لها الضمانات اللازمة لذلك وأن تقوم بتعديلات تشريعية تضمن النزاهة لأن العرف السائد بين الناس أن الانتخابات يتم تزويرها وبالتالى هذا السبب هو الذى يؤدى إلى العزوف والسلبية .

دفع التعويضات

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب هم المسئولون عن دفع التعويضات . وإذا لم يتم تعديل الدستور وقانون مجلس الشعب فأى حكم لن يكون له قيمة حقيقية هو صحيح حكم عظيم وقيمة كبيرة ولكن يعتبر نوعا من التنبيه فنزاهة الانتخابات وسلامة العضوية مسئولية وزارة الداخلية التى تقوم بالاشراف على الانتخابات ومجلس الشعب الذى يفصل فى صحة العضوية .

حكم فريد من نوعه

وقد وصف الدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب الحكم بأنه حكم فريد من نوعه وقد وفق رئيس الدائرة أن يضع أصابعه على العديد من المواجع التى تشكو منها الانتخابات فى مصر .

ومن حسن الحظ ان « آخر ساعة » قامت بنشر الحكم بالتفصيل لعل وعسى ان يكون ذلك مثل الحجر الذى يلقى فى الماء الراكد فيثير الحركة فيه وتتابع الأمواج وقد يؤدى ذلك إلى إثارة الاتجاهات المختلفة والحديث حول ماجاء بالحكم وربما يكون ذلك رأيا عاما ضاغطا يؤدى إلى إزالة كل المواجع التى تشكو منها العملية الانتخابية .

ويرى أنه لابد من تعديل جذرى وشامل فى قانون مباشرة الحقوق السياسية وأن يكون القيد فى جداول الانتخابات إجباريا وليس اختياريا .. إلى جانب عمل تعديل تشريعى يؤدى إلى عدم وجود مثل هذه المشاكل والقضايا فى المستقبل ولابد من استخدام الوسائل الآلية فى الانتخابات بدلا من الطرق البدائية الحالية .

واعتقد أن أهم مايعكسه هذا الحكم هو لابد أن يكون مجلس الشعب أكثر تقديرا وأكثر استجابة لتحقيقات محكمة النقض . أما مسألة من يدفع التعويض فهو وضع لابد من إصلاحه فلابد من تعديل تشريعى . وطالما أن العملية الانتخابية فى حوزة وزارة الداخلية ستظل هى المسئولة عن دفع التعويض والمسئولية مشتركة بينها وبين مجلس الشعب .. الوزارة لأنها سمحت بظروف أدت لحدوث التزوير ومجلس الشعب لأنه لم يستجب لتحقيقات محكمة النقض .

تناقض فى المواد

ويقول كمال خالد المحامى وعضو مجلس الشعب من ناحية المبدأ هناك عوار خطير فى الدستور نفسه يتمثل فى التناقض الشديد بين نص المادة ٩٣ منه والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) ذلك انه فى حين تنص المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفقا للقانون . وتنص المادة (١٦٦) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة . نجد أن المادة ٩٣ من الدستور تعطى الاختصاص فى الفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقصر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض شديد لأن الفصل فى الطعون الانتخابية هو بلا جدال أمر من شئون العدالة وهو الفصل بين الطاعن والمطعون فى أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تحقيق العدالة بينهما . وهو ما اختص به الدستور القضاء دون غيره فى عبارة واضحة جازمة لا لبس فيها ولا غموض فى نص المادة (١٦٦) .

وهذا التناقض أدى إلى وضع بالغ الشذوذ وهو أن أعطت المادة (٩٣) الحق لأعضاء مجلس الشعب فى أن يفصلوا فى الطعون المقدمة ضدهم



المصدر : الخبر ساعة

التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● كمال خالد :

الحكم تاريخى .. وطوق عنق مجلس الشعب ولابد من الاسراع .. فى اجراءات التعديلات التشريعية المطلوبة

وهو أمر يتناقى مع ابسط مبادىء العدالة . فقد جعل منهم خصوما وقضاة وهذه الظاهرة قد ظهرت وبوضوح شديد بحكم موقعى فى مجلس الشعب بصفة عامة وفى اللجنة التشريعية والدستورية بصفة خاصة . هذا العوار فى الدستور يتعين مراجعته وتعديله وإلى ان يتم هذا التعديل فلا ننتظر من الخصوم ان يصدروا احكاما عادلة لصالح الطاعنين .

حكم تاريخى

إن مطالبة المحكمة فى حكمها التاريخى العظيم بألا تسقط جرائم تزييف إرادة الناخبين بالتقادم فإنه أمر يدعو للأسف أن نجد القانون يخفف فى عقوبة مرتكبى جرائم التزوير فى الانتخابات ، وهى فى رايى ابشع بكثير من جرائم التزوير العادية لأنها تمثل جريمة تزييف فى إرادة الناخبين بالنزول بالعقوبة إلى اقل مستوياتها بما لا يتجاوز جنحة سب او قذف .

وانا اضيف لحكم المحكمة وجوب تشديد عقوبة تزوير إرادة الناخبين وجعلها على الأقل فى مستوى عقوبة جريمة جناية التزوير فى أوراق رسمية .

أما الذى طالبت به المحكمة بأن يتحمل المزيفون قيمة التعويضات من جيوبهم فهو أمر ضرورى وواجب لأنه للاسف الشديد أن مرتكبى الجرائم من رجال السلطة لا يعنيهم من قريب او من بعيد ان تصدر ضدهم احكام بصفتهم الوظيفية ويتحمل نتيجة أخطائهم خزينة الدولة وهى من عرق ودم الشعب المصرى ومن باب اولى فإن المشاركين معهم فى التزييف لصالحهم من المرشحين او اتباعهم تنسحب المسئولية إلى المرشحين الذين جرى التزوير لحسابهم وكل من ساندهم فى ارتكاب هذا التزوير وهى ما تستوجبه ابسط مبادىء العدالة بل وفى رايى انه يتعين على وزارة الداخلية أن تقيم الدعاوى ضد مرتكبى جرائم التزوير لالزامهم بدفع ما تكبدته وزارة الداخلية من مبالغ بسبب ما ارتكبوه من أفعال التزوير وهو ما يطلق عليها دعاوى الضمان وارجو ان لا تتقاعس وزارة الداخلية فى اللجوء إليها وهو ليس حقا لوزارة الداخلية فحسب وإنما واجب عليها لحماية المال العام الذى الزمت بدفعه .

وفيما قررته المحكمة وبحق بأن مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره فهو حكم عظيم يتفق مع مبدأ سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من الدستور والمبدأ المنصوص عليه فى المادة ٦٥ منه والذى ينص على أن تخضع الدولة للقانون .. وبالتالى فإن تطبيق احكام نص المادة ١٦٣ من القانون المدنى التى تنص على أن كل خطأ يترتب عليه ضرر يتحمل مرتكبه التعويض وقد استظهرت المحكمة الخطأ من جانب كل من مجلس الشعب ووزارة الداخلية فإن الحكم قد جاء متفقا مع صحيح احكام الدستور والقانون مؤكدا اننا فى دولة قانونية ولسنا فى دولة غاب فيها القانون .

خطأ مجلس الشعب

وفيما يتعلق بالحديث عن خطأ مجلس الشعب ممثلا فى تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية فإننى لست من مع يبررون هذا التأخير عن المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٩٣ من الدستور بأنها مجرد مواعيد إرشادية اسوة بالتأخير الذى يحدث فى الفصل فى المسائل المعروضة امام القضاء على خلاف النصوص الارشادية الواردة سواء فى القانون او الدستور لان الاختلاف بين الامرين كبير وواضح الا وهو أن الأمر المعروض امام القضاء قد يحتاج حسم الرأى فيه إلى تجاوز هذه المواعيد والقاعدة ان القاضى لا يحكم إلا بما اقتنع به واطمأن إليه وجدانه ولذلك فلا تثريب على القاضى إذا تجاوز المواعيد المحددة سواء فى القانون او الدستور ومن ناحيتى فإننى لا أرى أى عذر من هذا القبيل يمكن أن يتحمله مجلس الشعب فى تأخير عرض تقرير محكمة النقض على اللجنة التشريعية لأن مجرد العرض لا يحتاج إلى دراسة أو تفكير أو تمحيص اللهم إلا أمر واحد يتعارض مع مبدأ العدالة الا وهو الشعور بالحرج .



المصدر : الأحـــرار
التاريخ : ٥ / فبراير ١٩٩٥

● عبدالحميد بركات :

أمين التنظيم بحزب العمل

مطلوب تشريع يقرر دفع المزيفين للتعويض بدلا من الـــدولـــة

واختلف مع المحكمة عندما ناشدت وزير الداخلية ان يحسن اختيار رؤساء اللجان الانتخابية بإسناد ذلك إلى القيادات الادارية العليا وأساتذة الجامعات بالاضافة لرجال القضاء لان الدستور فى المادة (٨٨) منه قد نص صراحة على أن تتم عملية الاقتراع (مرحلة الانتخابات التى تجرى فى اللجان الفرعية) تحت إشراف القضاء وبالتالى اضم صوتى للحكم فى ان يختار وزير الداخلية لعضوية اللجان وليس لرئاستها هذه العناصر الممتازة من القيادات الادارية العليا

وأساتذة الجامعات اما رئاسة اللجان الفرعية فإننى متمسك بحكم المادة (٨٨) من الدستور بأن تكون لاعضاء الهيئات القضائية دون غيرهم وهذا الأمر مطروح حاليا امام المحكمة الدستورية العليا فى الدعوى المقامة منى طعنا على قانون مجلس الشعب الحالى والانتخابات التى جرت به على الرغم من فوزى فيها .

تعديلات تشريعية

إن ما طالبت به المحكمة اصبح أمرا يطوق عنق مجلس الشعب قبل غيره ويتعين عليه المبادرة بإجراء تعديلات تشريعية تحقق ما جاء فى الحكم من توصيات هى توصيات عظيمة هى أولا واخيرا تحقق الصالح العام وتعيد الثقة والاحترام لما يجرى فى مصر من انتخابات بعد ان فاحت رائحة التزوير وتزييف إرادة الناخبين فى عشرات التقارير الواردة من محكمة النقض ولذلك فإننى ارى انه يتعين بالاضافة إلى هذه التوصيات إجراء تعديل دستورى يقضى على التناقض الذى اشرت إليه بين نص المادة (٩٣) والمادتين (١٦٥) و (١٦٦) وجعل الاختصاص فى نظر الطعون الانتخابية للقضاء . لانه أمر يتعلق بتحقيق العدل بين الطاعنين والمطعون ضدهم من اعضاء مجلس الشعب .

واما بالنسبة لادانة المحكمة لسلبية المواطنين فإننى أرى ان المواطنين سيظلون ينأون بأنفسهم عن الاشتراك فى الانتخابات مادام عدم الثقة فى سلامتها يخيم عليها .

وبالنسبة لعدم قبول الطعن امام اللجنة التشريعية والدستورية لأن الطاعن لم يلتزم بتوثيق توقيعه فهذا مبدأ استقرت عليه اللجنة الدستورية ويعتبر من السوابق التى تمسكت بها اللجنة وحصل مع اكثر من شخص . حدث مع ضياء الدين داود كان نفس الطعن ورفض لأن خصمه لم يوثق. ومع ذلك فإن اللجنة وهى تنظر الطعون ترفض الطعون وعدم قبولها

لان نظرها يتم فى ظل حرج شديد جدا من المطعون ضدهم وهم أعضاء المجلس ولذلك يتلمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأى سبب للحكم وإصدار القرار أو عدم قبول أى طعن أو رفضه

تحت هذا الشعور بالحرج . وأيضا تحت المصلحة الخاصة لمعظم أعضاء المجلس وقد تجاوزت الطعون المقدمة ضدهم نسبة تزيد عن ٩٠٪ .

ماذا تقول الأحزاب

ويقول الدكتور رفعت السعيد ان مسألة ان مجلس الشعب سيد قراره موضوع دستورى ينبع من فكرة الفصل بين السلطات حيث تلتزم كل سلطة بعدم تخطى حدود السلطات الأخرى وهناك سؤال هل ينفذ مجلس الشعب كسلطة

تشريعية أى قرار وصادر من السلطة القضائية ؟ هذا السؤال الاجابة عليه بوضوح لا لانها تعنى ان للسلطة القضائية الحق فى تغيير شكل المجلس التشريعى دون موافقة ويتنافى ذلك ايضا مع لوائح المجلس ولكن ذلك لا يعنى على الاطلاق تجاهل قرارات القضاء بالطعن والتزوير فى إجراء الانتخابات .

والمخرج بطبيعة الحال هو وضع ضوابط للعملية الانتخابية وقد الح حزب التجمع على ضرورة وضع نظام جديد لعملية التصويت يستند إلى جداول انتخابية جديدة .

وأقول ان على مجلس الشعب ان يتخذ موقفا حصيفا إزاء قرارات محكمة النقض فإن وجد طعنا جادا عليه ان يتعامل معه بجدية وإلا يحصن أعضاءه إزاء احكام القضاء .

اما اقرار الوضع الحالى فهو يعنى أن كلمة سيد قراره تتحول إلى تصريح بالتزوير بحيث يمثل المزور عضوية مجلس الشعب غصبا .

والحكم ككل هو لطمة موجهة إلى نظام إجراء الانتخابات ويتعين على السلطة ان تضع هذا الحكم فى الاعتبار لانه فى النهاية عنوان الحقيقة .



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ | فبراير ١٩٩٥

● ياسين سراج الدين :

جريمة التزييف جريمة ضد الديمقراطية ويجب فعلا ألا تسقط بالتقادم

وفى النهاية لابد أن نحترم المواطن فتزييف إرادة الناخبين دفعت المواطن للعزوف عن المشاركة فى الانتخابات .

ويقول عبدالحميد بركات امين التنظيم بحزب العمل أن ما قضت به محكمة استئناف القاهرة هو حكم عظيم وهو تأكيد لما قرره مؤتمر العدالة الأول الذى عقد منذ اربع سنوات والذى طالب بمثل ما طالب به الحكم . المهم ان تنفذ احكام القضاء .

وانا اتمنى أن يكون دفع التعويض من المزورين والمزيفين من الجهة الادارية . وليت يكون ذلك احد العقوبات فى مثل هذه القضايا ولكن اعتقد أنه مطلوب لذلك تشريع .

واعتقد ان سلبية المواطنين فى الانتخابات لها بعض الأعذار فهم يشعرون أنه لا فائدة من أصواتهم لأن التزوير سيتم دائما .

ويقول ياسين سراج الدين القطب الوفدى المعروف أن هذا الحكم تاريخى بالفعل ويضاف إلى الاحكام العظيمة التى صدرت من قضائنا العادل والجرىء كما انه يضع قواعد قامت على تفسيرات مختلفة بالاضافة إلى أنه ناشد سواء الحكومة او المواطنين بأداء معين يعرفهم بضرورة الحياة الديمقراطية .

واعتقد ان ما طالبت به المحكمة من عدم سقوط جرائم التزييف بالتقادم امر غاية فى الأهمية لأنها جريمة ضد الديمقراطية . كما أن مطالبة الحكم بأن يتحمل المزيفون التعويضات من جيوبهم الخاصة أمر لابد أن يطالب من الجميع .



المصدر : البلاغ الجديد
التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال الشاذلى للبلاغ الجديد

لن توقف الأحكام العرفية اثناء الانتخابات

تشكيل وزارة جديدة قبل الانتخابات مجرد شائعة

لا تحالف مع اى حزب ضد الاخوان المسلمين

كتب عبدالستار الطويلة :

نفى كمال الشاذلى وزير مجلس الشعب والشورى وأمين التنظيم بالحزب الوطنى ماتردد عن احتمال وقف العمل بقانون الطوارىء اثناء الانتخابات البرلمانية القادمة ، ووصف الانباء التي تحدثت عن تشكيل حكومة جديدة. قبل الانتخابات بانها مجرد شائعات جاء ذلك فى التصريحات التى أدلى بها المسئول التنظيمى الأول للحزب الوطنى الحاكم.

والمسئول التنظيمى لاى حزب .. هو مهندس ذلك الحزب . يعرف كل عضو كما يعرف بصمات اصابعه .

ومفروض ان يرشح للمراكز القيادية فى الحزب الرجل الصحيح فى المكان الصحيح ..

وهو أ..ر من يفكر فى نفسه .. فهو ، ربان الحقيقى الذى يضبط ايقاع الحزب ودور كوادره وقدراتهم على تطبيق الخط السياسى الذى يضعه المكتب السياسى .. وتوجيهات رئيس الحزب .

وكمال الشاذلى ليس المسئول التنظيمى للحزب الحاكم فقط .. بل هو المتحدث بلسان الحكومة فى مجلسى الشعب والشورى .. وضابط ايقاع اعضاء الحزب فى البرلمان ..

وهو برلمانى ذكى وبارع فى المناورة .. فهو رغم صفته كممثل للحكومة .. الا انه كثيرا ماسبق النواب فى التعبير عما يحيق فى نفوسهم من ملاحظات على نشاط الحكومة . وهو يعرف الكثير عن الحاضر .. والمستقبل .. ممايجرى تدبيره من اجل ان يظل الحزب الوطنى فائزا بالاغلبية فى اى انتخابات نيابية .

وهو على حق فى ان يرى ان مسئوليته ومسئولية كل قائد فى الحزب ان يضمن لحزبه الفوز فى الانتخابات النيابية دائما - فتداول السلطة لا يعنى تسليم الاغلبية لكراسى الحكم للاقلية من اجل سواد عيونهم .. ان الوصول الى الحكم يستوجب معركة شاقة لكسب ثقة الجماهير .

ولكن كل من يريد الوصول الى الحكم يريد الأغلبية الحاكمة ان تلعب بروح رياضية وفى ساحة ملعب نظيفة .. اى توفر للانتخابات الحرية .. وللمرشحين الامن والامان .. قال كمال الشاذلى للبلاغ الجديد

ان الانتخابات ستكون حرة ولكن اود ان الفت نظرك الى ان من يسقط فى الانتخابات عادة لا يعترف بفشله وانما يبسط الامور فيتهم الادارة بالتزوير .



المصدر : البلاغ الجديد

التاريخ : ١٥ فبراير 1995

● ولكن المعارضة تجمع على ان تدخلا وتزويرا حدث في انتخابات دائرة مينا البصل حيث اسقط رشاد عثمان وكذلك في بورسعيد .

ـ لا تصدق هذا فكله كذب ..

● ولكن قيل ان اعضاء الحزب الوطنى استخدموا العنف للتدخل في الانتخابات .. والبوليس وقف على الحياد ؟.

ـ لم يحدث .. والمشكلة ان الحزب الوطنى له كوادر عديدة ورجال كثيرون يؤيدونه .. ويتواجدون امام اللجان اكثر من منافسيهم .. ولكن الشرطة تضمن دخول الناخبين وتصويتهم في سرية تامة بعد التحقق من شخصيتهم.

واردف قائلا :

وهل كنت تتصور ان الجماهير ستنتخب رشاد عثمان بعد الذى حدث في الماضى ؟!

● ولكن الا ترى ان الشعب عازف عن المشاركة في الانتخابات بدليل ان عدد الناخبين في دائرة بورسعيد ٥٢ الف ناخب اشترك منهم ثمانية الاف فقط .. اى اقل من السدس ؟!

قال امين الحزب الوطنى :

ـ هذه مسئولية كل الاحزاب ان تخرج الاغلبية الصامتة من سلبيتها وعزلتها ..

● ولكن الاحزاب تشكو من ان الحكومة تمنعها من النشاط بين الجماهير ؟

قال :

ـ هل هذا كلام ؟ هل منع احد حزبا ان يجمع الناس في كل حى في مقره أو مقر اى حزب آخر ليدعوهم للمشاركة في الانتخابات .. ان عدد الندوات السياسية التى تعقد في مصر أصبح ندوتين او ثلاث ندوات يوميا .. هل تمنع الحكومة هذه الندوات .. وعندك في كل النقابات المهنية والعمالية الابواب مفتوحة حتى لمؤتمرات واجتماعات تنقد وتهاجم فيها الحكومة .

وسكت لحظة قائلا :

ان احزاب المعارضة هى التى تشجع الناس على السلبية بكثرة ترديدها للاتهامات ان الحكومة تزيف الانتخابات . فالناس قد تتأثر بذلك وتنصرف عن المشاركة السياسية .. هل منع احد اى صحيفة حزبية من ان تدعو الناس لممارسة حقوقهم السياسية الى جانب كل حملات النقد التى تمارسها يوميا ؟!

● بمناسبة ندوات النقابات المهنية ـ ماهو المقصود بالضبط بالتعديلات في قانونها المعروض على مجلس الشعب ؟

ـ المقصود صراحة هو جذب الاغلبية الصامتة لكى تدلى برايها في الانتخابات المهنية : فنحن نعتقد ان بالاغلبية الصامتة يمكن دحر التيارات المتطرفة والمنحرفة .

● الا يعتبر هذا تدخلا في سيطرة النقابات على نقاباتها ؟

ـ أبدا نحن لم نطالب بالتدخل في الانتخابات .. بل وضعنا سلطة اجرائها .. والكشف على كشوف الناخبين حقيقة .. في يد اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات .. ونحن مندهشون لماذا هذه الضجة والغضب ؟..

ان اللجنة القضائية لجنة محايدة وستسعى الى اجتذاب كل اعضاء النقابة الى

الانتخاب .. بعكس الحاصل اليوم ان بعض مجالس النقابات المهنية لا تهتم بذلك وتكتفى بانصارها .

● اذن انت ترى انه بالاغلبية الصامتة يمكن هزيمة تيار التطرف الاسلامي ؟

ـ بكل تاكيد .. لانه ليس من الديموقراطية فى شىء ان تسيطر اقلية ما على الاغلبية ؟

● بالنسبة للمعركة الانتخابية القادمة : مجلس الشورى فى يونيه ومجلس الشعب فى نوفمبر .. هل يمكن ان يتحالف الحزب الوطنى مع اى احزاب اخرى لدحر ذلك التيار ؟

ـ ان نتحالف مع احد .. فكوادر الحزب الوطنى كثيرة .. وقدراته واسعة ..

● هل يتقاضى الحزب الوطنى من المرشحين الذين يختارهم « اموالا » ثمنا لذلك الاختيار ؟

ـ لا ابدا .. ولا ينفق على المرشحين فى الانتخابات بل كل مرشح مسئول عن معركته .

● ولكن المتوقع ان يتنافس عدد من اعضاء الحزب فى كثير من الدوائر .. فماالعمل ؟

ـ قيادة الحزب هى التى تحدد المرشح .. وليس هناك « خيار وفقوس » ولا كوسة .. وانما معايير ثابتة للاختيار على اساسها : السمعة الحسنة .. الشعبية وسط الجماهير . قدرته على حل مشاكلها ومعايشته لتلك الجماهير وليس بالانعزال عنها .

● هل هناك تفكير فى عزل او رفض اى مرشح لميوله السياسية مهما كانت ؟

ـ لا يوجد اى تفكير فى هذا .. هناك المعايير التى حددها القانون لا اكثر ولا اقل وقد انتهى عهد العزل .

● بعض الناس لا يعرف بالضبط ماذا استقر عليه راى الحزب الحاكم انتخابات فردية ام قائمة ؟

ـ فردية ـ الامر معروض على الرئيس مبارك .

● ماحقيقة مايشاع عن اتجاه لتشكيل وزارة جديدة قبل الانتخابات : ـ

ـ لا يوجد فى عملى شىء من هذا .. واى تغييرات وزارية امر يقدره ويقرره سيادة رئيس الجمهورية فمصلحة الوطن عنده فوق كل مصلحة لانه نبت ارض مصر الخضراء والمعبر عن اماله واحلام الامة كلها .

● بعض الاحزاب تطالب بالغاء الاحكام العرفية او وقف العمل بها اثناء الانتخابات .. فهل لديكم اتجاه لهذا ؟

ـ هى الاحكام العرفية تطبق ضد من ؟ ضد من يخل بالامن ؟ ولو تركناهم يمارسون جرائمهم لما امكن اجراء الانتخابات بحرية .. انه خلال وجود الاحكام العرفية التى توجه اساسا للارهاب يسمح بعقد اجتماعات ومؤتمرات المرشحين .. ومسيراتهم الانتخابية السلمية فى حماية الشرطة وطبع المنشورات والدعايات الانتخابية .. والتحدث فى التليفزيون والاذاعة .. والنشر فى الصحف !

● مافائدة الاحكام العرفية اذن ؟

ـ لانه يمكن للدولة ان تقبض على اى ارهابى قبل ان يمارس جريمته .. وتفتش بيته وتضبط السلاح .. الخ .

ـ وتساءل : هل حدث فى اى انتخاب ان ادعت الشرطة على احد المرشحين او انصاره انهم ارهابيون وفتشت بيوتهم واعتقلتهم ؟!

● هل يخشى الحزب الوطنى من فوز الاخوان المسلمين او التيار المتطرف عموما ؟

ـ لا يخشى الحزب الوطنى احدا .. نحن اقوياء .. وشعبنا متمسك بالديموقراطية وضد التطرف دائما : واغلب احزابنا تعرف ان نجاح التطرف فيه دمار لها جميعا .

● هل انت واثق من نجاح الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة ؟

قال فى دبلوماسية ، نحن نامل ان نحقق فوزا باغلبية المقاعد فى المجلسين .. والامل كبير فى وجه الله

الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد يجرى اتصالات مكثفة باعوانه بالحزب على مستوى الجمهورية من اجل الضغط على فؤاد سراج الدين رئيس الحزب لإثنائه عن تنفيذ اتفاقه مع قيادات الحزب الوطنى على التحالف بين الحزبين فى الانتخابات القادمة .

نعمان اشتد غضبه من هذا الاتفاق بعد الذى نما إلى علمه من ان الاتفاق انتهى إلى ان مقاعد حزب الوفد فى الانتخابات لن تزيد على ٢٥ مقعداً .. وقد اعلن نعمان عن عزمه خوض الانتخابات القادمة بدائرة قسم قصر النيل على الرغم من علمه بما المح إليه احد قيادات الحزب الوطنى إلى ان فرص الدكتور نعمان بالفوز فى هذه الانتخابات ضئيلة للغاية ، مما ترك لديه انطباع بانه خارج الـ ٢٥ عضواً المتفق بشانهم مع الحزب الوطنى .

المراقب لمجريات الامور داخل حزب الوفد يرجح مزيداً من الخلافات بين نعمان ورئيس الحزب خاصة مع قرب انعقاد الجمعية العمومية للحزب التى اعلن الباشا انعقادها بعد عيد الفطر اى خلال شهر مارس القادم .

المصدر : الوفد



الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١ / ١٩٩٥

مطلوب فض هذا الاشتباك.. قبل انتخابات مجلس الشعب!!

بقلم: سعيد عبد الخالق

و..ماذا بعد؟!
عمد القرى.. بالتعيين
عمداء الكليات. بالتعيين!
رؤساء الجامعات.. بالتعيين!
محافظو الأقاليم.. بالتعيين!
شاغلو الوظائف العليا.. بالتعيين!
الوزراء.. بالتعيين!
رئيس الحكومة.. بالتعيين!

والانتخابات التكميلية التى جرت مؤخرا فى بعض دوائر مجلس الشعب.. فضحت اتجاه الدولة الى تعيين نواب مجلس الشعب القادم تحت ستار مايسمى بالانتخابات. وكشفت الممارسات طوال السنوات الأربع الماضية، عن اصرار مجلس الشعب على عدم احترام قرارات محكمة النقض ببطلان عضوية اكثر من ثلث اعضاء المجلس الموقر، وهذا معناه تعيين اعضاء فقدوا سبب وجودهم ببطلان انتخابهم.. وبالمناسبة.. نظلم مجلس الشعب اذا حملناه وحده مسئولية اهدار قرارات قضائية فى مستوى الأحكام النهائية التى تصدرها محكمة النقض!!

إذن.. نظلم انفسنا، ونظلم احزابنا، ونظلم مرشحينا اذا طالبنا بدخول انتخابات مجلس الشعب القادم فى ظل المناخ السياسى السائد حاليا، والذى يتشاءم من كلمة «انتخابات»!! بالله عليكم.. من يغامر فى ظل مناخ التعيين بترشيح نفسه فى الانتخابات مادام يعلم النتيجة مقدما؟!. من يغامر فى ظل شعار المرحلة الحالية: «من ليس منا.. فهو راسب فى الانتخابات يا ولدى»!.. من يغامر بالترشيح فى ظل هذا الاشتباك اذا كان:

رئيس الدولة يشغل فى نفس الوقت رئيس الحزب الوطنى الحاكم.. ورئيس الدولة ورئيس الحزب هو الذى يختار او يصدر قرارا بتعيين الوزراء والمحافظين وشاغلى الوظائف العليا.. ورئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم هو الذى يختار مرشحى حزبه للانتخابات.. والحكومة التى اصدر الرئيس قرارا بتعيينها هى التى تجرى انتخابات مجلس الشعب.. والمحافظون الذين عينهم الرئيس هم المسئولون عن نجاح مرشحى حزب الرئيس، وانتخابات بورسعيد الاخيرة خير مثال على ذلك، ولم يستح فخر الدين خالد محافظ بورسعيد وأعلن على الملأ مسئوليته عن إنجاح مرشح حزب الرئيس فى دائرة حى العرب.. ونواب مجلس الشعب الذين اختارهم الرئيس وتحملت حكومة الرئيس مسئولية نجاحهم، هم الذين يرشحون الرئيس فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية.

ومن تسول له نفسه محاولة الاشتراك فى احدى هذه الحلقات المتصلة، مثل الذى يلقى بنفسه فى «المفرمة»!!

إذن.. ما الحل فى ظل هذا المناخ المظلم الذى خلق فى نفوسنا شعورا بالاحباط واليأس؟! واصبحنا مثل الذى يضرب رأسه فى سفح الهرم الأكبر لمحاولة زحزحته من موقعه؟! هل هذا معقول؟! كيف تواجه احزاب المعارضة التى لا حول لها ولا قوة سوى تأييد الشارع وصحيفة تعبر عن رأيه.. كيف تواجه الحزب الحاكم الذى يستفيد ويتمتع بالمزايا التى يوفرها وجوده فى السلطة؟! مثلا، صفوت الشريف وزير الاعلام يشغل فى نفس الوقت أمين مساعد الحزب الوطنى واحد القيادات الرئيسية فى الدولة، والمسئول الاوحد عن اجهزة الاعلام الحكومية المسموعة والمرئية والمقروءة.. صفوت الشريف يستعد لترشيح نفسه فى انتخابات مجلس الشعب القادم عن دائرة بولاق التى تقع فيها امبراطورية ماسبيرو التى يجلس على عرشها صفوت الشريف، واقصد اتحاد الاذاعة والتليفزيون. هذا المبنى الضخم بملحقاته يضم حوالى ١٥ الف موظف وعامل واصبح لهم بطاقات انتخابية على دائرة بولاق!.. وبعد ذلك، هل هناك عاقل يرشح نفسه فى دائرة بولاق فى مواجهة صفوت الشريف؟! وطبعا من حق صفوت الشريف ترشيح نفسه، ولكن هناك فارقا بين نفوذ وامكانيات صفوت الشريف وزير الاعلام والمرشح لانتخابات مجلس الشعب وبين نفوذ وامكانيات صفوت الشريف المرشح للانتخابات بدون امبراطورية ماسبيرو.. المعركة الانتخابية غير متكافئة ومحسومة لمعالى الوزير فى الحالة الاولى، والمعركة الانتخابية متكافئة بين المرشحين فى الحالة الثانية، والدكتور عبد المنعم عمارة رئيس المجلس الاعلى للشباب والرياضة.. يستعد لترشيح نفسه فى انتخابات مجلس الشعب بدائرة مدينة نصر، والتى تقع فيها امبراطورية المجلس، واقصد ستاد

القاهرة وملحقاته! هل تتصورون بعد ذلك اجراء معركة انتخابية متكافئة في هذه الدائرة؟! طبعا.. مستحيل!! كما تلاحظون حضراتكم.. إن السادة الوزراء وضعوا عيونهم على مناطق نفوذهم الوظيفية وليس الشعبية لترشيح انفسهم فيها!!

و.. نعود الى السؤال الذى طرحناه منذ قليل، وتساءلنا فيه عن الحل في ظل هذا المناخ الانتخابى المظلم؟! اعتقد ان من حق احزاب المعارضة المطالبة بتشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات.. هذه الضمانة هامة جدا لاحزاب المعارضة اذا قررت الاشتراك في الانتخابات القادمة. وتكليف حكومة محايدة باجراء الانتخابات.. ليس بدعة او اختراعا، وشهدت مصر قبل عام ١٩٥٢ حكومات محايدة غير حزبية تولت اجراء الانتخابات.. وتميزت انتخابات هذه الحكومات بالحياد والنزاهة والحرية، وعبرت بصدق عن إرادة الشاعر المصرى. ماذا يحدث في الدنيا لو اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات حتى تطمئن احزاب المعارضة الى عدم حدوث وقائع استغلال نفوذ من الوزراء المرشحين، وحتى تطمئن احزاب المعارضة إلى عدم تدخل المحافظين لصالح مرشح الحكومة، وحتى تجرى العملية الانتخابية بالاسلوب الذى يقبل الطعن او التشكيك.

وهناك ضمانة اخرى لا تقل اهمية، وهى تخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى.. ولو طوال فترة العملية الانتخابية. ان وجود الرئيس على رأس الحزب الحاكم يؤدى الى تسخير اجهزة الدولة لانجاح مرشحى حزب الرئيس وسمعنا مؤخرا محافظ بورسعيد يهدد ويتوعد الناخبين إذا لم ينتخبوا مرشح الرئيس، وقال صراحة وبلا استحياء: إن هذه الانتخابات استفتاء على الرئيس، والكرسى هو كرسى الرئيس. اننا نرى حسنى مبارك رئيسا لكل المصريين بلا استثناء.. رئيسا للمعارضين قبل المؤيدين. لا نريد الزج باسمه في صراعات حزبية خلال الانتخابات.. اننا نراه ارفع واسمى من ذلك.. ما المانع ان يترك الرئيس الحزب الوطنى يخوض الانتخابات وحده، وبدون الاعتماد على رئاسة الرئيس له. إلا إذا كان الحزب الوطنى مازال قاصرا، وإلا اذا كانت الاغلبية الكاسحة التى يزعم الحزب الوطنى انه يتمتع بها، وهما وخيالا. ان اصرار الرئيس مبارك على رئاسة هذا الحزب يعنى عدم وجود حزب على الاطلاق بل مجموعة ذات مصالح متضاربة تلتف حول مناطق السلطة والنفوذ. ولابد ان يزاول هذا الحزب العمل السياسى بدون الاعتماد على سلطات رئيس الدولة. لقد علمتنا التجارب، ان مثل هذه الاحزاب التى تنشأ في احضان السلطة وترتدى عباءة النفوذ وتمارس العمل السياسى من خلال شخص واحد.. مثل هذه الأحزاب مجرد لافتات هنا وهناك. إذن.. هذا المطلب هام لأحزاب المعارضة إذا قررت الاشتراك في انتخابات مجلس الشعب القادمة. إننا نريد ان نرى ماذا يفعل الحزب الوطنى بدون الرئيس ؟، وماهو حجمه في الشارع السياسى بدون الرئيس.

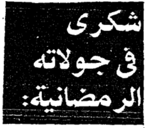
باختصار.. اذا كنا حقيقة نسعى الى إرساء دعائم لنظام ديمقراطى، فلابد ان يقبل المسئولين المجازفة بامكانية إقصائهم من مناصبهم عن طريق انتخاب غيرهم لتولى هذه المناصب. اننا مازلنا نعيش بعقلية حكم الحزب الواحد، والذى يجرى انتخابات صورية لاضفاء صبغة الشرعية على حكمه. قولوا بصراحة حتى تستريحوا ونستريح، ولا يسبب احدنا الصداع للآخر؟

قولوا: هل تسعون الى إرساء ديمقراطية حقيقية أم تريدون الناع الديمقراطية وتعملون بعقلية الحزب الواحد؟!. وإذا رأيتم استمرار نفس عقلية الحزب الواحد، فما المانع من صدور قرار بتعيين أعضاء مجلس الشعب، استمرارا لسياسة التعيين التى بدأت بالعمد، والعمداء. ومازالت مستمرة ولديكم من الاقلام والأبواق من يصف هذا القرار بأنه قمة الديمقراطية!!. وهناك سوابق على هذا عندما أصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قرارا بتعيين أعضاء مجلس الأمة في عام ١٩٥٨ بعد الوحدة مع سوريا. وللحديث بقية.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥



أدعو كافة الأحزاب والقوى السياسية لتشكيل جبهة عريضة تفرض انتخابات حرة

فى جولاته الرمضانية التى شملت القاهرة والمنصورة دعا الأستاذ إبراهيم شكرى فى لقائه بالجماهير فى هذه المحافظات كافة القوى والتيارات السياسية إلى تشكيل جبهة عريضة للدفاع عن حقوق الشعب فى إجراء انتخابات حرة يختار من خلالها ممثليه الذين يشاركون مشاركة فعالة فى وضع السياسات واتخاذ القرارات.

وقال شكرى: لا يمكن أن نقبل أن تكون صورة مصر بهذا الشكل، فالعالم كله يعرف أن مصر تزور إرادة شعبها، لقد آن الأوان أن تقف الأمة المصرية بكل أحزابها وفئاتها وتياراتها فى جبهة عريضة تدافع عن حق هذا الشعب فى أن تجرى انتخابات حرة نزيهة يختار من خلالها من يشاء، ويشارك فى وضع السياسات واتخاذ القرارات.

وجدد شكرى مناشدته للرئيس مبارك بالاستجابة لمطالب الشعب بإجراء انتخابات حرة تكفل لها كافة الضمانات لسلامة إجراءات العملية الانتخابية من أجل إزالة وصمة العار التى تجلل عهد الحكم بسبب تزوير الانتخابات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

انتخابات مجلس الشعب .. ومتطلبات المرحلة القادمة

بقلم
د : رفعت النجار
أستاذ بجامعة الزقازيق
ومستشار بالأمم المتحدة

تعتبر أعمال الدورة البرلمانية الحالية هي مسك الختام بالنسبة لمدة مجلس الشعب الحالي ، وبانتهائها تنتهي فترته ، وتبدأ الانتخابات لمجلس شعب جديد يمتد عمله حتى عام ٢٠٠١ ، أي أنه المجلس الذي سوف يشهد انتهاء القرن الحالي وميلاد القرن الجديد بكل ما يحمله ذلك من تبعات ومسئوليات ، وما يمثله من آمال وطموحات .

وبعد أن أصبح في حكم المقرر أن تتم الانتخابات القادمة بطريقة الانتخاب الفردي ضمانا لعدم تعارضه مع الدستور الحالي من ناحيه ، وتوافقه مع المزاج العام وظروف وطبائع المجتمع من ناحية أخرى ، فإنه من المفترض أن تقوم الأحزاب - ومن الآن - بالرفع التدريجي لدرجات الاستعداد للانتخابات بكل متطلباتها واحتياجاتها ، ولاشك أن مفاهيم وأساليب الاستعداد سوف تختلف باختلاف المنظور الذي يراه كل حزب متوافقا مع أهدافه ومتناسبا مع امكاناته وآماله في الفوز بأكبر عدد من الأعضاء في المجلس الجديد .

وإذا كان من المنطقي أن يكون لكل حزب مواقفه الخاصة حيال بعض الأوضاع السياسية وأهمية تغييرها أو تعديلها قبل اجراء الانتخابات لضمان حيدتها ونزاهتها ، وإذا كان من الواضح حتى الآن أن بعض هذه المتطلبات لن يمكن تحقيقها في الفترة الحالية ، فان ذلك لايجب أن يمنع الأحزاب والمشتغلين بالسياسة . أن يعملوا قدر استطاعتهم على تحقيق الحد الادنى الواجب توافره لحيدة الانتخابات وجديتها واضعين في الاعتبار أن مالا يدرك كله لايجب اطلاقا أن يترك كله ، وأن يكون للاحزاب مواقفها المبدئية وخططها والا يقتصر دورها على ردود الأفعال أو الهروب من الساحة تحت أية دعاوى أو حجج مهما كانت وجاهتها ، خاصة وأن المواجهة والتصدي قد يكونان أقوى سلاح لاحداث التغيير وتحقيق المطلوب ، وأظن أن انتخابات مجلس الشعب الماضية خير دليل على ذلك ومن لا يستفيد من أخطائه وتجاربه فلا أمل فيه .

وإذا كان مجلس الشعب الجديد هو الذي سننتقل معه الى القرن الواحد والعشرين لاستبان لنا أهمية الاستعداد لانتخابات هذا المجلس ، ومن وجهة نظري فانه يأتي في المقدمة منها أن يقوم كل حزب بعمل مسح شامل لكوادره لاختيار أفضل من يستطيع أن يخوض بهم الانتخابات وذلك على أسس موضوعية بعيدة عن الهوى والشللية مع وضع الضوابط والبرامج التي يجب اتباعها خلال المعركة الانتخابية . وإذا كان دستورنا الحالي ينص على أن يكون ٥٠ ٪ على الأقل من العمال والفلاحين في كافة التنظيمات الشعبية بما فيها مجلس الشعب الذي يعتبر أعلى سلطة تشريعية ورقابية في الدولة ، وإذا كانت الظروف الحالية من وجهة نظر القيادة السياسية - ليست مهيأة لتعديل هذا النص فقد يكون من الملائم إعادة النظر في تعريف العامل والفلاح بحيث يأتي متناسقا مع واقع الظروف لاتاحة الفرصة لاختيار أفضل الكوادر وأقدرها ، خاصة وأن عضو مجلس الشعب عليه أن يتفهم ويتناقش في المسائل التشريعية والرقابية الخاصة بمختلف جوانب ومجالات العمل الوطني سواء منها الداخلية أو الخارجية ، ولا يعقل على الاطلاق - ونحن على مشارف القرن الجديد - أن يكون اكثر من نصف المجالس النقابية غير قادر على متابعة ما يجرى أو تفهم ما يدور داخل هذه المجالس . وإذا كان هذا الكلام موجها الى الأحزاب بصفة عامة فإنه موجه الى حزب الأغلبية بصفة خاصة نظرا للعبء الذي يتحمله والدور الذي يمثله .

على هامش المؤامرة

لماذا لايشرف القضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى..؟!

رؤساء الأحزاب والنواب :

الحكومة ليست جادة والحزب الوطنى لا يفعل إلا مايخدم مصالحه فقط

اشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية هو حجة الحكومة لتعديل قانون النقابات رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ .. هذا القانون الذى تم تفصيله لإزاحة التيار الاسلامى عن النقابات .. لكنه فشل .. فكانت التعديلات الجديدة ، ونحن نتساءل اذا كانت الحكومة حريصة على نزاهة الانتخابات واشراف القضاء عليها فلماذا لايتم ذلك للانتخابات العامة لمجلسى الشعب والشورى.

فى السطور التالية استطلاع لاراء الأحزاب واعضاء مجلس الشعب والشورى حول هذا الموضوع.

– مهمة ادارية

فى البداية يقول مصطفى كامل مراد زعيم حزب الأحرار وعضو مجلس الشورى :

اشراف القضاء على الانتخابات لايعنى القيام باعداد جداول الناخبين .. فهذه مهمة ادارية المفروض ان تقوم بها وزارة الداخلية والجهاز الادارى التابع للنقابات المهنية واذا كان هناك اعتراض من احد فانه يستطيع أن يطعن فى هذه الجداول خلال مدة معينة من اعلانها .. اما ان يقوم القضاء باعدادها فهذا خروج عن نطاق الاشراف لان الاشراف يعنى مراقبة عملية التصويت والتاكد من سلامتها والاشراف على عمليات فرز الأصوات واعلان النتيجة ضمانا لسلامة العملية الانتخابية.

ويضيف انه اذا اخذنا بهذا المبدا الوارد فى القانون المعدل للنقابات المهنية رقم ١٠٠ .. فانه من باب اولى أن يكون اشراف القضاء على الانتخابات العامة فى مجلسى الشعب والشورى والمحليات اشرافا حقيقيا يتضمن مراجعة جداول الناخبين مع اشرافهم اشرافا فعليا على اللجان العامة والفرعية ، وليس على العامة وحدها.

ويختتم زعيم الاحرار حديثه قائلا :ان مايحدث لايعنى الا شيئا واحدا وهو أن الحكومة تاخذ بهذا المبدا او ذاك طبقا لما تراه لصالح مرشحيها دائما ، والوضع الصحيح ان يطبق مبدأ واحد سواء فى الانتخابات النقابية او العامة.

يتفق معه المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ويؤكد أن الحزب يطالب كثيرا باشراف القضاء اشرافا حقيقيا على الانتخابات لضمان نزاهتها ، ولكى يتم تشكيل مجلس الشعب تشكيلا معبرا عن الشعب.

وطالب بتشكيل وزارة خاصة للاشراف على الانتخابات القادمة ، ويرفض المهندس شكرى التدخل فى شئون النقابات باعتبارها مؤسسات غير تابعة للحكومة.

ويقول جمال ربيع رئيس حزب مصر:

منذ عودة الحزب وهو ينادى بإنشاء ادارة قضائية للانتخابات واعد مشروع بهذا الموضوع بحيث تكون هذه الادارة تابعة للمجلس الاعلى للقضاء وان تشرف وتراقب وتدير السجلات المدنية وتتولى مراجعة الكشوف وقيد المواطنين.

– مطلب شعبى

هذا عن راى الأحزاب .. فماذا عن النواب ؟!

يقول كمال خالد عضو مجلس الشعب:

لاخلاف على ان الاشراف القضائى الكامل والحقيقى هو مطلب شعبى ملح يتطلع اليه كل الشرفاء فى مصر ويضيف ان المادة ٨٨ من الدستور تتضمن النص ، الوحيد الذى تناول الاشراف



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضائى على انتخابات مجلس الشعب قد اقتصر على وجوب ان تتم عملية الاقتراع وهى العملية التى تجرى فى اللجان الفرعية تحت اشراف الهيئات القضائية إلا ان ترزية القوانين ادوات الحزب الوطنى الذين يفزعهم ان تجرى الانتخابات سليمة دون تزوير .. اصدروا قانونا يقلب الاية فيجعل الاشراف على اللجنة العامة لرئيس محكمة واعطى لوزير الداخلية الحق فى اختيار من يشاء للاشراف على اللجان الفرعية وهذا يمثل تحايلا على الدستور وهو موضوع النزاع امام المحكمة الدستورية.

ويشير الى ان المعروف ان فرص الحزب الوطنى فى تزوير الانتخابات فى القرى اكبر منها فى المدن بسبب ارتفاع نسبة الامية وبساطة اهل القرى .. هذه الميزة يفتقدها الوطنى فى انتخابات النقابات المهنية التى تجمع صفوة المثقفين فى المجتمع .. لذلك نجده يتخبط ويبحث عن زريعة يحتجون بها امام القيادة العليا والرأى العام فنجد ان الحزب ادعى فى البداية ان اعضاء النقابات يحجمون عن الاشتراك فى الانتخابات بينما ياتى اعضاء التيار الاسلامى فقط ويفوزون بمعظم المقاعد .. فاصدر القانون ١٠٠ الذى اجريت فى ظله العديد من الانتخابات التى خيبت امل الحزب الوطنى وفشل مرشحوه فادعوا قدرة المعارضة على تزوير الانتخابات .. لذلك يتعين ان يكون اشراف القضاء كاملاً عليها .. فكان التعديل الاخير.

- جدية وهمية

ويقول فاروق متولى عضو مجلس الشعب مستقل -

اذا كانت الحكومة جادة فى اجراء انتخابات نزيهة فى النقابات المهنية فلماذا لاتكون بنفس الجدية فى الانتخابات العامة لمجلسى الشعب والشورى وتستجيب لمطالب الاحزاب والقوى الشعبية التى طالما نادت باشراف القضاء على الانتخابات والغريب ان الحكومة كانت تتعلل دائما بعدم كفاية اعداد القضاة للإشراف على الانتخابات .. فلماذا توفرت هذه الاعداد فجاة للنقابات.

واشار الى انه اذا كانت هناك ضرورة لوضع ترتيب وأولويات بالنسبة للبناء الديمقراطى فانه بالتاكيد سيكون لمجلسى الشعب والشورى الاولوية الاولى فى توفير المناخ المناسب لاجراء انتخابات حرة ونزيهة .. فمجلس الشعب يعتبر المؤسسة الام التى من خلالها

اجمالى الشكاوى وبلغ اجمالى الشكاوى المجهولة والتى تم حفظها ١٩٪ اى ان النسبة الحقيقية للشكاوى الكيدية ٤٦٪ اى حوالى عشرة آلاف شكوى وتقول ارقام النيابة الادارية ان ادارة الشكاوى تتلقى سنويا حوالى ٢٧ الفا شكوى وفى العام الماضى تبين جدية ٦٣٥٢ شكوى واحيلت الى التحقيق وثبت ان عدد الشكاوى الكيدية التى وردت للادارة ١٩ الف شكوى بنسبة ٧٣٠٪ من مجموع الشكاوى وتلقت ادارة الشكاوى بمجلس الشعب فى العام الماضى ١٢ الف شكوى اتضح ان نصفها شكاوى كيدية ضد اعضاء المجلس.

المحترفون معروفون

يقول مسئول بهيئة الرقابة الادارية محترفو كتابة الشكاوى من جهه العمل وشكاوى المواطنين التى يتم التوقيع عليها باسماء صحيحة اما تلك التى لا تزيل باسماء وبيانات كاتبها فلا يلتفت اليها الا فى حالة وجود مستندات تؤكد محتوى الشكوى وفى حالة الشكاوى الكيدية ترسل الاجهزة الرقابية لجهة العمل بيانات الموظف كاتب الشكوى لاتخاذ الاجراءات ضده.

شكاوى غريبة

وتوجد هناك شكاوى تحمل طابع الغرابة والطرافة في نفس الوقت فمثلا تقدم احد الموظفين بـ ١٢٥ شكوى كيدية ضد رؤسائه وزملائه فى العمل وارسلها على الرقابة الادادية، وشكوى اخرى وردت الى الرقابة الادارية من شخص يدعى فيها وجود ورشة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٥

تعديل الدوائر الانتخابية وزيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ٢٦٤

كتب ـ عبدالوهاب عدس :

احال الرئيس حسنى مبارك الى مجلس الشورى قانون بتعديل الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى واحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ بشأن المجلس.

اعلن د. مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس فى بداية المجلس امس.. ان القرار الجمهورى نص فى مادته الاولى على زيادة عدد الاعضاء الى ٢٦٤ عضوا بدلا من ٢٥٨ وفصلت المادة الثانية على تقسيم الجمهورية الى ٨٨ دائرة انتخابية بانشاء دائرتين جديدتين فى كل من الاسكندرية والمنوفية تشمل التعديلات لمكونات الدوائر المحافظات التالية البقية ص١٢



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / يناير ١٩٩٥

الزوابع الموسمية للانتخابات ومخاوف لا أساس لها من الصحة!

بقلم : مرسى عطا الله

بعيدا عن الدخول فى معمعة الصخب الذى تثيره بعض فصائل العمل النقابى فى عدد محدود من النقابات المهنية، حول التعديلات الاخيرة للقانون رقم (١٠٠)، التى تركزت حول تلبية مطلب جماهيرى واسع طالما الحت عليه كل فصائل العمل الحزبى فى مصر من أجل توفير الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات.

بعيدا عن هذا الصخب المصحوب برياح امشيرية متقلبة تعكس التناقض الحقيقى فى المواقف، وتؤكد غياب المصداقية فى تعامل بعض القوى النقابية ذات الصبغة الحزبية مع القضايا والأحداث، وقصر التعامل بمنظار واحد هو منظار الانانية الحزبية الذى لا يرى سوى كلمة «لا» لكل ما تقدم عليه الحكومة او اغلبيتها البرلمانية فى مجلسى الشعب والشورى!

بعيدا عن كل هذا وذاك فإنه من الضرورى أن نلقى نظرة على واقع الحياة وطبيعة الممارسة الديمقراطية فى مصر خلال مرحلة حكم الرئيس مبارك، لكى يتبين لنا ما إذا كانت هذه المخاوف المزعومة لها من اساس ام لا؟

لعلى اقول ان الفيصل فى الحكم على صحة الأشياء هو مطابقتها استنادا إلى معايير الشرعية وسيادة القانون، ومدى التماثل بين النصوص المعلنة والممارسات القائمة!

ولست اظن أن هناك من يجادل الآن فى أن الديمقراطية عندنا قد تجاوزت تماما مرحلة التجربة وأصبحت منهج حياة اعتاده الناس وتعايشوا معه.

ولست اظن ايضا ان هناك من يجادل الآن فى أننا نعيش حياة ديمقراطية تنمو وتتزايد يوما بعد يوم وتتطور وتتقدم بالممارسة دون أن تبدو أية مظاهر أو نوايا تعكس رغبة فى تقليص حجمها أو انكماش رقعتها.

إن واقع الحال - بشهادة المجتمع الدولى كله - يؤكد أن الديمقراطية أصبحت واقعا وجزءا من حياتنا وممارستنا، وإننا نجحنا فى أن نقدم نموذجا فريدا فى سرعة وأمان الانتقال المتدرج من معايير الشرعية الثورية إلى نصوص الشرعية الدستورية ودون أن يؤثر هذا التحول المحسوب - بدقة - على ضمان بقاء التاخى الواجب بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية



الاجتماعية ودون ان يكون هذا التحول على حساب هدف إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل الفرص للمشاركة الشعبية فى صنع القرار وفى تنفيذه.

والخلاصة ان أية رؤية منصفة لما يجرى على أرض مصر تؤكد أن القانون يحتل مكانة القلب من النظام الديمقراطى، وان القانون يجرى تطبيقه دون تمييز وأن المواطنين أمام القانون سواء!

وإذا كان هناك من يزايد على الشرعية والقانون فإنه يكون بذلك معاديا للديمقراطية وخصوصا للشرعية، لأن الشرط الأول لازدهار الديمقراطية واحترام الشرعية هو مدى القبول والرضا بكل ما يصدر عن المؤسسات الدستورية التى ارتضاها الشعب.

وربما يكون مناسبا أن استرجع مقولة صادقة للرئيس مبارك عن اهمية دعم هذه المؤسسات الشرعية، فهو القائل: «إن مجلس الشعب هو بيت كل الشعب، وهو الملجأ والملاذ لكل مواطن على أرض مصر.. ومجلس الشعب هو سيد قراره بحكم قانونه ولائحته، وهو يمارس سلطة التشريع والرقابة، ونحن نريد للممارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس أن تصل إلى اقصاها من الغالبية والمعارضة».

والرئيس مبارك ايضا هو القائل: «إن القضاء هو صمام الأمن للديمقراطية والحرية، وانه حصن المواطن المصرى.. وان سمة القضاء المصرى النزاهة، وان قضاة مصر كانوا دائما القدوة والمثل حيث أدوا دورهم ومازالوا يؤدونه بكل الأمانة والشرف، حتى يكون القانون هو السيد وحكمه هو الفيصل، ولا احد فوق القانون».

وأتساءل.. ويتساءل معى الكثيرون: لماذا هذه الزوابع الأمشيرية حول إشراف القضاء على ضمانات العملية الانتخابية فى النقابات المهنية؟

واقول لنفسى:

فى ظنى أن مثل هذه الزوابع الموسمية لا تعكس حقيقة المناخ المعتدل الذى يسود مصر، وان الحقيقة لا يمكن أن تضيع مهما علت النبرة لبعض الأصوات الزاعقة!

مرسى عطاالله



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الحزب الوطنى يدخل انتخابات الشعب والشورى بمرشحين فى جميع الدوائر

☐ فى اجتماع النادى السياسى مساء أمس:

توريد القطن بسعر ٤٠٠ جنيه للقنطار و٩٠ جنيها لطن القصب

لا زيادة فى أسعار السلع الغذائية وطرح كميات إضافية من اللحوم والأسماك

مشروعات صناعية مشتركة مع الأردن وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر

أعلن الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمين العام للحزب الوطنى أن الحزب الوطني سيدخل بمرشحين فى جميع الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية خلال انتخابات مجلسى الشعب والشورى القادمة.

وقال: ان الحزب لديه مرشحون في النقابات المهنية التى حازت ثقة الجمعيات العمومية وحققت الاغلبية باستثناء بعض النقابات مشيرا إلى ان أساس الاختيار كان السبب فى حصول مرشحى الحزب الوطنى على الاغلبية.

واضاف د. والى فى اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى الذى حضره مجموعة من الوزراء مساء أمس: انه ستتم زراعة ٩٠٠ الف فدان قطنا هذا العام بزيادة ١٧٦ الف فدان عن العام الماضى.

وقال: ان الحكومة حددت سعرا مبدئيا للقنطار يتراوح مابين ٣٢٠ و٤٠٠ جنيه لتشجيع المزارعين علي زراعة القطن باعتبار أنه من المحاصيل الاستراتيجية مشيرا إلي ان وزارة الزراعة ستوفر التقاوى من بذور القطن.

وقال: ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء سيعلن امام مجلس الشعب قريبا الاسعار الجديدة لتوريد قصب السكر وستكون ٩٠ جنيها للطن ومن المنتظر ان يعلن د. صدقى ايضا - فى تعقيبه على بيان الحكومة امام مجلس الشعب - نتائج الدراسة الخاصة بغرامات الارز بعد أن تمت دراستها مع د. عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية.

وأوضح د. والى أنه اعطى تعليمات إلى بنك التنمية والائتمان الزراعى لاستيراد ١٥٠ الف طن من الأسمدة تجنبا لارتفاع اسعار الاسمدة خلال الفترة المقبلة وتوفيرها بالنسبة للمحاصيل الصيفية خاصة لمحصولى القمح والقطن وحل ازمة نقص الأسمدة فى بعض المحافظات.

وأكد الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة الداخلية: انه لازيادة فى أسعار السلع الغذائية التى تعرضها الوزارة فى المجمعات الاستهلاكية مشيرا إلى أن أسعار اللحوم تتراوح مابين ١٠ و١١ جنيها، وان هناك كميات كبيرة من الأسماك والأرز تم طرحها فى الأسواق لسد العجز، وتوفير حاجة الاستهلاك للمواطنين.

وقال: ان الوزارة لن تتوقف عن استيراد السكر لمدة ٧ سنوات قادمة على الأقل لسد حاجة المستهلكين وحتى لاتتكرر ازمة السكر الأخيرة مؤكدا انه تم افتتاح ٣ مصانع جديدة لانتاج السكر من البنجر بواقع ٣٠٠ الف طن سنويا.

وأوضح انه سيتم توزيع ٢٥٠ «سيارة ثلاجة» لعرض اللحوم والخضراوات ضمن مشروع شباب الحرفيين الذى تنفذه الوزارة بسعر يتراوح مابين ١٤ و١٥ الف جنيه وبفترة سماح تتراوح مابين عامين و٥ أعوام مشيرا إلى ان هناك ٢٠٠٠ سيارة سيتم توزيعها على الشباب فى اطار هذا المشروع.

وقال د. جويلى: ان الوزارة تناقش حاليا مشروع قانون بشأن تعديل قانون الغرف التجارية لازالة معوقات التجارة الداخلية لزيادة حجمها وتنشيطها.

وأعلن الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة انه تم تشكيل لجنة مشتركة من الأردن وسوريا ولبنان وليبيا والجزائر ومصر لاقامة مشروعات صناعية مشتركة مؤكدا ان الولايات المتحدة الامريكية وافقت على مشروع لنقل التكنولوجيا المتطورة واقامة مراكز لنقل التكنولوجيا للمدن الصناعية للارتفاع بجودة المنتج الصناعى.

وقال: ان الوزارة تقوم حاليا باعداد مقترحات بشأن عرض مشروعات استثمارية على المحافظات لاختيار مايناسبها لتنفيذه فورا مشيرا إلى انه تم الانتهاء من بيع ٢١ مشروعا من مجمع الصناعات ببرج العرب.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥



خالد عبد الناصر يرشح نفسه في بني مر

كتب كريم جبر :

من المنتظر ان يرشح خالد عبد الناصر نفسه في انتخابات مجلس الشعب القادمة في دائرة بني مر باسيوط مسقط راس والده الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، وسيرشح خالد نفسه مستقلا نظرا لانه لم ينضم للحزب الناصرى حتى الآن .

واستبعدت دوائر حزبية انضمام خالد للحزب الناصرى ابان الانتخابات ، حتى يتيح لنفسه قدرا اكبر من حرية الحركة في مواجهة مرشحى الحزب الوطنى ، ومرشحى احزاب المعارضة على حد سواء .

